امتحان اطبادعظی

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Seviye ~~1125~~/1-2

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب عفي عنه
١١٧٥ وكفى عبيده

١٤٠٤
~~١٢٩٤~~

RAĞIP P.
Kat N.
1294

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى خصوصا منهم
على السراج المنير المصطفى وصلوة عليه وعليهم مصفى
ومستصفى وعلى آلهم واصحابهم الذين هم اخوان
الصفا وعلى اتباعهم الذين هم اصحاب الوفا
فلما اردت ان ادرس كتابا للب المنسوب الى الامام الاوحدى
عمر القاضي البيضاوي عليه رحمة الله العزيز القوى
سألنى بعض اصحابى ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه
ومبانيه ويوضح الغوامض والعويصات من معانيه
ويبين ماله وما عليه وما فيه مشتملا على نكت دقيقة
ورموز خفية تشحيذا للجنان واختبارا للاذهان
وتنشيطا للطلاب وترغيبا لاولى الالباب موجزا غاية
الايجاز بلا اخلال تسهيلا للضبط والحفظ بلا املال
عاريا عن المشهورات والواضحات خاليا عن نقل الاقوال
والاختلافات بلا ترجيح وتمييز لعمرى ان هذا لعزيز
قلت انى مشغول بما هو اهم وما الفائدة فيه اتم والعمر
اقل من القليل وقد نودى الرحيل الرحيل وقد غلب
على علماء الدهر العناد والحسد والكبر فلما اردت
رد سؤالهم وعدم اجابة اقوالهم نادانى سرى

الم تر انهم ايتام سائلون والى العلم والتعليم محتاجون
الم يجدك ربك يتيما فاوى ووجدك عائلا فاغنى وعلمك
ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما فاما اليتيم فلا تقهر
واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث فاستجبت لهم
من غير ترك ما انا فيه وان هذا بالمحال لشبيه ولكن تضرعت
الى من هو عليه هين يسير وما من ممكن عليه بعسير انه
على كل شئ قدير وتوكلت على الحى الذى لا يموت وكل حى
غيره تعالى يموت ومن يتوكل على الله فهو حسبه ومن
يدعوه تعالى صدقا فهو يجيبه حسبنا الله ونعم الوكيل
ولا حول ولا قوة الا بالله الجليل الحمد لله الذى رفع اى يرفع على
درجات الجنان او شرف وكرم الجازمين المعتقدين بغير تردد
واحتمال بوحدانيته متعلق بالجازمين وتعلقه برفع بمعنى ان الرفع
بسبب الوحدة اذ الشركة ترفع النظام والرفع فرعه بعيد لفظا ومعنى
اى بالامور المنسوبة الى وحدته تعالى كعدم الشركة فى الالوهية والخالقية
وسائر الصفات المختصة فيدخل فيه ارسال الرسل لكونه فرع رفع
فساد السموات والارض اللازم للشركة والالف والنون من تغييرات
النسب ولم يجعل الياء للمصدرية لاحتياجه الى التاويل لكون الوحدة
مصدرا فيضيع العدول عن الاخصر وعدم ثبوته ودخول الموحد
الثانى لبعثة الرسول فى الجازمين مع انهم ليسوا بمرفوعين وتوهم
كون المراد الوحدة من طريق العدد وليس كذلك اذ هى غير مختصة به تعالى
بل هو لازم بين لكل جزئى حقيقى ولذلك قال فى الفقه الاكبر والله تعالى
واحد لا من طريق العدد ولكن من طريق انه لا شريك له ومراده نفى
المراد به لا نفى الوحدة العددية فانه كفر بفضله متعلق برفع فيكون
اشارة الى ان الرفع باختياره واحسانه لا طريق الوجوب عليه
او ايجابه اياه او بالجازمين ولا يمنع منه تعدد الجار الواحد غير
عطف لاختلاف فيهما معنى اذ الاولى للالصاق والثانية للسببية
فيكون اشارة الى ان افعال العباد وان كانت قلبية منه تعالى لا منهم

والاول اقرب وان كان ابعد ويمكن ان يكون من باب التنازع بان يحذف
احدهما حذرا من التكرار فيحصل الاشارتان مع ثالثة هي ذكر المنة
ونفي العجب اللازم للمذهبين الباطلين وخفض في دركات النيران
او اذل وحقر فالفعلان تجازان من جهة الصيغة او المادة الشاكين
المترددين في وحدانيته وتعلم حال المنكرين بالطريق الاولى وجرهم
الى الجحيم صلة للجر فقط بعد له متعلق باحد الثلثة او على التنازع
وتاخيره لاجل السجع ومعنى الثاني وهو ابعدها ان شكهم بخلق الله تعالى
لا بخلقهم ولكن ذلك الخلق عدل لكونه تصرفا في الملك اذ الكل ملكه
لا ظلم لكونه تصرفا في ملك الغير ولا ملك للغير ثم للتراخي الزماني او الرتبي
الصلوة والسلام والتحية والرضوان على خير الانام محمد المصطفى
وصف لا علم وعلى تكرير على ليفيد نوع استقلال فيكون ابلغ وتمامه
منهي عنه اله وصحبه هو من الصاحب كالركب من الراكب وسيجئ
الغر جمع الاغر بمعنى الشريف وهو في الاصل صاحب الغرة وهي
البياض في الجبهة الكرام جمع كريم وفي ذكر الرفع والجزم والخفض
والجر والعدل براعة الاستهلال وهي كون الفاتحة مناسبة للمقصود
وقد اعتنى بها المتاخرون وتكلفوا غاية التكلف وهي من المحسنات
البديعية خارجة من البلاغة ولما كان بحث النحو عن الكلمة الواقعة
في الكلام من حيث الاعراب والبناء بدأ بتعريفها ثم بتقسيمها
ثم بتعريف الكلام المركب من اقسامها فقال الكلمة لامها للجنس
والحقيقة من حيث هي هي ولا مساغ للعهد للزوم كونه حصة من
الجنس وههنا ليس كذلك وتاؤها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة
لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها وبين الجنس لا من حيث هو هو ولا من
حيث وجوده في ضمن او الكل وانما التنافي بينها وبين المركب او
بين الوحدة الشخصية الجزئية العضية والجنس واما الوحدة النوعية
والجنسية فليست من معنى التاء في مثلها بل الاولى احد معنييها
في دحرجة واستخراجة ومعنى صيغة فِعلة بالكسر وقولهم التاء
في مثل تمرة للفرق بين الجنس والواحد لا يقتضي التنافي بل الاختلاف

وكم بينهما نعم فرق لا بين كلمة وكلم ونحو تمرة وتمر بان الوحدة ماخوذة
في حقيقة الاولى دون الثانية ثم الكلمة والكلام ماخوذان من الكلم
بسكون اللام بمعنى الجرح للتاثير في القلوب ما اي شيء اذ لا ضرورة
الى التخصيص اذ الدوال الاربع تخرج بمفرد ان لم تخرج بوضع او لفظ
بقرينة شهرة كون الكلمة من قسم اللفظ ليكون افيد ووجه العدول
الاختصار على التقديرين فاذا جاز ارادة اللفظ حسن ذكر ما
يتعلق به فنقول هو في الاصل بمعنى الرمي وفي العرف صوت من شانه
ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج وتعريفه المشهور دوري
ولا مجال ههنا للجواب المشهور في امثاله وهو كون المراد مما في
التعريف لغويا كما لا يخفى والحركات كيفيات للصوت والحرف فلا يصدق
عليها اللفظ وكذا الصيغة وكلامنا على مذهب من يجعل الحرف نفس الصوت
المكيف لا كيفية له وهو القول الاحق بالقبول والضمائر المستترة ليست
بالفاظ وكلمات حقيقة انما هي في حكمها من حيث انها تقع محكوما عليها
ومؤكدة ومعطوفا عليها ونحوها فيجب خروجها عن تعريف اللفظ
كما يجب خروج زيد الشجاع من تعريف الاسد ونظيرها الجمل الواقعة
مسندا اليها في نحو زيد قائم جملة اسمية فانها في حكم الكلمات وتاويلها
لا هي هي والتحقيق ان الكلمات المستترة فواعلها دالة بصيغها عليها
بلا فاعل لفظي اصلا وانما حكموا بوجوده واستتاره حفظا لقاعدتهم
من ان كل فعل وشبهه لابد لهما من فاعل لفظي كما حكموا على عمر بالعدل
وعلى اسامة بالعلمية كيف والاستتار هو الاختفاء تحت شيء او جوفه
والاصوات اعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا جوف فظهر ان
مراد من قال ان المستكن ليس من مقولة الحرف والصوت انه ليس بموجود
اصلا بل اعتباري محض وانما خصهما بالذكر اذ لا احتمال لغيرهما
وهذا ظاهر جدا ولكن قد خفي على بعض فظن انه من مقولة اخرى فقال
لا ادري من اي مقولة هو وعلى بعض حيث قال فهو ليس من مقولة
معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون
من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من

مقولة الحرف والصوت اصلا وليس على ما ينبغي فاحفظه فانه خفي
على غيري حتى قال بعض الفضلاء لا ادرى من اى مقولة هو فليت
قولي بلغه انتهى • وهذا تبجح وغرور بما هو غلط فاحش اذ النحاة
جعلوا المستكن جزء الكلام وفاعلا ومرفوعا ومعطوفا عليه
الى غير ذلك وما ذكره من واجب وممكن انما هو مدلول ذلك الامر
الاعتباري والمستكن الحكمي وقد اعترف به حيث قال اذا رجع
الضمير الى الصوت ولم يجعل النحاة الامور الخارجية جزء الكلام
ولا قائمة مقام الالفاظ وهذا فرية بلا مرية • وضع • الوضع
المطلق تعيين شئ لشئ متى ادرك الاول فهم الثاني للعالم به
والوضع اللفظي نوعان شخصي هو تعيين لفظ معين بنفسه
لمعنى وجعله بازائه ونوعي هو تعيين هيئة افرادية او تركيبية
لمعنى والمتبادر عند اطلاق الوضع هو الشخصي والاستعمال
ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبه فهو فرع الوضع
وخرج بهذا القيد المهملات والمحرفات عن الوضع غلطا و
مقتضيات الطبع وبقي الحرف لان احتياجه الى متعلقه في الدلالة
وفهم معناه لا في التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل
لا الواضع واما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا كذا
ذكره الشريف في حاشية المطول نعم قد يقال ان المجاز موضوع
بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره اذا وجد
علاقة من العلاقات المعتبرة ولكن هذا استعمال لا وضع ولو قيل
بتسميته وضعا فلا مشاحة في الاصطلاح فظهر ان الوضع
يختص بالحقيقة وان الاستعمال يعمها والمجاز والكناية مفردا
حال من ضمير وضع وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه
فخرج به المركبات كلامية او غيرها اعلم انه ههنا ابحاثا ثلثة
غامضة زلت فيها الاقدام • وتحيرت افهام اقوام لا بد من
بيانها اظهارا للحق • وارشادا للخلق • فنقول وبالله التوفيق •
ومنه التدقيق والتحقيق • الاول انهم اختلفوا في تعريف الكلمة

ولم يذكر خروج ما دل بالعقل لانه ان كان موضوعا فلا وجه لخروجه وان لم يكن داخلا فيما ذكرنا منه

بزيادة القيود

بزيادة القيود ونقصها فالزمخشري والمطرزي خمسا لفظ دال
على معنى مفرد وضع وابن الحاجب ومن تبعه حذفوا الدلالة
استغناء عنها بالوضع والمص حذف المعنى ايضا اذ دلالة الوضع
على المعنى اوضح منها عليها وان كانتا التزاميتين لذكره في مفهومه
كما سبق دونها وبدل اللفظ بما وقد سبق وجهه وتمييز الحق منها
يستدعي مقدمة هي ان المعرف ثلثة لانه اما ان يقصد به
تمييز صورة حاصلة عما عداها فلفظي حقه ان يكون بمرادف
اوضح من المعرف عند المخاطب فيجوز التعاكس نحو القصاص القود
فان لم يوجد ذكر مركب لا يقصد به تفصيله بل تعيين المعنى فهو في
حكم المفرد فيوصف بالترادف تبعا وهذا تعريف للفظ فقط
لا المعنى فلذا سمي لفظيا ويستعمله ارباب اللغة او تحصيل صورة
فان كان في الحقائق الموجودة فاما بمجرد الذاتيات فحد حقيقي
تام ان بجميعها وناقص ان ببعضها والا فرسم حقيقي وتحديد الحقائق
متعسر بل متعذر فان الجنس شبيه بالعرض العام والفصل بالخاصة
وان كان في المفهومات اللغوية والاصطلاحية فامرها سهل
فان اللفظ اذا وضع في اللغة او الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان
داخلا فيه كان ذاتيا فتعريفه به يسمى حدا اسميا وما كان خارجا عنه
كان عرضيا وتعريفه به يسمى رسما اسميا فتحديدها في غاية السهولة
كذا افاده الشريف في مواضع من كتبه فنقول الزائد مقدم فالناقص
ان قبل اصطلاحه من كل وجه لكن نقص للاستلزام المذكور فالدلالة
الالتزامية مهجورة في التعريفات واكتفاء بالبعض لحصول التمييز
عن جميع ما عداه فحد ناقص والتام اولى وان لم يقبل اصلا واراد
تحديدا لاصطلاح فذلك وان كان لا مشاحة في الاصطلاح
غير مقبول بلا داع وان قبل بحسب التناول والتمييز لا بحسب
المفهوم بان قال المراد تمييزه عن جميع ما عداه فذلك يحصل بما ذكرنا
والاختصار مطلوب فهذا كلام سديد لكن ينبغي ح ان يقتصر
على لفظين نحو لفظ مفرد او موضوع اذ الموضوع في المركبات

فان قيل فاذا ذكر في مفهومه كان جزء معناه [illegible] قلنا [illegible] منه

وجه [illegible] منه

ما دخل في حقيقة الشيء يسمى ذاتيا والخارج [illegible] منه

هيئة وهي ليست بلفظ كما سبق ولو سلم فالمتبادر هو الشخصي
كما ذكرنا في التعريف والتعريف يجب حمله على المتبادر والثاني انهم
اختلفوا في نحو عبد الله علما انه كلمة او كلمتان وجه الاول عدم دلالة
جزء لفظه على معنى وعدهم من اقسام العلم المعدود من اقسام الاسم
ووجه الثاني كونه معربا باعرابين وقولهم المركب كل اسم ركب من كلمتين
قال الشريف الاول مناسب لتحديد الكلمة باللفظ والثاني لتحديدها
باللفظة كالزمخشري والمطرزي وانسب بقواعد العربية ومقاصدها
وكذا حال المركب من الموصوف والصفة اذا جعل علما كحيوان ناطق اقول
وكذا كل متبوع مع تابعه وكل اسم مع معموله نحو ضارب زيدا وحسن
وجهه لكن في التابع مع المتبوع يجري اعراب واحد على الجزئين معا نحو
جاءني زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا وفي السائر على الاول فقط والثاني
مشغول بالحكاية لا يتغير والحق عندي هو الاول لانهم اعترفوا بانه
لا دلالة لجزء العلم على معنى اصلا فصار كزاي زيد فكما لا يجوزون يجعل
كلمة لا يجوز هذا ايضا ولو كفى دلالته قبل العلمية لكان بعلبك كلمتين
وان المتبادر من دلت ووضع لمعنى ومفرد البقاء في الحال لا الانقطاع
للاستصحاب والتعريفات يجب حملها على المتبادر كيف وعبارة
المفصل اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع واتفقوا ان المتبادر من
صيغة الفاعل الحال وانها حقيقة فيه فمن اراد ادخال جزء العلم فلا بد له
من تعريف جديد وايضا منع صرف مثل ابي هريرة وشهر رمضان
مع كون العلم مجموع المضاف والمضاف اليه صرح به الزمخشري في
الكشاف وغيره وذا لا يكون الا في مفرد معرب وان جزء العلم ليس بعلم
بل لو كانا كلمتين وبقي الاضافة صار العلم المضاف مع الاضافة وحدهما
وخرج المضاف اليه كما ذكر في عدم البصر يدل على انهما كلمة واحدة
واما قولهم معرب باعرابين فمم بل الاعراب ما في اخر الاول فقط
والثاني مشغول بحكاية خاصة او عامة الا ترى ان معنى الاضافة
لم يبق اصلا فكيف يكون الجر علامة له وان الفاعلية انما هي
لمجموع المضاف اليه لا لمجرد المضاف اذ لا معنى له اصلا وانما جرى

الاعراب

الاعراب في اخره مع كونه وسط الكلمة لاشتغال الاخر بالحكاية وكونه
كلمة معربة في الاصل وان صار الان جزء كلمة وذلك اولى من اهدار
الاعراب وجعله تقديريا او محليا كما في تابط شرا علما وليس هذا بابعد
من اعطاء اعراب كلمة لكلمة اخرى مجاورة لها بمجرد كونها في صورة الحرف
وان كانا اسما حقيقة في نحو جاءني الضارب زيدا او رجال الا زيد
واما قولهم المركب كل اسم ركب من كلمتين فمشترك الالزام فلا بد من
تاويل وهو الحمل على المجاز باعتبار الكون قال ابن مالك اطلاق الكلمة
على احد جزئي العلم المضاف مجاز مستعمل في عرف النحاة واما اطلاقها
على الكلام كما يقال كلمة الشهادة فمجازي مهمل في عرفهم ومستعمل في
اللغة والعرف العام واما مناسبة ذلك للتحديد باللفظة فقد زيفه
ابن الحاجب في شرح المفصل حيث قال قوله اللفظة ان اراد بها اقل ما
يطلق عليه اللفظ كضربة ففاسد لان اقله حرف واحد وان اراد
عددا مخصوصا ينتهي اليه فليس مشعرا به وان اراد معنى اللفظ
كان اللفظ اولى للاختصار ودفع الاجمال انتهى وان اراد امكان
استقلال التلفظ به في الجملة فينتقض ببعلبك بل بنحو امطر وان اراد
ما يعد في العرف واحدا فليس فيه عرف ظاهر لا سيما على المبتدي ومن
ههنا ظهر اختلال كون ما في عبارة المص عبارة عن اللفظ وان اراد
ما لم يجر عليه اعرابان فبعد تسليم دلالة التاء على هذا وجوازها
في التعريفات ووجودهما فيما نحن فيه فذلك فرع الوحدة فيلزم
الدور فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون والثالث انهم اختلفوا
ان تاء التانيث والفيه وحروف المضارعة وياء النسبة والتنوين
ولام التعريف وحروف الاعراب وحركاته كلمات او ابعاضها
وجه الاول دلالتها اطرادا على معان مفردة وجواز نحو حسنة
ووجه الثاني عدم استقلالها وجريان الاعراب على بعضها وتغير
البنية ببعضها وهم يمنعون دلالتها على معان ويقولون دخولها
وكونها جزءا صار سببا لدلالة المجموع وكانهم لم يذكروا الف اكرم
وتضعيف كرم ونحوهما من المزيدات لعدم الاطراد واتفقوا

ولا انتشار امر ضروري لا يصار اليه الا عند التعذر

ان الضمائر المرفوعة المتصلة كلمات وان تغير البنية بسببها لئلا يلزم
بقاء الفعل بلا فاعل وان نحو ضرب وضارب ومضروب كلمات
وان دل هيأتها على معان فلذا اعترضوا بها على تعريف الكلمة وتكلف
بعضهم بان المراد من المفرد ما لا يدل جزء من اجزائه المرتبة على معنى
ورده بعضهم بانه تمحل لا يشعر به الحد فيفسد وقد عرف جواب
هذا الاعتراض فيما سبق وفساد جعل الحركات كلمات واما ما عداها
مما اختلف فيه فالحق فيه التفصيل فتاء التأنيث ان كانت مطردة
بان جاز انتزاعها مع بقاء الكلمة كما في الصفات فكلمة والا كظلمة
فجزء والفا التأنيث جزآن في الاسماء كدعوى وصحراء واما في
الصفات نحو فضلى وحمراء ففيهما احتمال لاطرادهما وعدم جواز انتزاعهما
مع بقاء الكلمة ولكن الاول اقوى لان الثاني لتخلفه في نحو ضربت
فكونها كلمة ارجح وحروف المضارعة مثلها احتمالا ورجحانا ولكن
ينبغي ان يعلم ان دلالتها على احوال الفاعل لا على نفسه والا لزم تقدم
الفاعل على الفعل وتعدده في البعض وياء النسبة ايضا مثلهما ان
غيرت لكن الرجحان ههنا اشد لاتحاد معناها مغيرة او غير مغيرة
والا لم تغير فكلمة والتنوين كلمة للاطراد والانتزاع وكونه بعد الاعراب
وكذا لام التعريف للاولين واما حروف الاعراب ففي التثنية والجمع
كلمات للاطراد والانتزاع وفيما عداهما اجزاء لانتفائهما وهذا
ما عندي والعلم بالحقيقة عند الله تعالى وهو راجع الى ما حرف
في اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في طرف الكلام غير جزء
منه ولا مستقل بنفسه لو دل اي لو وجد جنس الدلالة له بسبب
ذكر غيره فقط بحيث لو لم يذكر لم يفهم معناه بخلاف الاسماء اللازمة
الاضافة مثل ذي فان معناه مفهوم بدون المتعلق لكن الغرض من وضعه
التوصل به الى جعل الجنس صفة لشيء فلا يحصل الا به فذكر المتعلق
في الحرف ليحصل الدلالة وفي الاسماء المذكورة ليحصل الغاية وسر
عدم دلالة الحرف بدون المتعلق ان معناه غير مستقل بالمفهومية ولا
مقصود بالملاحظة بل ملحوظ من حيث هو حالة بين شيئين والة

لمعرفتهما

لمعرفتهما حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى اسم مثلا معنى من في
قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة
بين السير والبصرة والة لمعرفة حالهما ولذا لا يصح ان يحكم عليه او
واذا لوحظ ذلك الابتداء قصدا صار مستقلا بالمفهومية قابلا
للحكم عليه وبه معنى للفظ الابتداء تقول ابتداء سيري من البصرة
وقع في يوم كذا فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى الاسم و
الفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدا ومعنى الحرف
ضمنا فيحصل الدلالة ولو بمعنى ان بقرينة قسيميه والا لزم ان لا يوجد
الحرف وجوابه محذوف استغناء بما تقدم اي فهو حرف لا اما تقدم
اذ للشرط صدر الكلام والا اي وان لم يدل بغيره بان وجد دلالة
ما بنفسه ولو تضمنية والا لم يصر كلمة ففعل اي فهو فعل سمي باسم
مدلوله التضمني فاندفع بتقديرنا ان يقال ان اراد بالدلالة المطابقية
لزم كون الفعل حرفا لدلالته على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة
فالمجموع غير مستقل لا بد في دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشريف
في رسالته وان اراد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه على الحرف
مع صدقه على الفعل ولا مجال لارادة الالتزامية وان اراد اعم لزم
ما لزم في المطابقية هذا ولكن في قرينة الحصر خفاء لو اقترن اي
ما وضع مفردا وضعا اي اقتران وضع او زمان وضع او موضوعا
باحد الازمنة الماضي والحال والاستقبال ولما كان فصل الفعل
من الاسم بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة وظاهر هذا لا يفيده
بل يقتضي اقتران لفظه وليس كذلك لا بد من التاويل اي لو دل على اقتران
معناه التضمني وهذا للشريف او لو اقترن معناه في الفهم والذهن
بمعنى احد الازمنة وهذا للجامي ومن تبعه او لو اقترن نفسه
بدلالة احد الازمنة او دالة بان اشتمل على هيئة دالة عليه وهذا
لي وهو اظهر فيهما واقل تكلفا واقرب للمراد وبقوله اقترن خرج ما
لم يدل على الزمان اصلا نحو رجل وضرب وما دل على نفسه نحو امس
وغد والان وزيادة وضعا ليدخل الافعال الانشائية المنسلخة

عن الزمان بحسب الاستعمال كعسى وبعت كذا قيل ويمكن ان يقال
هى دالة على الحال والاستقبال اذ الانشاء احداث ما لم يكن وليخرج
اسماء الافعال لكونها منقولة عن المصادر والاصوات والظروف
واسما الفاعل والمفعول لكون دلالتهما على الحال المتبادر منهما بغلبة
الاستعمال وعلى الاخرين بالقرائن كذا قيل وهذا مشكل لقولهم
انهما فى الحال حقيقة وفى الاستقبال مجاز بالاتفاق والمتبادر من
اماراتها وحله ان معنى فى الحال وفى الاستقبال فى الكائن فيهما لا
فى الدلالة عليهما والامارة قد تتخلف ثم التحقيق ان اشتراط الحال
بدلالة العقل مثلا مفهوم الضارب من قام به الضرب لا يصدق
على المعدوم وان جميع الاسماء مصدرا او مشتقا او جامدا
مثلهما فى كونها فى الحال حقيقة وفى الاستقبال مجازا لاقتضاء
مفهوماتها الوقوع واستعمالها فى الاستقبال مجاز باعتبار
الاول واما فى الماضى المنقطع ففيه خفاء واختلاف فظهر انه لا دلالة
للاسماء بحسب الوضع على الزمان وان فهم فى بعضها عند فهم
معانيها عقلا او استعمالا وذا غير معتبر وباحد الازمنة خرج نحو
الصبوح والغبوق وبقى المضارع لانه لاحد الازمنة فى اصل الوضع
ولو سلم الاشتراك فالدال على اثنين دال على واحد واقوى الاشكال
بمثل الماضى والمستقبل اذا لم يرد بهما الزمان اجاب ابن الحاجب فى
الايضاح بامرين احدهما ان المستقبل والماضى يراد بهما نفس الزمان
فاذا قيل للفعل فالمعنى مستقبل زمانه ثم حذف لكثرة والثانى ان
دلالتهما على الزمان من حيث المعقول كقولك الاستقبال والمضى
والانتظار ونحوه لا بالوضع واجاب الرضى بان لفظ الماضى ليس
موضوعا للحدث الذى مضى من الزمان بل لكل ماض فى الزمان او
فى المكان نحو مضى فى الارض وكذا المستقبل والحال اقول لا وجه
لذكر الحال ههنا اذ هو خارج بالاقتران كامس اذ لا يقال الضرب حال
مثلا بل حالى بخلافهما واعلم ان الشراح قيدوا الوضع بالاولى
لئلا يخرج نحو نعم وبئس مما انسلخ من الزمان ونحو ليس مما انسلخ

من الحدث

من الحدث ولا يدخل اسماء الافعال فان الوضع فيها متعدد فيلزمهم
نحو يزيد علما ويمكن ان يقال تعدد الوضع لا يعتبر فى مختلفى الحقيقة بل
وضع كل يعتبر مستقلا والكلمة جنس وما تحتها من الثلثة انواع بقى
ان يقال لم صار يزيد بالنقل والوضع الجديد اسما ولم يصر اسماء الافعال
افعالا ونحو نعم وبئس اسما مع تحقق النقلين والوضعين فى الكل ويمكن
ان يقال لما لم يبق بين المعنيين فى يزيد مناسبة واشتراك فى شئ اعتبر
المعنى الثانى مستقلا فصدق عليه حد الاسم بخلاف الاخيرين فلم ينقطع
ملاحظة المعنى الاول فيهما بسبب المناسبة والشركة فلم يتغير حكمه
ولو قال المص لو وزنه على زمان لكان اخصر واظهر وادفع واجمع ولما اراد
المص الايجاز فحذف تعاريف انواع الكلمة والتنبيه عليها الموجودين فى
الكافية واكتفى بما فهم من دليل الحصر ذكر خواص الفعل والاسم فيه فلزم
تغيير ترتيب الكافية فقال ومما خص به اى بعض ما خص بالفعل لا كله
مجموع الاشياء الستة بناء على ان حق المبتدأ التقديم مع ما يتعلق به
على الخبر وان الواو داخل على الجزء كقولهم السكنجبين خل وعسل وماء لا على
الجزئى كقولهم الكلمة اسم وفعل وحرف وان من للتبعيض والا فلا دليل
على بعضية المجموع وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد فى غيره اما شاملة
لجميع افراده اولا والحد لا يكون الا شاملا والمبتدى ينتفع بها اكثر منه و
لكنه اشرف وانفع فى نفسه فلذا قدم قد حذف الدخول الواقع فى الكافية
لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه و
الايجاز مطلوب والخاصة المنطقية لا يصدق عليهما لاشتراط الحمل
فيها قيل وجه الاختصاص كونها لتحقيق الفعل او تقليله او توقعه او تقريب
الماضى وشئ منها لا يتحقق الا فى الفعل وفيه بحث لانه ان اريد بالفعل الحدث
فعدم التحقق ممنوع وان اريد المصطلح ففاسد الا بتقدير مضاف نحو
حدث الفعل وذا لم يعرف الا من الاختصاص اذ لم يخبر الواضع فيلزم الدور
فالصواب فيه وامثاله الاستقراء ليس الا والجوازم حرفا واسما
قيل لاختصاص الجزم به فيه انه لم لا يجوز ان يختص عملها لا نفسها
كما ولا وقيل لانها اما لنفى الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر ولا النهى

او لتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكلها لا يتصور الا في الفعل ومافيه
والصواب عرا والسين وسوف قيل لدلالتهما على الاستقبال الذي
لا يوجد الا في الفعل فيه انه ان اريد لا يمكن وجوده فمم وان مدلولا فغير
مفيد للمطلوب بل عدم الدلالة بعد الامكان ادعى الا ترى الى قولك ضربني
زيدا غدا مراد والمرفوع البارز المتصل احترز بالمرفوع عن المنصوب
فانه يعم الثلثة نحو ضربه والضاربه على رأى وانه وعن المجرور فانه لا يوجد
في الفعل وبالبارز عن المستكن فانه يعم الفعل والاسم نحو زيد ضرب
وضارب وبالمتصل عن المنفصل فانه ايضا يعمهما وجه الاختصاص
قصد الاختصار فيما يكثر استعماله والتاء الساكنة في الاصل نحو
ضربت وضربتا وهي انما زادها لئلا يتوهم تعلق اللام بالساكنة
موضوعة لتانيث ما اسند اليه فضلة فضمير اسند راجع الى الفعل ٨
او نائب الفاعل اي اوقع الاسناد اليه فلا ضمير في اسند ولم يقل لتانيث
الفاعل مع كونه اخصر ليشمل نائبه لكن لو قال المسند اليه لكان اظهر واخصر
يعني انها حرف دال على التانيث لا مسند اليها والا لزم تعدد الفاعل في نحو
ضربت هندا والتاويل البعيد وجه الاختصاص انهم قصدوا تمييز
الاسم والفعل في اداة التانيث بالتحريك والتسكين والفعل لثقله وكثرة
استعماله احق بالسكون والا اي وان لم يقترن وضعا باحد الازمنة
بعد ان وجد دلالة ما بنفسه فاسم اي فهو اسم من السمو وهو العلو
لاستعلائه على اخويه في كونه مسندا اليه فيصدق على نحو رجل وزمان
وامس ورويد وماض ومستقبل ومما خص به اي الاسم تذكر ما
قلنا في الفعل اللام اي لام التعريف لتبادر الذهن اليها لغلبتها وشهرتها
وما عداها كلام الابتداء وجواب لولا يختص بالاسم وفي عبارة المص
اختيار لمذهب سيبويه من كون حرف التعريف هو اللام الساكنة فقط
كما ان حرف التنكير هو النون الساكنة وزيد الهمزة للابتداء دون مذهب
الخليل من كونهما كهل والمبرد من كون الهمزة فقط وزيد اللام لدفع
لبس الاستفهام قيل وجه الاختصاص كون الفعل خبرا وحقه التنكير
وهذا مع كونه قاصرا يفيد الاولوية لا الامتناع لنحو زيد اخوك وقيل

لما تعاقب

لما تعاقب التنكير والتعريف على اللفظ لزم تعاقب علامتيهما فلما لم يكن
في الفعل علامة التنكير لم يدخل عليه اللام فيه ان اللزوم ممنوع كيف
ونحو صه ويا رجلا لا يدخله اللام ونحو افضل لا يدخله التنوين فان قيل
منعه منع الصرف قلنا فكذلك في الفعل مانع سنبينه وقيل انها لتعيين
المعنى المطابقي المستقل وهو لا يوجد الا في الاسم ورد بانه قد تكون لتعيين
المدلول الالتزامي نحو عندي الاسد الرامي وقد تكون للتضمني كما
في الصفات فانها تدل على الحدث والنسبة والذات ولاحظ للاولين
من التعريف وهذا مردود بان دلالة الاسد على الشجاع انما تكون التزامية
ان لو اريد به الموضوع له وقد صرحوا بان الدلالة على المعنى المجازي
مطابقية وان كان فيه شبهة وقوله ولاحظ الخ ان اراد من حيث ذاتهما
مستقلتين فليستا بمدلول الصفة وان اراد من حيث هما قيدا الذات
فعدم الحظ ممنوع فان التعريف في الحسن ليس للذات المجردة بل
للذات المنسوب اليه الحسن نعم يرد عليه مثل ما مر من ان اشتراط
المطابقة انما عرف من الاختصاص فكيف يعرف الاختصاص منه والجر
قيل لانه اثر الحرف وهو لا يقتضي معنى الفعل او شبهه الى الاسم او
المأول به فلا يدخل الا اياهما او المضاف واللفظية فرع المعنوية وهي
بتقدير الحرف المذكور وقيل لما ارادوا نقص اعراب الفعل حطا للفرع
عن رتبة الاصل اختاروا الحركة التي لا يعملها والتنوين لانه اما للتمكن
مدخوله اي تقرره واصالته في الاعراب الذي لا يوجد في الحرف و
الفعل متطفل فيه او لتنكيره ووجه الوجه الاخير من لام التعريف وفيه
ما فيه قيل هو مختص بالاصوات واسماء الافعال او للعوض عن
المضاف اليه وسيجئ اختصاص الاضافة او للمقابلة لنون الجمع
على رأي من جعل نحو عرفات غير منصرف والزمخشري يصرفها
لعدم تمحض التاء للتانيث ومنعها لتقدير اخرى فصار كالنعامة
فلا يكون الا في الجمع المؤنث السالم سوى الترنم يقال ترنم بكذا
اي رفع صوته به مطربا مغنيا وهذا التنوين يستعمل في القوافي
للتطرب والمشهور انه ما يلحق القافية المطلقة اي المتحركة التي

قوله السند والسنو الى والجمع اسنا على ما اختاره
الرضي وعدم اختصاص تنوين التنكير
بالصوت واسم الفعل حيث قال وانا
لا ادري منعا من ان يكون تنوين في احد
التمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين
كالالف والواو في مسلمان ومسلمون
فيفعل التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا انتهى
فاذا استبد به الاسم تمحض للتمكن فلا تعاقب
وانما علم مذهب اصحابنا فيما عداه الا به خلافه
نبه لعلها متين وما دخل من الالف
تنوين التنكير فلا يقال الصد والغاق فعلى هذا الا مذهب
اللام فلا حذف ويا رجلا والسنو الى والجواب
يجب استبدال الافضل برجل
مصحح

تولدت من حركتها احدى حروف المدّ بدلا عنها لان حروف العلة مدة فى
الحلق فاذا ابدلت منها التنوين يحصل الترنم لان التنوين غنة فى
الخيشوم وقيل سمّى به لان حرف الاطلاق يصلح للترنم بما فيها
من المد فيبدل منها التنوين اشعارا بترك الترنم لخلو التنوين من
المد واما ما يلحق القافية المقيدة اى الساكنة فيسمى الغالى
لخروج الشعر بواسطته عن الوزن فكان المص اراد كليهما لانهما
يدخلان الفعل ايضا قال أقلّى اللوم عاذل والعتابن ٭ وقولى ان
اصبت لقد اصابن ٭ وقال وقاتم الاعماق خاوى المخترقن ٭
بفتح ما قبله تشبيها بالخفيفة ويكسر للساكنين وهذا زيادة على
الكافية لعدم صحة الاطلاق والجواب انه فى غاية الندرة فلا يراد
عند الاطلاق والاسناد اليه الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم
فيرد عليه ان الاختصاص ح معلوم عقلا فلا يفيد الخبر وان معرفته
بعد معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة واضطرب الشراح
فى التفصى قال الفاضل الجامى والمراد به كون الشئ مسندا اليه قيل فى
حاشيته انما فسّر الاسناد اليه بالاسناد الى الشئ بارجاع ضميره الى
ما هو لكمال ظهوره كالمذكور ولم يفسّره بالاسناد الى الاسم الخ اقول
بين كون الشئ مسندا اليه والاسناد الى الشئ تباين وان تلازما
وجودا ومعنى الثانى كونه مسندا يعم الفعل والاسم والذى عندى
ان مراد الجامى ارجاع الضمير الى الاسم باعتبار جنسه الاعم للتخلص
عن الاشكالين وقال الهندى والاسناد اليه اى الى الاسم والحكم
عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة
من اليه المختصة به عقلا فيفيد الخبر فاعرف انتهى يريد ان الاسناد
مطلقا نوع والاسناد الى الاسم صنف منه ومعلوم الاختصاص
هو الثانى لا الاول ورد بان الاول ليس بمختص وقيل الضمير راجع الى
اللام لكون اسناد بمعنى مسند فمعناه ومما خص بالاسم المسند اليه
اى هذا القسم لا يوجد الا فى الاسم والخاصة تطلق على المحمول وغيره
وكما يقال الضحك خاصة يقال الضاحك خاصة الانسان فيدل ان المسند

فى المسند اليه ليس بمفعول بل فعل فى صورته والمصدر يكون بمعنى
المفعول لا بمعنى الفعل الذى فى صورته بل لا معنى له ولا وجه لان يقال
ايضا اريد بالمصدر صورة المفعول التى بمعنى الفعل ولا ان الفعل
قد يكون فى صورة المصدر فالوجه هو الاول ووجه الاختصاص
قيل لان الفعل وضع لان يسند الى شئ فلو اسند اليه لزم ان يكون
مسندا ومسندا اليه فى حالة واحدة ورد بمنع فساده مستندا
بمثل اعجبنى ضرب زيد عمرا والجواب ان المراد بالاسناد النسبة
التامة وقد بين هذا المراد فى مواضع من كتبه بان النسبة التامة
منفردة عن غيرها بنفسها مع طرفيها لا ترتبط بشئ اصلا والجمل
الواقعة خبرا او حالا او صفة لا تشتمل عليها وان نسبة المصدر
والصفة ليست بتامة فظهر الاستحالة وقيل لان الفعل وضع لان
يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه
فان اراد بفقط انه لم يوضع لان يسند اليه فلا يفيد وان اراد وضع
لان لا يسند اليه فممنوع ولو سلم فانما يعرف من الاختصاص وكانه
اخذه من كلام الشريف حيث قال بعد الرد السابق والاولى ان يقال
ان الفعل وضع لان يسند به معنى مصدره فلا يجوز جعله مسندا اليه
والا لخرج عن وضعه فزاد فقط ظنا منه انه يرد عليه الرد السابق
اعنى منع الاستحالة لو لم يزد ونقص معنى مصدره وهو محط الجواب
ومحصوله ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم مصدره الى شئ و
والمسند اليه لا يكون الا ذاتا فلو كان مسندا اليه يلزم الخروج عن الوضع اذ
اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معا فى حالة واحدة والاضافة
اى كون الشئ مضافا اذ اللفظية فرع المعنوية المفيدة للتعريف والتخصيص
المستدعيين استقلالا لا فى الملاحظة واما اختصاص كون الشئ
مضافا اليه فقد علم من اختصاص الجر ونحو يوم ينفع الصادقين
الصحيح ان المضاف اليه الجملة فلا وجه لحمل الاضافة ههنا عليه وايضا هى
اما من المعلوم فصفة المضيف او المجهول فصفة المضاف فلا وجه
لجعلها صفة المضاف اليه الا بالصلة وحذفها ليس بقياسى ولذا ذكرت

فى الاسناد والاختلاف اللفظى دليل المعنوى ثم ان المص قدم فى دليل
الحصر والاجمال الحرف ثم الفعل طلبا للايجاز وتدريجا فى الانتقال من الادنى
الى الاعلى فالاسم اعلى لكونه مسندا ومسندا اليه فيمكن تحصيل الكلام من
مجرده ودونه الفعل لكونه مسندا فقط ولايمكن تحصيل الكلام من مجرده و
الحرف ادنى منهما لانه لايكون مسندا ولا مسندا اليه وقدم فى التفصيل بعد
هذا الاسم ثم الفعل تقديما للاشرف فالاشرف ولما فرغ من بيان اقسام
الكلمة شرع فيما تركب منها فقال الكلام لامه كلام الكلمة ما شئ او الشئ
الذى وجد له الاسناد وهو ضم كلمة حقيقة او حكما او اكثر الى اخرى مثلها
او اكثر بحيث يفيد السامع فائدة تامة وهى التى يصح السكوت عليها بانه لايبقى
للمخاطب انتظار الى المسند والمسند اليه وبه خرج غير المسند فاخرجه
بقوله من اسمين حال من الضمير المجرور او فعل معه اى مع الاسم وانما انحصر
فيهما لان الاسناد يقتضى المسند والمسند اليه والحرف لايكون واحدا
منهما والفعل لايكون مسندا اليه والاسم الواحد فى حالة واحدة لايكون
الا احدهما والتركيب الثنائى ستة ولايوجدان معا الا فى هذين القسمين
وههنا ابحاث غامضة كما فى الكلمة لابد من بيانها وتمييز الحق منها ليصير الطالب
على صراط مستقيم • ويرجع اليه من هو فى ضلال قديم • ولا حول
ولا قوة الا بالله العلى العظيم • الاول فى الفرق بين الجملة والكلام
هل هما مترادفان والجملة اعم مطلقا وليس النزاع لفظيا راجعا الى
الاصطلاح الجديد بل فى انه هل يفهم من استعمال المتقدمين فى كتبهم
وتعريفاتهم الفرق اولا بعد عدم تنصيصهم على شئ فالحق انه وان فهم
من ظاهر عبارة بعضهم الترادف يجب صرفه عن ظاهره اذ لم يوجد
ولم يسمع ان يقال هذا الكلام وقع خبرا وحالا او صفة او شرطا
او جزاء مما ليس فيه نسبة تامة فى الحال وان كانت فى الاصل كما يقال
هذه الجملة وقعت كذا وكذا فدل انهم اكتفوا فى الجملة بوجود الاسناد
فى الاصل وان ذهب فى الحال عما ذكروا ولم يوجد اصلا كالمصادر و
الصفات مع مرفوعاتها فلا يسمى جملة ايضا واشترطوا فى الكلام
ان يوجد فيه الاسناد فى الحال فيلزم ان لايكون له اعراب اصلا اذ النسبة

التامة

التامة تمنع الربط بالغير كما سبق ولهذا تريهم يقولون الجملة التى لها محل
من الاعراب كذا ولا يقولون الكلام الذى له محل من الاعراب والثانى
فى اقسام الجملة بعضهم جعلوها اربعا اسمية وفعلية وظرفية وشرطية
وبعضهم ادرجوا الشرطية فى الفعلية وبعضهم ادرجوا الظرفية ايضا
فيها وخيرهما اوسطهم اذ لو استحق بمجرد اعتراض الشرط الخروج والانفراد
لاستحق باعتراض الترديد مثل اما ان يكون العدد زوجا او فردا والخبرية
او الحالية او نحوها فيكثر الاقسام جدا وان الظرفية وان قدرت بفعل
لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل العمل للظرف ولذا
اشترط البصريون فيه الاعتماد والفعل لا يحتاج الى الاعتماد لا ملفوظا و
لا مقدرا فلما امتازت بهذه الاشياء استحقت ان تجعل قسما برأسها والثالث
فى زيادة القيود فى حد الكلام بعضهم زادوا مفيدا اى للسامع علم ما
لم يعلم وجعلوا نحو السماء فوقنا غير كلام واستدلوا عليه بقول سيبويه
الكلام يطلق على الجملة المفيدة ومراد سيبويه بها والله تعالى اعلم
اشتمالها على النسبة التامة التى يصح السكوت عليها كما بينا ويلزم من هذا ان
يخرج جميع القضايا بعد المعرفة عن الكلامية حتى كلام الله تعالى
وفساده لا يخفى كذا قيل ولكن الظاهر ان مرادهم الافادة فى الجملة اعنى
فى بعض الاوقات ولبعض الاشخاص ولذا مثلوا لعدم الافادة بالاوليات
والمحسوسات نحو النار حارة وبعضهم زادوا مقصودا احترازا
عن نحو حديث النائم ولا ضرورة لاخراجه قال ابو حيان لا يشترط فيه
قصد المتكلم بل يشترط ان يكون على هيئة التركيب الموضوع فى لسان العرب
وبعضهم زادوا لذاته احترازا عن الجمل التى فى حكم المفرد كالواقعة خبرا فانها
لا يقصد لذاتها بل لغيرها فلا يسمى كلاما فى اصطلاحهم وقد عرفت ان تلك
الجمل لا اسناد لها فى الحال بل فى الاصل والمتبادر ما فى الحال ويجب حمل التعريفات
على المتبادر فلا حاجة الى لذاته والرابع فى تقسيم الاسناد وهو اما انشائى
او اخبارى والانشاء كلام لا يكون للنسبة الذهنية خارج تطابقه
او لا تطابقه بل يكون نفسه محدثا للنسبة وهذا معنى ما يقال الانشاء
اثبات ما لم يكن كالامر والنهى فان معناهما اعنى طلب الفعل والترك من

الفاعل يحصلان بنفس الصيغة بخلاف الخبر فانه الذي يكون للنسبة
خارج تطابقه فيكون صدقا او لا تطابقه فيكون كذبا فلا يتصور ان
فى الانشاء والاسناد الخبرى ثلثة لانه اما ان يفيد ثبوت شئ لشئ
نحو زيد قائم او سلبه عنه نحو ليس زيد قائما فيسمى حمليا او ثبوته
او سلبه عنه نحو ان خرجت فانت طالق ولست ان قعدت بطالق
فيسمى اتصاليا او ثبوت انفصاله او سلبه عنه نحو اما ان يكون العدد
زوجا او فردا وليس اما ان يكون العدد زوجا او زوج زوج فيسمى
انفصاليا وليس فى طرفى الاخيرين اسناد وحكم بل فى المجموع ففى الثانى
يحكم باتصال الجزء الثانى للاول ولزومه له او سلبه وفى الثالث بانفصال
احدهما عن الاخر ومنافاته له او سلبه والجزء الاول منهما بجميع اجزائه
مسند اليه ويسمى مقدما والجزء الثانى كذلك مسند ويسمى تاليا
فصدق موجبتهما انما هو بتحقق اللزوم والمنافات وكذبهما بعدم
التحقق وسالبتهما على العكس ولا اعتبار لصدق الطرفين وكذبهما
لو اعتبر فيهما الحكم الحملى مثلا قوله تعالى ان كان للرحمن ولد فانا اول
العابدين كلام صادق مع ان الطرفين لو اعتبر فيهما الاسناد الحملى
كانا كاذبين فاذا عرفت هذا عرفت ان الكلام قد يتركب من اكثر من كلمتين
وان الحرف قد يكون جزأ منه مثلا الاية السابقة يشتمل على اكثر من عشر
كلمات بعضها حروف وكلها ركن بحيث لو حذف بعضها لم يوجد الاسناد
المقصود وما ذكره المص اقل ما يمكن ان يتركب منه ما له الاسناد ولا يفهم
هذا من عبارته بل يقتضى ان يوجد دائما فى القسمين المذكورين لكون
من اسمين حالا كما بينا بخلاف عبارة الكافية فانها عارية عن هذا الاقتضاء
فالوجه ان يقال الكلام ما له الاسناد واقله اسمان او فعل مع اسم الخامس
ان ما عدا المسند والمسند اليه من جهة الاعراب من الفضلات كذلك
هل يدخل فى حقيقة الكلام ام لا وظاهر كلام المص والزمخشرى حيث
قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما على الاخرى يقتضى الخروج
وظاهر عبارة الكافية يشعر الدخول والحق فيه التفصيل فان كانت
مغيرا كالاستثناء يكون ركنا من الكلام يتوقف الاسناد والحكم على

ذكره

انما قلنا من جهة الاعراب لان الفضلات ان كانت مغيرة داخلة فيه فلا بد من تخصيصها [illegible] منه

على ذكره والا فلا اذ لو تحقق الاسناد قبل المغير لزم التناقض فى
الاستثناء المتصل ووقوع الطلاق على جميع النساء والعتق على جميع
العبيد فى قوله جميع نسائى طالق الا زينب وجميع عبيدى معتق الا زيدا
واللازم باطل فالملزوم مثله فاعلم ذلك ينفعك فى مواضع شتى ومن
هذين البحثين عرفت ان مجرد زيادة حقيقة او حكما فى حد الاسناد
لا يكفى للجمع لان طرفى المتصلة والمنفصلة لا يمكن التعبير عنهما بالمفرد
كما بين فى المنطق فلا يكونان فى حكم الكلمة وكذا نحو ما جاء فى القوم
الا زيدا بل فائدته دخول نحو جسق مهمل وديز مقلوب زيد فقط
ولما فرغ من الكلمة والكلام واقسامهما شرع فى بيان الاسم وقسمه
اولا فقال وهو اى الاسم معرب لو اختلف اخره راجع الى الاسم لا
المعرب وهو من اعربه اى اوضحه واظهره فالمعرب محل اظهار المعانى
لانه محل المظهر اعنى الاعراب ومحل الشئ محل لوصفه والمراد باخر الاسم ههنا
هو الحرف الملفوظ اخرا عند الاضافة ولو فرضا فيشمل الحقيقى كدال زيد
والمجازى كتاء قائمة وياء بصرى وواو مسلمون على المختار بخلاف التنوين
ونونى التثنية والجمع بالعامل فيخرج نحو اين هؤلاء وهذا ظاهر فى الاعراب
بالحركة لانتقال الاسم من السكون اليها واما فى الاعراب بالحروف فمشكل
لوجودها قبل العامل مثلا نحو مسلمون ومسلمين صيغ موضوعة
قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد الجموع السالمة المذكرة اما تقول
مسلمون مؤمنون مصلحون او تقول مسلمين مؤمنين مصلحين وكذا
وكذا التثنية وملحقاهما والاسماء الستة المضافة فمسلمون ومسلمين
مترادفان فى اصل الوضع الا ان الواضع شرط استعمال الاول عند ورود
الرافع والثانى عند الناصب والجار فالعامل لا يحدث شيئا من الاختلاف
بل الاختلاف من الوضع فكان كهو واياه وانت واياك فكما ان الواضع شرط
ان يستعمل هو وانت عند ورود الرافع واياه واياك عند الناصب فكذلك
التثنية والجمع فهذا ظهر ما فى قول من قال فى تفسير اختلاف الاخر ذاتا
او صفة ومن قال ان هذان وهذين واللذان واللذين صيغ موضوعة
ليس اختلافهما من العامل بل من الوضع فيكون مبنية بخلاف التثنية والجمع

فيكون من قبيل عموم المجاز ولكن لا قرينة فافهم منه

الخارج اى بنيتهما فى هذا المثال الاول هؤلاء موقوف لا اخره فيه عند الوقف اما اذا انفصل اخره شئ اخر مثل هؤلاء القوم يكون هنا ايضا مثال الاختلاف بغير العامل فصار اذا قيل ان هؤلاء على التعداد فلا يكون مثالا للاختلاف بالعامل ولا بغير العامل اذا اجتماع الساكنين جائز عند الوقف منه

فيكونان معربين والذى عندى فى حل الاشكال ان حروف الاعراب
قبل العامل اما غير دالة على شئ او دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد
العامل كلها دال على المعانى الموجبة للاعراب فيتعدد الدلالة فى
بعضها فيحدث فى الحرف الاخر بسبب العامل صفة هى الدلالة كما
يحدث بسببه فى الاعراب بالحركة صفة هى الحركة الدالة على المعانى
المقتضية فالاعراب يحصل من العامل اما ذاتا وصفة معا او صفة
فقط فحروف الاعراب قبل العامل ليس باعراب وان كانت موجودة
ذاتا فالاعراب من حيث هو اعراب لا يكون الا بعد العامل وان نحو
هذان وهذين معربان وان كان مفردهما وجمعهما مبنيين
لان التثنية لما كان لفظها قياسيا مطردا عاما ارادوا ان يجعلوا
كله على وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء الاول
من اثنى عشر مع بنائه من غيره واما نحو هو واياه فالاختلاف ليس
فى الاخر فقط بل فى المادة والصيغة ولا مجال لجعلهما اعرابا وان
دلا على المعانى الموجبة لان الاعراب وصف فى الاخر وهما اصلان
وهذا هو سبب بناء المضمرات عندى اعنى انهم استغنوا ابدالا لة
نفس اللفظ عن دلالة الاعراب فظهر ان المراد باختلاف الاخر اختلاف
صفته فقط لكن تلك الصفة قد تكون حركة وقد تكون دلالة والله
اعلم بالصواب ولو كان ذلك الاختلاف فى تقديرا مقدرا والاختلاف
المقدر فى الاخر اما بعدمه فى الحال ووجوده فى الاصل وهو فى الاعراب
التقديرى او بوجوده فى الحال لكن لا فى الاخر فيقدر فيه كالاعلام
المضافة فان الاختلاف فيها موجود فى الوسط وهو اخر المضاف
فيقدر فى اخر المضاف اليه اذ قد عرفت انهما كلمة واحدة على المختار
ومحل الاعراب اخر الكلمة لكونها دالة على المسمى والاعراب على صفته
المتأخرة عنه ولا يلزم نحو جاءنى الضارب زيدا او رجال الا زيد
لان التقدير فيهما فى نفس الكلمة لا فى الاخر فبذلك افترق التقديرى
والمحلى فان قلت فيلزم كون اعرابهما لفظيا وقد حكموا بان اعراب
جميع المبنيات محلى قلت اللفظى ما وقع فى لفظ ما له الاعراب وفيهما

لاُنّ د لالة اختلف انّ ... المعرب
الاصطلاح حتى دلالة ... المبنى
التراكيب لانه يمكن لا يفصل المبنيات

ليس كذلك وانا اردت به ما وقع فى لفظ ما فيجامع المحلى والا اى وان لم يختلف
اخره بالعامل فبنى اى فهو مبنى وانواعه اى الاعراب الدال عليه معرب
لا الاختلاف وان كان اقرب واظهر لان المختار ان الاعراب نفس الحركات
والحروف لا الاختلاف لانه علة من حقها الظهور والادراك بالحس
رفع ونصب وجر ولم يذكر الجزم لانه من اعراب الفعل والصدد فى
الاسم سمى بالرفع لان الاصل فيه الضمة والواو وعندهما يضم الشفتان
ويرفعان والاصل فى النصب الفتحة والالف وعندهما يفتح الفم فكان
الفم شئ ساقط نصبته لفتحك اياه والاصل فى الجر الكسرة والياء
وعندهما تجر الفك الاسفل فكانه يكسر اذ المكسور يسقط ويهوى الى
الى الاسفل فظهر من هذا وجه تسمية القاب البناء ايضا اعنى الضم
والفتح والكسر مجردة او مع التاء وتخصيص المجردة وهم اما وجه
الاختصاص فتقدم القاب البناء لانها من حيث الذات ولذا تطلق
على كل حركة غير الاعرابية بلا قرينة وعليها مع القرينة والقاب
الاعراب من حيث الوصف اعنى الدلالة ولذا تطلق على غير الاعرابية
وضم الشفتين وفتح الفم وكسر الفك مقدم على رفعهما ونصبه وجره
هذه التفرقة عند البصرية والكوفية تستعملون احديهما مقام
الاخرى بلا فرق تنبيه مراد المص اختصار الكافية بقدر ما امكن
مع اشتمال ما فيها مع زيادة لتيسير حفظه ويكثر نفعه فان فصل ان
ظهر الاستغناء عنه مع حصول اصل المراد كما فى قوله وهو حرف
لو دل الخ فانه قد نقص فيه اكثر عبارة الكافية بلا اخلال للمقصود
فلا حاجة الى التنبيه عليه وان لم يظهر فلا بد من التنبيه وكذا ما زاد
ان ظهر نفعه والا فالتنبيه وههنا قد زاد فائدتين دليل الحصر وتعريف
المبنى ونقص تعريف المعرب والاعراب مع بيان مدلولات انواعه
والعامل ولفظ اختلاف وافرد العامل وجه نقص الاول ان المقصود
الاصلى من تعريفه ان يعرف افراده فيجرى عليه الاعراب وهذا لا يحصل
الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم ان ما عداها معرب فذلك يقتضى
تقديم المبنى كما فعله صاحب اللباب واما تعريف ابن الحاجب فلا يفيد

هذا الغرض مع اختلاله في نفسه لانه اطلق المركب والمراد جزء المركب
او المركب مع الغير تركيبا يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة المنفية
المناسبة التي توجب البناء وهي مجهولة محتاجة الى التفصيل على جميع
انواع المبنيات واراد بمبني الاصل الحرف والماضي والامر وكل ذلك
لا قرينة عليه فالتعريف في غاية الاختلال فيجب تركه والاكتفاء
بما يفهم من دليل الحصر من ان المعرب على اي قسم من اقسام الاسم يطلق
وكذا المبني وحواله تمام المعرفة على بحث المبنيات ووجه الثاني
حصولهما من مجموع قوله وانواعه الخ وقوله فالمفرد الخ وقوله المرفوعات
الفاعل الخ ووجه الثالث ان معرفة العامل لا يحصل الا بمعرفة جميع
اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها وتعريف ابن الحاجب موقوف
على المقوم والمقتضي والاول انما يعرف بمعرفة جميع اقسام الفعل
والاسم والحرف العاملة والثاني بمعرفة جميع اقسام المرفوع و
المنصوب والمجرور فان قلت المفهوم غير الافراد فالموقوف هو
الثاني دون الاول والمعرف بالعكس كما ان تعريف الانسان بالحيوان
الناطق لا يتوقف على معرفة جميع اقسام الحيوان والناطق بل يحصل
بمفهومهما قلت نعم فيما امكن معرفة الافراد حين العرض به كالمثال
المذكور واما اذا لم يمكن كما فيما نحن فيه فلا فتدبر ووجه الاخيرين
ان اختلاف الاخر بعامل خاصة شاملة وباختلاف العوامل مفارقة
لعدم وجوده في نحو مع والشاملة اولى مع انها اخصر ولما بين
انواع الاعراب اراد ان يبين انواع المعرب بالنسبة ليعلم اصناف
الانواع ونشر على ترتيب اللف فاول الاصناف لاول الانواع فقط
والثاني للثاني ان وجد الثالث للثالث والا فلهما وبهذا استغنى
عن رفعا ونصبا وجرا فالمعرب اما بالحركة او بحرف اللين وكل اما
بتمامها او بتمامه او ببعض منهما فالاقسام اربعة واشار الى الاول
بقوله فالمفرد ولما كان هذا تفصيلا لما سبق عطفه بالفاء لكون
مرتبته بعد الاجمال ويسمى هذا ترتيبا ذكريا نحو قوله تعالى فاما الذين
امنوا فيعلمون الاية وقوله تعالى فقال رب ان ابني من اهلي الاية والمراد

[illegible]

بالمفرد

بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى ولا مجموع بقرينة ذكرهما بعده والجمع المكسر
لانه لا يطلق في الاصطلاح الا على الجمع وهو ما تغير بناء واحده المنصرف
قال في ايضاح المفصل فسروا المنصرف بانه الذي يدخله الحركات
الثلث والتنوين لعدم شبه الفعل وهذا لا يصدق المعرب بالحروف
فلا يرد الاسماء الستة واما الجواب بانها ملحقة بهما وفي حكمهما
فلا يدخل في المفرد ففاسد لان الالحاق انما يكون فيما كان في حكم
الملحق به من كل وجه ككلا واثنين وكعشرين واولي ولو اريد بالمفرد
ما سبق مع زيادة وما ليس في حكمهما ولو بوجه فهذا مع كونه خارجا
عن المعاني الاربعة له مقابل المضاف والمركب والجملة والمثنى والمجموع وعدم
القرينة غير معقول اذ فيه اخراج عما يشاركه في الحقيقة وفي بعض الاحكام
مثل كون الاعراب تاما وادخال فيما يخالفهما بمجرد المشاركة في كون
الاعراب بالحروف مع مخالفته في خصوصيته وكذا الجواب بان القضية
مهملة وان الاستغراق يوجب اشتمال الافراد لا اشتمال احوالها
فاسد اذ الغرض ضبط اعراب انواع المعرب واصنافه فالاعراب وذا
لا يحصل الا باستغراق الافراد والاحوال والا تبقى مهملات لا يعرف
كيفية اعرابها على ان اشتمال الافراد ايضا لا يستقيم فيه واعلم
ان الاصل في الاعراب الحركة لخفتها وعدم الشركة لئلا يختل الغرض
فان الواحد اذا جعل علامة لشيئين على سبيل البدل اوجب
اللبس فيحتاج الى علامة اخرى فما كان على هذين الاصلين اعني المفرد
والمكسر المنصرفين لا يحتاج الى علة وبيان وما خرج منهما او من
احدهما فيحتاج اليهما بالضمة اي ملابس بالضمة مرفوعا وبالفتحة
منصوبا والكسرة مجرورا نحو جاءني زيد ورجال ورأيت زيدا ورجالا
ومررت بزيد وبرجال والقسم الثاني اعني ما يكون ببعض الحركات
نوعان الاول ما يكون المتروك فيه الفتحة واشار اليه بقوله والجمع
المؤنث السالم لما سبق في المكسر وهو ما زيد في اخره الف وتاء للجمع
مؤنثا واحده او مذكرا نحو قوله تعالى اشهر معلومات والتسمية
بالمؤنث باعتبار الاصالة والغلبة ملابس بالضمة مرفوعا وكسرة

هذان الجوابان ايضا للهندي منه

منصوبا او مجرورا نحو جاء في مسلمات الخ وحمل نصبه على الجر ليكون على وتيرة اصله اعني المذكر السالم على ما سيجيء والنوع الثاني ما يكون المتروك فيه الكسرة واشار اليه بقوله وغير المنصرف سيجيء ملابسا بالضمة مرفوعا والفتحة منصوبا ومجرورا حمل جره على نصبه لانه لما شابه الفعل على ما سيجيء منع منه ما لم يكن في الفعل اعني التنوين والكسر والجر يناسب النصب دون الرفع في كونهما علامة الفضلة والرفع علامة العمدة والقسم الثالث ما كان بتمام حروف اللين واشار اليه بقوله والاسماء الستة الاتية لو كانت مكبرة زيادة على الكافية احتراز عن المصغرة فانها بالحركة اقول هي داخلة في المفرد المنصرف فلا حاجة الى الاحتراز كما لا حاجة الى الاحتراز عن نحو اباء لدخوله في المكسر ولا عن نحو ابوين وابين لدخولهما في المثنى والمجموع ويمكن ان يقال دخول هذه الاشياء ظاهر بخلاف المصغرة فان المبتدي يتوهم اشتراكهما مع المكبرة فلا بد من الاحتراز والا فلا حاجة الى ذكر مضافة الخ لان المفردة داخلة ايضا في المفرد المنصرف مضافة خبر ثان او صفة الى غير الياء ياء المتكلم بقرينة الاضافة ملابسة بالواو مرفوعة والالف منصوبة والياء مجرورة وانما جعل اعرابها بالحروف لانها اسماء اواخرها ثابتة في حال الاضافة سماعا بخلاف نحو دم محذوفة نسيا في حال الافراد بخلاف نحو العصا فاشبهت الزائدة فامكن جعلها علامة كما في التثنية والجمع والساكن اخف من المتحرك فانقلب الحال ههنا بسبب العارض فصار الحرف اصلا لخفته دون الحركة بخلاف نحو دم اذ يحتاج الى زيادة حرف لمجرد الاعراب وقد صار العين اخرا محلا للاعراب لحذف اللام نسيا وبخلاف نحو العصا لان اللام لم يحذف نسيا اصلا فلم يشبه الزائد فكان جزءا محضا من الكلمة والاعراب وصف فتنافيا ولما لزم التحريك في التصغير بسبب سكون ياء عاد الى اصل الحركة والا اي وان لم تكن مكبرة مضافة الى غير الياء بان كانت مصغرة نحو اخيك او مفردة نحو اخ او مضافة الى الياء نحو اخي فلا بسة بالحركات لفظا في الاولين

وتقديرا

وتقديرا في الثالثة لمانع في الاخر وهو الكسر لاجل الياء وهذا مذهب البعض وعند البعض المضاف الى ياء المتكلم مبني وهذا مستغني عنه لظهور دخول هذه الاشياء بعد الاحتراز في المفرد المنصرف ثم ذكر كيفية اضافتها ههنا استطرادا للايجاز وفي الكافية ذكرت في اخر المجرورات فقال ومعها اي مع ياء المتكلم يكون الاسماء الستة ابي واخي وحمي الحم قريب زوج المرأة فلا يضاف الا اليها وهني الهن الشيء الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاربعة منقوصات واوية لا يرد لامها عند الياء وفمي اصله فوه بدليل افواه حذفت الهاء نسيا ثم قلبت الواو ميما وجوبا في حال الافراد وقليلا مع الياء والاكثر بقاؤها وادغامها في الياء ولذا قال وفي بالادغام اكثر استعمالا منه اي فمي وفتح فاء الفم مفردا ومضافا احتراز عن في فان الكسر فيه متعين اكثر منهما اي من الضم والكسر المفهومين من الفتح وذو لفيف مقرون بالواو بعد حذف اللام يضاف الى الجنس اضافة لازمة لانه وضع وصلة الى الوصف باسم الجنس ثم ذكر اللغات الغير المشهورة فقال وجاء الحركات الثلث بدل الحروف الثلث للاعراب لفظا بلا تشديد ولا رد لام ولا زيادة همزة لان الاصل في العطف التباين ويعلم حال الاثبات لظهور دخولهن في المفرد المنصرف فيها اي في الاسماء الستة المكبرة المضافة الى غير الياء لدخول المقابلات الثلث في قوله والا فبالحركات سوى ذي لكن لا قرينة للاستثناء الا ان يجعل امتناع الحذفين وبقاء المعرب على حرف واحد فتقول هذا ابك واخك وحمك وهنك وفمك الخ وجاء القصر اي جعلها مقصورة كعصا نحو هذا ابا واباك واباي واخا واخاك واخاي وفا وفماك الخ والتشديد اي تشديد الاخر نحو هذا اب وابك وابي وفم وفمك الخ وجاء اخ كذلك نحو هذا اخو واخوك واخوي الخ وجاء حم كذلك وخبء يعني بالهمزة مكان الواو مطلقا قيد للقصر والتاليات يعني مفردة او مضافة الى الياء او غيرها وكل هذه اللغات

هذا على ما ذهب اليه احمد مرتضى خان اكابادي والهندي في حاشيته على صاحب لب الالباب بناء على نظر اذ كان دقيق النظر وقلة جمعية ورقة فكره ...

يتعلق لا مانعها بل يحمل عين فم وذو فانه لا يعينها لا حلاقها نسيا في كل حال صار عينها اخرا كلام الاربعة الباقية منه

قال البحاتي اختار المحذوفة الاسماء الاخرة وغير مصادرة نظيره من قوله حين الاعراب سيما عاما مثل تدرك منه

المراد من الحذف نوع التخفيف فيعم القلب منه

مذكورة فى الرضى مع زيادة الاستشهاد بجم فلم اجد والقسم الرابع اعنى
مايكون ببعض حروف اللين نوعان الاول مايكون المتروك فيه الواو و
اشار اليه بقوله والمثنى وسيجئ حده واثنان وكذا ثنتان وكلا مع
اتصال الضمير ملابسة بالالف مرفوعة والياء منصوبة ومجرورة
وكلا مع غيره اى مع غير الضمير ولو قال ومع الظاهر لكان اظهر كالعصا
بالحركات التقديرية والنوع الثانى مايكون المتروك فيه الالف و
اشار اليه بقوله والجمع المذكر السالم وهو مالم يتغير بناء واحده
لاجل الجمعية والتغير فى نحو سنين وارضين وثبين وقلين من
الشواذ بعد تحقق الجمعية واو لو جمع ذو من غير لفظه وباب عشرين
يعنى نوع عشرين مما اشتمل على ملحقات الجمع من العدد وهى ثمانية
الفاظ ملابسة بالواو مرفوعة والياء منصوبة ومجرورة ووجه
عدولهما عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه فى الاسماء الستة
واما عن الثانى فالاحتراز عن اللبس فى الاحوال الثلثة فلزم التوزيع
فالرفع لكونه علامة العمدة احق بالامتياز الذاتى والتثنية لكونها اكثر
اولى بالالف الاخف ولكونه ضمير التثنية فى نحو ضربا ويضربان والواو
لكونها اخت الضمة اولى لرفع الجمع من الياء فلزم اشتراك الاربع
فى الياء ففتحوا ما قبلها فيها وكسروا فيه ولما كان هذه الحروف دالة
على معنى التثنية والجمع لم تتمحض للاعراب تمحض الحركة فلزم الجبر وايضا
لم يمكن الحاق التنوين الدال على التمكن حذرا من الساكنين فزادوا نونا
عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام والوقف والى
الثانى سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها فى التثنية و
فتحوها فى الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد تزول العلامة الاولى بالاعلال
نحو مصطفين ووجه الحاق اثنين واخته ظاهر لانهما كالمثنى
لفظا ومعنى واما كلا فمفرد اللفظ ومثنى المعنى فراعوا فى الاضافة
الى المظهر الاصل اللاحق بالاصل الاخف جانب اللفظ والى المضمر
الفرع جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل فى الاعراب والحاق
باب عشرين ايضا ظاهر لكونها كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولو

وعدم النون

وعدم النون للزوم الاضافة ولما ذكر فى تقسيم الاسم الاختلاف
التقديرى اراد ان يبين مواضعه ليعلم ان ما عداها لفظى واما المحلى
فمخصوص بالمبنيات على زعمهم وقد بينا ما هو الحق فقال وعصا
اى واعراب نحو عصا اى الاسم المعرب الذى فى اخره الف مفردة
وان حذفت للتنوين ونحو غلامى اى معرب بالحركة اضيف الى ياء
المتكلم ولو حذفت او قلبت ونحو قاض اى ما فى اخره ياء مكسور
ما قبلها ولو حذفت للتنوين فى كل حال سوى حال النصب وقد يسكن
ياؤه فيه اى نصبه تسكينا كما تحرك اى مثل تحريك جر اى مجرورا للضرورة
الشعرية متعلق باحد الفعلين وتقييد الاخر يفهم من التشبيه ويجوز
ان يكون من التنازع كقوله ما ان رأيت ولا ارى فى مدتى كجوارى
يلعبن فى الصحراء قيل ثبت التحريك فى الرفع ايضا كقوله وعرق الفرزدق
شر العروق • خبيث الثرى كابى الازند ونحو مسلمى اى كل مذكر
سالم اضيف الى ياء المتكلم رفعا اى مرفوعا والمحكى بناءه نحو خمسة
عشر علما على الاشهر او اعرابه مفردا كان نحو من زيدا فيمن قال ضربت
زيدا ونحو دعنى من تمرتان او مركبا نحو ان زيدا وهل زيد عليين ولو كان
ذلك المحكى جملة نحو تابط شرا علما فان الصحيح انه معرب اعرابه تقديرى
وقيل مبنى كما قبل العلمية والمثنى كائنا مع ما اى لفظ اوله ساكن
يعنى يجئ بعده متصلا به رفعا مرفوعا نحو جاء نى مسلما القوم وفى
نصبه وجره تحرك الياء بالكسر لفتحة ما قبلها والاسماء الستة المعربة
بالحروف والجمع المذكر السالم معه اى مع ما اوله ساكن لا بد من استثناء
المنقوص فانه تحرك فيه الواو بالضمة والياء بالكسرة لفتح ما قبلهما
بسبب الاعلال فاعرابه لفظى فى الاحوال كلها نحو جاء نى مصطفو
القوم الخ مطلقا قيد للكل سوى ما خص اى حال كونه غير مقيد بحال
او زمان او اعرابا مطلقا تقديرى خبر وعصا اعلم ان الاصل فى
الاعراب اللفظى لان من شان العلامة الظهور فان منع فان فى الاخر
فقط فتقديرى والا فمحلى ومجموع ما ذكره المص ثمانية نقص و
زاد من عبارة الكافية ولم يحصره وخرج اشياء وهذه اربعة بحاله

يقال كبا الزند اذا لم يخرج نار الزند العود الذى يقدح به النار وهو الاعلى والزندة السفلى ماسفلها ... وجمع زناد وازند

اى لم يحصر المصنف التعدد والمستقل

الى البيان اما الاول فالمانع فى المقصور تعذر الحركة على الالف وعند
الحذف للساكنين مقدر كالملفوظ لا منسى كيد وفى الثانى وجوب
الكسر او السكون او الفتح قبل العامل وبعده تعذر اجتماع الحركة و
السكون والحركتين مثلين او ضدين ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة
اعرابا بعد ورود العامل وان قال البعض كما امكن جعل الحروف
الثابتة قبل العامل اعرابا بعده فى التثنية والجمع لعدم التبدل
باختلاف العوامل بخلافهما ولا وجه للبناء وان ذهب اليه
الجمهور اذ الاضافة الى الضمير لا يوجبه نحو غلامك وغلامه و
فى حالتى المنقوص لزوم التسكين لاستثقال الحركتين على الياء المتحرك
ما قبلها بخلاف الفتح وفى رفع نحو مسلمى لزوم القلب والادغام
واما النصب والجر فلفظى بياء مدغم وفى المحكى لزوم اشتغال
الاخر بالحكاية فصار كالثانى وفى رفع المثنى لزوم حذف الالف
للساكنين لتعذر تحريكه وفى الاخيرين لزوم الحذف ايضا لتعذر
التحريك فى البعض ولاستثقال التحريك للزوم الحركتين الثقيلتين
فى الاكثر واما الثانى فلفظ فيما تعذر او استثقل واللفظى فيما
عداه وجه الاولين التداخل لانه اراد بعد الاعلال وتقرره
فالكل متعذر فانه لو تحرك الياء فى القاضى وعاد الواو فى مسلمى
والياء فى قاض مع الحركة لزال الاعلال كما اذا عاد الواو مع الحركة
فى عصا وفرق بعضهم بان موجب التقدير فى المنقوص ونحو
مسلمى الاستثقال الموجب لحذف نفس الاعراب وقلبه
وفى المقصور لا يوجب الاستثقال حذف الحركة التى هى الاعراب
بل يوجب قلب محله الفا فبعده يحتاج الى التقدير للتعذر
فالموجب التعذر ليس الا واه اذ قد صرح بان المقلوب يسكن
اولا لتليين عريكته ويسهل الانقلاب ثم يقلب وكون التسكين
بالعرض لا يفيد ويمكن ان يقال مراد ابن الحاجب مع قطع النظر
عن الاصل والاعلال فتحريك الالف ملفوظة او مقدرة والمتحرك
بحركة اخرى متعذر وتحريك الساكن وقلب الياء واوا ممكن به

مستقل

المصرح المحقق رحمه الله تعالى قال فى فرح الارواح ... [illegible]

مستثقل والتحريك اللفظى للياء المقدرة فى قاض وان كان متعذرا
لكن لما كانت كثيرة العودة كانت فى حكم الملفوظة فالحقها بها
وجعلها من المستثقل فان قلت تحريك الساكن مع سكونه متعذر
فكان كالمتحرك فاى فرق بين القاضى وغلامى وقلب الياء واوا
كقلب الالف واوا فاى فرق بين العصا ومسلمى قلت السكون
عدم حركة الحرف فلا يمنع قبول محله اياها والا فلا قابل اصلا
بخلاف الضد والمثل وقلب الياء واوا احداث نفس الاعراب وقلب
الالف واوا احداث لمحله ثم يحتاج الى احداث حركة فالمراد تعذر
الاعراب بالذات بلا واسطة شئ وضم ما قبل الواو ليس من شرط
الاعراب بل لمناسبتها وهذا نفيس دقيق ووجه الثالث ان اعراب
المعرب منحصر فيهما على زعمهم وقد اشار اليه فيما سبق بقوله
ولو تقديرا اذ لو وجد فيه المحلى وهو ادنى من التقديرى لقال
ولو محلا فاذا انحصر التقديرى فى ثمانية كان ما عداها لفظيا
فلا حاجة الى الذكر واما الثالث فالاربعة الاخيرة والتسكين والتحريك
الضروريان ويمكن ان يدفع الاولى بان المحكى داخل فيما تعذر ولم يحصر
ايضا فى الاثنين واما الرابع فالمعرب بالحركة الموقوف بالسكون نحو
احمد ومسلمات وضاربة مطلقا ونحو زيد رفعا وجرا والمدغم كبيرا
كما فى قراءة ابى عمرو وغيره نحو الرحيم ملك يوم الدين ونحو بارئكم
بتسكين الهمزة فى قراءة ابى عمرو ايضا وما يتبع حركة اخرى لحركة غير اعرابية
نحو للملئكة اسجدوا بضم التاء على قراءة ابى جعفر والحمد لله بكسر
الدال على قراءة الحسن البصرى ومنه تابع المنى على لفظه نحو
يا زيد الظريف ومنه الجر الجوارى ايضا وقد صرح الدمامينى فى
شرح مغنى اللبيب بانه ليس بحركة اعرابية ولا بنائية بل للمناسبة
والاعراب مقدر انتهى فيكون التسمية بالجر للمشاكلة واما عبارة
الكافية فشاملة اكثرها بلا تكلف ومعركلها ولما ذكر فيما سبق غير
المنصرف احتاج الى بيانه مع ان له احكاما اخر لا بد من معرفتها وبه
يعرف المنصرف ولم يعكس لان الاعدام يعرف بالملكات نعم لو فسر

مما لا يدخله الكسر والتنوين لانعكس الامر لكنه دوري اذ الغرض من التعريف
معرفة المبتدي وتمييزه حتى يجري الاحكام ولا فائدة معتدبها في مجرد
معرفة الاصطلاح بعد معرفة الاحكام بالاستعمال وقد بين الشريف
هذا نصرة لابن الحاجب في تعريف المعرب وقيل لما كان غير المنصرف اقل
ضبطا اذ به ينضبط المنصرف ايضا على قياس الاعراب التقديري
واللفظي ورد بان القلة في الافراد والتعريف للمفهوم والجواب ان المقصود
الاصلي معرفة الافراد اذ الاحكام يجري عليها لا على المفهوم وضبطها
بالانواع والاصناف اسهل في الاقل والتعريف وسيلة ومقصود
بالعرض غير المنصرف سمي به لانه اقبل على الفعل بالمشابهة فاخذ
بعض احكامه ولم ينصرف ولم يرجع عن الاقبال بخلاف المنصرف ولانه
لم يكن صرفا في الاسمية بل شابه شبه الفعل بخلاف المنصرف فانه اسم
صرف ولذا سمي امكن ما شئ او الشئ الذي وجد فيه في ذلك الشئ الجمع
ترك التعريف مستقلا وعد الاسباب والامثلة استغناء بالتفصيل
الاتي مع ان ذكر العلة التقريبية في التعريف مخل له وقدم ما قام مقام العلتين
لقوته واخر الحكم اذ التفصيل من تمام تعريفه وحكم الشئ يعقبه بخلاف
عبارة الكافية فلذا قدم فيها الحكم على التفصيل لكن اخر بعض الاحكام
عنه والمناسب الجمع كما فعله المص والمراد بالجمع المعنى المصدري لا اسم
اللفظ ولو كان ذلك الجمع موجودا في الاصل لا في الحال كحضاجر علم
لجنس الضبع منقول عن جمع حضجر بمعنى عظيم البطن مبالغة في عظم بطنها
او في التقدير بان لم يكن جمعا لا في الحال ولا في الاصل لكن قدر وفرض حفظا
لقاعدتهم كسراويل فانه غير منصرف في الاكثر مع انه مفرد حقيقة فقدر انه
جمع سروالة حفظا للقاعدتين اختصاص هذا الوزن بالجمع وعدم منعه
بدونه وهذا كتقدير العدل في عمر ولم يلتفت الى الحمل على النظير لعدم النظير
وحذرا من زيادة العلل وان اجيب عنه بجعله جمعا حكميا وجعل الجمع
اربعا حاليا واصليا وتقديريا وحكميا على انه رد بلزوم اتحاد الشرط
والمشروط وان كان مردودا بان الشرط لغير الحكمي اذ هو مستغنى عنه
بنفسه مع انه لا يلزم ان يكون ما هو شرط لشئ شرطا لما هو في حكمه

يعني لم يوجد نظير من غير التسراويل ... ليحمل على النظير فيكون ... وتقديريا ... حكميا ... جمعا ... و ... مستقلة

تحريك

كتحريك العضو والهواء للفظ دون المستكن وبان المشروط هو الموزون
فالشرط الوزن او الكون عليه وشرط اي الجمع في منع الصرف نوع وزن
حضاجر وسراويل او وزن نوعهما اذ الشخصي مختص بهما وما اوجز
وما املح كلامه حيث درج المثالين في الشرط والمراد الوزن التصغيري
لا التصريفي لئلا يخرج نحو مساجد ومصابيح وينبغي ان يقول ولو في
الاصل ليدخل نحو دواب وجوار على الصحيح ووجه الاشتراط اختصاصهما
بالجمع وامتناع التكسير مرة اخرى وتكرر الجمعية في البعض ولذا سمي
منتهى الجموع فتقوى الجمعية بغير هاء حال من الوزن لان المعنى ويمنع
وزن حضاجر وصفة له اذ لا تعين شخصيا كما مر وجعله خبرا بعد
خبر يحتاج الى تقدير كون والمعهود كائن وغير بمعنى لا كقولهم جئت بغير
مال والا يلزم اشتراط اتصال شئ غير الهاء للوزن ولا يفهم اشتراط عدم
الهاء بطريق الموافقة اذ الاتصال بشئ يغاير شيئا لا ينافي الاتصال به والمراد
بالهاء الحرف الدال على التانيث غير الالف بطريق عموم المجاز والقرينة
شهرة استعمال الهاء بهذا المعنى عندهم اعني العرف الخاص كما ان القرينة
في لا اضع قدمي دار فلان العرف العام لانا وعلى المجاز بالاولوية لا حقيقة
مرادبها الموقوفة لعدم شمولها الحالين فيخرج نحو فوارة ويدخل نحو فرازنة
وملائكة ووجه الاشتراط كونه بلحوق الهاء على زنة المفردات ككراهية
فيضعف ولما كان مذهب البعض كون تاء التانيث كلمة برأسها
مطلقا على ما بيناه لم يتغير الوزن المشروط عنده فاحتيج الى نفيها ولكن
ورد نحو مدائني فانه منصرف مع وجود الشرط فاضطرب الشراح
في التفصي قيل هو مفرد محض ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل وانما
الجمع مدائن وهو لفظ اخر بخلاف نحو فرازنة وقيل بامتزاج الياء به
خرج عن الصيغة المعتبرة ومبناهما على جعل الياء جزءا والصحيح خلافه
لما بيناه وايضا يلزم استدراك بغير هاء لانه كالياء بلا فرق فنحو فرازنة
خارجة عن الوزن المعتبر وقيل المراد بالهاء الحرف الفارق بين الواحد
والجنس نحو تمر وتمرة وروم ورومي حاصله يرجع الى عموم المجاز
بعلاقة الحرفية وهذا فاسد لعدم القرينة وعدم كون تاء نحو فرازنة

وياء مدائني للفرق فيلزم ان يراد بالهاء الحرف الذي يجيء في بعض المواضع
للفرق وهذا لا يفهم من الهاء اصلا ولا فيه علاقة معتبرة وقيل ان الكلام
فيما تحقق جمعيته باقية على حالها ومثل هذا لا يدخله ياء النسبة واذا
صار علما زال الجمعية كحضاجر ومدائن وجاز دخول ياء النسبة فح
لا يعتبر جمعيته الاصلية اذ قد صار كالمفرد في لحوق ياء النسبة وحاصله
ان ضمير شرطه للجمع الحالي وفيه انه يلزم اهمال شرط الجمع الاصلي وهو
عدم دخول الياء وقيل المراد الجمع بجميع حروفه وفيه ان الاعتراض
بمدايني في مدائني وهو جمع في الاصل بجميع حروفه الا ان يجعل الياء
جزأ وقد علمت حاله فظهر لزوم ذكر الياء مع الهاء وعلى ما اخترنا من
كون التاء في امثالها جزأ وياء النسبة كلمة برأسها مطلقا يحتاج الى
ذكر الياء دون التاء واما اذا انخلع عن الياء معنى النسبة نحو كرسي
وبختي فلا نزاع في جزئيتها فلذا منع جمعاهما لوجود الوزن وقل صرفه
اي سراويل ارجاعا للقريب قيل وجهه عدم الجمعية فيبطل اختصاص
الوزن والتخلص اما بجعله عجميا او جعل النادر كالمعدوم ومثل
جوار كل حال سوى نصبه كقاض اختلفوا في مثل جوار في الرفع والجر
قيل منصرف لان الاعلال اخرجه عن الوزن فصار كسلام وقيل لا
لان الياء مقدرة للاعراب ومنع الصرف مثله في كونه حكما لفظيا
وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح والتنوين عوض عن الياء والممنوع
ما للتمكن وحذف الياء لتقدم الاعلال الذي لتصحيح الصيغة على منع
الصرف الذي لتصحيح احوالها والغالب الاصلي في الاسماء هو الصرف
ولما نظر بعد الاعلال الى حال الصيغة وجدت مستحقة بمنع الصرف
فحذف تنوين الصرف واوتي آخر للعوض عن الياء او جعل هذا التنوين
الذي للصرف في الاصل عوضا عنه بعد الحذف قيل كلام المص محمول
على هذا فالغرض من التشبيه اثبات الياء لينتج عدم صرفه لا بيان اعرابه
لانه تقدم يريد ان وجه التشبيه مجرد كون الياء مقدرا الا الصرف ولا
كون الاعراب مقدرا واظهر من هذا قول بعضهم بحسب الصورة
يعني حذف الياء وثبوت التنوين هذا والمتبادر من الاستثناء

للمذهب

المذهب الاول وقل لفظ بجواري اي جعل جره كنصبه بتقديم منع
الصرف على الاعلال كقول الفرزدق ولكن عبد الله مولى مواليا
وهذه لغة مستهجنة وانما استعملها الفرزدق مع فصاحته
لملائمتها للهجو والفا التأنيث معطوف على الجمع بتقدير مضاف
اي احدى الفي التأنيث مقصورة نحو حبلى وممدودة نحو حمراء
قيل انما قامتا مقام العلتين للزومهما للكلمة وضعا مثلا لا يقال
حبل وحمر بخلاف التاء فانها ان لزمت لزمت بعارض كالعلمية اقول
ان ارادوا عموم السلب في التاء فمنقوض بنحو ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها
وان ارادوا سلب العموم فكذا الالفان نحو ذكرى وضراء وان ارادوا
مجيء التاء للفرق مطردا في بعض الصفات فكذا المقصورة في افعل
التفضيل والممدودة في افعل الصفة الا ان يدعوا مع عدم تغير الصيغة
والكثرة ولكن ليس بقوي الا ان ينضم اليه قلب التاء في الوقف هاء
وهي حرف خفي كانه معدوم فغلب مفارقة التاء وندر مفارقة
الالفين فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم ولما فرغ من الاسباب
التامة لمنع الصرف شرع في الناقصة فقال او اثنان من العلمية
قدمها لشرطيتها في الاكثر وعدم اشتراطها بشيء ولما كان ما عدا
العلمية من المعارف غير معتبر جعل العلمية نفس السبب لا شرطا
للمعرفة التي هي السبب كما فعل ابن الحاجب ايجازا وقصرا للمسافة
ونظر ابن الحاجب ظهور الفرعية للتنكير في المعرفة اكثر منه في
العلمية والعدل من عدل عن الطريق الى الظل مثلا مال والمعدول من
الحذف والايصال وهو في اصطلاح النحاة خروجه اي المعدول
المدلول بالعدل باعتبار مادته الاصلية ولم نرجع الى الاسم لانه مع بعده
لفظا لا يشمل نحو ثلث واخر وسحر وامس على رأي الا ان يراد بالضمير الثاني
الذات دون الوصف عن صيغته ترك الاصلية لدلالة الاضافة
اذ اصلها للعهد والاصلية هي المعروفة المشهورة والمراد بالصيغة
اعم من الافرادية والتركيبية ليشمل ما سبق لكن لا بد من اعتبار الوحدة
لئلا يكون صيغتين او صيغا فلا يتناول اصول ما قدر فيه الجار

فان عمل الاول فى الثانى يمنع اعتبار الوحدة بخلاف المكرر والمعرف باللام و
خرج عن هذا التعريف ما حذف منه اصل او قلب لانه نقض وهذه
لا خروج وصيغ المشتقات والمصغرات ونحوهما اصلية لها مأخوذة
من صيغ اصلية للمشتق منه والمكبر ونحوهما فلا نقض والمراد بالاصلية
ان يقتضيها القاعدة من غير معارضة لكمالها فى الاصالة فلا يشمل
اصول المغيرات القياسية واما الفرق بين اخر عند من جعله معدولا
عن الاخر حيث منع وبين امس فى اللغة الفصيحة اعنى البناء على الكسر
حيث لم يمنع عن الصرف مع تحقق العدل فيهما فحذف معنى اللام كلفظه
فى الاول ولذا صار نكرة واعتباره وجعله جزأ من المعنى فى الثانى ولذا
صار معرفة واما تعريف سحر مع كونه غير منصرف عند الجمهور فللعلمية
التقديرية اذ تعريف اللام غير معتبر فى منع الصرف بالاتفاق وعند
البعض مبنى على الفتح لتضمن معنى اللام واما ضحى وعشية ومساء
وبكرا معينات فمنصرفات لعدم سبب غير العدل ولم يحتج الى تقدير
العلمية واما عدم بنائها فلكون اللام مقدرة لا متضمنا معناها
لجواز اظهارها والمتضمنة لا تظهر واما نحو متى وكيف واين فليس لها
صيغ اصلية بل مجرد تضمن معنى حرف الاستفهام فلذا بنيت
واما المقدر فكالملفوظ فمعناه مستفاد من لفظ المقدر ولم يجعل
جزأ من شئ فلذا لم يبن وبقى غير القياسية من الجموع الشاذة وغيرها
مما لم يذكر خروجه داخلة فى الحد ولا حاجة لنا الى اخراجها الا ان يوجد
فيها علة اخرى مع كونها منصرفات ولم تثبت الا ترى ان الرضى جعل الغايات
وضحى وعشية ومساء وبكرا معينات معدولات لكن بنى الاول
لموجبه وانصرف البواقى لعدم انضمام سبب اخر وهذا لان التعريف
لمطلق العدل فكان كالوصف والتأنيث فانهما يوجدان فى ضاربة
مع انصرافها وانما لم يبينوا العدل فى المبنيات والمنصرفات لعدم
اثره ومن هذا سقط تكلف بعضهم بان العدل كله تقديرى والمنقسم
انما هو الاصل فان وجوده محقق بلا شك فعدله تحقيقى والا فتقديرى
وهذا مع كونه خرقا لاجماع النحاة وجعل سبب من الاسباب اعتباريا

محضا

محضا منقوض بنحو اخر وجمع فان اصلهما مقدر لم يسمع قط ونحو عمر
فان اصله اعنى عامر محقق بلا شك فعلى زعمه يجب ان يقول ما وجد فيه
دليل على ان الاصل فيه شئ اخر فعدله تحقيقى والا فتقديرى ويجعل
المحقق هو الدليل لا الاصل اللهم الا ان يريد بتحقق الاصل تحقق
دليل اصالته وبتقديره تقدير اصالته تسامحا وسبب وقوعه
فى هذه الورطة عدم ذكرهم العدل فى المغيرات الشاذة وقد عرفت
وجهه كجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس تكسير فعلاء صفة فعل
واسما فعالى فهو معدول عن احدهما واجمعون شاذ وان كان جمع
فى الاصل افعل تفضيل فجمعاء شاذ والسبب الاخر الوصف الاصلى
على الاصح وان كان ذلك الخروج تقديرا مقدرا كعمر فان خروجه عن
عامر لم يدل عليه دليل لكنه قدر حفظا لقاعدتهم من عدم المنع الا
بعلتين او ما فى حكمهما ولا يثنى ولا يجمع اى عمر بالاستقراء لجاء
عمر كلاهما او كلهم والوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة
باعتبار معنى معين هو المقصود الاصلى اى الثابت فى الوضع احتراز
عن العارض بحسب الاستعمال كاربع فى مررت بنسوة اربع وعن
المتوهم كافعى للحية اذ الاصالة لا تثبت بالشك والتوهم ودخل
فى الاصلى ما زال بغلبة الاسمية كاسود فلا يحتاج الى التصريح
بعدم ضررها ولا يعتبر الوصف الاصلى مع العلمية فلا يلزم
منع نحو حاتم اذا سمى به وهذا تخصيص للوصف الاصلى
ولو لم يذكر لفهم الاعتبار وجه عدم الاعتبار ان الوصف يقتضى
الابهام والعلمية التعيين بحسب وضعهما ويقبح اعتبار
المتضادين فى حكم واحد اعنى منع الصرف والتانيث اى بالتاء
بقرينة سبق الفيه لفظيا ومعنويا وشرطه اى شرط التانيث
بالتاء بكلا قسميه فى منع الصرف العلمية ليصير لازما لان
الاعلام محفوظة عن التغير بقدر الامكان ولان العلمية وضع
ثان فيكون التاء حرف مبنى بلا خلاف بعد ان كان حرف معنى
فيلزم وهذا الشرط كاف فى وجوب تاثير اللفظى لقوته

بظهور العلامة وفي جواز المعنوى لا في وجوبه ولذا قال وذا اى تانيث
المعنوى لان ذا الاشارة القريب يؤثر في منع الصرف وجوبا اى تأثير
وجوب او تأثيراً واثرا واجبا او وجوب منع الصرف لو كان ذلك
المعنوى متحرك الاوسط او عجمة اى ذا عجمة او عجميا او زائدا حروفه على الثلث
الاحرف وجه هذا الاشتراط ضعف التاء المقدرة فلا يقوى
الملفوظة الا بقيام شئ في اللفظ مقامها ولو بالواسطة والحرف
الرابع قائم مقامها بدليل عدم ظهورها في عقيرب مع وجوبه
في نحو قديرة وتحرك الاوسط قائم مقام الرابع بدليل وجوب
الحذف في جمزى مع جواز حبلوى والعجمة وان لم تكن مؤثرة في
الثلاثى الساكن الوسط على الاصح فلا اقل من تقوية التانيث و
لضعف هذين لا يؤثران الا في ما في مسماه تانيث بخلاف الرابع
واما حديث مقاومة الخفة فلا طائل له اما اولا فلان تاثير
العلل ليس للثقل بل للفرعية واما ثانيا فلعدم لزوم الثقل لها كيف
والعلمية والوصف والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول
الخفة في الاخير ظاهر واما ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماه
وجور اعلاما للذكور يدل على ان مدار الاشتراط وعدمه ضعف
التانيث وقوته لا الخفة والمقاومة سيان في الحالين والمسمى به
اى الذكر الذى سمى بالمعنوية لو كان تانيثه اى ذلك المعنوى اصليا بان لم يحتج
الى تاويل غير لازم والا فمنصرف في كل حال ككل مكسر بغير تاء فان تانيثه
بتاويل الجماعة ولا يلزم لجواز تاويله بالجمع وهذا القيد زائد على الكافية
ولا بد منه لئلا يلزم منع نحو كلاب اذا سمى به مذكر شرطه اى شرط تانيث
اسم في منع الصرف وعلى الاستخدام ولا يجوز ان يراد بالموصول
المعنوى لخلوه عن اشعار ذكورة المسمى الا ان يجعل نائب الفاعل ضمير المذكر
ولم يسبق له ذكر بوجه الزيادة على ثلثة احرف لغاية ضعف التانيث
ح فلا يقويه الا القائم مقامه بالذات ولما بين حال تسمية المذكر
بالمؤنث المعنوى كان مظنة خلجان الخاطر بمعرفة حال العكس فقال
زائدا على الكافية ولو سميت مرأة مقابل لقوله والمسمى به والخطاب

غير مناسب

غير مناسب له ومحتاج الى تقدير ولو قال ههنا والمسماة او فيما سبق
ولو سمى به لكان احسن بمذكر اى بلفظ مذكر مثل جعفر وحسن وزيد
منع ذلك المذكر من الصرف حال كونه مطلقا عن قيد الزيادة او منعا
مطلقا ومنع ما عدا الثلاثى الساكن الاوسط اتفاقى ومنعه
مذهب المحققين كسيبويه وخليل ووجهه دفع اللبس فقوى
اعتبار التانيث بهذه الضميمة فوجب المنع بخلاف نحو هند فهى
باقية على الضعف اذ لا مقوى لفظيا ولا معنويا والعجمة وهى كون
الكلمة غير عربية في الاصل وشرطها في منع الصرف العلمية اى كونه
محلها علما في اول استعمالها اى استعمال محلها او على الاستخدام
سواء كان علما في العجم ايضا كابرهيم او اسم جنس كقالون فانه في
العجم بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع رحمه الله تعالى فظهر
الخلل في عبارة الكافية وما وجه به من التعميم للحقيقى والحكمى
فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعموم المجاز والاقرب ان يقال
ان العلة في هذا الاشتراط بقاء العجمة بحالها وظهورها بعدم
تصرف العرب بادخال لام التعريف والاضافة والتعريب والتغيير
فيكون كالكلمة العربية فتضعف العجمة فلا تؤثر فهذه العلة
بعينها موجودة في نحو قالون فيلحق بنحو ابرهيم دلالة هذا
ولكن الشرط فيها ظهور العلة للكل وفي وجوده ههنا خفاء
لا يخفى والزيادة اى زيادة حروف محلها على ثلثة احرف
او تحرك الاوسط نحو سقر وشتر فنوح منصرف اعلم انه ههنا
ثلثة مذاهب جعل العجمة كالتانيث المعنوى بدليل اعتبارها
في ماه وجور فيجوز في نوح الوجهان كهند فهذا للزمخشرى
وقد يقوم بان التانيث امر حقيقى وله علامة تظهر في بعض
التصرفات والعجمة امر اضافى لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم
من اعتبار التانيث في نحو هند اعتبار العجمة في نحو نوح واعتبارها
في نحو ماه للتقوية لا الاستقلال بالسببية وانه لم يسمع قط منع
الصرف في نحو نوح بخلاف هند والثانى عدم اعتبار تحرك

الاوسط فى العجمة اصلا بخلاف التانيث لان اعتباره فى التانيث
لقيامه مقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى بوجود التائب فى
الجملة وهذا لا يعقل فى العجمة اذ لا علامة لها حتى يسد مسدها شئ
فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول و
الامتداد والعرب يراعون الاوزان الخفيفة ويكثرونها فى كلامهم
فتقوية الزيادة للعجمة معقولة ومجرد زيادة حركة لا يوجب طولا
مؤديا للثقل فى لغة العرب الا ترى الى كثرة نحو حجر بخلاف الرباعى
وهذا مذهب سيبويه واكثر النحاة وارتضاه الرضى والثالث
اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا مذهب ابن الحاجب
ومن تبعه ورد بانهما اسما بقعة وقلعة وانما يظهر الثمرة فى نحو
لمك اسم رجل ولم يسمع منعه ووزن الفعل وهو هيئة توجد فى
الفعل قدمه على التركيب لبساطته ومناسبته للعجمة من حيث انه
دخيل فى الاسم لا اصيل ولا يجمع وزن الفعل بالعدل بالاستقراء
بين هذا الحكم ههنا للايجاز وليقبل الذهن ما سيجئ من قوله ولو نكر
ما فيه الخ من غير تردد واختلاج شبهة ولانه من احكام وزن الفعل
وعدم جمع العدل به وان كان من احكام العدل يعرف من هذا
ولم يعكس لان الحوالة الى المعلوم اولى وشرطه فى منع الصرف ان يختص
ذلك الوزن به اى بالفعل فى الوضع الاول فلا يوجد فى الاسم الا
منقولا عن الفعل والعجم نحو ضرب مجهولا او مشدد العين نحو بقم
او يكون فى اوله اى فى اول موزونه زيادة اى وصف هو زيادة
كزيادة الفعل او فى محل اوله زائد كزائد الفعل وفى اول وزن الفعل
زيادة الفعل على الوجهين مجاز بالحلول والمراد بزيادة الفعل ما له
نوع اختصاص باول الفعل يعنى حروف اتين غير حال من الزيادة
قابل للتاء فى اخره وانما اسند عدم القبول للزيادة لكونها سببا له
فى البعض الا ترى ان زيادة الهمزة للتفضيل او الصفة سبب لاستيناف
صيغة للمؤنث بخلاف نحو قائم وحسن ووجه اشتراطه تاكد المشابهة
والاختصاص بالفعل باعتبار متعلق بقابل او غير اى يمتنع عن قبول

التاء

التاء باعتبار السبب الاخر فى منع الصرف فلو قبل باعتبار غير السبب
لم يضر كاسود اسما للحية السوداء فان السبب الاخر فيه هو
الوصف الاصلى وباعتباره لا يقال للمؤنث اسودة بل سوداء و
باعتبار الاسمية العارضية يقال للانثى من الحية اسودة والاسمية
ليست من السببية فى شئ بخلاف يعمل وارمل فانهما يقبلان
التاء باعتبار الوصفية يقال ناقة يعملة وامراة ارملة والوصفية
فيهما وان لم تكن مؤثرة لم تخرج من السببية وهذه زيادة على الكافية
لا بد منها كما رأيت والتركيب قيل هو جعل كلمتين او اكثر كلمة واحدة
فيلزم استدراك العلمية فالوجه ان يقال هو ضم كلمتين او اكثر ولا بد
فى تاثيره فى منع الصرف من اشتمال اسمين فى الاصل لان نحو النجم وبصرى
علمين منصرفان ونحو من زيد وان زيدا ويزيد مع الضمير اعلاما محكيات
فلا يظهر منع الصرف وقد اصاب فى زيادة هذه على الكافية والعلمية
فى الحال ليتحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة وهذا التعليل اولى
من قولهم ليأمن من الزوال فيحصل له قوة واما قول بعضهم او ليتحقق
السبب الثانى ففاسد للاشتراك وعدم التعين وعدم الاضافة
فى الاصل لان الضدين لا يكونان اثرين لغير مختار فان النار لا تؤثر الا
حرارة والماء الا برودة والمؤثر فى منع نحو شهر رمضان وابى هريرة
ليس التركيب لتحقق السببين بدونه وعدم الاسناد نحو تابط شرا
وزيد قائم علمين لان الجملة محكية على حالها فلا يظهر فيها منع الصرف قيل
لا بد من ان يقول وعدم كون الثانى صوتا نحو سيبويه فانه مبنى
ولا متضمنا لحرف العطف نحو خمسة عشر علما فان الاصح بقاء البناء
دون منع الصرف ولا معربا قبل العلمية نحو ضارب زيدا وحيوان
ناطق علمين واجيب عن الاولين اما بانهما مبنيان وباب غير المنصرف
من المعربات وفيه نظر لانهما محكيان على البناء والاصح ان الجملة وان عدت
من مبنى الاصل اذا صارت علما كونها معربة محكية فاظنك بالعارض
اعنى خمسة عشر وقد عد المص فيما سبق المحكى مطلقا من المعرب واما
بانه اكتفى بما ذكره فيما بعد وفيه ايضا نظر لان المذكور حال ما قبل العلمية

ولو قال المص والتركيب وشرطه العلمية وعدم النسبة لكان اخصر
واشمل وامنع واراد بها بالارسناد بعد كونها خلاف اصطلاحهم
يقتضى استدراك القيدين والالف والنون اى المزيدتين في
الآخر وهو توحيد الضمير باعتبار كونهما سببا واحدا لو كان في
صفة وقدم تفسيرها شرطه في منع الصرف عدم فعلانة في مؤنثه
ليتحقق مشابهته لالفي التأنيث وقيل وجود فعلى والاول اولى لان
المشابهة بعدم قبول التاء لا بوجود فعلى بعينها واشتراطها لاستلزامه
والملازم ههنا اعم والا اى وان لم يكن في صفة فشرطه العلمية ليمتنع
بها عن التاء ولو احتملت النون الاصالة جاز المنع ولا يجب كحسان
ان كان من الحسن فمنصرف لانه فعال وان كان من الحس فممتنع لانه فعلان
وهذه فائدة زائدة على الكافية والف الالحاق المفردة ينبغي ان يراد
بالالحاق المعنى اللغوى ليتناول الف قبعثرى فانه غير منصرف حال
العلمية مع ان الفه ليس للالحاق الاصطلاحى اذ لا اسداسى في الاصول
حتى يلحق به وشرطه في منع الصرف العلمية ليمتنع عن التاء فيتحقق
مشابهته لالف التأنيث المقصورة نحو ارطى فان الفه ليس
للتأنيث لمجئ ارطاة واحترز بالمفردة عن الممدودة فانها لا تلحق
بالف التأنيث الممدودة ولو مع العلمية لان همزة الف التأنيث الممدودة
الف في الاصل بخلاف الملحق فلا يتاكد المشابهة بخلاف المقصورة
وهذه زيادة على الكافية لابد منها ولو نكر ما اى غير منصرف
فيه علمية مؤثرة في منع الصرف احترز عن الجمع والفي التأنيث
فان العلمية غير مؤثرة فيها لاستقلالها بالتأثير ففي الاحوال
الثلث ممتنعة صرف لما تبين انها شرط فيما عدا العدل ووزن
الفعل وهما لا يجتمعان فبالتنكير يبقى بلا سبب وعلى سبب
واحد الا نحو احمر يريد ما كان الوصفية الاصلية فيه
ظاهرة قبل العلمية كسكران واحمر فان سيبويه يعتبر الوصفية
الاصلية بعد زوال المانع عن الاعتبار اعنى العلمية لما مر
ومعنى الاعتبار جعلها كالثابت لا انها تعود والاخفش

لايعتبرها

لا يعتبرها لانها زالت بالعلمية ولم تعد بالتنكير والاصل في الزائل
ان لا يعتبر وجه سيبويه اعتبارهم الوصفية الزائلة في اسود
وارقم وادهم بالاتفاق ورد بالفرق فان الوصفية لم تزل بالكلية
فيها لاعتبار مفهوماتها بل زال الابهام فقط وفيما نحن فيه زالت
بالكلية فالقياس فاسد واما نحو اجمع وافعل التفضيل بغير من اذا
سمى بهما ثم نكرا فينصرفان بالاتفاق لعدم ظهور الوصفية الاصلية
فيهما ومع من غير منصرف بالاتفاق لغاية ظهور الوصف وينصرف
باب حاد يعنى ما فيه العدل التحقيقى فيتناول جمع واخر ونحوهما علما
لمذكر اذ لو جعل علما لمؤنث لم ينصرف بالاتفاق وما ذكره المص
مذهب اكثر النحاة لان العدل في هذا الباب تابع للوصف فيزول
بزواله وذهب جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل الاصلى مع
العلمية ولو نكر باب حاد منع على مقتضى السماع مطلقا وعلى مقتضى
قياس سيبويه ايضا لاعتبار الوصفية الاصلية بعد زوال
المانع والعدل تابع لها في الاعتبار وقياس مذهب الاخفش
الصرف كما في احمر واما العدل التقديرى فقد علم حاله من قوله ولو نكر
ما فيه الخ بخلاف التحقيقى وتنكيره اى تنكير ما فيه علمية شخصية يحصل
بان يراد به واحد مما سمى به الباب زان للاسم والمستكن في سمى للمسمى
اعنى ما في مما بان وقع اشتراك لفظى بتعدد الوضع كقولك رب عمر
لقيته او الصفة المشهورة عطف على واحد كقولك لكل فرعون
موسى اى لكل مبطل محق وتنكير العلم الجنسى كاسامة بها اى بالصفة
المشهورة فقط اذ لا يتصور فيه وقوع الاشتراك وفيه تامل وقيل
المنع من الصرف بالعلمية وحدها للضرورة الشعرية كما هو مذهب
الكوفيين وبعض البصريين ولا يجوزه الاكثرون لان الضرورة ترد
الاشياء الى اصولها ولا يخرجها عنها والانصراف هو الاصل والتصغير
يخل بوزن مختص به نائب الفاعل فلا ضمير في مختص والبارز للوزن
اى يضر بوزن وقع الاختصاص به فينصرف نحو ضريب تصغير
ضرب علما على صيغة المجهول ولا يضر نحو احيمد وتنكيره لان اعتبار

الوزنية في هذا القسم بالزيادة الموجودة في الحالين وفي الاول
بالاختصاص المنهدم بالتصغير والعدل والجمع اذ التصغير وضع
مستأنف مخالف للمكبر لا عدل ولا جمع فيه بخلاف ما اذا جعل الجمع
علما حيث يعتبر الجمع الاصلي لبقاء الصورة على حالها والنسبة
يخل ايضا بمنع الصرف مطلقا اي بجميع العلل الا بما اي باسم كانت
النسبة في مفرده نحو كراسي جمع كرسي فان النسبة ح لا يخل وحكمه
اي حكم غير المنصرف ان لا ينون بتنوين التمكن ولا يكسر لانه لما شابه
الفعل في تحقق الفرعيتين اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق
والافادة وكل علة فرع لشيء منع منه ما منع من الفعل اعني التنوين
والكسر الا للتناسب كقوله تعالى سلاسلا واغلالا على قراءة
نافع والكسائي او الزحاف وهو تغيير في اجزاء البحور لا يخل
بالوزن لكنه يخرجه عن السلاسة جوازا قيد للقسمين اي
يجوز انهما جوازا او الضرورة الشعرية بان يخل بالوزن لو منع كقوله
اعد ذكر نعمان لنا قيل دخول الكسر هنا مع الاستغناء عنه
في دفع الضرورة يدل على ان منع الكسر بشفاعة التنوين لا بالاصالة
وجوبا اي يوجبهما وجوبا وكذا يكسر غير المنصرف في حالة الجر
باللام المعرفة او الاضافة اي كونه مضافا لانهما من اظهر خصائص
الاسم فيضعف مشابهته الفعل فيرجع الى الاصل ولما فرغ من بيان
ذوات انواع الاعراب وما يتعلق بها اراد ان يبين محالها و
بذلك يعرف انها لماذا اعلام فقال **المرفوعات** اي الاسماء
المرفوعات على انه جمع مرفوع لان المذكر الذي لا يعقل في حكم المؤنث
كالجياد الصافنات والايام الخاليات او مرفوعة بتأويل الكلمات
ولم تقدرها لشمولها المضارع ولم يذكر والكلام للاستغراق ولانه
في قسم الاسم لكن يرد انه في قسم المعرب فالمناسب تقدير المعربات
فيلزم كون القسم اعم من المقسم او تخصيص الاسماء فقط او مع
الحدود وكلها بعيد وايضا تخصيص انواع الاعراب بالمعرب
يستدعي ان لا يكون المبني مرفوعا ولا منصوبا ولا مجرورا ولا فاعلا

ولا نحوه

ولا نحوه وهذا خلاف الاجماع فالوجه ان يجعل للاعراب معنيان
عام وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا
عليه فان لم يمنع من ظهوره شيء فلفظي وان منع حال في اخره فتقديري
او في نفسه فمحلي وهذا تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والماضي
والامر بغير اللام وخاص بالاولين والانواع للعام وكذا محالها
واقسامها والمعرب في الاصطلاح ما اشتمل على الخاص فظهر
ان المناسب تقديم المبنيات على المرفوعات وبيان المحلي ايضا
ثم المرفوعات اما موقوفة لعدم العامل او خبر محذوف او مبتدأ
خبره محذوف ومجموع قوله الفاعل مفعول ما لم يسم فاعله الى الخبر
مثل هذا حلو حامض فيكون ما اي مرفوع خبر محذوف والجمل
معترضة اسند اليه المعروف الاصطلاحي فيخص الفعل وان عمم
ما في حكمه مع كونه خلاف المتبادر المخل للحد يلزم جمع بين الحقيقة
والمجاز ولا قرينة لعمومه وايضا ان اريد بالاسناد الاصطلاحي
كما في حد الكلام فلا جمع ولو عمم المعروف وان اريد معنى النسبة
مع عدم تبادره فلا منع وكونه ما عبارة عن المرفوع لا يفيد لان
الغرض من الحد معرفة المحدود لاجراء اعراب مخصوص لا مجرد
معرفة الاصطلاح فالحد الصحيح ما نسب اليه المعروف او شبهه
نسبة وصفية ولا حاجة الى ذكر التقديم لان المسند في نحو زيد
ضرب الجملة لا الفعل وما قيل من ان الاسناد الى ضمير شيء اسناد
اليه في الحقيقة ففي المعنى على ما يشعره في الحقيقة لا في اللفظ الذي
الكلام الا ترى ان رجلا في قولك رأيت رجلا ضربك اسند اليه
الضرب في المعنى مع كونه منصوبا واما المبتدأ المقدم خبره فالمسند
اما جامد او مركب لا فعل او شبهه فاعتبار وجوب التقديم في
النوع لاخراجه ضائع والمتبادر من الاسناد والنسبة ما
بالاصالة فيخرج التوابع وانهما يعمان الاخباري والانشائي
والايجابي والسلبي وحقه اي اصل الفاعل والاولى له ان يليه
اي يأتي بعد الفعل بلا فصل لكونه عاملا فيه مع شدة احتياجه اليه

وانما لم نقل نسبة قيام اللازم بشخص ما زيد وقرب وفي تعميم القيام ما في تعميم المعروف منه

حتى جعل كالجزء الاخير منه بشهادة اسكان اللام فى نحو ضربت
وضربنا دون ضربك وضربنا وهذا لا يمنع وجوب الولى و
امتناع بعارض والاصل فى هذا اظهر والحق يستعمل فى الواجب
غالبا فالعدول عدول فصح الاضمار اى اتيان ضمير الفاعل
الفاء للتعقيب والتفريع قبله قبل ذكر الفاعل نحو ضرب غلامه
زيد لانه وان كان مؤخرا لفظا فمقدم رتبة فكان كعكسه كقوله تعالى
واذا ابتلى ابرهيم ربه والممتنع ما اجتمعا ولا يتقدم الفاعل على الفعل
قيل لئلا يلتبس بالمبتدأ وهذا لا يفيد الوجوب لجواز قائم زيد
ولعدم تمشيه فى المثنى والمجموع وعدم تقدمهما دليل على ان المفرد
المقدم ليس بفاعل ولا يتعدد لفظا بلا خلاف قيل لئلا يلزم قيام
حدث واحد بمحلين فيه نظر لان مدلول الفعل الجنس لا المرة ولذا
لا يثنى ولا يجمع كيف ولو تم لامتنع قام الزيدان والزيدون ولا يحذف
فى الصحيح لعدم افادة الفعل بدونه والحذف عندهم عدم التلفظ
حقيقة وحكما فلا يشمل الاستتار وينبغى ان يزيد بلا نائب ولو حركة
والمنفيات تمام مرفوعة معطوفة على الاسمية لكونها احكاما مثلها
او على الفعلية اذ الولى يقتضى التاخير على ما فسرنا والوحدة اللفظية
اذ التداخل ممتنع والمؤخر مفصول والوجود لكن هذا لا يفيد اللزوم
المطلوب بل يفيد عدمه اذ الفرع لا يزيد على الاصل فلا يجوز او منصوبة
على يليه وفيه ما فى الثانية لكن يمكن دفع الاضراب ههنا اما بعموم المجاز
او جواز الجمع كما هو مذهب المص او اشتراك الحق معنى بين الخاصين
وعدم القرينة لفظية كالاعراب والتاء فى نحو ضربت موسى سلمى
او معنوية نحو اكل الكمثرى عيسى واتصاله اى كون الفاعل ضميرا
متصلا بارزا او مستكنا احترازا عن المنفصل مظهرا او مضمرا
ووقوع مفعوله اى الفعل والفاعل بعد الا او بعد معناها وهو
فى انما واذا دخلت الفعل مع الفاعل فقط نحو انما ضرب زيد فعنى الا
قبل الفاعل ومع شئ اخر فقبله نحو انما ضرب زيد عمرا او يوم الجمعة
يوجب كل واحد من هذه الاربعة تقديمه اى الفاعل على المفعول

لدفع

لدفع اللبس وامتناع فصل الجزء وانقلاب المعنى هذا ولابد فى الثانى
من شرط تاخر المفعول عن الفعل وفى الثالث من توسط الا بينهما اذ تقدم
المفعول مع الا جائز غير مستحسن نحو ما ضرب الا زيدا عمرو ولعدم انقلاب
المعنى ولزوم قصر الصفة قبل تمامها واتصال المفعول اى كونه ضميرا
متصلا بدونه اى بدون اتصال الفاعل احترازا عن نحو ضربتك وضميره
اى اتصال ضمير المفعول به اى بالفاعل نحو ضرب زيدا غلامه ووقوعه
اى الفاعل بالرفع بعد الا او بعد معناها يوجب تاخيره اى الفاعل
عن المفعول لتنافى الفصل بالمظهر للاتصال وامتناع الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة وانقلاب المعنى ولابد فى الثالث ههنا ايضا مما
سبق وجاز حذف عامله اى الفاعل وحذف مجموعهما اى الفاعل و
عامله لو وجدت قرينة قيد لهما نحو زيد لمن قال من قام ونعم لمن قال
اقام زيد ووجب حذف عامل الفاعل لو فسر ذلك العامل كان زيد
جاء فزيد فاعل لجاء محذوفا لا مبتدأ لان حرف الشرط لا تدخل الا على الفعل
لفظا او تقديرا والمراد بالتفسير ههنا ازالة الابهام الحاصل من الحذف
ولو ذكر المفسر للغا المفسر كالمثال المذكور بخلاف ازالة الابهام
بدون الحذف فانه يجوز جمعهما نحو قوله تعالى فوسوس اليه الشيطان
قال يا ادم الاية ونحو جاء رجل اى زيد واخر بحث التنازع عن مفعول
ما لم يسم فاعله مخالفا لابن الحاجب كراهة الفصل بين الشئ وتابعه
بما لا يخصه والتعبير بنائب الفاعل اخصر واظهر لعدم تناوله نحو
درهما فى اعطى زيد درهما اصلا بخلاف بحسب المعنى الاصطلاحى
اللغوى مفعول فى الاصل نسب اليه نسبة وصفية اولية مجهول
اصطلاحى او شبهه كاسم المفعول ولا يقع نائب الفاعل المفعول الثانى
من باب علمت يعنى ما كان الثانى منه عين الاول ذاتا والثانى والثالث
لو وجد التباس من باب اعلمت يعنى ما يتعدى الى ثلث مفاعيل ههنا
عند المتاخرين والمتقدمون منعوا مطلقا لامتناع كون الشئ مسندا
ومسندا اليه معا اسنادا تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد وهذا بعد
كونه قاصرا غير متوجه اذ لا اسناد تاما بين المفعولين حال المفعولية

فالحق ما قاله المتاخرون من ان المانع هو الالتباس كما اذا انتفى القرينة
نحو علم اخوك زيدا واعلم عمرو زيدا كريما بخلاف علم منطلق عمرا واعلم
الكتاب زيدا مستعارا اذ التنكير يرشد انه الخبر فى الاصل والعقل
ان المستعار هو الكتاب وفى العبارة ركاكة والتباس ولو قال ولا ينوب
الالتباس الثانى والثالث من النواسخ لكان اخصر واظهر واسلم ولا يقع
الزمان والمكان والمصدر نائبا الا بزائد لئلا يكون ذكره عبثا اذ لابد
لكل حدث مدلول مشتق من مطلقهما فلا يقال ذهب زمان او
حين او مكان او موضع او ذهاب بل يقال ذهب يوم الجمعة
او فرسخ او ذهاب شديد وقعد منسوب الى مصدره المعهود
جواب عن مقدر ان سيبويه جوز الاسناد الى المصدر المدلول
للفعل فى نحو قعد وقيم وهو مجرد عن الزائد وتقريره انما اجازه
المصدر المعهود مثل ان يقال لمتوقع القعود او القيام اذ لا
فائدة فى الاسناد الى المؤكد وهو ملفوظ فكيف اذا نوى ولم يلفظ
كذا ذكر ابن خروف ولا يقع المفعول له والمفعول معه اما الاول
فللزوم زوال مشعر العلية وهذا يحتاج الى الجواب فى الظرف واما
الذى مع اللام فيقع ولا يقال له مفعول له عند الاكثر بل مفعول به
غير صريح كذا ذكره الرضى واما الثانى فلان فى واو شائبة العطف
على شىء فيلزم شبهة وجود المعطوف مع حذف المعطوف عليه
نسيا ولو حذفت لم يعرف انه مفعول معه وما قيل ان الواو
دليل الانفصال والفاعل كالجزء منه فكما لا يكون مع الواو
لا يكون نائبه معها منقوض بالجار والمجرور والمفعول الاول
من باب اعطيت يعنى ما يكون الثانى منه غير الاول لذا اولى
بان يقع نائب الفاعل من الثانى عند عدم الالتباس لان فى الاول
معنى الفاعلية وهو الاخذية مثلا فناسب لنيابة الفاعل
وفى الثانى معنى المفعولية وهو المأخوذية مثلا فلم يناسب
نحو اعطى زيد درهما ويجوز اعطى درهم زيدا ويجب وقوع الاول
للنيابة بالليس دفعا له نحو اعطى خالد بشرا اذا كان البشر اسيرا

انما قلنا ليس بجواز حذف تقدير درهم منه

او اجيرا

بان تعقل الفعل يتوقف عليه ايضا لانه جزء
من مدلوله فعل فليدفع هذا الاعتراض
بتذكر عدم وقوع نائب الاخر الذى فيه
لا يتوقف تعقله لانما هو جزء من
مدلول المطلق لا المقيد
منه

او اجيرا او ظهيرا ولا يجوز اعطى بشر خالدا ولو وجد المفعول به
الصريح مع غيره من المفاعيل تعين للنيابة لشدة شبهه بالفاعل
فان تعقل المتعدى يتوقف عليهما بخلاف سائر المفاعيل وان
اعترض بالمفعول المطلق فليدفع بتذكر ما سبق والا اى وان لم يوجد
المفعول به فجميع المفاعيل الخالية عن موانع النيابة سواء فى جواز
الاقامة مقام الفاعل ولو اقتضيا اى العاملان للسبق الضمنى
او الفعلان والتخصيص للاصالة فى العمل ويعلم حال غيرهما بالمقايسة
لحال الاكثر واستثناء المصدرين لعدم صحة قطع التنازع على المذهبين
لامتناع الاضمار سهو اذ تعين الاضمار فى الفاعل اللازم والمصدر
لا يلزمه بالاتفاق فيكون كالمفعول فى القطع بالحذف ما بعدهما
واحدا او اكثر اسما صريحا او غيره مظهرا او مضمرا منفصلا ومعنى
الاقتضاء والتنازع توجههما بحسب المعنى اليه مع صحة وقوعه
فى ذلك الموقع معمولا لكل منهما على البدل فلا يتصور فى المتصل الا
المجرور واما فى المقدم والمتوسط فقيل لا مجال للتنازع اذ الاول
يستحقه قبل الثانى واوضح بان الثانى قبل وجوده لا ينازع وبعده
لا يمكن فيما اخذه الاول ولا يلزم تعين اعمال الاول مطلقا لان المانع
تقدم استحقاق الاول على وجود الثانى لا على استحقاقه والكل
فاسد لصدق حد التنازع ودعوى تقدم استحقاقه على استحقاقه
دون وجوده تحكم اذ لو اريد الاستحقاق على الملفوظ فمعا ولو
على المنوى فعلى الوجود ايضا والحل ان التنازع انما هو فى النية
والقلب كما صرح به واللفظ انما يصدر بعد القطع فالصواب
ما قال الشريف ان اعمال كل واحد ههنا ايضا جائز لكن المختار
عند الفريقين اعمال الاول بخلاف المؤخر ولعل وجهه اتفاق ولوية
تقدم العامل ومرجوحية تأخره مع الفصل فلو كان ما بعدهما
جواب لو ضميرا منفصلا او ظاهرا بعد الا قيد لهما نحو ما ضرب
وما اكرم الا انا والا زيد فيحذف ما بعدهما من العامل الاول دون
الثانى ان تحد جهة اقتضائهما بالاتفاق فالكل يوافق الكسائى ههنا

صرح به شراح اللباب ولب الالباب فلا وجه لقول من قال واما على
مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو
ممتنع ههنا اذ لو اضمر بدون الا فسد المعنى والحرف لا يصح اضماره هنا
فى المرفوع واما فى المنصوب نحو ما ضربت الا اياك او زيدا فالحذف
ظاهر الا لو اختلف المضمران رفعا ونصبا حالان وتميزان او
مصدران على حذف المضاف فانه لا يجوز الحذف ح بل يجب ذكر المعمولين
كما ضربت الا اياك وما شتمنى الا انت لتغاير صيغتى المرفوع والمنصوب
فى المضمر فلا يدل احدهما على الاخر بخلاف المظهر نحو ما ضرب وما شتمنى
الا زيد ولو قال فلو بعد الا يحذف من الاول الا فى المضمر المختلف لكان
اخصر واشمل لنحو ما قمت ولا قعدت الا بك ولو كان ما بعدهما ظاهرا
غيره اى غير ما ذكر من الواقع بعد الا بقى المنفصل بلا الا مهملا نحو اقائم
ام قاعد انت اذا جعل فاعلا واجترأ بعضهم على الاضمار وعدم
اشتراط رفع الظاهر فى حد المبتدأ فعلى هذا فنحو اقائم ام قاعد انتما
او زيدا او الزيدان يجرى فيه الحذف على مذهب الكسائى والاضمار
على غيره ولم اجد فيه نقلا سوى دخول الاخيرين فى اطلاق ظاهرا
ولو اريد به المستقل بالتلفظ ليشمل المنفصل اذ لا يعرف فرق بينه
وبين الظاهر فى الامثلة المذكورة لكان له وجه اعمل العامل الثانى
عند البصريين واشار الى ترجيحه بترك لو للمجاورة وهم يجوزون اعمال
الاول مرجوحا واضمر الفاعل فيه اى فى الفعل الاول ان اقتضاه
مشتملا على طرزه اى وفق الظاهر فى التذكير والتانيث والافراد
والتثنية والجمع فيجوزون الاضمار قبل الذكر قطعا للتنازع وهربا
من حذف الفاعل بلا نائب اذ لا نظير له فى غير ما سبق بخلاف الاضمار
والنقض بنحو ما اكرم الا انا واسمع بهم وابصر واضربن واضربوا
القوم واضربن واضربنى القوم غير وارد لوجوده فى الاولين
بارزا او مستكنا ووجود بدله فى البواقى فظهر ضعف مذهب
الكسائى عنى حذفه هربا من الاضمار والمفعول مبتدأ اى لو اقتضى
العامل الاول مفعولا لو كان ذكره ضروريا يظهر خبره قيل يريد

مفعول

مفعول باب علمت فيه ان المصر والزمخشرى جوز احذفه فى تفسير
قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون الاية وقال ابن الحاجب فى شرح
المفصل فان ذلك كخبر المبتدأ فاذا جاز حذف خبر المبتدأ للقرينة جاز
حذف ذلك ايضا وقال ابن مالك وابن هشام انما الممتنع هو الاقتصار
بان يكون الاخر نسيا وقيل يريد بالضرورة ما فى حذفه لبس ومثل
بنحو استعنت واستعان على زيد به ورغبت ورغب فى الزيدان
عنهما وملت ومال عنى زيد اليه وبالاظهار خلاف الحذف بقرينة
المقابلة وهذا جيد لانهم جوزوا التنازع باقتضاء احدهما فاعلية
شئ والاخر مفعوليته وهى يعم ما بالواسطة وما بدونه لكن فى
تمشيه فيما سيجئ من قوله ولو منع منهما فيظهر اشكال والا اى وان لم يكن
ضروريا فيحذف هربا من الاضمار فى الفضلة ولو اعمل العامل الاول كما
هو مختار الكوفية لكونه اول الطالبين اضمر الفاعل فيه اى فى الثانى على
طرز الظاهر بلا خلاف والمفعول معطوف على المستكن اى فى اضمر
بلا قيد لوجود الفصل مشتملا على الوجه الاولى لئلا يتوهم ان مفعوله
مغاير للمذكور ولا اضمار قبل الذكر ويجوز حذفه لكونه فضلة ولو منع منهما
نائب الفاعل اى الاضمار والحذف فيظهر ذلك المفعول قيل يريد باب
علمت نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فلو اضمر ثانى
الثانى مفردا لخالف الاول ولو مثنى لخالف المرجع والاقتصار ممتنع
ورد بجواز المخالفة والاقتصار ولو تصور مثال فيه لبس خالى
الاضمار والحذف وحمل المنع على اللبس كالضرورة فيما سبق لزال
الاشكال وترك الجواب عن قول امرئ القيس لكونه خارجا عن المقصود
وهو ضبط المسائل المبتدأ لما كان مشتركا بين حقيقتين مختلفتين
بحسب اللفظ كالعين لم يمكن جمعهما فى حد واحد فادخل او ليدل على
التنوعية والاستقلال بخلاف الواو اذ اصلها الاشتراك الشخصى
الا ان لا يمكن فالنوعى الا ترى ان من قال على لفلان وفلان مائة درهم
صار مقرا للكل بخمسين بخلاف جاءنى زيد وعمرو وقد اصاب المصر
حيث ميز احكام المبتدأ من الخبر ولم يخلط كابن الحاجب ما اى اسم

لان الرفع حكم المبتدا وحكم الشئ يعقبه منه

او لفظهما اولى من مرفوع اسند اليه نائب الفاعل وضميره الى ما ومنفكا حال
منه من العامل اللفظى المراد ما يعمل بالاصالة فيه فيوجد الانفكاك المذكور
فى نحو علمت لزيد قائم وبحسبك درهم قيل وجه العدول من التجريد الى الانفكاك
اقتضاء الاول سبق الوجود دون الثانى وفيه خفاء او صفة اى لفظ
دال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود فيشمل الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة والمنسوب نحو اقرشى اخواك والمستعار نحو ااسد
الزيدان بعد حرف النفى والاستفهام لفظ الحرف حشو مخل اذ النفى اعم
مما يستفاد من الحرف وهو ما ولا وان وانما والاسم نحو غير قائم الزيدان
والفعل نحو ليس قائم الزيدان وكذا الاستفهام من الحرف وهو الهمزة وهل
والاسم نحو ما صانع البكران ومن خاطب الخالدان وكذا متى واين
وكيف وكم وايان ويرد على المص دون ابن الحاجب ان يذكر غير مصغر
ولا موصوف اذ لا يقال اضويرب الزيدان ولا اضارب عاقل الزيدان
ورافعة لظاهر ليخرج نحو اقائمان الزيدان او الزيدون لان الصفة
ههنا متعينة للخبرية اذ تفرد الصفة عند رفع الظاهر لمشابهة الفعل
الذى يلزم من عدم افراده تعدد الفاعل او التأويل البعيد وعليهما نحو
اقائم ابوه زيد والجواب ان المراد بالصفة المحضة التى لا يشوبها
الموصوفية والمصغر مركب منهما والمتبادر من البعدية الاتصال
لفظا ومعنى والاستفهام والنفى فى المعنى داخلان على المبتدأ وفى
نحو اقائم زيد اى فيما طابقت مفردا امران كون الصفة خبرا مقدما
ومبتدأ ما بعده فاعله ساد مسد الخبر بخلاف نحو اقائم الزيدان
او الزيدون فان الصفة فيهما متعينة للابتداء وما بعدها للفاعلية
اذ المطابقة لازمة بين المبتدأ والخبر ويتقدم اى المبتدأ اصلا تقدم
اصل او اصليا على حذف النسبة والمراد به الاولوية فصح الاضمار
اى اتيان ضمير راجع الى المبتدأ قبله اى قبل ذكر المبتدأ لتقدمه معنى
نحو فى داره زيد وامتنع صاحبها فى الدار ويجب تقديم المبتدأ لو
تضمن عدل عن الاشتمال للاختصار ما شيئا له الصدر كالاستفهام
والشرط والتعجب والقسم كمن ابوك على مذهب سيبويه فان من مبتدأ

عنه وان كان نكرة وخبره معرفة وعند غيره ابوك مبتدأ ومن خبره ولو
قال لكن قام لكان اولى واخصر او كان خبره فعله اى الا على فعل المبتدأ
اى حاله فيشمل نحو زيد قام لئلا يلتبس بالفاعل ونحو انا قمت لئلا يلتبس
بالتاكيد ونحو الزيدان قاما والزيدون قاموا لئلا يلتبس بالبدل والفاعل
على لغة من يجعل لواحق الفعل حروفا او بعد الا معطوف على فعله نحو
ما زيد الا قائم او معناها نحو انما زيد قائم لئلا ينقلب المعنى وهذه
زيادة على الكافية وكأنها اكتفى بما ذكر فى الفاعل ومما تله معطوف
ايضا على فعله اى فى اصل التعريف نحو المنطلق زيد او اصل
التخصيص نحو افضل منك افضل منى وغلام رجل صالح خير منك
لئلا يلتبس بالخبر الا بقرينة معينة للابتداء والاستثناء مفرغ
اى يجب تقديم المبتدأ اذا كان خبره مماثلا ملابسا بكل شئ الا ملابسا
بقرينة وهذه زيادة لازمة كبنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء
الرجال الاباعد فان غرض الشاعر الحاق ابناء الابناء للابناء دون
ابناء البنات فبنو ابنائنا متعين للابتداء فقدم خبره لعدم الالتباس
والكاف من عبارة المص ومقدر فى البيت ويحذف المبتدأ جوازا
عند القرينة اكتفى بذكرها فى الفاعل ويجب حذف المبتدأ فى نحو الحمد لله
الحميد بالرفع يريد كل نعت فى الاصل قطع عن منعوته بمخالفة الاعراب
لزيادة مدح او ذم او ترحم لزيادة معنى فيه ويسمى المرفوع على المدح
او الذم او الترحم ولو ذكر المبتدأ لم يظهر قصد هذه الثلثة وكذا المنصوب
على احد هذه الثلثة يجب حذف عامله كما اذا نصبت الحميد فالرفع
بتقدير هو والنصب بتقدير اعنى وسمع بالرفع على الحكاية عطف على
قوله الحمد لله يريد كل مصدر بدل عن الفعل فلا يجوز اظهاره ثم رفع على
الخبر فحمل على النصب فى وجوب الحذف اى امرى سمع وزيد كسمع فى
الاعراب الخبز بالنصب اكله بالرفع تقديره زيدا كل الخبز هو اكله يريد
كل مخبر عنه بصفة ذكر بعده منصوب على الاشتغال قيل انما وجب
الحذف هنا اذ لا بد من تقدير ناصب خبر لزيد فالمذكور لا يجوز ان يكون
مؤكدا للمحذوف لان المؤكد لا يحذف للتضاد بين الحذف والتاكيد

ولا خبراً ثانياً لانه لا يتكرر بل يتعدد فتعين الخبرية لمحذوف وهذا كما ترى
لا يفيد وجوب الحذف ويكون المبتدأ نكرة لو يفيد وهذا مذهب
المحققين من النحاة اختاره المص والجمهور شرطوا التخصيص بشيء
ثم اختلفوا في عدد المخصصات وايجاب التخصيص للافادة وهي
قد توجد بدونه ككوكب انقض الساعة فلا وجه لاشتراط غيرها كما احد
غير مرزوق على اللغة التميمية وعبد مؤمن غير مخلد في النار وامعتزلي فيها
اي في النار المدلول بمخلد ام رافضي وشراهما راجع الى المعتزلي و
الرافضي فيه مكنية وتخييلية وترشيح وسلام على اهل السنة والجزء
الذي لا يقبل الانقسام اصلاً وجود في الخارج وفي المثالين الاولين
رد للمعتزلة وفي السادسة للفلاسفة الخبر ما اسند اسناداً تاماً
الى المبتدأ فيخرج نحو مؤمن في لعبد مؤمن خير من مشرك وما قيل
في وجه الخروج لان المراد هو المسند الى المبتدأ بلا تبعية كما سبق في تعريف
الفاعل سهو ظاهر وهذا التعريف احسن واخصر من تعريف ابن الحاجب
لكن يلزم ان لا يكون الخبر في قولك زيد قائم اخوه مجرد قائم مع كونه مرفوعاً
بل مع فاعله كما في زيد قام ابوه او ابوه قائم فيلزم كون الاعراب في
وسط المعمول وقد عرفت انه لا فساد فيه مع كونه كلمة واحدة اذا دعت
اليه ضرورة وكان آخراً في الجملة فاظنك في الاكثر وعدم كون مجرد
قائم في المثال المذكور خبراً ظاهر من اللفظ والمعنى ويطابقه اي
يطابق الخبر المبتدأ في التذكير والتانيث والافراد وضديه لو كان
الخبر مشتقاً لا بد ان زيداً وفي حكمه كالمنسوب ولم يكن افعل من
ولا سببياً ولا فعيلاً بمعنى مفعول ونحوه ويكون الخبر جملة
ملابسة بعائد يربطها الى المبتدأ لانها من حيث هي هي مستقلة
وذلك هو الضمير في الغالب وقد يكون الاشارة نحو قوله تعالى
والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل
على المبتدأ نحو قوله تعالى انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر
المحسنين ولام الجنس نحو نعم الرجل زيد على وجه والظاهر نحو
زيد قام ابو طاهر اذا كني بابي طاهر ونحو الحاقة ما الحاقة و

لان الاسناد مقدم بلا تبعية نسخه

يستثنى

ويستثنى منه خبر ضمير الشان واما نحو قوله عليه السلام افضل ما
قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ومقولي زيد منطلق فالخبر فيه
ليس بجملة على الحقيقة اذ المراد اللفظ وقد يحذف العائد قياساً اذا
كان مجروراً بمن والجملة اسمية ومبتدأها جزأ من الاول نحو البر الكر
بستين وسماعاً في غيره والظرف هو في الاصطلاح اعم من الزمان
والمكان والجار والمجرور يتعلق بفعل محذوف لا اسم فاعل على الاولى
لكونه الاصل في العمل الا ملابساً بقرينة معينة للفعل نحو الذي في الدار
زيد وكل رجل في الدار فله درهم او معينة لاسم الفاعل نحو اما عندكم
فزيد وخرجت فاذا في الباب زيد ويتقدم الخبر اي يجوز تقدمه
على المبتدأ وان كان على خلاف الاصل ويجب التقدم لو تضمن الخبر
ما له الصدر مفرداً حال من فاعل تضمن اي غير جملة صورة كاين
زيد فاين مفرد صورة وجملة حقيقة ان قدر المتعلق فعلاً
والمضاف الى ما تضمنه في حكمه في وجوب التقديم نحو صبيحة
اي يوم سفرك او خصصه اي عين تقديم الخبر خبريته بحيث
لو لم يقدم التبس بالصفة نحو في الدار رجل الا المصطلح اعني تقليل الاشتراك
فلا ينافي تجويز الابتداء بنكرة غير مخصصة ولذا لم يقل او صححه
كابن الحاجب ولا بد من استثناء الدعاء نحو سلام عليكم او كان
الخبر خبراً عن ان المفتوحة الواقعة مبتدأ مع مدخولها ولا بد
من استثناء ما بعد اما ولولا لعدم اللبس فيهما نحو اما انك قائم
فحق ولولا ان زيداً قائم لعمت ولو قال او لزم لبس من تأخره
بدل قوله او خصصه او كان خبراً عن ان لكان اخصر وافيد او
ضميره معطوف على ضمير كان للفصل اي او كان ضميراً اي الضمير
العائد اليه موجوداً فيه اي في المبتدأ نحو على التمرة مثلها زبداً
فان ضمير مثلها عائد الى التمرة وهي جزء الخبر في الحقيقة فالاضافة
لادنى ملابسة او كان المبتدأ بعد الا او معناها يعني انما لئلا ينقلب
المعنى ويتعدد الخبر جوازاً نحو زيد قائم ضاحك ويجب تعدد
الخبر لفظاً كهو حلو حامض والخبر في الحقيقة مجموعهما فكل واحد

جزء الخبر فلا يجوز الاقتصار على احدهما لكن لما تعدد لفظا هما
اجرى الاعراب عليهما معًا فظهر جواز اعراب المعمول الواحد باعرابين
اذا تعدد لفظه كما جاز اعراب المعمولين بواحد اذا اتحدا لفظا نحو
تضارب القوم اعلم ان دخول الفاء واجب في خبر المبتدأ مع امّا
ولا يحذف الا لضرورة وجائز فيما ذكره المص وممتنع فيما عداهما
وصح دخول الفاء في خبر كل مضاف صفته كل الى نكرة موصوف او
غير موصوف نحو كل نعمة فمن الله والموصول معطوف على كل بفعل او
ظرف نحو الذي يأتيني او امامك او في الدار فله درهم وكذا الموصوف
بالموصول المذكور والمضاف اليه نحو قوله تعالى قل ان الموت الذي
تفرّون منه فانه ملاقيكم الاية ونحو غلام الذي يأتيني فله درهم
والنكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وكذا المضاف اليها نحو غلام
رجل يأتيني فله درهم ويمنعه اي يمنع جواز دخول الفاء في الخبر
ليت ولعل قيل لان الدخول لمشابهة الشرط والجزاء اللذين من قبيل
الاخبار في الدلالة على السببية وهما يخرجان الكلام الى الانشائية
وفيه نظر وفي اخواتهما الاربع اختلاف والصحيح الجواز ويمنع سائر
النواسخ مثل كان وظننت بالاتفاق فلو قال ويمنعه النواسخ الا
التونيات من الحروف لكان افيد وابعد من الشبهة ويحذف الخبر
جواز القرينة ويجب حذفه لو التزم في محله غيره فيستغني منه
كخبر لولا الامتناعية فان جزاءه التزم محل خبره عامًا حال من الخبر
ليدل لولا عليه وامّا الخاص فيجب ذكره ان لم يكن نحو قوله عليه السلام
لولا قومك حديثوا عهد بكفر لنقضت الكعبة فجعلتها بابين
وان كانت فالامران نحو قوله تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين اي غويتمونا
وما عطف على خبر لولا يريد كل مصدر لفظا او معنى اضيف اي
نسب الى فاعل او لمنع الخلق مفعول او بعده اي بعد ما اضيف حال
من احدهما او منهما نحو ضربي زيدا او زيد قائما او قائمين وان تضرب
زيدا قائما والتقدير حاصل اذا كان اي وجد قائما والقائم مقام
الخبر الحال وافعل عطف ايضا على خبر لولا مضافا حال من افعل

الى هذا

الى هذا المضاف المذكور نحو اخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب
اكوان الامير حاصل اذا كان قائما جعل وجوده خطيبا مبالغة
وما عطف ايضا على خبر لولا عطف عليه نائب الفاعل بواو بمعنى
مع نحو كل رجل وضيعته اي مع حرفته مقرونان وخبر ما اقسم به
حال كون ذلك المقسم به صريحا فيه اي في القسم نحو لعمرك لافعلن
لسدّ الجواب مسد الخبر بخلاف نحو على عهد الله لا فعلن كذا لعدم
صراحته في القسم فلا يجب حذف خبره خبر باب ان ما اسند تاما
الى اسمه فخرج نحو حسنا في ان رجلا حسنا قائم وهو كالخبر اي خبر
المبتدأ في كونه مفردا وجملة ومتحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا
وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبر الباب ان بوجود الشرائط وانتفاء
الموانع فلا يرد جواز اين زيد وامتناع ان اين زيد ويتقدم خبر
باب ان على اسمه لو كان ظرفا جوازا اذا كان الاسم معرفة نحو قوله
تعالى ان الينا ايابهم ووجوبا ان كان نكرة نحو قوله عليه السلام
ان من البيان سحرا ولا يجوز في غير الظرف بخلاف خبر المبتدأ
فانه يجوز تقديمه ظرفا او غيره وهذا كالاستثناء خبر لا التي لنفي
الجنس اي لنفي الحكم عن الجنس ما اسند تاما الى اسمها ولا يتقدم خبرها
على اسمها ولو كان خبرها ظرفا لضعف عمله وكثر حذفه اي الخبر ويجب
حذف خبرها في لغة بني تميم اذ دل عليه قرينة نحو لا رجل لمن قال هل في
الدار رجل والا يجب ذكره كذا نقل الرضي عن الاندلسي وقيل ان بني تميم
لا يثبتونه لا لفظا ولا تقديرا ويقولون معنى لا اهل ولا مال انتفى المال
والاهل فلا حاجة الى تقدير خبر اصلا اسم ما ولا المشبهتين بليس
في النفي والدخول على المبتدأ والخبر ما اسند اليه نائب الفاعل يليهما حال
من المجرور من تمام التعريف ومشعر ببطلان العمل عند تقدم الخبر
ولفظ لا لم تدخل المعرفة عاملة ولم يدخل الباء في خبرها وليست لفظ
لا لنفي الحال بل لمطلق النفي بخلاف ما وليس في هذه الثلثة فقل العمل فيها
اي لا لقلة المشابهة وكثر في ما لكثرة المشابهة المنصوبات تذكر ما
ذكر في المرفوعات المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول

وانما قيدنا بالكل للاخراج نحو خلق الله
العالم وكرهت ضربي منه

على كل فرد منه من غير تقييده بحرف بخلاف المفاعيل الباقية ما نصب
عدل عن حد ابن الحاجب لاحتياجه الى تكلفات مع عدم تمام منعه
اما الاول فان يراد بالفعل في فعله القيام وبالفاعل ما يعم نائبه لئلا يرد
نحو ضُرِب ضربًا وبالفعل المضاف اليه ما يعم المشتق والمشتق منه
وبالمذكور ما يعم الحكمي وبمعناه اشتمال الكل الجزء مع عدم تمشيه في
النوع والعدد ومعمول المصدر ولا قرينة لشيء منها واما الثاني
فلصدقه على نحو ضربت وضربي شديد للتاكيد اي لمجرد كونه تاكيدًا و
تقويةً بمعنى عامله يعني جعل النصب علامة له فخرج نحو ضربت زيدا
زيدًا فان نصب الثاني لكونه تاكيدا لمنصوب لا لمجرد التاكيد والا كان
كل مؤكد منصوبًا وهذا حد جامع ومانع لكن لا يفيد للمبتدي لاستلزام
الدور بل يفيد لمن عرف المنصوب بسلاقته او غيرها واحتاج الى معرفة
الاصطلاح ولا يتقدم هذا القسم اعني ما نصب للتاكيد على عامله
لان حق المؤكد التاخير ولا يثنى ولا يجمع لكونه تاكيدًا للماهية من حيث هي هي
ولا كثرة فيها وهذه الثلثة يجوز في الاخيرين فلذا خصص النفي بالاول
او النوع او العدد بخلاف النصب في نحو رأيت ضربا حسنا ورجالا
ثلثة وهو اي المفعول المطلق وهذا ليس من تمام الحد لعدم الاحتياج
بل حكم من احكامه ملابس بمعنى العامل دائما بخلاف الملابسة بلفظه
فانه قد لا يكون نحو قعدت جلوسًا ومعنى الملابسة اشتراكهما في معنى
مدلول لهما اما مطابقة فيهما نحو ضربي ضربا او تضمنا كذلك نحو ضربت
ضربةً او مختلفًا نحو ضربت ضربًا ولو كان تلك الملابسة حكمًا حكميًا
او محكومًا لا وضعيًا ليتناول نحو ضربته سوطا وثلثة ضربات
واما نحو قوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلًا
فالملابسة فيه وضعي لا حكمي كما قيل ويحذف اي يجوز حذف عامل
المفعول نحو خير مقدم ويجب الحذف المذكور كفضلًا اي كحذف عامل
فضلًا من فضل من الشيء كذا اذا بقيت منه بقية وايضا من آض
اي عاد وحمدًا له ولبيك من لب بالمكان بمعنى الب اي اقام والتثنية
للتكرير اي اقيم لامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني كالمقيم في الموضع و

واعلم

واعلم ان ابن الحاجب قسم وجوب الحذف الى السماعي والقياسي وعد
حمدًا بدون اللام من الاول ولبيك من الثاني وحصره الرضي في القياسي
وزاد فيه موضعا ما وقع مبينا للفاعل والمفعول بالاضافة او اللام
من غير ارادة النوع نحو كتاب الله وصبغة الله ووعد الله وسنة الله
وفضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وبؤسا لك وسحقا لك وعقرا
لك وجدعا لك بخلاف نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا و
شكرت شكرا وفي نهج البلاغة نحمده حمدا ونحو مكروا مكرهم وسعى
لها سعيها وفعلت فعلتك ونقص ما وقع مثنى ولو زيد للتكرير
لا لانتقاضه بنحو قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين واما نحو لبيك
وسعديك فداخل في الزائدة وارى هذا هو الحق وكلام المص
يميل الى هذا حيث قيد حمدا بلله وقرنه لبيك ولم يصرح السماع غير انه
لم يذكر اللام في الاولين وفصل هذا القسم عن البواقي بان لم يذكر القاعدة
فيه بل اقتصر على الامثلة الجزئية فاوهم انه اراد به السماعي ويمكن ان
يجعل له متعلقا بالثلثة على التنازع مشعرا للبيان باللام ولبيك
بالاضافة فيوافق الرضي ولو قال ويجب فيما بين فاعله ومفعوله
بالاضافة او اللام غير نوع لكان اولى وما عطف على فضلًا اي
مفعول مطلق هو مثبت بعد نفي او معناه دخل كل منهما على ما اي
فعل ناسخ او اسم وهذا اولى من عبارة الكافية لا يكون المفعول المطلق
خبره لعدم صحة الحمل الا مجازا كانما انت ضربا وما كان زيد الا سير
وما وجدتك الا سيرا البريد او مكرر عطف على مثبت بعده راجع
الى ما لا يكون خبره نحو زيد سيرا سيرا وان زيدا او كان سيرا سيرا
وجه وجوب الحذف ان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف
الشيء بدوام حصول الفعل منه ووضع الفعل للتجدد والاسم العامل
كالفعل مع ان هذا المصدر بعد المخبر عنه المذكور يدل على تعيين العامل
وان اريد زيادة المبالغة رفع المصدر على الخبرية مجازا نحو ما زيد الا
سير وما مفعول مطلق اكد مضمون جملة وهذه العبارة اظهر وافيد
من عبارة الكافية والمراد بالجملة غير العاملة في المفعول المطلق فلا يرد

نحو زيد يسافر مسافرة كله على كذا اعترافا فان اعترافا اكد مضمون له على
الذى لا يحتمل غير الاعتراف فسمى تاكيدا لنفسه او انت قائم حقا فحقا
تاكيد لمضمون انت قائم الذى يحتمل غير الحق فسمى تاكيدا لغيره او البتة اى
بت هذا القول قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم مرة وارجع
اخرى ثم اجزم فيكون قطعتين او اكثر بل لا ينثنى فيه النظر والمسموع
قطع همزة البتة على غير القياس وقل تعريفه اى حقا وتنكيرها اى ابتة
قال فى لب الالباب والاكثر فى الاخيرى فيما يحتمل غيره التعريف باللام
وفيما قبله التنكير ووجهه ان ما احتمل غيره يحتاج الى زيادة تاكيد
فناسبه اللام العهدى والجنسى بخلاف الاخر ولا يعقل وجه ما ذكره
المص وقيل فى شرحه للسيد عبد الله وقد يجئ اللام لازما فى بعضه
كالبتة فان سيبويه حكم فى كتابه بان اللام فيها لازمة وانما وجب
حذف العامل فى هذين لان الجملتين كانتا نائبتين عن الناصب من حيث
الدلالة عليه ولذا قيل هما عاملتان فى المصدرين لافادتهما معنى الفعل
وانما قدم المص هذا الضابط مخالفا للكافية لمناسبة السابق فى التقوية
والتاكيد او فصل عطف على اكد اثره راجع الى مضمون الجملة والمراد بالاثر
الغرض المطلوب منه نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما
فداء فالمضمون شد الوثاق والاثر المن والفداء وانما وجب الحذف
لدلالة الجملة عليه ولم يذكر تقدم الجملة مع اشتراطه فى الضابطتين
اكتفاء باشعاره التاكيد وتفصيل الاثر او شبه به اى شبه بالمفعول
المطلق فيه نائب الفاعل علا جا حال من المجرور اى صادرا عن الاعضاء
الظاهرة كالضرب والصوت ويلزمه الحدوث وغير العلاج
ما ليس كذلك كالعلم والزهد ويلزمه الاستمرار بعد ما اى جملة
تضمن صاحبه اى المفعول المطلق والمراد بصاحبه صاحب نوعه
لا شخصه وما اى اسما ملابسا بمعناه راجع الى المفعول المطلق كلمة
صوت صوتك اى يصوت صوتك اى تصويتك باقامة الاسم
مقام المصدر كما فى كلمت كلاما ووجه الوجوب ما سبق ونقول
فى غير العلاج له علم علم الفقهاء على الوصف والبدل ولا يصح تقدير

الفعل

الفعل لدلالته على الحدوث والمراد الاستمرار المفعول به فى اللغة الذى
الصق به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره عائد الى اللام وفى الاصطلاح
ما يعقل الفعل به اى الحدث اى يتوقف تعقله عليه عدل عن تعريف
الكافية لعدم تناوله نحو عرفت زيدا وجعل الوقوع بمعنى التعلق حسا
او عقلا مجاز لا قرينة له ويرد على المص الفاعل واللوازم البينة السابقة
للاحداث وبجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب بقرينة المقسم
يخرج الكل لكن فيه ما مر غير مرة ويتقدم المفعول به على عامله جوازا
نحو زيدا ضربت ويجب التقدم المذكور لو تضمن المفعول به الصدر
اى صدر الكلام كالاستفهام والشرط وكم الخبرية وكالمضاف
الى احدها نحو كم رجلا او رجل ضربت وغلام كم رجلا او رجل ضربت
ويمتنع التقديم لو كان العامل اسم فعل لا يقال زيدا رويد لضعفه
او شيئا مضافا اليه نائب الفاعل وضميره عائد الى موصوف محذوف
لا يقال انا زيدا غلام ضارب اذ المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه
العامل لكن ينبغى استثناء غير فانه يجوز ان يقال انا زيدا غير ضارب
لكونه بمعنى لا ضارب ويحذف المفعول به جوازا لو كان منويا بقرينة
ولو كان نسيا اى منسيا فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة كيعطى
اى يفعل الاعطاء فلا يقدر المعطى لعدم تعلق الغرض به وعامله
عطف على ضمير يحذف لوجود الفصل جوازا نحو مكة لمن استعد
للحج اى تقصد مكة ويجب حذف العامل فى سبعة ابواب الاول
سماعى وذلك فى الامثال وامثالها فلا يجوز ذكره لامتناع تغيرها
كاهلا اى اتيت مكانا ما اهولا اى معموا ولا اجانب والبواقى
قياسية والثانى باب الاشتمال ويقال له باب الاشتغال وما اضمر
عامله على شريطة التفسير قدمه على النداء مخالفا للكافية حذرا عن
تباعد الاقسام فعلى هذا الانسب تقديم التحذير والاغراء و
الاختصاص وما مفعول به عطف على اهلا كان بعده عامل فعل
او شبهه لا حرف لانه لا ينصب المفعول به عمل زائد فى غيره ضميره
كزيدا ضربته او متعلقه كزيدا ضربت غلامه او رجلا يحبه او الذى

يحبه اوعمرا واخاه فوجود الضمير وعمل النصب لفظا ومعنى فيه
او فى متعلقه شرط فالوجه ان يقول ناصب ضميره او متعلقه فخرج
نحو زيدا ضربت وبمفهوم غيره خرج نحو زيدا ضربت بسوطه • و
امكن اعماله اى العامل المذكور فى المفعول به السابق او اعمال مناسبه
فحذف المضاف فرفع او بقى على جره على الاقل او عطف على المجرور على مذهب
الكوفية واحترز بالامكان عما امتنع لمانع لفظى كان واخواته
ولام الابتداء ولا للتمنى وما وان بخلاف بواقى حروف النفى والا
ونونى التاكيد وحرف العطف وفاء السببية الواقعة موقعها
غير زائدة ومنه قوله تعالى الزانية والزانى الاية عند المبرد وكم و
الاستفهام والعرض والتحضيض والشرط والتفضيل والتعجب و
اسم الفعل والمضاف اليه والصلة والصفة وجواب القسم وكون
العامل من جملة اخرى ومنه قوله تعالى الزانية الاية عند سيبويه
اذ تقديره عنده حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم وفاجلدوا جملة
اخرى بيانية فلا يعمل فى التى قبله والفاء زائدة او تفسيرية او
معنوى كفساد المعنى او خلاف المقصود كما فى نحو قوله تعالى وكل شئ
فعلوه فى الزبر فانه لو نصب كل فان تعلق فى الزبر بفعلوه فسد و
ان كان صفة لكل شئ لزم الثانى اذ المقصود ان كل مفعول لهم ثابت
فى الزبر لا ان كل ثابت فى الزبر فعلوه وعمل معنى الابتداء فى نحو زيد
ضربته مانع ايضا وينبغى ان يزيد لولاه اى لولا العمل فى غيره
ليعلم ان الامكان فرضى وان المانع منحصر فى العمل ويحصل
الاحتراز منطوقا من نحو زيدا ضربت بسوطه وعبارة امكن
اولى من لو سلطا ذ يتبادر منه عدم الاعتداد بالمانع اللفظى
نصبا مفعول اعماله فهذا مستغنى عنه لان العامل لا يرفع ما قبله
وان جعل مفعول عمل ليحصل الاحتراز عن نحو زيد ذهب به فالمناسب
قريبه والانسب ما قلنا لفظا صفته اى لفظيا نحو زيدا ضربته او معنى
اى معنويا محليا نحو بزيد مررت به وعلى الثانى فاللفظى نحو زيدا
ضربت غلامه والمعنوى زيدا مررت به كزيدا حبست عليه

اى لابسته

اى لابسته او مررت به اى جاوزته مثالان للمناسب ليعلم انه يعم
اللازم والمرادف ولما اقتضى المناسبة المغايرة قدم الكامل فيها
وترك مثال الاول لوضوحه • ثم هذا الباب اربعة اقسام ما يجب
فيه النصب وما يختار وما يساوى الرفع وما يختار وليس ما يجب فيه
الرفع من هذا الباب • وفى ترتيب الاقسام نظران الترقى التدريجى
وهو قلب ما ذكرنا اختاره ابن الحاجب غير انه قدم اختيار النصب
على المساوات وتقديم الاحق بالباب فالاحق وهو ترتيب ما ذكرنا
وهو الاولى اختاره المص غير انه قدم اختيار النصب ومساواته
فقصرا والمص اقل تقصيرا • ونصبه اى باب الاشتغال اولى من رفعه
لو عطف اى لو وقع العطف فى باب الاشتغال على جملة فعلية كقام
زيد وعمرا اكرمته للتناسب ولو كانت الجملة المعطوف عليها او المعطوفة
ذات وجهين الفعلية والاسمية او احتمالى العطفين نحو زيد قام و
عمرا اكرمته فى داره فالنصب مساو للرفع او ليس عطف على عطف
المفسر بالصفة لو رفع كقوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر فان المقصود
ان كل شئ مخلوقنا وانه بقدر والنصب محكم فيه واما الرفع فيحتمل فيه
كون خلقنا خبرا فالمقصود وصفة فيفيد ان كل مخلوقنا بقدر وهذا
بمعزل عن المقصود او كان بعده اى بعد المفعول به المذكور امر او نهى كزيدا
اضربه ولا تضربه لان الطلب لا يقع خبر الا بتاويل القول والنصب
مستغن عنه او هو اى المفعول به المذكور وقع بعد النفى نحو ما زيدا
ضربته وكذا لا وان بخلاف لم ولما ولن يجب تلفظ معمولها فلا يقدر
بالاستقراء او الاستفهام نحو ازيدا او هل زيدا ضربته والرفع فى هل
اضعف وعند البعض لا يجوز بل يجب النصب وينبغى ان يقول بعد
حرف النفى والاستفهام لانه لا يجوز النصب فى ليس زيد ضربته ويجب
فى نحو من زيدا ضربه او متى زيدا ضربته على ما فى التوضيح وفى الرضى ان
الاسماء المتضمنة للاستفهام تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به كما فى
هل وتقع متى زيدا ضربته ومتى زيد خرج فالرفع فى متى زيدا ضربته اقبح
القبيحين كما فى هل واذا كان المتضمن للاستفهام هو المفعول المذكور

ورفعه اولى نحو ايهم ضربته وحيث واذا كانتا لمشرط نحو حيث زيدا
تجده فاكرمه واذا زيدا اكرمته اكرمك وانما لم يجب النصب بعدهما
لعدم تمحضهما للشرط بخلاف ان ولو واما سائر الاسماء الجازمة
فلا يفصل عن الفعل فلا يكون من هذا الباب ويجب النصب بعد
حروف التخضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما وحرفي الشرط
ان ولو دون اما لانهما لا تدخلان الا على الافعال بالاستقراء والرفع
اولى في غيرها اى المذكورات مما اختير فيه النصب او وجبا وساوى
او وجد قرينة مرجحة للرفع حال من محذوف اى وفيها موجودا
اقوى منها اى المذكورات المرجحة للنصب والمسوية كاذا المفاجاة
نحو قام زيد واذا عمرو يضربه بكر لان غلبة وقوع الاسمية بعد اذا المفاجاة
اقوى من تناسب العطف وهذا مذهب البعض وبعضهم يوجبون الرفع
بعده واما لغير الطلب يعني الامر والنهي والدعاء نحو قام زيد واما عمرو
فاكرمته فغلبة دخولها على المبتدأ اقوى من رعاية التناسب واما مع
الطلب فالنصب مختار لان وقوعه خبرا بتأويل بعيد فغلب على الغلبة
نحو اما زيدا فاضربه او فلا تضربه او فغفره الله تعالى وترك الجواب
عن الايتين الكريمتين لانه وظيفة المفسر والثالث باب التحذير واشار
اليه بقوله وما اى المفعول به حذر مدلوله من مدلول ما ذكر بعده
وذا اى ما بعده ملابس بالواو نحو اياك والاسد اى اياك بعد عن الاسد
والاسد بعد عنك والجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد
جائز اذا كان احدهما منفصلا ذكره الرضي او من نحو اياك من الاسد
اى اياك بعد من الاسد ويحذف من جوازا كاياك ان تحذف بخلاف
اياك الاسد فانه لا يجوز لان حذف الجار في غير المواضع المعهودة
شاذ وحذف العاطف اشذ وبابها عطف على ضمير يحذف وضمير
الى من اى يجوز حذف سائر حروف الجر مع ان وان حذفا قياسا اى
قياسيا وهذه فائدة استطرادية وما اى مفعول به عطف على ما
حذر تحذر منه اى من مدلوله لو كرر نحو الطريق الطريق وانما وجب
حذف العامل في قسمي التحذير لضيق الوقت وعدم الفرصة بذكره

حقيقة او اعتبارا وعاملهما اى عامل قسمي التحذير بعد لا اتق لاحتياجه
الى تكلفات قال الجامي ونعم ما قال تقدير بعد في نحو الطريق الطريق
غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب
ان يقال بتقدير بعدا واتق او نحوهما انتهى والرابع باب الاغراء وهو
المذكور بقوله وما اغري به مكررا كاخاك اخاك اى الزم وهذا احد
قسميه فعليه ان يزيد او معطوفا عليه بالواو وكشانك والجمع ليدخل
القسم الاخر واما نحو العهد اى الزمه او احفظه فلا يجب حذف
عامله وان سمي اغراء وعلة وجوب الحذف ما تقدم في التحذير
والخامس باب الاختصاص كما قال وما نصب على الاختصاص كنحن
العرب نفعل كذا اى نخص او نعني العرب ومنه اى مما نصب على الاختصاص
ما نصب على المدح نحو الحمد لله الحميد والذم نحو قوله تعالى وامرأته
حمالة الحطب والترحم نحو ياوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع
مثل السعالى ولا بد فيه من اختلاف اعرابه لما قبله ولذا يسمى وصفا
مقطوعا ايضا وقد ينكر اى الغالب في باب الاختصاص التعريف
وقد ينكر كشعثا في البيت السابق واعلم ان المص عمم الاختصاص
المدح والذم والترحم والمشهور تباينهما اذ الاختصاص لفظ ايها
موصوفا بذي اللام لازم بعد ضمير المتكلم للافتخار نحو انا اكرم الضيفان
ايها الرجل اى انا اكرمهم مختصا من بين الرجال او للتصاغر نحو انا
المسكين ايها الرجل اى مختصا بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان
المقصود بذلك الضمير نحو انا ادخل ايها الرجل اى مختصا بالدخول
وهذا القسم منقول من النداء حال في الحال ولذا لم يذكره المص
او اسم منصوب دال على مفهوم ضمير المتكلم السابق اما معرف باللام
نحو نحن العرب نفعل كذا او مضاف نحو قوله عليه السلام نحن معاشر
الانبياء لا نورث واختلف في هذا القسم قيل انه منقول من النداء
ايضا والمختار انه منصوب بنعني او نخص لان النقل لا دليل عليه
ههنا بخلاف القسم الاول مع انه خلاف الاصل وذو اللام لا ينادى
والمفرد المعرفة لا ينصب • واما اذا لم يتقدم ضمير المتكلم نحو مررت به

الفاسق او المسكين والحمد لله الحميد فلا يعد من باب الاختصاص
بل يسمّى باب المدح والذم والترحم ويجوز تقدير العامل في الجميع
اعني واخص او امدح او اذم وارحم بحسب المقام والمص
جعلهما بابا واحدا لاشتراكهما في جواز تقدير اخص تقليلا للاقسام
تسهيلا للضبط والسادس باب النداء ولم يعرف المنادى بما عرفه
ابن الحاجب بل اكتفى بقوله وما نودي بحرف النداء لفظا نحو يا زيد
او تقديرا نحو قوله تعالى يوسف اعرض لاحتياجه الى تعسفات
مفسدة للحد في وجود الاقبال ضد الادبار في نحو يا الله ويا زيد
لا تقبل وادبر ويا سماء ويا للماء وانما وجب حذف عامله اعني
ادعو انشاء لرفع لبس الخبر ثم انيب عنه حرف النداء ليدل عليه
فتاكد الوجوب لامتناع الجمع بين النائب والمنوب ويحذف هو
اي المنادى جوازا عند القرينة مثل قوله تعالى الا يا اسجدوا فيمن
قرأ بالتخفيف اي الا يا قوم وزاد هو ليصح العطف بعده والحرف
اي يجوز حذف حرف النداء ايضا من غير الجنس قبل يعني النكرة
قبل النداء فيشمل ايا مع جواز الحذف منه اذا وصف بذي اللام
والاشارة لان نداءهما لم يكثر فلا قرينة والمستغاث والمندوب
لان المطلوب فيهما مد الصوت والتطويل وينبغي ان يزيد والمتعجب منه
نحو يا للماء ويا للدواهي والمهدد نحو يا لزيد لاقتلنك وادخالها في
المستغاث كان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي
منه التعجب ويتخلص منه وكان المهدد يستغيث بالمهدد فينتقم
منه ويستريح من الم خصومته تعسف بارد على ان التعجب
موجود قبل النداء وسبب الضحك والسرور فكيف يقضي منه
التعجب ويراد التخلص وان التهديد يقتضي الاستعلاء والاستغاثة
التذلل وان يزيد ولفظة الجلالة لعدم جواز الحذف عنها ايضا
فبقي العلم غير الجلالة والمضاف واي الموصوف باللام نحو ايها الرجل
وايهذا الرجل قدم حذفهما مخالفا للكافية لانه عدم الاتيان المقدم
على الذكر المتفرع عليه سائر الاحكام والتعبير بالحذف لايهام

شدة

شدة الاحتياج اليهما ويجب حذف حرف النداء في اللهم لوقوع
الميم المشددة عوضا عنه وامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه
واخر الميم تبركا باسمه تعالى هذا عند سيبويه واتباعه وعند الفراء
اصله يا الله امنا بالخير وجوز دخول يا عليه لانه جعل الميم عوضا عن
بقية الجملة ورد بجواز اللهم امنا بالخير واللهم العن فلانا والدعاء على
نفسه وامتناع اللهم وارحمنا ولا يوصف لفظ اللهم عند سيبويه
جعل الميم مانعا وجعل مالك الملك في قوله تعالى اللهم مالك الملك
منادى لا وصفا واما غير سيبويه فجوزوا ويبنى المنادى على رفعه
مجاز باعتبار الكون والاول شامل لواو الجمع والف التثنية والضمة
لفظا او تقديرا او محلا لو كان مفردا غير مضاف ولا مشابه به معرفة
قبل النداء نحو يا هذا او بعده نحو يا رجل كيا رجلان مثل تثنية النكرة
ليكون قرينة لارادة احد معاني المفرد ويظهر عموم الرفع والمعرفة وانما بني
لوقوعه موقع الكاف الاسمية ومشابهته اياها افرادا وتعريفا في مثل
ادعوك المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى ولما كان المختار
في العلم المفرد الموصوف بابن وابنة مضافين الى علم نحو يا زيد بن عمرو
بخلاف يا رجل ابن عمرو ويا زيدان ابنا عمرو ويا هند بنت عمرو الفتح مع
جواز الضم وكان بيانه في المنادى انسب منه في تابعه قال وزيد بن
عمرو اولى وهذا ايجاز مخل ولو قال وفتح زيد بن عمرو لكان اقرب ويجر
المنادى بلام الاستغاثة لانها لام الجر للتخصيص دلالة على انه
مخصوص من بين امثاله للدعاء ولو زاد والتعجب والتهديد لكان
افيد واللام مفتوحة في هذه الثلاثة حملا على الك ولو عطف بغير يا
نحو يا للكهولة وللشباب كسرت في المعطوفة ولا يستعمل فيها الا يا
وانما اعرب مع اللام لضعف مشابهته الحرف بدخول خاصة الاسم
وفتح اي بني المنادى على الفتح بالفها اي بدخول الف الاستغاثة لاقتضائها
فتح ما قبلها ولا لام عطف على فتح بتقدير فيه ح قيل لتنافي اثريهما
فيه انه ان اراد مطلقا فممنوع لجواز واغلام زيداه وان لفظيين
فلا تقريب ونوقض ايضا بنحو يا لاحمداه مع عدم جوازه واجيب

ابن الحاجب بنى فى ان التابع بناء على ان
اختار الفتح جاء من التابع هنا مناسب
وما فعله احسن انسب منهم

بالحمل على الاطراد وبحمل التثنية على الصفة اعنى البنائية والاعرابية
دون الذات اعنى الفتحة والكسرة فيه ان الاطراد فى النوعين المختلفين
ضعيف والالف لا يوجب البناء انما الموجب المشابهة القوية التى تزول
باللام وقيل للتحرز عن التكرار وهذا لا يوجب منع الجمع خصوصا
اذا لم يتحدا لفظا وخصوصا فيما يطلب فيه المد والتطويل وقيل
للتحرز عن الجمع بين العوضين وهذا يتوقف على كون احدهما عوضا عن
الاخر وهذا امثل اذ مناسبة اللام للاستغاثة ظاهرة كما بينا بخلاف
الالف وحيث يراد مد الصوت مع الاستغاثة يعوض الالف عن اللام
وينصب المنادى المضاف كيا عبد الله وشبهه اراد به ما اتصل به
شئ من تمامه معمول له نحو يا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد ونعت
له جملة نحو يا حليما لا يعجل وظرف نحو الا يا نخلة من ذات عرق بخلاف
يا زيد الظريف ومعطوف عليه على ان يكونا اسما لشئ واحد نحو يا ثلثة
وثلثين عددا وعلما بخلاف يا زيد وعمرو والنكرة المفردة كقول الاعمى
يا رجلا خذ بيدى وتابع المنادى المبنى مبتدأ خبره يرفع احترز به
عن المعرب فان تابعه لا يجوز رفعه والمراد غير ما فيه الف الاستغاثة
اذ تابعه ايضا لا يرفع سوى التاكيد اللفظى فانه كالمؤكد اعرابا وبناء
على الاصح ومعطوف عطف على التاكيد يدخل يا عليه يريد غير ذى اللام
غير الجلالة والبدل عطف عليه ايضا لاستقلالهما علة لاستثناء
الاخيرين فيكونان كالمنادى المستقل ان كان ذلك التابع مفردا لو
حقيقة بان لم يكن مضافا ولا شبهه ولو كان الافراد حكما حكميا
بان كان مضافا لفظيا او شبهه مضاف فى نصب المضاف المعنوى
وجوبا علة للاشتراط ولما كان الحكمى شبههان وجب النصب عند
مباشرة العامل بالذات وجاز الوجهان عند الواسطة برفع ذلك
التابع حملا على لفظ المنادى لمشابهته المعرب فى العروض والاطراد
بخلاف لازم البناء والاشبه ان هذا الرفع مثل الجر الجوارى ورفع
الملئكة اسجدوا على قراءة ابى جعفر للمشاكلة والاتباع ليس باعراب و
لا بناء والتسمية بالرفع والجر مجاز وينصب حملا على محله وترك

ذكر اختيار

ذكر اختيار الخليل وابى عمرو وابى العباس اذ التعارض يسلب الاختيار
فيبقى المساواة المفهومة من الاطلاق ويجب زيادة لفظ ايها او لفظ
ايتها ولفظ هذا مع نداء ذى اللام لئلا يلزم اجتماع التى التعريف وزيادة
هاء التنبيه فى ايها مع انه مناسب للنداء عوض عما يقتضيه اى من
المضاف اليه ولما كان ابهام الاشارة اقل من اى ولذا جاز يا هذا بدون وصف
دون يا اى عقب به تدرجا فى النزول من الابهام الى التفسير فلم يلزم
الاستدراك بل ارتفعت درجة من اختها فلذا قدمها سوى الله استثناء
من ذى اللام فيقال فيه يا الله بلا توسل مع قطع الهمزة لكون لامها عوضا
عن محذوف ولزومها بخلاف نحو النجم والناس وقطع الهمزة ايماء الى
خروجها عن دلالة التعريف وقيل لنية الوقف تفخيما للجلالة ويرفع
ذو اللام المذكور وجوبا هذا تخصيص لقوله وتابع المبنى الخ اى يجب
رفع هذا التابع ولا يجوز نصبه مع تابعه اشعارا بانه المقصود بالنداء
فكانه باشره حرف النداء وتابع المعرب على لفظه كذا قيل والاخير منقوض
بنحو جاءنى ضارب زيد وعمرا وبتوصيف المعرب بالذى لا محل له من
الاعراب سوى الرفع لدفعه فاسد ههنا وضم مبنيا ونصب معربا
تيم تيم عدى يريد المنادى المكرر اذا اضيف الثانى فقط وجه الاول
ظاهر والثانى جعله مضافا الى محذوف مثل المذكور واليه والثانى
تاكيدا فاصلا وجاز يا غلامى بسكون الياء ويا غلامى اى بفتحها والقرينة
التكرار وثقل الضم والكسر واصلية السكون واخفيته ويا غلام بحذفها
وابقاء الكسر ويا غلاما بقلبها الفا ربما المنادى المضاف الى الياء يجوز فيه
اربعة اوجه والاولان يجوزان فى غير النداء ايضا وبالهاء اى جاز
هذه الاربعة بلا هاء وبالهاء وقفا موقوفا وكذا اى مثل المنادى المضاف
الى ياء المتكلم فى جواز الاوجه الاربعة يا ابن ام ويا ابن عم وجاز فيهما
حذف الفهما وابقاء فتح الميم لكثرة الاستعمال وكذا ابنة مقام ابن بخلاف
نحو يا ابن اخى ويا ابت ويا امت عطف على يا غلامى اى جاز فيهما زيادة
على الوجوه الاربعة قلب الياء تاء مفتوحة او مكسورة بلا الف وبالالف
بجواز تعويض الحرفين من واحد ولا يجوز يا ابتى لانه جمع بين العوض والمعوض عنه

وانى شاذ يا غلامَ بفتح الميم بقرينة سبق الكسر والعطف وبالضم تشبيها
بالمفرد فيهما اى منادى متعلق بجاز يا غلامى الخ غلب اضافته اليها اى الياء
لا فى كل منادى مضاف اليها فلا يجوز فى يا عدوى الحذف والقلب وانما يجوز
فيه الاسكان والفتح فقط كما فى غير المنادى وهذه زيادة لا زمة ويرخم
المنادى جوازا وهو اى الترخيم او ترخيمه حذف اخره الاضافى الضمير الى
الاسم او المنادى ولا بد من زيادة لمجرد التخفيف جوازا ليخرج نحو قاضٍ وبدٍ
وغيره عطف على ضمير يرخم ضرورة وقت ضرورة لا فى سعة الكلام كقول
على رضى الله عنه ان فتقادى فاطما بعد احمدى وقد يغير المرخم يريد
ان الاكثر البقاء على ما كان فيقال يا حارِ بكسر الراء والاقل تغييره وجعله
اسما برأسه كياكرا اصله كروان فلما رخم قيل يا كرو على الاكثر ويا كرا على
الاقل لكونه بعد الحذف مثل عصا وشرطه اى شرط ترخيم المنادى العلمية
اى كون المنادى علما لعدم اللبس بشهرته زائدا على الثلثة الاحرف لئلا يلزم
اختلال الابنية وفى انتصاب زائدا اشكال ولعله لاحظ المعنى على ما فسرنا
او التاء للتأنيث عطف على العلمية فلا يشترط العلمية ولا الزيادة نحو
يا ثب فى ثبة لان الاختلال من الواضع وهذا يدل على ان تاء التأنيث
كلمة برأسها وان لا يكون المنادى مضافا فلا ينبغى ان يزيد ولا شبهه قيل لانه
لا يمكن من اخر الاول لانه ليس اخر المنادى معنى ولا من اخر الثانى اذ ليس
اخره لفظا وهذا يشعر بكونهما كلمتين والذى عندى تعليله بعلة سنذكر
فى جملة ولا مستغاثا لتضاد الغرضين ولا مندوبا لذلك ايضا ولا جملة
لانها محكية بحالها فلا تغير ولو كان المنادى مركبا غير مضاف ولا جملة
حذف الاخير كيا بعل فى بعلبك لنزوله منزلة تاء التأنيث نظرا الى الاصل
ولو كان فى اخره حرف صحيح اصلى كائن بعد مدة زائدة ولا بد من هذين
القيدين اذ لا يحذف من نحو سعلاة ومختار الا حرف واحد او زائدتان
فى حكم زائد واحد بمعنى انهما زيدتا معا زائدا حال من ضمير اخره على
اربعة احرف كاسماء ان كان اصله وسماء على ما ذهب اليه سيبويه
كان مثالا للثانى وان كان افعالا جمع اسم من السمو كما هو مذهب غيره
كان مثالا للاول ومنصور حذفا والا اى وان لم يكن المنادى مركبا

ولا واحدا من الاخيرين فحرف اى فالمحذوف حرف واحد نحو يا مال
فى مالك والتابع باب المندوب واشار اليه بقوله وما ندب اى
جعل مندوبا وهو فى اللغة ميت يبكى عليه وفى الاصطلاح المتفجع
عليه اى على فقده والتفجع التوجع والتحزن معروفا ليعذر النادب فى
ندبته علما او غيره ولو علما غير مشهور لا يندب ولو نكرة مشهورة
يندب او به عطف على عليه ليدخل نحو يا حسرتاه بوا ويا من تمام
التعريف والباء الاولى للتسبب والثانية للآلة ولا يندب بغيرهما
وينادى بخمسة لا بوا وهذا كما ترى يشعر بمباينة المندوب المنادى
وقد سبق ما تدل على اعمية المنادى وهو الحق وهو اى المندوب كالمنادى
فى الاعراب والبناء والتوابع وصح زيادة الالف فيه اى فى المندوب
او فيما اضيف المندوب اليه نحو يا امير المؤمنيناه وكذا فى شبه
الاضافة نحو يا طالعا جبلاه وكذا فى الصلة نحو يا من حفر بئر
زمزماه لا الصفة عطف على ما اضيف خلافا ليونس فلا يقال
وا زيد الطويلاه الا عنده لان اتصال الموصوف بالصفة ليس كاتصال
المضاف بالمضاف اليه والموصول بالصلة لانه جئ بهما لتمام المضاف
والموصول وجئ الصفة بعد تمام الموصوف لغرض كالتخصيص و
قال يونس اتحادهما فى المعنى بخلاف المضافين والموصولين جابر
لنقصان الاتصال اللفظى وفيه نظر فلو التبس بغير المراد بسبب
زيادة الالف زيد مدة مناسبة كوا غلامكيه فى غلام المخاطبة
فلو زيد الالف لالتبست بالمخاطب ونحو وا غلامكموه فلو زيد
الالف لالتبس بالتثنية والهاء عطف على الالف لو وقف على المندوب
وقد تحرك يريد ان اصله السكون ويجوز تحريكه للضرورة الشعرية
بالكسرة للساكنين او بالضمة بعد الالف والواو لتشبيهها بهاء الضمير
او بالفتحة بعد الالف لمناسبتها به **المفعول له** مثل المفعول به فى
الاعراب قدمه مخالفا للكافية لكونه سبب الفعل وجودا او تصورا
بخلاف المفعول فيه وكونه مدلول الفعل فى الجملة بخلاف المفعول له
نظر الكافية ولكل وجهة هو موليها ما اى منصوب هو باعث على

الفعل واختلال الحد من غير مرة لكنه اقل خللا من حد ابن الحاجب وترك
خلاف الزجاج لضعفه وشرط اى شرط المفعول له تقدير اللام اذ لو
ذكرت لا يسمى المفعول له عند الجمهور بل المفعول به غير الصريح خلافا لابن
الحاجب ولذا قال وشرط نصبه ولو لم يقدر ايضا لا يكون مفعولا له
لعدم اشعار العلية وجاز تقدير اللام لوجوده اى لوجود مدلول
المفعول له معه اى مع مدلول عامله وفاعلهما اى فاعل مدلولهما واحد
اى يشتركان فى الزمان والفاعل وكونه فعلا لا ذاتا يفهم من الباعث وهذين
الشرطين واشار بقوله جاز الى جواز ذكر اللام مع الشرطين المذكورين
ولكن لا يجوز حذفها الا عندهما معا فيقال اكرمتك لوعدى بذلك امس
وجئتك لاكرامك يومه وجه الاشتراط حصول مشابهته المصدر بهما فيتعلق
الفعل به بلا واسطة تعلق المصدر المفعول فيه اعرابه مثل مامر ما اى
منصوب فيه الفعل اى وقع فى مدلوله الحدث من هذه الحيثية فخرج نحو
فضل الله يوم الجمعة وشرطه لا شرط نصبه خلافا لابن الحاجب على ما
ذكر فى المفعول له تقدير فى اذ لو ذكرت لكان مفعولا به بواسطة الحرف عند
غيره ولو لم يقدر ايضا لا يكون مفعولا فيه اتفاقا ويقبل تقدير فى الزمان
مطلقا مبهما كحين وزمان او موقتا كيوم وشهر اذ الاول جزء الفعل وغيره
محمول عليه والثانى على الاول لاتحاد الحقيقة النوعية والمكان مبهما حملا
على الزمان المبهم لاتحاد الصفة بخلاف المكان الموقت لاختلافهما ذاتا و
صفة وغير الزمان المبهم لعدم الاصالة فى النصب لا يحمل عليه وهو اى
المكان المبهم ما سمى مدلوله به بسبب امر خارج عن مسماه فان لتسمية الشئ
اماما مثلا بوقوعه اذاء وجه انسان او نحوه فيشمل الجهات الست وعند
ولدى ووسط بالسكون واذاء وتلقاء ونحو فرسخ وميل والموقت ما
ليس كذلك كالدار والمسجد هذا ولا بد من استثناء جانب وما بمعناه
وداخل البيت وخارج الدار وجوف البيت ووسط الدار بالتحريك
من المكان المبهم لانها لا تنصب على الظرفية كما نص عليه سيبويه
وكذا لا بد من استثناء كل اسم مكان ليس فيه او فى عامله معنى الاستقرار
الا ما اى مكانا موقتا كان بعد دخلت وبعد ما اى فعل ملابس بمعناه

اى معنى دخلت وهو سكنت ونزلت مستثنى من مفهوم الكلام يعنى
لا يقبل المكان المعين النصب بتقدير فى الا ما بعد الخ نحو دخلت الدار و
سكنت البلد ونزلت الخان والمضمر عطف على الزمان او المكان لو اتسع فيه
بحذف فى وجاز التوسع فى المضمر فى الفعل اللازم نحو يوم الجمعة صمته
وما فعل لم يتعد الى ثلثة مفاعيل نحو يوم الجمعة ضربته زيدا او اعطيته
زيدا درهما ولا يقال يوم الجمعة اعلمته زيدا عمرا فاضلا اذ معنى التوسع جعله
كالمفعول به فيكون كالمتعدى الى اربعة ولا اصل له ويحذف عامله جوازا
كيوم الجمعة لمن قال متى سرت ويجب حذف عامل المفعول فيه لو فسر
العامل على شريطة التفسير كالمفعول به على التفصيل السابق ويتقدم
جوازا على عامله نحو يوم الجمعة سرت ويجب تقديم المفعول فيه على عامله
لو تضمن المفعول فيه الصدر نحو كم يوما او يوم سرت واى يوم سرت
سرت المفعول معه قيل معه نائب الفاعل كبه وله وفيه واعتذر عن
نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل اللازم النصب وتركه
منصوبا جريا على ما هو عليه فى الاكثر واليه ذهب فى قوله تعالى
لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت
بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه
ههنا وفى الاية الكريمة اى الذى فعل الفعل معه ما اى منصوب صاحب
معمولا قيل احترز به عن نحو كل رجل وضيعته فالرفع فيه واجب وان
قصد المصاحبة لعدم العامل وفيه نظر اذ ما عبارة عن المنصوب بقرينة
المقسم كما اعترف به هذا القائل وتقييد المعمول بكون عامله غير معنوى
لا قرينة له بالواو ولو كان عامله لفظا وامكن العطف جاز العطف و
النصب على المفعولية معه نحو جئت انا وزيد وزيدا قيل المراد
بالامكان الخاص يعنى عدم الوجوب والامتناع ونحو ضربت زيدا
وعمرا يجب فيه العطف فلا يرد وهذا فاسد لان المراد بجواز العطف
جوازه مع النصب لا مع غيره مطلقا فيكون عين الجزاء ولو زاد
بعارض لاستقام وان كان عامله معنى مستنبطا من اللفظ لا
نحو التجرد وامكن العطف مكانا عاما مقيدا بجانب الوجوب وجب

العطف لضعف العامل نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يمكن العطف
فى الصورتين فالنصب على المفعولية معه واجب كجئت وزيدا مثال
للعامل اللفظى مع عدم امكان العطف ومالك وعمرا مثال للعامل المعنوى
مع عدم امكانه ايضا ولا يتقدم المفعول معه على عامله واتى منفصلا
اى يجوز كونه ضميرا منفصلا نحو جئت واياك لا متصلا لمنع الواو
الحال فى عرف النحاة نكرة لان الغرض منها وهو تقييد الحدث المنسوب
الى صاحبها يحصل بها فيصير التعريف حشوا توضح كيفية العامل
كانه عدل عن المشهور اختصارا مع احتياجه الى قيد الحيثية وخروج
نحو جاءنى زيد والشمس طالعة الان بتكلف والتعريف لا يحتمله وفيه
بحث اما اولا فلان العامل فى الحال هو اللفظ والحال انما توضح كيفية جزء
مضمونه الذى هو الحدث اذ لا بد لعاملها من الدلالة على الحدث ولما
ثانيا فلانها توضح صفة الفاعل والمفعول به والحدث انما هو صفة
اخرى للفاعل واحدى صفتى شىء او شيئين لا تكون كيفية للاخرى
اذ كيفية الشىء صفته لا صفة موصوفه او اخر مثلا الركوب فى جاءنى
زيد راكبا صفة زيد لا لمجيئه نعم الحال يدل على صفة الحدث ايضا وهى
المقارنة بمضمون الحال لكن التزاما لا يصح فى التعريفات واما ثالثا
فلانتقاضه بالمرة والنوع النكرتين وعدم اشتراط التنكير فيهما لا يدفع
وان ظن فانه سهو ظاهر فالتعريف الصحيح نكرة توضح كيفية حدث العامل
التزاما فيندفع بالاول الاول وبالاخير الاخير ان مشتقا حال من
فاعل توضح بتأويل المنكر او اللفظا وغيره يعنى لا يشترط الاشتقاق
ولو وجد الايضاح المذكور فى الجامد لجاز كهذا بسرا اطيب منه
رطبا فانهما حالان من فاعل اطيب ومفعوله مع جمودهما والعامل
فى رطبا اطيب بالاتفاق وفى بسرا ايضا فى الصحيح لا اسم الاشارة
اذ قد يقع الاشارة حال التمرية فيفسد المعنى فاطيب باعتبار اصل
الطيب عامل فى رطبا وباعتبار زيادة الطيب فى بسرا كانه قيل
هذا زاد طيبه بسرا على طيبه رطبا وتقدم معمول التفضيل مع
ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق بشىء واحد حالان باعتبارين يلزم

هو ان يقال الحال هنا تدل على هيئة المجئ اعنى مقارنة بطلوع الشمس والمجئ هيئة زيد منه

ان يلى كل منهما متعلقه فالبسرية تعلقت بالمفضل وهو هذا باعتبار
اضماره فى اطيب والمضمر بالنسبة الى المظهر كالعدم فاقيم المظهر مقامه
فوجب ان يليه والرطبية تعلقت بالمفضل عليه وهو ضمير منه فوجب
ان يليه ويقع الحال مصدرا سماعا اذا سماع او وقوع سماع كاتيته ركضا
اى راكضا ولا يجوز ان يقال اتيته ضحكا مثلا لعدم السماع ولا يتقدم
الحال العامل المعنوى وذا الحال المجرور بنصبهما اذا كانت شيئا من الاشياء
الا لو كانت ظرفا ولكن لو كانت والجار والمجرور داخل فى الظرف و
هذه العبارة لا تخلو عن خلل اما اولا فلان الظاهر ان الاستثناء متعلق
بهما معا فيلزم جواز تقدم الحال الظرف على المجرور ولم يذهب اليه احد
وانما ذهب البعض الى جواز تقديمها مطلقا على المجرور بحرف الجر
وصرف ظرفا الى الحال بالنسبة الى الاول والى صاحبها بالنسبة الى
الثانى فيكون مختار المص مذهب البعض المذكور سهو ظاهر فالاستثناء
مصروف الى الاول فحقه ان لا يفصل بينهما واما ثانيا فلانه ان اريد
بالمعنوى كل جامد ضمن معنى المشتق كاسم الاشارة وغيره يلزم جواز
تقدم الحال الظرف على الجامد المذكور وهو خلاف الاجماع وانما
الخلاف فى تقدم الحال مطلقا على العامل الظرف منعه سيبويه مطلقا
وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار
او الحال الظرف على العامل مثله جوزه ابن الدهان ويتقدم الحال
جوازا ذاها اى صاحبها المرفوع والمنصوب بقرينة سبق المجرور
واضافتها الى الضمير وقد منع وحكم بشذوذ ما وقع وهو اى ذو الحال
الفاعل والمفعول به وكلاهما لفظا او معنى ويعرف ذو الحال غالبا فى
غالب الازمان او المحال او تعريفا غالبا لانه محكوم عليه فى المعنى فالتعريف
اصل فيه ويجب تقديم الحال على صاحبها لو كان نكرة صرفة لئلا يلتبس
بالصفة فى ذى الحال المنصوب ثم قدمت فى سائر المواضع طردا للباب
فان اختصت بوصف او غيره لم يجب تقديمها عليه لقربها من المعرفة
وتكون الحال جملة خبرية لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن صاحبها و
الانشائية غير ثابتة فى نفسها فكيف تثبت لغيرها ولما كانت الجملة

مستقلة فى الافادة لا تقتضى ارتباطا بغيرها لزم وجود رابط وهو
الضمير او الواو مع الضمير وحده وضعف وقوع الجملة حالا مع الضمير
وحده لو كانت اسمية او الواو او كليهما سوى المضارع المثبت لابد
من تقديره مع فاعله لكونه استثناء من الجملة فانه اى المضارع المثبت يقع
حالا بالضمير وحده لا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل
المستغنى عن الواو ولزم الماضى المثبت الواقع حالا قد فاعل لزم او
مفعوله وقد تقدر قدا وفى بعض المواضع والاول اولى لاستلزام
الثانى زيادة وحذفا ووجه اللزوم ان الفعل اذا وقع قيدا لشئ يعتبر
كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى ذلك المقيد فاذا قيل مثلا
جاءنى زيد ركب يفهم منه ان الركوب قد كان متقدما على المجئ فلا بد
من قد حتى تقربه الى زمان المجئ وفيه ان القرب لا يكفى بل لابد من المقارنة
ويحذف عاملها اى الحال جوازا كقولك لمن يريد سفرا راشدا مهديا
اى سر ويجب حذف عاملها فى الحال المؤكدة وهى التى لا تنتقل من
صاحبها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة تقابلها وهى قيد للعامل
لا المؤكدة لو قررت تلك المؤكدة مضمون جملة اسمية احترازا عما يؤكد
مضمون جملة فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كقوله تعالى ولا تعثوا
فى الارض مفسدين كزيد ابوك عطوفا اى احقه بفتح الهمزة اى ابوته
لك بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او بضم الهمزة بهذا المعنى او
بمعنى اثبته لك وبعض النحاة خصص المؤكدة بما يقرر مضمون اسمية
فيجب الحذف فى كل المؤكدة والاول اولى وانسب بالمعنى اللغوى
وتقع الحال المؤكدة جملة اسمية كما تقع مفردا او فعلية ولا تصدر
تلك الاسمية المؤكدة بالواو بل بالضمير وحده لشدة ارتباط المؤكدة
بصاحبها والواو تقتضى التوسط ولان الواو لا تدخل بين المؤكد و
المؤكد تقول هو الحق لا شك فيه وهذا كالاستثناء مما سبق من
ضعف ربط الاسمية بالضمير وحده التمييز بيائين نكرة لعدم الاحتياج
الى التعريف فخرج صفات المبهمات كهذا الرجل بلا تكلف وعطف البيان
لاشتراط التعريف فيه ولو منع فبقوله الوضعى فان ابهام متبوعه

[illegible]

لعدم الاشتهار

لعدم الاشتهار والجهل بالوضع ووصف المنصوبية مراد بقرينة
المقسم فيخرج نحو خاتم فضة ومائة رجل تزيل الابهام الوضعى فخرج
صفة المشتركة نحو رأيت عينا جارية فان ابهامها استعمالى نشأ
من تعدد الموضوع له عن ذات فخرج النعت والحال فانهما تزيلان الابهام
عن صفة صاحبهما وكذا المرة والنوع مذكورة او مقدرة اشارة الى تقسيم
التمييز فالاول اى ما يزيل الابهام عن ذات مذكورة يزيله عن مفرد ليس
بجملة ولا شبهها مقدار يعرف به قدر الشئ وهو خمسة غالبا من العدد
الى والمقياس بيان للمقدار وسيأتى فى باب الاعداد والكيل اى المكيل نحو
قفيزان برا والوزن اى الموزون نحو رطل زيتا والمساحة نحو ذراع
ثوبا وقدر راحة سحابا والمقياس نحو ملء الارض ذهبا فيفرد اى
التمييز عن مقدار غير العدد لو قصد به الجنسية لا النوعية
والعددية وقصدها يستلزم كونه جنسا وهو ما تشابه اجزاؤه
ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير كالماء والتمر والزيت و
الضرب بخلاف نحو رجل وفرس والا اى وان لم يقصد الجنسية بل
قصد النوعية او العددية جنسا او غيره فيطابق التمييز ما قصد
انظر ايها اللبيب الى مزية هذه العبارة على قول ابن الحاجب فيفرد
ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع فى غيره فان فيه تطويلا
وتعسفا من وجوه حمل الانواع على ما فوق الواحد وجعلها شاملا
للمرات مع تقابلهما فى الاستعمال وجعل الجمع شاملا للتثنية وتقييده
بنحو ان قصد ولو كان المفرد المقدار ملابسا بالتنوين او بنون التثنية
والجمع الواو بمعنى او ومثل نحو الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها
ورد بان التمييز بعد نون الجمع انما يكون عن نسبة فى شبه جملة وهذا
هو الحق ويمكن ان يراد بنون الجمع نون شبه الجمع نحو عشرين فانه
يجوز اضافته على قلة جازت الاضافة اى اضافته الى التمييز اضافة
بيانية لحصول الغرض مع التخفيف وترك والا فلا لكونه مفهوم
الشرط والمص ممن يقوله فلا يجوز اضافة المضاف لامتناعها
وذو اللام لا ينصب التمييز وعن غيره عطف على عن مفرد مقدار

وضميره للمقدار كخاتم فضة والجر في غير المقدار اكثر لقصوره في الابهام
عن المقدار وما قيل لحصول الغرض مع الخفة يقتضي الكثرة في المقدار ايضاً
والثاني اي ما يزيل الابهام عن ذات مقدرة يزيله عن نسبة اي عن ذات
مقدرة في نسبة لان الابهام بالذات في المنسوب اليه وبواسطته في النسبة
كطاب زيد نفساً اي طاب شئ زيد بالاضافة نفساً ويعجبني طيبه اباً اي
طيب شيئه ابوة اشار بالمثالين الى ان النسبة اعم مما في الجملة وشبهها وان
منه نسبة الاضافة فلا يحتاج الى افرادها بالذكر كما في الكافية وان الذات
المقدرة لا يجب ان يكون التميز عينها ومحمولا عليها كما في المذكورة بل يكفي
اشتماله على المحمول فظهر عموم قولهم التميز عن النسبة فاعل في المعنى و
بعضهم جعل الذات المقدرة في نحو طيبه اباً منوناً مبدلاً عنها فجعل
الحمل لازماً في القسمين فيلزم في صحة عموم قولهم المذكور ان يجعل الفاعل
في مثله كذلك وهذا مع كونه تكلفاً يهدم الابهام اذ لا ابهام في الشئ
الذي هو زيد فالوجه هو الاول ليس الا وما اي تميز صلح لذيه وهو
ما انتصب عنه ومعنى الصلاح الحمل صلح المتعلقة نحو اباً في طاب زيد
اباً فانه يحمل على زيد فيجوز ان يراد به زيد نفسه وابوه والمعين هو القرائن
واستشكل بطاب زيد نفساً فانها عين ما انتصب عنه مع انه لا يجوز
فيه الوجهان فاجترأ بعضهم على جوازها فيه ايضاً وهذا بعيد
جداً وبعضهم زاد في الصلاح عدم جواز الاضافة الى ما انتصب عنه
كاب بخلاف نفس فانه يقال نفس زيد سوى الصفة استثناء مما صلح
فانها لذيها فقط لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفاً والمذكور
اولى بها فاذا قلت طاب زيد والداً كان الوالد هو زيداً لا غير بخلاف
الاسم نحو اب وتطابقه اي توافق الصفة صاحبها في الافراد وضديه
والتذكير والتأنيث ويحتمل الصفة المذكورة الحال نحو طاب زيد
فارساً ففارساً تميز باعتبار اشتماله على الفروسية التي تزيل الابهام
عن شئ منسوب الى زيد وحال باعتبار تبيين هيئة زيد عند الطيب
فاندفع الاشكال بان اللفظ الواحد لا يرفع الابهام عن ذات شئ
واحد وصفته معاً اذ ما فيه الابهام ههنا اثنان متعلق زيد من حيث

الذات ونفسه من حيث الصفة نعم يرد على من جعل الذات المقدرة مبدلا
عنها ويمكن ان يمنع استحالة رفع الواحد الابهامين عن واحد مستنداً
بمثل هذا بسراً اطيب منه رطباً وما اي تميز لم يصلح لصاحبه اي
لم يحمل عليه فله اي لمتعلقه فقط نحو طاب زيد ابوة وعلماً ودارا
وذان اي ما صلح وما لم يصلح فيهما في الافراد والمطابقة كما اي تميز
ذكر يعني المزيل عن ذات مذكورة اي يفرد كل منهما ان قصد الجنسية
والا فيطابق ولو اكتفى بذكر الاول في الاول والاخر لكان اخصر واظهر
ولا يتقدم التميز على عامله مطلقا لضعف الجامد وكونه فاعلا في
المعنى فيأخذ حكمه في عدم التقدم والمازني والمبرد يجوزان تقديم
التميز على العامل الفعل او شبهه اذ المأول بشئ لا يجب ان يكون
في حكمه من كل وجه المستثنى اي ما يطلق عليه لفظه في عرف النحاة
متصل اي صادق عليه مفهومه وهو اسم ما علم دخوله في المستثنى منه
باعتبار المفهوم لا المراد وخرج باعتبار العكس وظهر عدم دخوله
في الحكم فخرج المنفصل والصفة بباب بنوع الا فلا تناقض ومنفصل
كمتصل وصدق المتضادين على واحد نوعي في حالة واحدة جائز
كما يقال الانسان فقير وغني وعالم وجاهل انما المستحيل على الواحد
الشخصي وهو ما بعده اي باب الا وعلم عدمه اي عدم دخوله لم
في المستثنى منه باعتبار المفهوم كجاء في القوم الا حماراً او المراد
كجاء في القوم الا زيداً مشيراً الى جماعة خالية عن زيد وعدم الدخول
في المراد في هذا القسم بالقرينة كالاشارة وفي الحكم بباب الا وفي
المتصل كلاهما بباب الا فلا يتداخل القسمين والا اي وان لم يعلم
دخول ما بعد الا فيما قبله ولا عدم دخوله بل يكون على الاحتمال ولم يفسر
بدخول المستثنى في المستثنى منه لتقابل الصفة والاستثناء الا
ان يراد اللغوي على طريق الاستخدام فصفة اي فباب الا صفة فان
كان الا فبمعنى غير لتعذر الاستثناء بقسميه وقد اصاب المصنف في مخالفة
ابن الحاجب في التعميم من وجهين عدم اختصاص الصفة بالا وتبعية
الجمع المنكور الغير المحصور والاول ظاهر واما الثاني فدار الحمل على الصفة

بلدبدانه من عموم المجاز اذ لا يجوز الجمع بين معنى المشترك لا عند المحققين وائمتهم جوزه ومنهم المصنف فلا يحتاج الى التجوز منه

كما فسر الشارح الاول منه

تعذر الاستثناء كما اعترف ابن الحاجب نفسه والتعذر قد يكون في
غير الجمع كما جاءني رجلان الا زيد وفي الجمع المعرف كما جاءني الرجال الا زيد
اذا لم يوجد قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الدخول وعدمه فيتعذر
الاستثناء على ما صرح به الاندلسي والمالكي وفي المحصور كما جاءني
مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في الجمع المنكور الغير المحصور كما جاءني
رجال الا رجلا او حمارا وقد يحذف المستثنى كجاءني القوم ليس الا
اي ليس الجائي الا زيدا وينصب المستثنى وجوبا لو كان مقدما على
المستثنى منه لتعذر البدل لامتناع تقدمه على متبوعه او منقطعا
عند الحجازيين قيل اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يقع في كلام
الفصحاء ورد بان النحوي يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة
وتعبير بعضهم بقوله وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة و
المستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة غير مفيد
لان الحصرين ممنوع وبدل الغلط قد يقع قصدا في كلام الفصحاء
لنكتة لطيفة بينها الشريف في حواشي المطول وقيل لو جاز الابدال
في نحو جاءني القوم الا حمارا لكان اما بتكرير العامل الموجب اي جاءني
حمار فيفسد المعنى واما بتكرير المنفي اي ما جاءني حمار فيلزم الغلط
في العامل والمعمول معا وكذا في المنفي نحو ما جاءني القوم الا حمار او لا يخفى
عليك ان الغلط في المتبوع لا في البدل على ما بين في موضعه ولا غلط
اصلا في المستثنى منه في المنقطع ولو سلم فما ذكر انما يرد لو كان البدل
مجردا عن الا وهو ممنوع كيف ح يلزم تغاير البدل والمبدل منه نفيا
واثباتا فالوجه عندي ان الا في المستثنى المنقطع بمعنى لكن فيعمل عمله
الا يرى انهم اختلفوا في عامل المتصل انه الفعل او معناه او الا واتفق
المتأخرون في المنقطع ان عامله الا وخبرها محذوف في الاغلب
وقد يظهر وقد يرفع ما يجوز ان يكون منقطعا او اللغوي بطريق
الاستخدام في لغة تميم على البدلية ان كان المبدل منه مرفوعا و
قد يجر ان مجرورا نحو مررت بالقوم الا حمار وهم يجوزون البدل
فيما قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمار ويوجبون

النصب فيما لم يكن كذلك كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من
رحم وظهر الخلل في كلام المص من جهة التخصيص والابهام او
واقعا بعد ليس ولا يكون وما خلا وما عدا وخلا وعدا لكونه خبرا
او مفعولا به والمستثنى يعمهما ايضا ويلزم اضمار اسمهما في باب
الاستثناء والمرجع فاعل المذكور اي ليس او لا يكون الجائي مثلا
وما في الوسطين مصدرية وخلا في الاصل لازم يتعدى بمن
فضمن معنى جاوز او حذفت واوصل الفعل والتزم هذا التضمين
او الحذف في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى
بالا التي هي ام الباب وفاعلها كاسمهما والجملة حال ولم يظهر قد مع
الاخيرين ليكون اشبه بالا ويؤول المصدر بالفاعل ويجوز فيه تقدير
زمان مضاف وقد يجر بهما اي بعدا وخلا على انهما حرفا جر او واقعا
في موجب اي مثبت لا نفي ولا نهي ولا استفهام ذكر فيه المستثنى منه
كجاءني القوم الا زيدا فلو كان المستثنى في غيره اي الموجب معه اي مع
ذكر المستثنى منه فالبدل اولى من النصب على الاستثناء نحو قوله
تعالى ما فعلوه الا قليل لان المستثنى فضلة قطعا بخلاف البدل
ولو تعذر البدل عن لفظ المستثنى منه او محله القريب فيبدل
مبنيا على محله اي المبدل منه كلا احد فيها اي في الدار الا زيد
فانه تعذر الابدال من محل قريب لا احد وهو النصب بلا لانتقاض
النفي الذي عمل لا لاجله بالا فابدل من محله البعيد الذي هو الرفع
على الابتداء ومع عدمه اي المستثنى منه يعرب المستثنى باعرابه
اي المستثنى منه ما لم يتكرر المستثنى فاذا كرر ينصب احدهما والاخر
قد ينصب ايضا وقد لا ينصب وكذا حكم ما فوق الاثنين اعلم انه
اذا كرر الا فاما ان يكون للتاكيد وح ما بعده احد التوابع فاعرابه
كاعراب متبوعه واما لغير التاكيد وكلام المص فيه وح اما ان يمكن
استثناء كل تال من متلوه او لا وكل منهما اما في العدد او لا فالاقسام
اربعة مثال الاول في الموجب له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية
الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا

فكل وتر منفي منصوب لانه في الموجب وكل شفع مثبت جائز فيه
الوجهان لانه في غير الموجب فيلزم بالاقرار خمسة لانك اخرجت
التسعة من العشرة فبقي واحد وادخلت معه ثمانية صارت
تسعة واخرجت منها سبعة بقي اثنان وادخلت معهما ستة
صارت ثمانية واخرجت منها خمسة بقي ثلثة وادخلت معها
اربعة صارت سبعة واخرجت منها ثلثة بقي اربعة وادخلت معها
اثنين صارت ستة واخرجت منها واحدا فبقي خمسة وفي غير
الموجب ما له علي عشرة الا تسعة الخ فكل وتر مثبت جائز فيه
الوجهان وكل شفع منفي منصوب فيلزم خمسة ايضا فالتخريج
مما سبق هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ما له علي
عشرة الا تسعة بالنصب لم تكن مقرا بشيء لان المعنى ما له علي عشرة
مستثنى منها تسعة اي ما له علي واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع
يلزمك تسعة لان المعنى ما له علي الا تسعة ووجهه ان الاصل
في الكلام هو الاثبات والنفي طارئ عليه فاذا قلت الا تسعة بالنصب
كان الاستثناء راجعا الى المثبت كانك قلت له علي عشرة الا تسعة
ويصير حاصله ان له عليك واحدا فاذا دخلت النفي كان المعنى
ليس علي واحد فلا يلزمك شيء واما اذا رفعت تسعة فلا يمكن
ان يكون الاستثناء راجعا الى الاثبات والنفي داخلا في الكلام
بعده فوجب الحمل على الابدال من المنفي ويكون المعنى كما قالوا ومثال
الثاني في الموجب جاء في المكيون الا قرشيا الا هاشميا الا عقيلا
فقد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا وفي
غير الموجب ما جاء في المكيون الا قريش الا هاشميا الا عقيل فقد جاء
من المكيين مع عقيل جميع قريش الا هاشميا وحكمهما في المعنى و
الاعراب حكم الاول موجبهما كموجبها وغيره كغيره ومثال الثالث
له علي عشرة الا ثلثة الا اربعة فيجب نصب الاول ويجوز الوجهان
في الاخير والاستثناآن من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار
بثلثة وفي الرابع ان كان المستثنى منه واحدا ولم يكن الاستثناء

مفرغا

مفرغا وقد تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب
على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ
لا يمكن الابدال وان تاخرت ففي احد المستثنيات جواز الوجهين و
الباقي واجب النصب لان المبدل منه صار بالابدال كالساقط
فلا يبدل منه مرة اخرى نحو ما جاءني احد الا زيدا الا عمرا الا خالدا
الا بكرا وان توسطها فللمقدم النصب على الاستثناء واحد
المتاخرات جائز الوجهين وباقيهما واجب النصب بعد الابدال
نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا احد الا بكرا الا خالدا وان كان مفرغا
شغل العامل بواحد منها ونصب ما سواه نحو ما جاءني الا زيد
الا عمرا الا خالدا وان كان المستثنى منه اكثر من واحد ففي غير الموجب
لم يجز في ثاني المستثنيين الا النصب والاول اشتغل به العامل
نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان النفي قد انتقض بالا فهو استثناء
من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز الا زيدا فانه ما اكل الخبز هذا اذا
لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول وان ذكر جاز في الاول الوجهان
نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا وفي الموجب لا بد من ذكر المستثنى منه
لان الموجب لا يفرغ كما سيجيء نحو اكل القوم جميع الطعام الا الخبز
الا زيدا والنصب في اولهما وفي الثاني جواز الوجهين لانه غير موجب
بسبب نقض الايجاب بالا فالمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيد فظهر
وجوب نصب واحد في كل مستثنى مكرر ويكون عدم المستثنى منه
فيه اي الموجب لو يفيد الكلام بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على
سبيل العموم نحو يحرك الفك الاسفل عند الاكل الا التمساح وعدم
الافادة في غير الموجب نحو ما مات الا زيد نادر فالحكم بجواز
التفريع عليه على الغالب والافادة في الموجب نادر فالحكم بعدمه
على الغالب ايضا ويجر اي المستثنى بسوى بالقصر وبكسر السين
وضمها وسواء بالمد مع فتح السين وكسرها لانه مضاف اليه
وهما اي سوى وسواء ظرفان منصوبان ابدا لانهما في الاصل
بمعنى مكان ثم استعير المعنى البدل ثم للاستثناء وعند الكوفيين

يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا وجرا ونصبا وحاشا
عطف على سوى لانه حرف جر في الاكثر وقيل النصب على المفعولية
به اى بحاشا على انه فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تنزيه المستثنى
عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى نزهه
الله تعالى عن ضرب عمرو ولا سيما عطف على سوى ايضا لا اضافة
سي اليه وما زائدة او الى ما وهي نكرة غير موصوفة والاسم بعدها
بدل منها والسي بمعنى المثل ولا لنفي الجنس وخبرها محذوف والواو
الداخلة عليها في بعض المواضع اعتراضية فمعنى جاءني القوم ولا سيما
زيد ولا مثل زيد موجود في القوم الذي جاؤا اى هو اخص بي
واشد اخلاصا في المجيء وجاء الرفع فيما بعد لا سيما وهو اقل من
الجر على انه خبر محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة
اسمية وقيل النصب بعد لا سيما على ان ما نكرة غير موصوفة واعني
مقدر وغير عطف على سوى ايضا وهو اى غير صفة في اصل
وضعه لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة
ويعرب غير فيه اى في الاستثناء دون الصفة اذ هو ح باعراب
موصوفه كاعرابه اى المستثنى بالا على التفصيل من وجوب نصبه
لو مقدما او منقطعا باعتبار المضاف اليه او في موجب تام
وجواز الوجهين مع اولوية البدل في غير الموجب التام والاعراب
بحسب العوامل في المفرغ ووجهه انتقال اعراب المستثنى اليه
لما انجر به خبر باب كان اى نوعها اى الافعال الناقصة وهذه
احسن من عبارة الكافية المسند اى اللفظ الذي اسند الى اسمه
عائدا الى الباب لوجوده في ضمن الجزئيات المسندة بالذات والحقيقة
فخرج نحو يضرب بدون فاعله وقائم في كان زيد يضرب وابوه قائم
بلا تعسف بخلاف عبارة الكافية وهو اى خبر باب كان كالخبر
اى خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه المذكورة وجواز
تقديمه معرفة مشروط بوجود الاعراب اللفظي في احد المعمولين و
هو قرينة ههنا لا اختلاف اعرابيهما بخلاف في خبر المبتدأ لاتحاد

اعرابيهما

اعرابيهما فلا بد في الجواز هناك من قرينة اخرى فلا مخالفة بين
الخبرين وابن الحاجب لما غفل عن الاستثناء في خبر المبتدأ ظن
مخالفتهما في هذا الحكم فقال ويتقدم معرفة ويحذف عامله جوازا
والوجدان يقول ويحذف كان لامتناع حذف غيرها كان خيرا
فخير وفيه اى في مثل هذا الكلام في مجيء اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم
وجوه نصب الاول ورفع الثاني اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير و
هذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعكسه اى ان كان في عمله خير
فكان جزاؤه خيرا وهذه اضعف لضدي علتي الاول ونصبهما
ورفعهما يفهمان من الاولين وجرهما بتقدير حرف الجر ليس بقياس
ويجب حذف كان كاما او اما انت اى بفتح الهمزة او كسرها اى لان
كنت تفسير للمفتوحة حذف اللام الجارة قياسا ثم حذف كان
اختصارا فانقلب المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا عن كان
وادغم واصل المكسورة ان كنت بلا لام فعمل به ما مر اسم باب ان
معموله عائدا الى الباب المسند اليه نائب الفاعل فلا يرد نحو ابوه
في ان زيدا ابوه قائم بخلاف عبارة الكافية ولا يحذف اسم باب ان
بخلاف المبتدأ الا للضرورة الشعرية فلا بد من استثناء ضمير الشان
فانه يجوز حذفه اذا لم يليه فعل صريح المنصوب بلا التي لنفي صفة الجنس
غير التعبير لقلة النصب في اسم لا بخلاف ما سبق المسند اليه الموصول
عبارة عن المنصوب فلا يرد نحو ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم يليها
يقع بعد لا بلا فصل نكرة مضافا او مشبها به نحو لا عشرين درهما
لك احوال عن الضمير المجرور فلو كان مطلق المسند اليه بعد لا لوجوده
في ضمن المقيد مفردا غير مضاف ولا مشبه به مع وجود الاولين
بني مشتملا على علامة نصبه لتضمنه معنى من الاستغراقية لكونه
جوابا لهل من شيء نحو لا رجل ولا غلامين لك ولا مسلمات بكسر
التاء بلا تنوين عند الجمهور ولو كان المسند اليه بعد لا مفصولا
عنها نكرة او معرفة او معرفة متصلة وان كان كل واحد منهما مفردا
ان للوصل رفع وكرر وجوبا ليطابق السؤال والمراد بالتكرير النوعي

لا الشخصى فيحصل ست صور اربعة فى المفصول واثنان فى المعرفة وترك نحو قضية ولا ابا حسن لها قد عرف مما تقدم وكثر حذفه اى المسند اليه بعدلا فى مثل لا عليك اى لا بأس والمراد فيما وجد الخبر كما ان حذف الخبر مشروط بوجود الاسم لئلا يلزم الاجحاف وفى مثل لا حول ولا قوة اى فيما عطف مع تكرير لا نكرتين مفردتين متصلتين وجوه فتحهما على الاصل المذكور عطف مفردا وجملة بتقدير خبر الاول ونصب الثانى عطفا على لفظ الاول مشتقا لاعرابه ورفعه عطفا على محله ولا زائدة فيهما ورفعهما بالابتداء ليطابق السؤال ورفع الاول على ان لا بمعنى ليس والغاء العمل للتكرير ولا يغير الهمزة الداخلة على لا تاثيرها عملها بخلاف الجار الداخل عليها نحو اذيتنى بلا جرم وتفيد الهمزة المذكورة الاستفهام حقيقة نحو الا رجل فى الدار والتمنى نحو الا ماء اشربه حين لا يرجى ماء والعرض نحو الا نزول عندى ونعت المبنى من اسم لا مفردا يليه حالا من ضمير يبنى للاتحاد ويرفع حملا على محله البعيد وينصب على لفظه او على محله القريب نحو لا رجل ظريف وظريفا فى الدار والا اى وان لم يوجد احد الشروط فالاعراب رفعا ونصبا لازم لعدم الاتحاد ويعطف على لفظه عائد الى المبنى اى بالنصب ومحله اى بالرفع ولا يجوز البناء لمكان الفصل بالعاطف ولا بد من تقييد المعطوف بالنكرة اذ لو كان معرفة وجب الرفع لان لا لا يعمل فيها وبعدم التكرير لما علم حاله من نحو لا حول ولا قوة والبواقى من التوابع اى غير النعت والمعطوف كتوابع المنادى فيبنى البدل اذا كان مفردا وكذا التاكيد اللفظى ويجوز الرفع والنصب فى عطف البيان وجاز لا اخا له بلا فصل بينهما ولو فصل نحو لا اخ فى الدار لك لم يجز اثبات الالف وكذا لا غلامى له لا فيهما اى لا يجوز لا اخا فيها وكذا لا غلامى فيها للتشبيه بالمضاف لمشاركته الاول فى اصل المعنى دون الثانى وشاع البناء على الاصل نحو لا اخ لها ولا غلامين لها **خبر ما ولا** المشبهتين بليس المسند الى اسمهما فخرج يضرب فى ما زيد يضرب ابوه ولا يعملان فى تميم

ويبطل عملهما بتقدمه اى الخبر على اسمهما وزيادة ان بعد ما لضعف عملها وانتقاض النفى بالا فلا يبقى العمدة فى مشابهته ولو عطف على خبرهما بموجب بكسر الجيم اى عاطف يفيد الايجاب وهو بل ولكن رفع المعطوف حملا على محل الخبر او على انه خبر مبتدأ محذوف ولا ينصب لانتقاض النفى والا اى وان لم يعطف بموجب بل بغيره نصب حملا على اللفظ او جر على توهم تقدير الباء فى الخبر ويجوز الرفع ايضا بتقدير المبتدأ فقط

المجرورات موقوفا ومبتدأ ما بعده او محذوفا وخبره المضاف اليه فى الاصطلاح المشهور ما لفظ نسب اليه الحدث بواسطة الجار المقدر احترازا عن الملفوظ والمتضمن المؤثر فى العمل احترازا عن المفعول له وفيه ونحوهما فى الحذف والايصال وههنا ابحاث الاول ان المجرورات كاخيتها تشمل الاصلى مدخول الجار الاصلى والاضافة المعنوية والملحق به مدخول الجار الزائد واللفظية فكما استوفى قسميهما ينبغى ان يستوفى قسميها وقد ترك المص نصف كل قسم وابن الحاجب نصف الثانى والثانى ان المعقول والمنقول من النحاة ان لا تقدير فى اللفظية وتصريح ابن الحاجب بطلاق التقدير وتكلف بعضهم بتقدير اللام تقوية للعمل فى نحو ضارب زيد ومن البيانية فى نحو حسن الوجه فاسد لاستلزامه جواز الضارب زيد بالاتفاق فلا يتناولها المشهور وغيره كما لا يتناول المجرور بالحرف الزائد كذا ذكر الشريف فكيف يقسم الاضافة اليهما والثالث ان المذكور واحد فكيف يصح صيغة الجمع لا سيما فى الوجه الثانى والتفسير بالمفرد لاضمحلال الجمعية باللام والتقوية بمسئلة اليمين ليس بمفيد ههنا اذ ليس معنى الاضمحلال بطلان اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال جاء الرجال اذا جاء واحد بل معناه بطلانه فيما نسب اليه وكونه بمعنى كل الافرادى فى ان يعتبر كل فرد فيه كان ليس معه غيره وغاية ما يتكلف ان يقال لما لم يكثر احكام المجرور بالحرف اكتفى بذكرها فى اخر الكتاب ولما كثر الجر بالاصالة بالحرف الاصلى لم يرض ابن الحاجب بتركه راسا فغير المشهود

وما ذكر فى الكافية اصطلاح غير مشهور لاحتياجه الى التاويل منه

لم نفتشر الاسم ... فى العمل المضاف اليها

نحو قوله تعالى واختار موسى قومه منه

العجب كل العجب من الشارح الاول حيث قال ان الجر علامة كون الشيء مضافا اليه باضافة لفظية او معنوية [illegible] فالمجرور بالحقيقة [illegible] تبعا فالمجرور [illegible] الظاهر انه سقط من الناسخ [illegible] قبله مضافا اليه هذه العبارة [illegible] بالاصالة ولكون الشيء مضافا اليه [illegible] منه

بعض النعب منه

ولما اشترك القيدان فى الجر بالزائد مع صحة الحوالة تركه ولما اشترك احدهما
فقط فى اللفظية مع عدم صحة الحوالة ذكرها على وجه يشعر بانحطاط
رتبتها عن المعنوية بان اخرجا عن تعريفهما وادخلا فى تقسيمهما بان ارجعا
ضمير هى على طريق الاستخدام الى ما يطلق عليه اسم الاضافة اما بطريق
عموم المجاز على ما يفهم من كلام الشريف او بطريق عموم المشترك
على رأى هذا الضعيف لكثرة الاطلاق والافراد بالتعريف و
صيغة الجمع اما بالنظر الى افراد المذكور او الى التقدير والحذف
حوالة واكتفاء ايجازا فتأمل وشرطها اى الاضافة مطلقا كون
المضاف مجازا باعتبار الاول والا تقدم الشئ على شرطه بلا تنوين
ولو كان التنوين مقدرا بمعنى انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل
الاضافة نحو كرم رجل وحواج بيت الله وما عطف على تنوين تقوم
مقامه اى التنوين وهو نون التثنية والجمع بها اى بسبب الاضافة
متعلق بكون فذو اللام لا يضاف لانها سابقة على الاضافة فى
التلفظ والظاهر سبقها فى الوجود ايضا فلم يوجد التجرد بالاضافة
وينبغى ان يزيد او محمولا على ما جاز مع انه لا يعيد فى ذلك الجائز
من نحو ضاربك على قول والحسن الوجه الا ان يعمم ما يقوم غير
التنوين وايضا لما فرض وقدر التنوين فى المبنى وغير المنصرف مع
مضادتهما للتنوين لكونه علامة التمكن ولا تمكن فيهما بناء على ان
فرض المحال جائز فالمانع من فرضه فى ذى اللام اللهم الا ان يعمم
التنوين ويخصص الفرض بالوقوعى ولو بالنوعى والا وجه حذف
بها والشرط لا يكفى فى وجود المشروط بل لا بد من المقتضى وهو
ههنا تحصيل فائدة ولا فائدة فى اضافة نحو الغلام فلا نقض
وهى اى ما يطلق عليه لفظ الاضافة لفظية قدمها لتقدم
اللفظ على المعنى بالنسبة الى السامع المقصود من الكلام وابن
الحاجب نظر الى تقدم المعنى بالنسبة الى المتكلم المحدث له
ظاهرا وشرفه ومقصوديته بالذات لو كان المضاف صفة
اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة فخرج نحو غلام زيد مضافة

الى

الى معمولها فخرج نحو كريم البلد وخالق السموات والتخفيف فى اللفظ
فقط تفيد هذه الاضافة فلذا سميت بها والمعنى على ما كان قبل
الاضافة ولذا قيل انها فى تقدير الانفصال واما التخصيص فى نحو
ضارب زيد او رجل فحاصل قبل الاضافة بالمعمولية والتخفيف
حذف التنوين ولو مقدرا نحو حواج بيت الله ونائبه والضمير
فى نحو الحسن الوجه واللام اخف منه مخرجا ووصفا والاستتار
حكمى فتوصف النكرة بها اى بالصفة المضافة الى معمولها ولو معرفة
لعدم اكتساب التعريف وصح نحو الضاربا زيد وكذا نحو الضاربو زيد
لحصول التخفيف بحذف النون دون الضارب يعنى لم يصح المفرد
المعرف باللام المضاف لعدم التخفيف اذ سقوط التنوين باللام
السابق الا لو كان المضاف اليه ضميرا متصلا نحو الضاربك
قيل حملا على ضاربك الذى حذف تنوينه لاتصال الضمير لا للاضافة
اذ لا يتصور التنوين مع الاتصال فاشتركا فى حذف التنوين لغير
الاضافة مع اتحاد الجزئين بخلاف الضارب زيد مع ضارب زيد
ومع ضاربك فيه انه يلزم وجود الشئ بلا شرط ولا مقتض وقيل
اصل ضاربك ضارب اياك بالتنوين فلما اضيف حذف التنوين و
اتصل الضمير لانتفاء المانع ثم حمل الضاربك عليه لاتحاد الجزئين فيه
انه لا بد فى اللفظية وجود الاستعمال بلا اضافة لكونه فى تقدير
الانفصال فكما لم يوجد ضاربك بالتنوين لم يوجد ضارب اياك
وايضا ما الحاجة الى الحمل اذ يجوز ان يقال ح اصل الضاربك الضارب
اياك وايضا اتحاد الجزئين لا يكفى فى الحمل والا جاز الضارب زيد وقيل
ضمير نحو الضاربك منصوب فورد عليه حذف النون فى الضاربك
والضاربيك واجيب بان النون بمنزلة التنوين يوذن بانفصال ما
بعده عما قبله فلا يجامع المتصل الموذن بالاتصال فيه انه منقوض
بنحو يستفتونك وحله انه ليس بمنزلة التنوين من كل وجه الا ترى
انه يجمع مع اللام ويثبت فى الوقف والا قرب انه نحو ضاربك مضاف
والتنوين محذوف لاجل الاتصال والاضافة معا كما فى نحو دونك

وكله وكونه في تقدير الانفصال من جهة عدم زيادة المعنى بالاضافة
و وجود شرط العمل ونحو ضاربيك وضاربيك مجردا ومحلى باللام
مضاف والنون محذوف لاجل الاضافة فقط ونحو الضاربك
ليس بمضاف لعدم التخفيف بل هو مثل الضارب زيدا فتدبر
وذا اللام نحو الضارب الرجل حملا على الحسن الوجه لاشتراكهما
في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام او
مضافا اليه اى الى ذى اللام نحو الضارب ذى المال فانه في حكم
ذى اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل الضارب غلامه
والا اى وان لم يكن المضاف صفة مضافة الى معمولها بان لا يكون
صفة نحو غلام زيد او يكون صفة غير مضافة الى معمولها نحو
مصارع مصر وخالق السموات فالاضافة معنوية مفيدة شيئا
في المعنى دون اللفظ فقط وشرطها اى الاضافة المعنوية تنكير
المضاف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال فان كان ذا اللام
حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا ممن يسمى بذلك
الاسم نحو زيدنا خير من زيدكم وان كان مضمرا او مبهما لا يضاف
لتعذر التنكير وتفيد المعنوية تعريفه اى المضاف بالمضاف اليه
المعرفة لان وضعها لمعهودية المضاف فيما امكنت وذا في المعرفة
دون النكرة ثم تستعمل في الاستغراق وغيره كاللام بعينه مثلا
اذا قيل جاءني غلام لزيد فمعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه
من غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل جاءني غلام زيد فمعناه
ذاك مع كونه مشارا اليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك اما
بكونه اكبر غلمانه او اشهرها او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون
معرفة هذا اصل وضعها ثم تستعمل بدون اشارة وعهد كالاول
فيكون كالنكرة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني الا مثل وغير
وشبههما نحو نظير وشبه وسوى هكذا فيما عندنا من النسخ والظاهر
الا مثلا وغيرا لكونه استثناء من ضمير تعريفه ويمكن ان يجعلا
مثل مضمر ما لم يشتهر ظرف لمفهوم الاستثناء اى لا يفيد الاضافة

المعنوية

هذا اولى من ان يقال طلبا للادغ فيه التخصيص حصول الاختصاص لا الامكان و تقليل الشيوع فلا يتصور في المعرفة منه

فيه ان الاولى من ان يقال لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لا حاجة الى التقييد وارادة المعهودية بالمعلومية مع كون الثاني اعم وتطويله منه

فانه ان اول بالمغاير مع التعريف والتانيث وان بالكان صرف فكذا هذا ان اول بالكلية واللفظة ... منه

المعنوية تعريفا مثل الخ مدة عدم اشتهارا كل منهما بمماثلة المضاف اليه
في شيء من الاشياء او بمغايرته له فاذا اشتهر يتعرف قيل في وجه الاول
لتوغلها في الابهام فيه ان التعريف للعهد كما سبق فلا يضره التوغل
كيف ونحو خلق الله ومقدوره ومعلومه اكثر ابهاما منهما مع
افادة التعريف بالاتفاق وقيل لكونهما في تاويل المماثل والمغاير
فيكون الاستثناء منقطعا فيه انه يخدشه التعريف بالاشتهار الا
ان يقال به يتعين الذات فلا يمكن تاويله بالصفة ويمكن ان يقال الاشتهار
دليل للعهد فيكون الاضافة على اصلها فيتعرف من كل وجه وبعدمه
ينهدم العهد فيكون معرفة اصلا ونكرة استعمالا فيجوز ان يعامل
معاملتهما فيه انا لا نسلم الانهدام والسند سبق وانه يتوقف على وجود
معاملة المعرفة بلا اشتهار كما وجد في ذي اللام كما سبق واني هذا
وتفيد المعنوية تخصصه اى المضاف بالمضاف اليه النكرة قيل
لان التخصيص تقليل الشيوع ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى
رجل كان مشتركا بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل
خرج غلام امرأة وقلت الشركاء فيه فيه ان التخصيص لم يحصل
من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله
بعينه في نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق ظاهر بين غلام زيد وغلام
لزيد في المعنى فحق ان يسمى معنوية فلا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل
وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب زيدا في حصول الفائدة
اللفظية دون المعنوية فما وجه تسمية الاولى معنوية والثانية
لفظية ويقدر من البيانية في الاضافة المعنوية لو صدق كل منهما
عليه على كل منهما بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه وهذه
التقديرات لا بد منها ولا قرينة عليها والا اى وان لم يصدق
كل منهما على الاخر فاللام مقدرة او فيقدر اللام نحو غلام زيد و
ضرب اليوم وعلم الفقه ف لولا يلزم في تقدير اللام صحة التصريح
بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فيتفرع عليه
تقدير اللام في نحو ضرب اليوم دون في كما ذهب اليه ابن الحاجب

وعدم الاحتياج الى التكلفات البعيدة فى نحو كل رجل وشجر الاراك
فيه ان التقدير غير التضمن اذ لازم الاول صحة التصريح والثانى عدمها
ولذا لم يبن الظروف المعربة والمفعول له ولو اريد به التضمن كما ذهب
اليه عبد القاهر ومن تبعه واعتذروا عن عدم البناء اما بان
التضمن مجوز البناء لا موجبه لتخلفه فى اى واما بان الاضافة
تمنع البناء فى الاعم الاغلب او بان المضاف اليه بمنزلة التنوين التى
لا تجامع البناء وكله ضعيف لانتقاض بنحو غلام رجل لصحة التصريح
ولو منع الزومان لزم بيان فرق اخر لاختلاف حكميهما فالوجه عندى
صحة الزومين وان التقدير ههنا بمعناه وان المراد بصحة التصريح
بحسب الوضع فلا يضر عدمها فى الاستعمال الا ترى ان الظروف
اللازمة لا تبنى مع عدم صحة التصريح فى الاستعمال فيحكم على نحو كل
رجل واذا بانه يصح فيه تصريح الحرف بحسب الوضع وعلى نحو اين
ومتى بانه لا يصح فيه حفظا لقاعدتهم واستدلالا من الاثر واعلم
ان ابن الحاجب قدم بيان تقدير الحرف ثم الفائدة واخر الشرط
نظرا الى ان الكلام فى المجرورات فيناسبه المبادرة الى بيان الجار
الحقيقى وان المقصود اهم بالذكر وعكس المص نظرا الى الوجود اولا
والى المقصود الاهم الانفع ثانيا وهو افادة التعريف والتخصيص
واما تقدير الحرف الجار فلا يضاح معنى التخصيص والجر فنظر المص
ادق وبالقبول احق ولا يضاف صفة الى موصوفها ولا يضاف
ملابس بالعكس الذى هو اضافة الموصوف الى الصفة والملابس
هو الموصوف المذكور والعكس تصورى والنفى وقوعى فلا تناقض
والمراد مع ابقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفى بحاله لان لكل من
هيئتى التركيب الوصفى والاضافى معنى اخر لا يقوم احدهما مقام
الاخر خلافا للكوفيين غير ترتيب الكافية ترقيا وتكميلا واحترازا
عن كون الثانية كالحشو وهذا اولى بالرعاية من تقديم الاهم
بالنفى الذى رعاه ابن الحاجب ولا يضاف الشئ الى مثله فى العموم
والخصوص مترادفين او متساويين لعدم الفائدة واول نحو

لخلاق

[Margin note, written diagonally: ط فان يوقته كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه مثل قوله تعالى اذلة على المؤمنين فانه لما اوهم ان يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله اعزة على الكافرين … [illegible] … ذلك تواضع … [illegible] … اوهم قوله ولا يضاف … [illegible] … كون ذلك … العكس … دفعه بقوله … [illegible] … مصحح
هـ قوله … [illegible] … للموافقة والترتيب … [illegible] … النفى الاعلى … [illegible] … عن نفى … [illegible] … مصحح]

اخلاق ثياب بالاضافة فى ثياب اخلاق بالوصف بانه حذف الموصوف
وصار الصفة كالاسم فالتبس فاضيف للبيان لا من حيث انه
موصوف ومسجد الجامع فى المسجد الجامع بالوصف بان تقديره
مسجد الوقت الجامع وقيس قفة فى المثلين لكونهما اسمين لواحد بان
يراد بالاول المدلول وبالثانى اللفظ وبان ينكر الاول باتفاق الاشتراك
فيكون كشجر الاراك وفى مثل هذا يضاف الاسم الى اللقب لكونه اوضح
دون العكس ولا يجوز اضافة المضاف مرة اخرى ولا يجوز تقديم
المضاف اليه على المضاف ولا الفصل بينهما بشئ الا بالظرف الحقيقى
والجار والمجرور للضرورة الشعرية كقوله لله در اليوم من لامها والحق
فى هذا ما قال ابن هشام فى التوضيح وهو ان الفصل سبعة اقسام
ثلثة جائزة فى السعة اضافة المصدر الى فاعله والفاصل مفعوله
كقراءة ابن عامر رحمه الله تعالى زين لمشركين قتل اولادهم شركائهم
او ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعى فى رداها
واضافة الصفة الى مفعولها الاول والفاصل الثانى كقراءة بعضهم
فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله او ظرفها كقوله عليه السلام
هل انتم تاركوا لى صاحبى وكون الفاصل قسما كهذا غلام والله زيد
واربعة تختص بالشعر الفصل بمعمول لفظ غير المضاف وبفاعله
وبنعته وبالنداء ويحذف هو اى المضاف اليه ويبنى المضاف
كما فى الغايات وقد يترك على حاله بغير تنوين وهذا فى الغالب
اذا عطف على ذلك المضاف مضاف اخر الى مثل ذلك المحذوف نحو
خذ نصف وربع ما حصل ومن غير الغالب قراءة بعضهم فلا خوف
عليهم اى فلا خوف شئ وفيما عداها يبقى على اعرابه ويرد تنوينه
نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال والمضاف ويعرب المضاف اليه
باعرابه اى المضاف وقد يترك على اعرابه كقراءة بعضهم والله يريد
الاخرة بالجر عند عدم اللبس ظرف يحذف فان التبس فلا يحذف
فى السعة ويحذف مجموعهما المضاف والمضاف اليه كما يقال هو منى
فرسخان اى مقدار مسافة فرسخين ويكسر المضاف الصحيح يعنى

[Margin note: موصوفه نسخه]

ما ليس في اخره حرف علة والملحق به يعني ما اخره حرف علة سكنت
ما قبلها باضافتهما الى الياء ضمير المتكلم وهي اى الياء مفتوحة او
ساكنة وثبت الالف ان كانت في اخر المضاف الى الياء وقبيلة هذيل
تقلب الالف ياء وتدغم الالف التثنية فتثبتها وتدغم الياء والواو
بعد قلبها ياء فيها اى في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم ولا تسكن للساكنين
نحو قاضيّ ومسلميّ ومسلميّ ومصطفيّ • الاسم التابع اذ البحث
فيه فلا يدخل في المحدود فعل وحرف مؤكدان وجملة لا محل لها
من الاعراب تاكيدا وعطفا وبدلا وبيانا والتي لها محل في حكم الاسم
ولكن فيه بحث يعرف مما سبق والاقرب ان يقال ذكرها فيه
استطرادي ايجازا وتكثيرا للفائدة ما لفظ تبع سابقه في الرتبة
في الاعراب ومعنى التبعية اتحادهما في النوع مع كون اللاحق لاجل
السابق لا لوقوعه بعده فلا يرد نحو الاخبار المتعددة والاحوال
المتداخلة كما ورد على ابن الحاجب • ولما اشتمل عبارة الكافية على
وجوه من الخلل ذكر الجمع وكل اللتين للافراد والتعريف للماهية و
ثاني غير شامل لثالث فصاعدا الا بتأويل وباعراب سابقه المحتاج
الى حذف المضاف وارادة النوع وعدم المنع غيرها ولا يتقدم
التابع الا العطف بالحرف للضرورة الشعرية كقوله عليك ورحمة
الله السلام وهو اى التابع نعت لو دل على ما معنى ثابت فيه اى
المتبوع المذكور التزاما يرد عليه البدل والعطف في مثل اعجبني
زيد علمه او وعلمه والتاكيد في نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون
للدلالة على الشمول • وزيادة مطلقا لدفعه كما قيل اذ معناه غير مقيد
بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبية مع متبوعه ودلالة الامثلة
المذكورة بخصوصية موادها فاسدة اذ ليس لغير العطف من
التوابع مع متبوعاتها هيئة مخصوصة ولذا قد يجوز في تابع
ان يكون نعتا وبدلا وبيانا نظرا الى اختلاف المعاني وان اتحد اللفظ
والهيئة التركيبية • وكذا للاحتراز عن الحال كما قيل ايضا لخروجها
بذكر التابع فالوجه على ما ذكره الرضي ان يقول لو دل على ذات ومعنى

غير الشمول

غير الشمول فيه نعم لو اريد الدلالة التضمنية او جعل على صلة الاشتمال
وصلة الدلالة محذوفة وما عبارة عن معنى مخصوص باافراد المتبوع
لاستقام لكنه خلاف المتبادر وتبعه اى تبع الدال على ما فيه
متبوعه في التعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث ولا وجه لاستثناء ما يستوي فيه المذكر والمؤنث
لاشتراكه بينهما فالتبعية حاصلة وحذف الاعراب حذرا عن
التكرار وذكر الواو في الجميع لارادة النوع من الجانبين ولو اريد
كل الافراد منهما لذكر او الا في الاثنين وقدم التبعية على الفائدة لتقدم
اللفظ على المعنى والايجاز على ان ذكر الفائدة استطرادي لانه وظيفة
المعاني الم تر انها لم تذكر في غير النعت فحق ان لا تذكر في مثل هذا المختصر
فضلا عن التقديم او في متعلقه لما كان دلالة النعت السببي
على معنى في المتبوع التزامية مثلا اذا قيل جاءني رجل حسن غلامه
فحسن دال بالتضمن على حسن موجود في غلامه وبالالتزام
على كون الرجل بحيث حسن غلامه لم يرضها المص كما رضيها
ابن الحاجب فزاد وتبع الدال على معنى في متعلق المتبوع اياه في
الاولين اى التعريف والتنكير وكان كالفعل المسند الى الظاهر
في الباقي مفردا دائما ومذكرا الا ان يكون فاعله مؤنثا حقيقيا
متصلا فيجب تانيثه او غير حقيقي او منفصلا فيجوز وجه الافراد
في الفعل لزوم تعدد الفاعل في تركه بحسب الظاهر وفي غيره موازنته
ومناسبته له حتى اذا خرج عن الموازنة بالتكسير مثلا او لم يكن
مشتقا يجوز المطابقة في الجمع من غير ضعف نحو مررت برجل
قعود غلمانه واسود انصاره واشاعرة اعوانه فظهر الخلل في
الاطلاق ووجب ان يزاد بعد الباقي ان موازنا له والا فالوجهان
ويخصص النعت متبوعه اى يقلل اشتراكه في النكرات نحو
رجل عالم او يوضح نحو زيد الظريف ويأتي لمجرد الثناء نحو الله
الكريم ولمجرد الذم نحو الشيطان الرجيم ولمجرد التاكيد نحو قوله تعالى
الهين اثنين وليس مراده الحصر اذ قد يجيء للترحم نحو زيد الفقير

والكشف كالجسم الطويل العميق ولما توهم كثير من النحاة شرطية الاشتقاق
في النعت ردّه بقوله والمنسوب كتميمي وذو اي لفظه نعت بالقوة مطلقا
اي في جميع الاستعمالات اذ وضعهما للدلالة على ذات مبهمة ومعنى فيها
فكانا كالصفات المشتقة ولفظة اي نعت لنكرة لمدحها اللام الاولى
للتخصيص والثانية للتعليل نحو مررت برجل ايّ رجل اي كامل في الرجولية
واسم الجنس نعت للفظ هذا نحو هذا الرجل قيل لان هذا يدلّ على ذات
مبهمة والرجل على معيّنة وخصوصية الذات المعيّنة بمنزلة معنًى في
المبهمة فيه ان هذا حاصل في غير هذا خصوصا في نحو شيء او معلوم
رجل ولم يصح ان يقع نعتا والحق ما ذهب اليه البعض من انّه عطف
بيان ولفظ هذا نعت لعلم نحو مررت بزيد هذا او مضاف الى علم
نحو غلام زيد هذا او مضاف الى ضمير نحو زيد غلامك هذا او
مضاف الى مثله نحو غلام هذا هذا قيل لكون هذا في هذه المواضع
بمعنى المشار اليه وفيه انّه بمعناه في جميع المواضع وامتناع كونه
نعتا لغير المذكورات لعدم شرطه وهو الموافقة واعرفية الموصوف
او مساواته فلا فرق بينه وبين المنسوب وذي فالوجه عدّه
معهما خاصّا اي حال كون كل من اي لخ خاصّا بما ذكر لا مطلقا ويوصف
النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية لا الانشائية لانها لا تقع صفة
الا بتأويل بعيد كما اذا قيل رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق
لان يؤمر بضربه بعائد راجع الى تلك النكرة للربط مذكورا ومقدرا
كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي الآية اي فيه والمضمر لا يقع صفة
قيل لانه يدل على الذات لا على قيام معنًى بها فيه ان ضمير الغائب قد يرجع
الى الدالّ على معنًى في الذات الا ان يقال يحمل على اخويه طردا للباب
والاولى ان يقال لانه اعرف المعارف فلا يقع صفة لغيره لعدم
الشرط ولا لضمير مثله لما يذكر في قوله ولا موصوفا قيل لان ضمير
المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فلا حاجة لهما الى الوصف الموضح
وحمل عليهما ضمير الغائب والوصف المادح وغيره وضعف هذا
ظاهر فلذا جوّز الكسائي والزمخشري موصوفية ضمير الغائب

في مثل

في مثل قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وعكس المص ترتيب الكافية
وذا اي الموصوف اعرف من الصفة او مساويها في التعريف اي يجب
ان يكون الموصوف زيد تعريفا من الصفة او مساويا لها ولا يجوز ان
يكون انقص منها لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل والمنقول عن سيبويه
والجمهور ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف
باللام والموصولات فبينهما مساوات وتعريف المضاف مساو
لتعريف المضاف اليه عند الجمهور ووصف باب هذا اي اسم الاشارة
بذي اللام شامل لنحو الذي دون مثله والمضاف اليه والى ذي اللام
مع وجود الشرط المذكور لابهامه ولا يتصور دفع الابهام بالمبهم
واما المضاف الى ذي اللام فقيل لانه كالاستعارة من المستعير و
السؤال من الفقير فيه انه اذا اريد التعريف بنحو الرجل صاحب الفرس
فانه جائز بالاتفاق واذا اريد التعيين ودفع الابهام فممنوع لجواز ان
يكون المضاف اسم جنس كغلام فلمّا جاز مررت بهذا الغلام فلم لا يجوز
بهذا غلام الرجل مع انهما في الثاني اكثر ويحذف الموصوف جوازا
اذا علم نحو قوله تعالى ان اعمل سابغات اي دروعا ويجب حذفه
نسيا فيما غلب عليه الاسمية كالفارس والصاحب اي الرجل وعطف
عطف على نعت ترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه في غير الواو و
الفاء وثم وحتى الا بتكلف بعيد ارتكبه البعض واقتصر على ما يفهم
من قوله لو مع حرف عاطفة فلا يرد الصفات الواردة مع الواو
لزيادة اللصوق كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم على رأي ويعطف المعطوف او ويقع العطف على المجرور الظاهر
بلا فاصل نحو مررت بزيد وعمرو والضمير بالجر المجرور باعادة الجار
او ملابسا بالجار على الوجه الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بينك
وبين زيد لانه لما اشتد الاتصال بينهما لكون الاحتياج من الطرفين
لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل كانا كشيء واحد فاشتد
توهم العطف على بعض حروف الكلمة فلم يغن الفصل بل لزم اعادة الجار
فلذا قدم المص هذا الحكم على تاليه مخالفا للكافية وههنا بحث وهو

انه يفهم من هذا جواز مررت بزيد وك بلا اعادة الجار وهو ممتنع بلا خلاف
الا ان يقال عدم جوازه معلوم من بحث المضمرات او يقال والضمير المجرور
بالرفع عطف على المجرور على انه نائب الفاعل لكن يلزم اهمال المسئلة الثانية
ويمكن ان يجعل من عطف اسمية على فعلية اى والضمير المجرور في باب
العطف ملابس باعادة الجار تابعا او متبوعا فيكون اشمل واوجز
والمرفوع بالجر عطفا او الرفع مبتدأ المتصل ملابسا او ملابس في
باب العطف بفاصلة بينه وبين المعطوف تاكيدا او غيره ولو وجدت
تلك الفاصلة بعدها اى العاطفة نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا
الا للضرورة اى وقتها هذا هو الاولى عند البصرية ويجوزون على قبح
من غير فاصلة ولا ضرورة وعند الكوفية يجوز مطلقا وهذا اخصر من
قولهم اكد بمنفصل الا ان يقع فصل قالوا في وجه التفصيل الفاعل
المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فبالتاكيد
يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على التاكيد لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف تاكيدا
ايضا وليس كذلك ولكن اذا وقع الفصل طال الكلام فيحسن الاختصار
انتهى • وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في الاية
المتقدمة فالقول بحصول الطول به حتى يغني عن الواجب خارج عن
الانصاف • واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكروه استحساني
فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان • واما ثالثا فلان الفصل
بكلمة اقل حرفا من التاكيد لما كفى كان ما ذكر في التاكيد مما لا يعنى ثم ان
المص قدم بحث العطف على عاملين لمشاركته ما سبق في كونه بشرط شئ
وايجازا فقال ومعمولي عاملين عطفا على المجرور واظهر ما قدره غيره
دفعا للغلط وجعل العطف في كلام غيره بالمعنى اللغوي اعني الميل
او جعل على صلة البناء المحذوف تكلف بارد لا يدفع الغلط لو قدم
المجرور عليهما اى المرفوع والمنصوب لدلالة المجرور عليهما اى على احدهما
على حذف المضاف والا يلزم العطف على ثلث فيهما اى في المعطوف
والمعطوف عليه والظرف هو الكل والمظروف جزؤه نحو في الدار

زيد والحجرة عمرو وجوازه لورود السماع وعدم جواز غيره على الاصل
من ان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام عاملين ولذا منع الجواز
مطلقا سيبويه والجمهور ولا وجه لتجويز الاخفش مطلقا • وهو
اى المعطوف في حكمه اى في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع من
الاحوال العارضة بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه الا ان يختص سببه
باحدهما فيختص العروض به ايضا نحو يا زيد والحارث وعمرو وعبد الله
ويا عبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى عن لام التعريف اعني
لزوم اجتماع اداتي التعريف لو لم يجرد مفقود في المعطوف وسبب بناء
زيد كونه منادى مفردا معرفة موجود في عمرو ولا في عبد الله فلا يصح
ما زيد قائما او بقائم ولا ذاهبا عمرو الا برفعه اى ذاهب على ان يكون خبرا
مقدما لعمرو اذ لو نصب وجر عطفا على قائم لكان خبرا عن زيد وهو
ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما و
تاكيد لو يثبته اى يقرر المتبوع عند السامع بان يدل صريحا على ما دل
عليه التاكيد فبه يحصل التقرير ثم قد يكون ذلك هو المقصود الاصلي
وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز او السهو وعدم الشمول كما بين في
المعاني فظهر عدم الاختصاص بالنسبة والشمول والصفات الكاشفة
وعطف البيان يقصد منهما الايضاح دون التقرير ولوازمه ونحو
نفخة واحدة والهين اثنين وامس الدابر التقرير فيها الجزء المتبوع وهذا
معنى قول ابن الحاجب تقريرها بالتضمن دون المطابقة المعتبرة في التاكيد
ولا يرد عليه مثل اجمعين وكليهما والصفات الكاشفة على ما توهم
اذ لا بد من الضمير فالمجموع بالمطابقة واخراج الضمير من المؤكدية تحكم
وهو اى التاكيد لفظي لو كرر الاول اى المتبوع اما بعينه كزيد زيد او
بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير نحو حسن بسن او اتى بمرادفه
نحو ضربت انت وجرى التاكيد اللفظي في كل لفظ اسم او فعل او حرف
او مركب ومن هذا ايضا يظهر الخلل في تعريف ابن الحاجب وان امكن
الجواب وهو اى التاكيد وتركه اخصر معنوي لو كان المؤكد بنفسه
وعينه وهما ملابسان باختلاف الصيغ والضمير لاختلاف المتبوع

بالتذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع كنفسه ونفسها وانفسهما
وانفسهم وانفسهن وكذا عينه الخ ويوكد المضمر المرفوع المتصل بارزا
او مستكنا بهما اى باحدهما لو اكد ذلك المتصل اولا بمنفصل نحو ضربت
انت نفسك اذ لولا ذلك لالتبس بالفاعل فى المستكن وحمل عليه
البارز طردا للباب واما غير المرفوع المتصل فلا يجب فيه التاكيد
اولا بمنفصل لعدم اللبس نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك
وكذا لا يجب فى غيرهما لان اجمعين واخواته لا تستعمل لغير التاكيد
وكل المضاف الى الضمير لا يقع غير التاكيد الا مبتدأ فلا لبس وكله وهو
بالضمير نحو كله وكلها وكلهم وكلهن واجمع واكتع وابتع وابصع
بالمهملة او المعجمة وكلها بمعنى اجمع وهن بالصيغ نحو اجمع وجمعاء
واجمعين وجمع وكذا البواقى والثلثة الاخيرة لا تذكر بدونه اى
اجمع لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولا يتقدم هذه الثلثة
على اجمع لو اجتمعت لانها اتباع له ويوكد بكل واجمع ما يفترق اجزاؤه
حسا كالقوم ولو كان ذلك الافتراق حكما حكميا او محكوما من الشرع
او غيره نحو اشتريت العبد كله اذ الكلية والاجتماع لا يتصوران الا
فى ذى اجزاء فاذا لم يصح افتراقها لم يكن فى التاكيد بهما فائدة غير المثنى
صفة لقوله ما يفترق وكلا وكلتا وهما له اى يقعان تاكيدا للمثنى نحو
جاء فى الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ولا يوكد النكرة بهما قيل اى
بكلا وكلتا فيه انه لا وجه للتخصيص بالذكر اذ لا يؤكد بالمعنوى كله
غير المعارف باتفاق البصريين والكوفيون جوزوا تاكيد النكرة اذا كانت
معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا نحو رجال ودراهم
بما عدا النفس والعين فالوجه ارجاع الضمير الى كل واجمع وكلا و
كلتا بعد الاولين واحدا لاشتراكهما فى اقتضاء الاجزاء المنفرقة
وغير المثنى وكذا الاخيران لاختصاصهما بالتثنية واتباع اجمع فى
حكم اجمع ولما كان اختصاص النفس والعين بالمعارف مجمعا عليه
لم يذكرهما بخلاف البواقى ولو قيل بها اى بالمؤكدات المعنوية او به اى
بالمؤكد المعنوى لكان اوجه ولا يبعد ان يجعل بهما تصحيفا من بها

وسهوا

وسهوا من قلم الناسخ ولا يوكد المظهر بالمضمر لكونه كالوصف فكما يجب
ان يكون الموصوف اعرف او مساويا فكذا المؤكد ويوكد المضمر بهما
اى بالمضمر كقمت انت واكرمتك انت ومررت بك انت وبه هو و
اما نحو زيد ضربته اياه ونحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير رجع
الضمير الى زيد فبدل عند النحاة وتاكيد عند الرضى لرجوعهما الى شئ
واحد وبالمظهر نحو انا محمد قلت كذا ومررت به زيد وثم انتم هؤلاء
على قول وبدل لو هو اى التابع المقصود بالذات من النسبة فقط دون
المتبوع فخرج ما عدا العطف بحرف الاضراب فيل يخرج هو ايضا لان
متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف
فكلاهما مقصودان وهذا سهو لانهم قالوا فى معنى الاضراب الاخبار
الذى وقع من المتكلم لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل
وقالوا بدل الغلط ثلثة اقسام ان يقصد المبدل منه عن قصد
ثم يوهم الغلط وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى نحو هند بدر
شمس وغلط صريح كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق اللسان الى
رجل ونسيان المقصود وسبق اللسان الى غيره ثم يتدارك
ولا يقع الاخيران فى كلام الفصحاء وان وقع فى كلام فحقه الاضراب
عن الاول المغلوط فيه ببل فظهر انه لا فرق بين الاضراب وقسمى
بدل الغلط الا فى وجه التدارك فالفصحاء يزيدون بل فيصير اضرابا
والاوساط لا فيصير بدل غلط وان الغلط والنسيان يقعان فى كلام
الفصحاء لكن يضربون عنهما والاوساط يبدلون فالوجه ان يزيد
بلا عاطفة وهو اى البدل بدل كل لو كان مدلول البدل عينه اى عين
مدلول المتبوع فى الخارج يعنى يتصادقان فى الجملة وان لم يكونا مترادفين
ولا متساويين نحو جاءنى زيد اخوك وبدل بعض لو كان مدلول البدل
جزءه اى جزء مدلول المتبوع فى الخارج ايضا كضربت زيدا رأسه
وبدل اشتمال لو دل بضم الدال عليه نائب اى على مدلول البدل اجمالا
دلالة اجمال او مجملا بغيره اى بغير كل واحد من العينية والجزئية نحو
سلب زيد ثوبه فان الثوب دل عليه اجمالا بسلب زيد اذ لا يسلب

كان

واما على تقدير رجعه الى الاخ فبدل الاشتمال او
من قبيل بدل المضمر من المظهر منه

ذات الشيء بل ما يحويه مثل الجلد والثوب وهذا هو الصواب واما
اقتصار ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما فيقتضي كون غلامه
في جاءني زيد غلامه بدل الاشتمال وليس كذلك بل هو بدل الغلط والا
اي وان لم يوجد احد الثلثة في البدل فبدل غلط سواء كان هناك
غلط او ابهام او نسيان فيشمل اقسامه الثلثة المذكورة بخلاف
عبارة الكافية الا ان يتكلف ولو ابدل نكرة من معرفة فالنعت اي
نعت البدل لازم لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه
فاتوا فيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية
ناصية كاذبة ولا يبدل ظاهر من مضمر كلا اي بدل الكل الا من غائب
لان ضمير المتكلم والمخاطب اقوى وانقص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر
منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون
مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع
فيها مفقود لاختلاف المدلول يقال اشتريتك نصفك واعجبتني
علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار وعطف بيان
لو يوضحه اي متبوعه فخرج غير الصفة الكاشفة ولا يلزم من هذا كونه
اوضح من متبوعه لجواز حصوله بالاجتماع غير صفة فخرجت هي نحو
اقسم بالله ابو حفص عمر ويظهر الفرق بينهما اي عطف بيان وبدل من
حيث اللفظ في يا هذا زيدا بالتنوين مرفوعا ومنصوبا اذا جعل عطف
بيان وبالضم اذا جعل بدلا والتارك البكري بشر اذا جعل بيانا
للبكري جاز وان جعل بدلا لم يجز لانه في حكم تكرير العامل فيكون كالضارب
زيد وقد مر امتناعه واما الفرق المعنوي ففني عن البيان الاسماء
المبنيات اختار الجمع اشارة الى ان الكلام في الافراد واما الكلام
في المفهوم والحكم فقد سبق في صدر الكتاب وقد عرفت فساد
تعريف ابن الحاجب والمراد غير ما ذكر من المنادى واسم لا التبرئة وتابعيهما
وهو منحصر بالاستقراء في ثمانية ابواب والقابه اي القاب حركات
اواخر المبني وسكونه لم يقل وانواعه كما في الاعراب لان معاني الحركات
الاعرابية مختلفة فصارت حقائق وحركات البناء وسكونه

متحدة من حيث عدم دلالتها على شيء ضم وفتح وكسر ووقف وقد سبق
التفصيل في صدر الكتاب المضمر ما اسم فخرج كاف نحو ذلك ورايتك
وضع لذات متكلم او ذات مخاطب فان الضمائر موضوعة لجزئيات
باعتبار معنى عام وهذا معنى ما قيل الموضوع له خاص والوضع عام
بخلاف لفظي المتكلم والمخاطب فانهما موضوعان للمفهومين الكليين
فكلاهما عامان او لمتكلم به او المخاطب به بخلافهما فانهما لمتكلم باي
كلام كان ومخاطب كذلك او لمتكلم من حيث يحكي عن نفسه او لمخاطب
من حيث يتوجه اليه الخطاب فيه انه منقوض بنحو قلت انا كذا و
قلت له انت الا ان يذهب الى تعدد الوضع واريد الاول واما قولك
انت مخاطبا لنفسك فمجاز وبان لفظ المخاطب كذلك الا ان يريد به
فيرجع الى الثاني او غائب تقدم ذكره لفظا نحو ضرب زيد غلامه
وان كان ذلك التقدم تقدما معنى بان يكون الاصل فيه التقدم نحو
ضرب غلامه زيد وفي داره زيد واعطيت درهمه زيدا وضربت في
داره زيدا او يكون جزء مفهوم المتقدم نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى
او مدلولا بسياق الكلام التزاما كقوله تعالى ولابويه لانه لما ساق
الكلام قبل في ذكر الميراث علم ان ثمة مورثا وقوله تعالى حتى توارت
بالحجاب اذ العشي يدل على الشمس قيل ومنه قوله تعالى انا انزلناه
في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر التي في رمضان دليل على ان
المنزل هو القران مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القران
وكذا قوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على
ظهر دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظة على في قوله تعالى
كل من عليها فان فيه ان بعض الدال لما تأخر كيف يقال ان المدلول
تقدم ذكره معنى بل المناسب ان يجعل من التقدم الحكمي وانما لم يذكره
المصنف لان في ذكره تناقضا اذ امثل ما ذكر فيه قول الرضي التقدم الحكمي
ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير
الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن مقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى
الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم قال فان قلت

فايش الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه قلت
قصد التفخيم والتعظيم الخ فظهر من هذا ان ضمير الغائب فى التقدم الحكمى
مجاز فان قلت هب انه لا يجوز ذكره فى التعريف فهل له وجه فى نفسه
قلت لابد من تقديم مقدمة ان الحكم يأتى لمعنيين الاثر الثابت للشئ
منه قولهم حكم شئ يعقبه وشرطه يسبقه ومصدر الحاكم مثلا
قولهم المستتر فى حكم الملفوظ معناه النحاة يحكمون بملفوظيته لوجود
اثاره فيه من كونه فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وههنا يحكمون بان
المفسر المؤخر مقدم لوجود اثره وهو صحة ذكر الضمير وهذا مبنى
على كونه مجازا وهو فى غاية البعد وايضا لا يلزم فى المجاز الاتحاد
فى اللوازم ولا المشابهة فمن اين يلزم الحكم بالتقدم وهو اى المضمر
منفصل قدمه لكونه مفهوما وجوديا لو استقل فى التلفظ بين اهل
اللغة كهما اخواك وهو اى المنفصل مرفوع المحل دائما كانا الى هن و
منصوب المحل كذلك كاياى الى اياهن ترك اكتفاء بما سبق والا اى
وان لم يستقل فى التلفظ فمتصل نحو الزيدان ضربتهما وهو اى المتصل
مرفوع كتاء ضربت الخ ويستتر المرفوع المتصل فى الصفة اسم فاعل
ومفعول وصفة مشبهة وافعل تفضيل مطلقا مفردا او مثنى ومجموعا
مذكرا كان او مؤنثا اذا لم يسند الى الظاهر قدم الصفة لاطرادها
والماضى للغائب المفرد والغائبة المفردة اذا لم يسند الى الظاهر والمضارع
لهما اى للغائب والغائبة بالشرط المذكور وللمتكلم دائما واحدا او
فوقه والمخاطب المفرد دائما ايضا ولم يذكر اسماء الافعال مع انه يستتر
فيها مطلقا وامر المخاطب المفرد مع وجوبه فيه ايضا وادخاله فى
المضارع مع اختلافهما لفظا ومعنى وحكما بعيد بخلاف النهى وامر
الغائب ومنصوب كياء ضربنى الى اخره ومجرور كلى بخلاف المنفصل
فانه لا مجرور له فالضمائر خمسة انواع والاولى عندى عدها اربعة
ذا الاعتبار للفظ لا للمعنى والا عد المتكلم ستة ثم الاصل فى الضمائر
الاتصال للايجاز فلا يسوغ المنفصل الا عند تعذر المتصل ولو
من وجه والتعذر باموراشار اليها بقوله وينفصل الضمير لو قدم

عل

على عامله نحو اياك نعبد اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او فصل بينه
وبين عامله بالا نحو ما ضرب الا انا ولو كان الا مقدرا نحو انما ضرب انا
وعبارة الكافية اعنى او بالفصل لغرض اشمل لتناوله نحو جاءنى زيد
وانت واما انا او زيد واسكن انت ولقيتك اياك واسند اليه اى
الضمير ما صفة جرى على غير صاحبه نحو زيد عمرو ضاربه هو فانه لو
لم يذكر هو لتبادر ان المستتر راجع الى عمرو فلما انفصل على خلاف الظاهر
علم ان مرجعه خلاف الظاهر وهو زيد وحمل عليه هند زيد ضاربته
هى وان لم يلتبس طردا للباب والمراد بالجرى ان يكون خبرا او نعتا نحو مررت
هند برجل ضاربته هى او حالا نحو جئتمانى وجاءنى زيد ضاربته انتما
او صلة نحو الضاربه انت زيد والمنفصل تاكيد لازم لا فاعل الجواز نحو
الزيدون ضاربوهم نحن بلا ضعف وهذا داخل فى الفصل لغرض
فاشترك مع سابقه فذكر عنده وعلى ابن الحاجب ان لا يذكره مستقلا
فضلا عن الفصل ولو كان المسند الى الضمير فعلا جاز الاتصال و
الانفصال لان الانفصال لا يرفع اللبس فى الفعل الا فى مواضع يسيرة بخلاف
الصفة وبيانه فى الرضى او كان عامله اى الضمير حرفا وهو اى الضمير مرفوع
نحو ما انت قائما اذ المرفوع لا يتصل الحرف فى لغتهم بخلاف المنصوب نحو
انك او كان عامل الضمير معنويا نحو انا زيد لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او
كان عامله محذوفا مثل اياك والشر لامتناع اتصال الملفوظ بالمحذوف
عكس ترتيب هذه الثلثة نظرا الى العامل فان اللفظ مقدم على المعنى والثابت
على المحذوف ولما فرغ من مواضع وجوب الانفصال بين موضع الجواز ثم
الاولوية والاولى تقديم الاولى لقربه من الوجوب فقال ولو اجتمعا اى
الضميران غير مرفوعين الاولى ان يقول غير مرفوع احدهما اذ لو كان لوجب
الاتصال نحو ضربتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل
فلو كان احدهما اعرف من الاخر وقدم الاعرف فجاز الاتصال والانفصال
فى الاخير نحو ضربيك وضربنى اياك واعطيتكه واعطيتك اياه فان ضمير
المتكلم اعرف من المخاطب الاعرف من الغائب فان المتصل الغير المرفوع له
جهتان اتصاله وكونه فضلة فبالنظر الى الاول يمكن اتصال الثانى

قوله بين اهل اللغة اشارة الى ان المعتبر فى الاستقلال وعدمه العرف والاستعمال دون العقل والا لما جاز اشتراك الاسما ... وهن بينهما

زدناه ليشمل اعطيتنا اياه وكنت اياه

الثانى فى ان غير واقعة موقعها

والى الثانى يتعذر للفصل والا اى وان لم يكن احدهما اعرف او لم يتقدم
فالانفصال فى الثانى لازم نحو اعطاه اياه واعطيته اياك للتحرز عن تقديم
احد المتساويين او المرجوح وعند انفصال الثانى ترجح الاول بالاتصال
وهو اى الانفصال اولى فى خبر باب كان اى الافعال الناقصة نحو زيد
قائم وكنت اياه وكنته لكونه ذا جهتين ايضا لكونه خبر المبتدأ فى الاصل
وشبهه بالمفعول فبالنظر الى الاول يتعذر الاتصال لكون عامله معنويا
والى الثانى يمكن كما فى ضربتك والاصل اولى بالرعاية من الشبه
والاكثر فى الاستعمال لولا انا الخ بانفصال الضمير لكونه مبتدأ وعسيت
الخ باتصال الضمير لكونه فاعلا لفعل مقارن واتى فى بعض اللغات
لولاى بالاتصال وعساى باتصال المنصوب فسيبويه تصرف فى العامل
فجعل لولا فى هذا الموضع فقط حرف جر وعسى بمعنى لعل لتقاربهما فى
المعنى فالضميران على اصلهما والاخفش تصرف فى الضمير فجعلهما
مستعارين للمرفوع كما فى قولهم ما انا كانت فلولا وعسى على اصلهما ويجب
نون الوقاية التى تقى اخر الفعل عن الكسرة التى هى اخت الجر المختص بالاسم
وكسرة نحو لم يكن الذين وقل الحق عارضة باتصال كلمة مستقلة فلم يحتج
الى الوقاية مع الياء المنصوبة للمتكلم فى الفعل ماضيا ومضارعا وامر
مجردا عن نون الاعراب نحو ضربنى ويضربنى واضربنى وهذا اوجز
واشمل من عبارة الكافية ويجوز نون الوقاية ولا يجب معها اى مع نون
الاعراب نحو يضربوننى لان كراهة اجتماع النونين عارضت الوقاية
المذكورة ومع لدن وباب ان اى الحروف الستة المشبهة بالفعل محافظة
على الحركات البنائية والسكون وكراهة اجتماع النونين وحملا على الاخوات
ويختار نون الوقاية فى ليت لترجح المحافظة على الحمل ومن وعن وقد وقط
هما بمعنى حسب لترجح محافظة السكون الذى هو الاصل فى البناء على كراهة
اجتماع النونين فيما قل حروفه وعدم المعارضة فى الاخيرين فظهر ان
المحافظة سبب مرجح لا موجب بخلاف الصيانة عن الكسر فى الفعل
ولعل عكسها اى المذكورات فيختار فيه ترك النون لثقل التضعيف
وكثرة الحروف وفى التنزيل لعلى اعمل صالحا وقد اصاب المصحف حيث قدم

ضمير الشان

ضمير الشان لكونه ضميرا بلا خلاف وعظم شانه وفائدته على ضمير الفصل
الذى هو حرف فى الصحيح والبحث عنه ههنا استطرادى للاتحاد الصورى
بخلاف نون الوقاية الذى هو حرف ايضا فان البحث عنه راجع الى الضمير
المتكلم فقال ويسبق الجملة ضمير الشان اى الضمير الذى بمعنى الشان
وهو اى ضمير الشان ضمير غائب مفرد مبهم غير راجع الى شئ يفسرها
اى بالجملة بعده ولا يقع متبوعا لئلا يزول الابهام المقصود منه لان ذكر
الشئ مبهما ثم مفسرا اوقع فى النفس من ذكره اولا مفسرا فلا بد ان يكون
مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير ويختار تانيثه
لو فيها اى فى الجملة المفسرة مؤنث عمدة ليحصل المناسبة لا لانه راجع
الى ذلك المؤنث لان تانيثه باعتبار القصة نحو قوله تعالى فاذا هى
شاخصة ابصار الذين كفروا والتذكير مع ذلك جائز وان لم يتضمن
الجملة مؤنثا لم يسمع تانيثه وان كان قياسا باعتبار القصة ولو كان
المؤنث فضلة او كالفضلة نحو انها بنيت غرفة لا يختار تانيثه واتصاله
اى ضمير الشان واستتاره وغيرهما اى انفصاله على حسب عامله اى
اقتضائه فان كان مبتدأ نحو هو الله احد او اسم ما نحو ما هو زيد سلطان
كان منفصلا وان كان اسم بابى كان وكاد كان مستترا نحو قوله تعالى
كاد يزيغ قلوب فريق منهم وان كان اسم باب ان او اول مفعولى باب علمت
كان بارزا نحو قوله تعالى وانه لما قام عبد الله وقول الشاعر علمته الحق
لا يخفى على احد وقل حذف المنصوب كقوله ان من يدخل الكنيسة يوما
يلق فيها جآذرا وظباء اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما قلته
وضعفه فقيل لانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل
وفيه نظر ويجب حذف ضمير الشان مع ان مفتوحة مخففة كقوله تعالى
واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانهم لما وجدوا المكسورة
المخففة عاملة فى الملفوظ مع قلة مشابهتها الفعل بالنسبة الى المفتوحة
ولم يجدوا عمل المفتوحة فى الملفوظ مع كثرة المشابهة قدروا عملها فى
ضمير الشان ثم حذفوه وجوبا لئلا يفوت التخفيف المطلوب ويقع
بين المبتدأ والخبر لو لم يوجد عامل داخل عليهما نحو زيد هو المنطلق ولو وجد

عامل كذلك نحو كان زيد هو القائم ضمير الفصل لفصله بين كون ما بعده
نعتا وخبرا في بعض المواضع وهو اى ضمير الفصل ضمير مرفوع منفصل
مطابق للمبتدأ في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والغيبة و
التكلم والخطاب والخبر حينئذ اى حين يقع ضمير الفصل بينهما معرفة
لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من الحاقه بالمعرفة لامتناع اللام
وهو اى ضمير الفصل حرف لدلالته على غير مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون
له حظ من الاعراب اصلا وتسميته بالضمير لكونه على صورته وبعض البصرية
يجعله اسما ملغى لا محل له بمنزلة ما الملغاة في انما وهذا بعيد لعدم نظيره
في الاسم والكوفيون يجعلونه تاكيدا لما قبله وقد سبق ان المظهر لا يؤكد
بالمضمر ويدخله اى ضمير الفصل لام الابتداء نحو انك لانت الحليم الرشيد
واللام لا يدخل تاكيد الاسم وقد يخبر عنه اى عن ضمير الفصل بما بعده
فيجعل مبتدأ كما جاء في غير السبعة كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل
منك برفع اللام فيكون اسما ضميرا بلا شبهة اسماء الاشارة وهو ما دل الاسم
على الحد اكتفى به والاشارة حقيقة في الحسية الحاضرة فيخرج المضمرات والمعارف
لان اشارتها ذهنية ونحو تلك الجنة وذلكم الله مجاز لغاية الظهور
فكأنه محسوس مشاهد ذا وما عطف عليه خبر للمذكر المفرد فقيل حال
والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ورد بان الخبر المجموع
وايضا لم نر من ذهب الى جوازها من الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك
جوزوها من المبتدأ وجعلوا العامل ما ذكر فالوجه جعله صفة بتقدير
المعرف على ما جوزه بعض النحاة وان كان خلاف المشهور ونظيره قول
صاحب التلخيص والفصاحة في المفرد وقدر التفتازاني الكائنة وقال
الشريف اصاب في ذلك لرعاية جانب المعنى ثم قال وقس على هذا امثاله
من التراكيب وراع فيها جزالة المعنى وان احوجتك الى زيادة تقدير
في الالفاظ والاوجه ان يجعل اسماء الاشارة بمنزلة باب وفصل
او خبر محذوف ومبتدأه وذا مبتدأ وللمذكر خبره ويمكن ان يجعل ذا
مبتدأ ثانيا بتقدير منها خبرا وللمذكر حالا من فاعل الظرف والعكس
والجملة خبر الاول وذان رفعا وذين نصبا وجرا للمثناه اى للمثنى المذكر

وتاوة

وتاوة بقلب الالف ياء وته بقلبها هاء بغير صلة وتهي بصلة الياء
وذه وذهي كته وتهي وذي قيل هي الاصل لكونها باذاء ذا للمؤنث وتان
وتين لمثناه وهذا يدل على ان الاصل تا واولاء بالمد والقصر لجمعهما اى
لجمع المذكر والمؤنث واتى في بعض اللغات مثناهما اى ذان وتان بالالف
مطلقا في الاحوال الثلث قيل ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على
قراءة تثقيل ان وتدخل الهاء للتنبيه على اوائل هذه الاسماء ما لم يلحق اللام
اخرها نحو ذلك وتلك ويقع بينهما اى الهاء واسم الاشارة القسم نحو ها
بالله ذا والضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وقل وقوع غيرهما ويتصل
باواخر هذه الاسماء حرف الخطاب يعني الكاف تنبيها على حال المخاطب
من التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع والدليل على حرفيته
عدم حظه من الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما
وعدم القصد بالنسبة واسم الاشارة لا يضاف وقيل لامتناع وقوع
الظاهر مقامها ومنع مستندا بنحو افعل واجيب بان فيه دليل الاسمية
وهو الاسناد اليه ولا يخفى ان هذا كلام على السند واللازم اثبات
المقدمة الممنوعة واذا هذا فيصير اسم الاشارة مع حرف الخطاب
خمسة وعشرين اذ حرف الخطاب خمسة انواع لاشتراك التثنيتين
وكذا اسم الاشارة لاشتراك الجمعين فبضرب الخمسة في الخمسة يحصل
ما ذكر مثالها ذاك ذاك ذاكما ذاكم ذاكن وذانك الخ وتاك الخ وتانك الخ
واولئك الخ وجاء افرادهما اى اسم الاشارة وحرف الخطاب مطلقا في جميع
الاحوال سواء كان المشار اليه او المخاطب مفردا او مثنى او مجموعا بتأويل
ما ذكر ونحوه وهي اى اسم الاشارة باللام والكاف نحو ذلك او النون
المشددة في التثنية نحو ذانك للبعيد وبالهاء نحو هذا والكاف نحو
ذاك للمتوسط وبغيرها اى المذكورات من اللام والكاف والهاء والنون
المشددة للقريب وثمه بفتح الثاء وهنا بضم الهاء وتخفيف النون
وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء للمكان الحقيقي
الحسي خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا والثاني للقريب والطرفان للبعيد
واما ما عداها فتستعمل في المكان وغيره الاسم الموصول ما لا يصير جزءا

من الجملة الا بجملة خبرية لا انشائية وعائد نقص التمام لانه تمام تم ان لوكان
الاعراب لمجموع الموصول والصلة وليس كذلك والصلة لانها تساوى في
المعرفة والجهالة وتفسير العائد بالضمير لانه عام كعائد المبتدأ كذا ذكره المالكي
في التسهيل وحذفنا الخبرية مع العائد من اللتيا مصغر التي والتي اى الداهية
الصغيرة والكبيرة والمحذوفة من فضاعة امرها كيت وكيت وكثر حذفه
اى العائد مفعولا وقل مبتدأ ومجرورا وقد اصاب في زيادة الكثرة اذ
لولاها لاوهم اختصاص الجواز وهو اى الموصول الذى للمفرد المذكر
والتي للمفرد المؤنث وجاء حذف الياء فيهما وحركة ما قبلها بالكسر
واللذان واللتان بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا والاولى كالعلى
جمع الذى من غير لفظه وقد يجئ للمؤنث والذين جمع الذى من لفظه
وهما اى الاولى والذين لاولى العلم خاصة بخلاف مفردهما ومثناهما
وجاء حذف نونها اى الثلثة للطول بالصلة وجاء اللذون لجمع
المذكر ويجوز حذف نونها ايضا ولو قدم لكان احسن واللاء بهمزة
مكسورة فقط واللاءي بياء ساكنة فقط واللائي بهمزة وياء واللاتي
بتاء وياء كلها جمع التي وقد تستعمل للمذكر واللواتي لجمع المؤنث والالف
واللام اى مجموعهما كذا في شرح المفتاح للشريف والتفتازاني لا اللام
وحده على ما هو المختار في حرف التعريف فعلى هذا فالوجه ان يقول وال
كهل ولما كانا اسما واحدا ارجع اليه المفرد المذكر في قوله وصلته
اسم الفاعل والمفعول ليسبكان يصاغان من الجملة الفعلية لامكان
سبك اسم الفاعل مع فاعله مما فعله مبنى للفاعل وسبك اسم المفعول
مع نائب الفاعل مما فعله مبنى للمفعول ففى الصورة مفردان وفى المعنى
والحقيقة جملتان فلا يختل تعريف الموصول اعلم ان الصرفيين
وضعوا التمرين للمتعلم فيما تعلمه وتذكيره واختباره باب كيف تبنى
فلان من فلان كذلك النحويون وضعوا لاجل ما ذكر باب الاخبار
بالذى فانه سبب لتذكير كثير من مسائل النحو وميزان يعرف به
مراتب المتعلمين في الاستحضار وسرعة الانتقال فاراد المص بيانه
فقال ولو اخبرتها اى بالموصولات المذكورة عن لفظ في جملة لكن

جرت

جرت العادة على التمرين بالذى والباء للاستعانة اذ الموصول مخبر عنه
صدرت في الجملة الثانية الموصولات مبتدأت لكونها معلومات
المخاطب وجعل ضميرها اى الضمير الراجع الى الموصولات كائنا محل
المخبر عنه في الجملة الاولى من باب التغليب لكونه ركنا اعظم من الكلام
او الاخبار في الاول بمعنى الجواب وفى الثاني بمعنى السؤال او نظرا الى المعنى
والمال دون اللفظ والظاهر فان الموصول مع صلته دال ابدا على الوصف
الذى هو الخبر في الحقيقة بخلاف المسؤل عنه فانه دال على الذات في الغالب
ولهذا السر يقال اخبرني عن زيد في ضربت زيدا بالذى فيقال الذى ضربته
زيد فيعكس في الظاهر ويظن انه لم يطابق الجواب السؤال لكن المطابقة حاصلة
في المعنى والمال على ما بيناه وهى المعتبرة ولذا لو قيل اخبرني بزيد في ضربت
زيدا عن الذى فقيل الذى ضربته زيد كان في غاية الركاكة والتعويل على
هذا عندى ثم على الثاني واما الاول ففى غاية الضعف لانه فيه اخراج
الباء عن صلة المذكور مع كونه في غاية التبادر وفوت مقابلته
بعن مع كونها في غاية الشهرة وتغليب المغلوب على الغالب واخر المخبر عنه
خبرا في الظاهر ترك شروط الاخبار بالالف واللام لانفهامها مما
سبق ولو تعذر شئ مما ذكر تعذر الاخبار بالموصولات كضمير الشان
لوجوب تقديمه على الجملة فيتعذر تصدير الذى وتأخيره والموصوف
بدون الصفة والصفة بدون الموصوف لامتناع جعل الضمير محلهما لما م
واما مجموع الموصوف والصفة فيجوز الاخبار عنهما نحو الذى ضربته
زيدا العاقل والمضاف بدون المضاف اليه لان الضمير لا يضاف والمصدر
العامل بدون المعمول لتعذر عمل الضمير فظهر ان ترك المصدر او جزوا فيد
والحال والتمييز للزوم تنكيرهما والضمير المستحق لغيرها اى الموصولات
وما اشتمل عليه اى على ذلك الضمير لامتناع جعل ضمير الموصول محلهما
لبقاء ذلك بلا ضمير وكذا عما وقع في الجملة الانشائية لامتناع جعلها
صلة وكذا المضاف اليه في الاعلام لعدم معناه فلا يصح جعل
الضمير محله وما عطف على الذى في قوله وهو الذى او على الالف و
اللام اى من الموصولات لفظ ما ولما كان مشتركا بين الموصول وغيره

لنقل بالتضمين لا تدريستلزم الجمع ولا يمكن
هنا كما لا يخفى على المتأمل منه

الشراح بتنو احال الباء باضعف الوجوه
ويسكتوا عن عن مع كونه احوج الى البيان
وقد اولناها بناءة اوجه مترقيا من
الاضعف الى الاقوى منه

ونظير المطابقة المعنوية قوله تعالى ولئن
سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم فان من خلق اسمية
في الظاهر فعلية في الحقيقة اى اخلق فرده
امراض منه

كون الجملة فعلية متصرفا فعلها مجردا
عن حرف النفى والاستفهام والاستقبال منه

في ضربت زيدا العاقل لتعذر عمل الضمير
الكائن في محله في معموله منه

ذكره دفعا لتوهم الاختصاص وتكثير للفائدة فيكون قوله استفهامية
اى منسوبة الى الاستفهام بكونه جزء معناها كلاما مستأنفا بتقدير
يكون او يجيء ولو زاد الواو لكان احسن ويحذف الفها اى الف ما
الاستفهامية مع الجار المضاف نحو كتاب مَ عندك والحرف نحو قوله تعالى
عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ للفرق بينها وبين الموصول ونحوه وكذا لا يحذف قبل ذا
الموصول لاختصاصه بالاستفهام وتقلب الفها هاء كمه فيه نظر
فانه هاء السكت كما هيه وشرطية نحو قوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة
فلا ممسك لها وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب واما بجملة
كقوله ربما تكره النفوس من امر له فرجة كحل العقال وتامة غير محتاجة
الى الصلة وصفة وموصوف واستفهام اما بمعنى شيء او الشيء
نحو قوله تعالى فنعما هي وصفة نحو مثلا ما اى مثلا عظيما او حقيرا
او نوعا من انواعه ومن الموصولات من وهي كما في الوجوه الا في
التامة والصفة فلا يكون احدهما وخصت من بما يعلم وخصت
ما بمن لا يعلم فنحو فمنهم من يمشي على بطنه ونفس وما سويها مجاز
وفيه بحث وخلاف يعرف في المطولات ويقعان اى من وما
على الواحد والمذكر وغيرهما اى من المثنى والمجموع والمؤنث ولفظهما
مذكر مفرد والحمل عليه اى على اللفظ المذكر المفرد فيما كان معناه مثنى
او مجموعا او مؤنثا اكثر من الحمل على المعنى ويظهر ثمرة الحمل في الصلة
والصفة والضمير ولا يقعان اى من وما موصولتين وموصوفتين معا
بخلاف باب الذي يقال مررت بالذي اكرمته الظريف ولا يقال بمن اكرمته
الظريف لانهما معرفتان موصولتين ونكرتان موصوفتين فيمتنع
اجتماعهما واى للمذكر واية للمؤنث وهو اى كل واحد منهما كمن في
ثبوت الاربعة وانتفاء الاثنين فالموصولة نحو اضرب ايهم لقيت
والاستفهامية نحو ايهم اخوك والشرطية نحو اياما تدعوا
والموصوفة نحو ايها الرجل واما اى في مررت برجل اى رجل
بمعنى كامل في الرجولية فاستفهامية نقلت الى الصفة فكانه
لعظم شانه وكماله بلغ مرتبة لا يعرف كنهها فسئل عنه ويعرب

كل واحد

كل واحد منهما من بين الموصولات ما لم يحذف صدر حشوه اى
صلته سماها حشوا لانها كالفضلة لان الموصول هو الاصل و
الصلة كالمفسر ولهذا يقال الاعراب للموصول فقط كما يقال للموصوف
والمضاف ثم بهذا ظهر اصابة المص في ترك التمام في تعريف الموصول
وانما بنى على الضم لتاكد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى المحذوف
منوى فشابه الغايات نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد على الرحمن عتيا ولم يذكر بناء الموصوف في نحو يا ايها الرجل
لسبقه في المنادى قال سيبويه والاعراب ايضاح جيد ولا يلي
كل واحد من اى واية الفعل المستقل فلا يقال ضربت ايهم في الدار
بل لا اضرب وسا ضرب قال ابن السراج لان ايا بعض لما يضاف اليه
مبهم مجهول فاذا كان الفعل ماضيا علم البعض الذي وقع به الفعل
وزال المعنى الذي وضع له ومن الموصولات ذا بعد ما الكائن
للاستفهام كماذا صنعت وهو اى ما ذا اما بمعنى الذي فالرفع اولى
في جوابه ليطابق السؤال في كونهما اسمية ويجوز النصب بتقدير الفعل
المذكور او اى شيء فالنصب اولى في جوابه ليتطابقا في كونهما فعلية
ويجوز الرفع على انه خبر محذوف ومن الموصولات ذو الطائية اى
المنسوب الى بني طي وهي في اشهر اللغات مبنية لا تتصرف تقول
جاءني ذو فعل وذو فعلا ورأيت ذو فعلوا وقد يغير في التذكير
والافراد وغيرهما اى التانيث والتثنية والجمع مع اعراب متصرفاتها
حملا على الذي بمعنى صاحب نحو هذان ذوا عرف وهاتان ذواتا
عرف وهؤلاء ذووا عرف وذوات عرف ومنهم من يقول ذو للمذكر
وذات مضمومة للمؤنث ويوحدان في كل حال ومنهم من يقول في جمع
المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال **اسماء الافعال** اصله اسماء
معان الافعال لانه لا يفهم منها الالفاظ بل معان هي معان افعال
مخصوصة فحذف المضاف ايجازا وقد مر في صدر الكتاب وجه
كونها اسما ما اسم خبر محذوف راجع الى اسم فعل اذ التعريف للماهية
لا للافراد ولا يمكن ادعاء العلمية اذ لا يقال مثلا رويدا اسماء الافعال

لانه ما ح مبتدا و الذى خبره وجوابه مثلا
كما به مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف اى مصنوعى
او الذى صنعت
منه

فانه ماذا ح بكماله منصوب مفعول صنعت
وجوابه مثلا كتابه منصوب بتقدير
صنعت
منه

وقس عليها ما سيجئ من الاصوات ما والمركبات ما وايراد صيغ الجمع
للتنبيه من اول الامر على تعدد الافراد فعلى هذا المناسب فيما سبق
ان يقول المضمرات والموصولات كان بمعنى الامر قدمه لكثرته والماضى
قيل ما قيل أُفٍّ بمعنى اتضجر واَوَّهْ بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرتُ وتوجعتُ
عبر عنه بالمضارع الحالى لان المعنى على الانشاء الحالى فيه ان يقال فما
الباعث والدليل على كونهما فى الاصل بمعنى الماضى ثم نقلهما الى معنى
الانشاء الحالى ويكفى لبنائهما كونهما بمعنى الفعل الذى الاصل فيه البنا
لعدم مقتضى الاعراب واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة
التامة المفقودة فيهما كرويد بمعنى امهل وهيهات بمعنى بعد وفعال
اى ما كان على زنته من الثلاثى المجرد بمعنى الامر الظرفان حالان من ضمير
قياس اى منسوب الى القياس عند سيبويه بشرط كونه متصرفا تاما
فلا يقال نعام ولا كوان وكان عليه ان يذكرهما ولا يرد عليه ان لا يقال
قوام وقعاد اذ لا يشترط فى القياسى سماع كل الافراد وبين شارح لب
الالباب دليل سيبويه وصحح مذهبه فليرجع اليه وفعال الصفة مؤنثة
كفساق بمعنى فاسقة قدمها لتحققها بلا شبهة بخلاف المصدر المعرفة
فان الرضى شك فيه ومصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة وعلما للاعيان
لا للمعانى كالثالث جمعه اشارة الى كثرة الافراد مؤنثا المنصوبات
احوال من ضمير مبنى لمشابهتها الاول فى الزنة والمبالغة المشابه لمبنى
الاصل فى اتحاد المعنى فيه ان جهتى المشابهة مختلفتان فلا ينتج قياس
المساوات بخلاف ما ذكر فى بناء المنادى المفرد المعرفة وذا اى ما كان
علما للاعيان المؤنثة يعرب فى لغة بنى تميم كحذام وقطام الا ما اخره راء
فان اكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه كحضار لانهم احرص للامالة لا سيما
فى ذوات الراء والمصحح لها كسرها فالتزموها وقيل لان الراء حرف مستثقل
لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة
واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة وفيه ان هذا يقتضى الفتح
وفيهما انهما يقتضيان عدم انحصار سبب البناء فى مناسبة
مبنى الاصل وان ضموا ما ذكر الحجازيون للغا ما ذكروه لكفايته الا ان

يقولوا

يقولوا هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب الا ان يضم ما ذكرنا والحصر
للاصل دون الضميمة الاصوات فى عرف النحاة ما لفظ حكى به صوت
غير موضوع للمعنى بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ سواء كان للحيوانات
او للجمادات والحكاية اما بنفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق او نخ او
اخ واما بمشابهه نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او قلت
غاق قاصدا اصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب
وتخصيص الحكاية بأخر القسم الثانى وهم لشمولها للكل معنى وحكما والغرض
الاصلى من النحو معرفة التراكيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما لم يقع
غير معقول مع انه لم يخصر المبنيات فيما ذكروا التعليل بانه اسم
لا صوت بعد تسليم الاول مردود بان الصوت فى عرف النحاة اعم
للاسم وهو اكثر المحكى وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم و
غير الكلمة وهو ما صوت للحيوان او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار
لم يقل اسماء الاصوات وبانه يصير القسمان قسما واحدا سهوا اذ
الثانى نفس ما صوت والداخل فى الاول حكايته ثم قالوا فى سبب
بناء الاصوات غير المحكية هو انتفاء التركيب وفيه انه مذهب
مرجوح والمختار مذهب الزمخشرى كون غير المركب معربا موقوفا
ويدل عليه جواز الساكنين فى نحو زيد مع امتناعه فى نحو اين وفى
المحكية كونها حكاية عنها وقد عرفت ما فيه من جهتين والذى عندى
انه لما تعسر او تعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا غاية
المشابهة فمنعوا عن الاعراب لئلا تنقص وحركوا اخر نحو غاق
فى التركيب بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابها تقديرى كطق
بفتح الطاء وكسرها وسكون القاف حكاية وقع الحجارة بعضها
على بعض وصوت للبهائم كهج بفتح الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم
قال بعض النحاة هذا القسم داخل فى اسماء الافعال وارتضاه
الرضى وارى انه لو لم دخوله فى حدها بقى قسم ثالث للصوت وهو
لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع كبخ
عند الاعجاب ووى للتندم وآه للتوجع واخ للسعال وهذا القسم

اشارة الى العدل لعدم تحقق كما ذكره الرضى منه

لان الاول مشابه لمبنى الاصل فى اتحاد المعنى وفعال مشابه الاول فى الزنة والمبالغة منه

لانه اخف من الكسرة وفيه انه وان كان اخف فى نفسه الا ان الاولى ثقيل عند الفتح فيثقل بخلاف الكسر فانه عند الياء يخفف منه

اشارة الى انه فان التعريف يمنع كونه نحو من حرف اسما منه

ليس بكلمة وحكم اخره على ما يقتضيه الطبع فاذا حكى دخل في القسم
الاول وقد سبق الكلام فيه **المركبات** المعدودة من المبنيات منها
ما صار اسما واحدا كبعلبك وسيبويه وبهذا الاعتبار عد من
اقسام الاسم ومنها ما بقى على حاله كخمسة عشر والمراد بناء جزئيه
وهو كلمة ما لفظ ركب من اسمين او فعلين او حرفين او غير موضوعين
او مختلفين في الاصل ملابسا بلا نسبة تعلق مفهوم من ظاهر التركيب
فخرج نحو قام زيد وعبد الله وتأبط شرا فلو اشتمل الجزء الاخير حرفا
عاطفا او جارا بنيا قيل اما الاول فلوقوع اخره في وسط الكلمة
الذى ليس محلا للاعراب والثانى لتضمنه الحرف فيه انهما كلمتان
بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار
سبب البناء على ما سبق بيانه والذى عندى ان التضمن للجزئين
معا فلذا بنيا كباب حادى عشر يريد ما دون العشرين وفوق العشرة
سواء اريد المتعدد وهو احد عشر واحدى عشرة الى تسعة عشر
وتسع عشرة والتضمن فيه ظاهر او الواحد من المتعدد وهو
حادى عشر الى تاسعة عشر وتضمنه غير ظاهر اذ ليس المعنى حادى
وعشر فوجهه ان القياس ان يكون المفرد من المتعدد اسما على
صيغة الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد ولم يتيسر ذلك في احد عشر
واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل على اول الجزئين
ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثانى
لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد المشتق هى منه ثم
حذف العاطف في نحو حادى عشر وبقى في نحو حادى وعشرون
والمعنى واحد الا اثنى عشر واثنتى عشرة فان الاول منهما معرب
قيل لما حذف العاطف كان على صورة المضاف فحذف النون واعرب
وقيل اجراء لباب التثنية مجرى واحدا وهم الذين يقولون باعراب
نحو هذان واللذان وان حذف النون للايجاز المطلوب وايناس
المحذوف والا اى وان لم يشتمل الاخير حرفا اعرب المركب ومنع من
الصرف لكونه كلمة واحدة واوليه جزءا حقيقيا فلم يحتج الى سبب البناء

قال الشارح الاول ما ركب مع غيره فيتناول
جزء المركب لا نفسه
منه

وسكنوا

وسكنوا اخير الاول ان كان حرف لين نحو معدى كرب وفتحوها في
غيره تخفيفا وينبغى ان يزيد ان لم يكن الثانى مبنيا قبل التركيب احترازا عن
نحو سيبويه وقد يعرب المركب الذى لم يتضمن الحرف مضافا جزءه الاول
الى الثانى في الصورة تشبيها بنحو عبد الله علما صرف الثانى في بعض
اللغات بناء على عدم شرط التركيب المانع من الصرف او منع منه في
بعضها لعدم الاضافة في الحقيقة والمعنى **الكنايات** لم يعرفها لانها
على معناها اللغوى وهو ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح في الدلالة
عليه لغرض كالابهام على السامعين ونحوه غير انها بمعنى ما يكنى به
والمراد بعضها لان بعضها معربة كفلان وفلانة وهن وبعضها من
غير هذا الباب كضمير الغائب كيت وزيت بحركات التاء ولا يستعملان
الا مكررين بواو العطف للقصة اى للكناية عن القصة نحو قال
كيت وكيت وكان من الامر زيت وزيت وبنيا لكونهما عبارتين
عن الجملة التى عدت من مبنى الاصل وينبغى ان يذكر كاين فانه مبنى
ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها كاف التشبيه دخلت على اى وصار
المجموع اسما واحدا مبنيا على السكون اخره نون ساكنة لا تنوين
ولهذا يكتب بالنون وكذا قدمها ذ لو اخر عن مباحث كم يلزم تباعد
الاقسام ولو قدم على مباحثه فقط كابن الحاجب يلزم الفصل بين
الشئ ومباحثه وكم للعدد وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو
خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا ثم ان كم بجئ للمعنيين محتاجين
الى التمييز ففرقوا بين تمييزيهما في الاعراب تمييزا بينهما ومميز كم الاستفهامية
منصوب مفرد حملا على مميز العدد الوسط فان خير الامور اوسطها
ومميز كم الخبرية سميت بها وان كانت لانشاء التكثير باعتبار المتعلق
تمييزا بينهما مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع على اخرى لانها نقيضة
رب ومثلها فحملت عليها في الجر ومميز العدد المضاف بعضه مفرد
وبعضه مجموع فحملت عليهما دفعا للتحكم وقد يحذفان اى مميزاهما
لقرينة وتدخل من البيانية فيهما اى في المميزين جوازا ويجب دخول
من فيهما لو فصل بينهما وبين مميزيهما بفعل متعد لئلا يلتبس المميز

بمفعول نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وبصدر ان اى لهما صدر
الكلام لانهما للانشاء فاريد ان يعلم من اول الامر انه من اى نوع من
انواع الكلام ويقع كلاهما الاستفهامية والخبرية بتأويل اللفظين
او الاسمين والوجه ان يقول وكل يقع مجرورا بالجار للمضاف نحو غلام
كم رجلا او رجل اشتريت والحرف نحو بكم رجلا او رجل مررت قدمه
لرعاية التناسب اذ الجر يناسب النصب فى كونهما علامة الفضلة
والنصب يناسب الرفع فى الاشتراك بين الاسم والفعل واما الجر
والرفع ففى غاية البعد ولرعاية الترقى من الاضعف اعنى الجر لعدم وجوده
فى قسمى المعربات الى الاوسط اعنى النصب لكونه علامة الفضلة ثم الى
الاقوى اعنى الرفع لكونه علامة العمدة ومنصوبا وجوبا بفعل ينبغى ان
يزيد او شبهه بعده بعد كل واحد منهما قد اشتغل ذلك الفعل او شبهه
به اى بكل واحد منهما اى عمل فيه لا فى ضميره ولا فى متعلق ضميره وعمله
بحسب المميز نحو كم يوما وضربة ورجلا ضربت وجاز النصب على
شريطة التفسير فى مثل كم رجلا ضربته والرفع على انه مبتدأ وخبر
ولما اقتضيا الصدر لم يجز دخول حرف الشرط والتخضيض فلم يجب
النصب على شريطة التفسير والا اى وان لم يكن كل واحد منهما مجرورا
ومنصوبا وجوبا وجوازا فمرفوع لكونه مجردا عن العوامل اللفظية
خبر لو كان كل واحد منهما ظرفا بكون مميزه ظرفا نحو كم يوما سفرك
قدمه لوجوديته والا اى وان لم يكن ظرفا فكل واحد منهما مبتدأ نحو
كم مالك هذا الاطلاق على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة
عن نكرة متضمنة للاستفهام وعند غيره خبر مقدم وكذا اى مثل كم
فى وجوه الاعراب اسماء الاستفهام والشرط لكن لا يأتى الرفع على الخبرية
فى من وما الاستفهاميتين لامتناع ظرفيتهما وكذا فى اسماء الشرط
اذ لا يقع بعدها الا الفعل وهو لا يصلح للابتداء وما هو لازم الظرفية
منها كمتى واين وانى واذا لم يجر بجار نحو من اين منصوب على الظرفية
ابدا وترك بيان الوجوه فى مثل كم عمة لك يا جرير وخالة لانه فى صدد
القواعد لا فى بيان اعراب الابيات الظروف المعهودة عند النحاة

بغير

فى باب البناء كركب الامير اذا كان واحدا وهو اى الظرف مطلقا معربا
ومبنيا لغويا وحرفا جارا ومجرورا مستقر اى مستقر فيه معنى
عامله ومنتقل اليه عمله وضميره واعرابه فيقع ركنا وفضلة لو تعلق
ذلك الظرف بعام كالكائن والحاصل والموجود والمستقر فانها
عامة لكل الموجودات حذف من اللفظ نحو فى الدار زيد وعمرو من قائل
والا اى وان لم يتعلق بعام حذف سواء تعلق بخاص نحو زيد آكل فى
الدار وعام ملفوظ نحو قوله تعالى ولم يكن له فالظرف لغو فضلة
مستغنى عنه ابدا لا ينتقل اليه شئ من الثلثة المذكورة ولا له اعراب
فى نفسه واما النصب المحلى فى مررت بزيد فللمجرور فقط اذ الجار آلة
ووسيلة فى افضاء معنى العامل اليه فهى اذا من جهة العامل فكيف
يكون من جملة المعمول فقول بعض المعربين الجار مع المجرور منصوب المحل
مسامحة او تجوز بتسمية الكل باسم الجزء منها اى من الظروف المبنية
ما ظرف الجملة خبر الظروف وما بينهما اعتراض او مستأنفة قطع
اضافته بحذف المضاف اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه فكانه لم يقطع
فيعرب وهو فى غير الظرف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال
وفى الظرف قليل نحو قوله وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
والمعنى فى الحالين واحد وقال بعضهم المحذوف منوى فى المبنى
ومنسى فى المعرب وقال الرضى الحق هو الاول كقبل وبعد وتحت
وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول
ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال
بنيت لاحتياجها الى المحذوف على الضم جبرا لنقصانها باقوى
الحركات ومثله اى مثل الظرف المقطوع عن الاضافة فى البناء
على الضم لا غير وليس غير للاشتراك فى العلة المذكورة وقيل لشبههما
بالغايات فى شدة الابهام فيه ما مر من عدم الانتاج ولو قيل
فى الاحتياج للغا الواسطة وشرط بناء غير مقارنته بلا او ليس
اذ لم يسمع فى غيرهما وحسب للاشتراك المذكور ايضا وقيل لشبهه
بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفه بالاضافة وهذا من الغرائب

اذفيه ثماني اعاجيب مامرغيرمرة واستعارة من مستعير المستعير
وسؤال من سائل السائل الفقير وعدول من اقوى المشابهة وهو اتحاد
المعنى واوسطها وهو الابهام الى الادنى وهو كثرة الاستعمال لو ثبت
وهو ممنوع ومن الاصل الى الفرع اذعدم التعرف فرع الابهام على زعمهم
ولغوية توسط غير لتحقق مشابهة حسب بالغايات بل توسطها ايضا
لتحقق مشابهته بالحرف بما ذكرنا ومنها اى من الظروف المبنية وتركها انسب
حيث للمكان المبهم ويضاف الى الجملة اسمية اوفعلية اضافة اوزمانا اكثر
وقد يضاف الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا فيعرب بعضهم
لزوال علة البناء وهى الاضافة الى الجملة المعدودة من مبنى الاصل
والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ونفس الاضافة الى
الجملة لايوجب البناء لتخلفه فى صور كثيرة بل لزومها وعند لحوق ما نحو
حيث ما تجلس اجلس بناؤه لتضمن معنى ان واذا عطف على حيث للزمان
المستقبل ولو دخل اذا غيره اى غير المستقبل يعنى الماضى نحو اذا طلعت
الشمس ويأتى اذا له راجع الى غيره كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين
وفيها اى اذا معنى الشرط ولذا اختير معها الفعل لمناسبة الشرط الفعل
ولم يجب كان ولو لعدم تأصله فيه وقد يتجرد اذا من معنى الشرط للظرفية
كقوله تعالى والليل اذا يغشى ويستعمل اذا اسما بلا تقدير فى رفع وجر نحو
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو ومنعه الرضى لعدم الشاهد وجاء اذا
للمفاجأة فيدخل المبتدأ غالبا لبعده عن اللزوم لئلا يناقض ما سبق فى
باب الاشتغال وتأويله بالغلبة تعسف واذ للزمان الماضى وان دخل
غيره اى الماضى كقوله تعالى واذ يمكر بك الذين ويدخل الجملتين الاسمية
والفعلية على السواء لعدم معنى الشرط ولو قال ويستوى الجملتان لكان
اظهر واتى اذ للمفاجأة نحو بينا عند فلان اذ طلع رجل فيدخل الماضى
واين وانى استفهاما وشرطا حالان بتسمية الدال باسم بعض المدلول
للمكان ومتى فيهما اى فى الاستفهام والشرط وايان استفهاما كلاهما
للزمان المبهم وكيف استفهاما للحال بمعنى الصفة لا الزمان وهو جار
مجرى الظرلانه بمعنى على اى حال فان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت

وان فعل فحال نحو كيف جئت وقدم الاحوال لاشتمالها على سبب البناء على
غير ناسخ نحو
الظروف ومذ ومنذ ذكرهما فى الظروف وان لم يكونا ظرفين لمشابهتهما له
فى الدلالة على الزمان اما كائنان بمعنى اول المدة فيليهما المفرد لا المثنى والمجموع
الا ان يؤولا بالمفرد نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اى زمان
المصاحبة المعرفة الاولى ان يقول المعين ليتناول نحو ما رأيته مذ يوم
لقيتنى فيه لانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل للعلم به او
جميعها اى او بمعنى جميع المدة فيليهما الزمان المقصود بيانه مفردا او مثنى
او مجموعا وقد يدخلان الفعل نحو ما رأيته مذ سافر وقدمه لظهور احتياجه
الى المحذوف والمصدر نحو مدة سفره وان المخففة نحو مذ ان سافر وان المثقلة
نحو مذ انه مسافر ولم يكتف بواحد لاحتياجه فى الشمول الى التكلف البعيد
فيقدر زمان مضاف وهو اى كل واحد منهما مخبر عنه بما بعده خلافا
للزجاج فانه عنده خبر عما بعده ويلزمه كون المعرفة خبرا عن نكرة فى نحو
مذ يومان فلضعفه لم يذكره المص ومنها اى من الظروف المبنية قد عرفت
ما فيه لدى بالف مقصورة ولدن بضم الدال وسكون النون واتى على قلة
فلذا زاد ولم يكتف بمجرد العطف لدن بفتح الدال ولدن بكسر الدال ولدن
بفتح اللام او ضمها وسكون الدال وكسر النون ولد بسكون الدال ولد بضم
اللام ولد بضم الدال كلها بمعنى عند وقط بفتح القاف وضم الطاء المشددة
فى اشهر اللغات للوقت الماضى وعوض بفتح العين وضم الضاد المعجمة
فى المشهور للزمان المستقبل المنفيين فعلهما كلاهما بمعنى ابدا واذا
اضيف عوض اعرب نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين والداهر
الذى يبقى على وجه الدهر وجاز الفتح اى البناء على الفتح فى الظروف مع
اضافة الجملة نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيمن
قرأ بالفتح لاكتسابها البناء من المضاف اليه بلا واسطة ولم يجب لعدم
اللزوم ومع اضافة اذ كقوله تعالى من خزى يومئذ فيمن قرأ بفتح الميم
للاكتساب بواسطة وكذا فى جواز البناء على الفتح مثل وغير مع اضافة
ما وان وان سبق وجه الزيادة وسبب جواز البناء ما ذكر من الاكتساب
المذكور لا المشابهة للظروف المذكور لما عرفت بل هى سبب الايراد

في الظروف امثلتها قيامي مثل ما قام زيد وان تقوم وانك تقوم واقول
غير ما تقول وان تقول وانك تقول اعلم ان للاسم تقسيمات متداخلة
باعتبارات مختلفة تقسيمه الى المعرب والمبني باعتبار اختلاف اخره
بالعامل وعدمه وقد فرغ منهما والى المعرفة والنكرة باعتبار الاشارة
الى معين وعدمها والى المؤنث والمذكر باعتبار وجود العلامة وعدمها
والى المثنى والمجموع والمفرد باعتبار دلالته على اثنين واكثر وعدمها
والى المتصرف والجامد باعتبار الاشتقاق وعدمه والمتصرف
الى المصدر والفاعل والمفعول والصفة والتفضيل باعتبار
اختلاف معناه فاراد المص ان يبين هذه الاقسام لكن ترك منها
المفرد والجامد لكونهما سماعيين ومعرفتهما على التفصيل تحصل من
اللغة وعلى الاجمال من مقابليهما وزاد اسماء العدد لان لها احكاما
مخصوصة من جملتها مخالفتها لسائر الاسماء في التأنيث والتذكير
ولذا ضمها اليهما مؤخرا عنهما والبحث عن هذه الاقسام سوى المتصرف
ليس من المسائل بل اما من المبادي كالتقسيمين الاولين ولكون الاحتياج
الى الاول اشد قدمه ولما كان المعرفة والمؤنث وجوديين داخلين تحت
الضبط قدمهما وحال مقابليهما كحال المفرد والجامد ولكن فيهما نوع خفاء
فذكرهما بخلافهما واما من مباحث الصرف كالاخيرين والبحث عن المتصرف
من حيث العمل من النحو ومن حيث الصيغة من الصرف ولذا تركه المص
المعرفة ما اسم فيه نفسه فقط كالمضمرات والاعلام والمبهمات فان الاشارة
داخلة في وضعها او مع غيره كالمضاف او في مجاوره كذي اللام والمنادى
فالاشارة خارجة عن وضع هذه الثلثة حاصلة بالمجاور واما ارادة
هذه الثلثة منه فاما بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز على مذهب المص
او عموم المجاز ان وجد معنى مشترك وقرينة اشارة ذهنية الى معين
عند المخاطب من حيث انه معين فخرج نحو اسد فانه وان كان فيه اشارة
الى حقيقة معينة لكن لا من حيث التعين بخلاف اسامة بدل تعريف
الكافية لعدم تناوله المعرف باللام والنداء والاضافة لما عرفت
وهي اي المعرفة ضمير المتكلم فضمير المخاطب فضمير الغائب فالاعلام

قوله لانه فيه اشارة حسية ايضا او ... منه

الشخصية

الشخصية كزيد والجنسية كاسامة وسبحان فالمبهمات اسماء الاشارة
والموصولات فالمعرف باللام العهدية والجنسية المنقسمة الى الثلثة
والمعرف بالنداء كيا زيد والمضاف معنى ان لم يتوغل في الابهام مسندا الى
احدها بالذات كغلام زيد او بالواسطة كيد غلام زيد كهو خبر بيانهما
مستويان في التعريف وما دخله الفاء فتعريفه انقص مما قبله وما فيه
الواو فمساو وفي هذا بعض المخالفة لما سبق مما نقل عن سيبويه والجمهور
ولما كان ما عدا العلم معلوما حدا وحكما خص العلم فقال والعلم في
اصطلاح النحاة ما اسم او معرفة لا يتناول غيره راجع الى واحد معين
فخرج غير العلم بوضع واحد فدخل الاعلام المشتركة فان تناولها باوضاع
بخلاف تناول نحو انا وهذه ومن فانه بوضع واحد عام بقي ان نحو اسامة
غير داخل في هذا الحد الا ان يدعى ان تناوله للافراد مجاز ويخدشه عدم
الفرق في الاستعمال بينها وبين اسد فالحق ما قال ابن الحاجب والرضي من
ان تعريف مثلها تقديري كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام و
منع الصرف وهو اي العلم باللام وجوبا لو ثني وجمع بعد العلمية نحو الزيدين
والزيدين واما حال العلمية كابانين لجبلين متقابلين وعرفات فلا او
او سمي اي العلم اي جعل العلم علما بها اي باللام كالنجم غير صفة حال من
نائب الفاعل ومصدرا او غلب اي جعل العلم غالبا في معين يريد كون
العلمية بغلبة الاستعمال لا بوضع واحد معين بها اي باللام كالبيت
للكعبة وجاز دخول اللام لو سمي بها اي باللام او بدونها صفة كالحسن
قال الرضي وهذا ليس بكلي اذ لا يقال المحمد والعلي ومصدرا كالفضل
ففيما عداهما يمتنع اللام ولو جعل لفظ مبني علما له اي لنفسه فالحكاية
على بنائه غالبة وقد يعرب نحو ليت تنصب ولو جعل مبني علما لغيره
اي لغير نفسه فالاعراب واجب كما اذا سمي رجل بليت والنكرة في
الاصطلاح ما سواه اي ما سوى ما ذكر من اقسام المعرفة المؤنث
في عرف النحاة ما اسم فيه التاء ولو كان ذلك التاء مقدرا نحو نار و
عقرب قال ابن الحاجب في الايضاح حكم بان التاء مقدرة في الجميع
وان كانت في الثلاثي اوضح وقال الرضي واما الزائد على الثلاثي

قوله لانه ان اريد الجنس من حيث هو هو فلام الحقيقة نحو الانسان نوع و العسل حلو وان اريد من حيث وجوده في ضمن كل الافراد فلام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين الآية وان اريد من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد بلا تعيين فلام العهد الذهني نحو اشتريت اللحم ... من حيث انه معين موجود في الخارج فلام العهد ... منه

من غير اعتبار الافراد ولا يلزم من عدم اعتبارها اعتبار عدمها فلا ينافي كون الاستغراق والعهد الذهني من فروعها منه

بحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل
وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة فظهران
ادخال نحو اقرب في اللفظي مخالف للعقل والنقل والالف مقصورة
نحو حبلى او ممدودة نحو حمراء والمذكر ما اسم عداه اى لم يكن فيه
احدى الثلث في هذا التعريف ابحاث الاول انه ان اريد بالتاء ما
يصير هاء في الوقف يخرج نحو صافنات واخت وبنت وان
اريد المطلق فلا بد من التقييد بعدم الاصالة وان لم يقيد بالاخر
دخل نحو تراث وتكلان وان قيد بالاخر الحقيقي خرج نحو ضاربتين
وان بمعنى الكون بعد الاصول خرج نحو اخت وان اريد تاء التانيث
لزم الدور والثاني ان من المؤنث صيغا موضوعة كهي وها وانت
وياء تضربين ونون ضربن وتا وته وهذه وهذي وكلتا وثنتان
وكلها داخلة في حد المذكر والثالث ان الالف قد يكون للالحاق فان
اريد المطلق فلا منع وان اريد ما للتانيث يلزم الدور والجواب انا
نريد الاعم من الحقيقي والكون بعد الاصول ونقدر التاء في الامثلة
المذكورة ونمنع التانيث بالصيغة طردا للباب وحفظا للقاعدة
تسهيلا للضبط ونريد الالف الذي صار مستقلا في منع الصرف
وذلك معلوم باستعمال العرب ويمكن ان يقال التعريف لفظي يراد به
التعيين لا التحصيل فلا دور وهو اى المؤنث حقيقي لو كان بازائه
اى بازاء مسماه ذكر من الحيوان كامرأة بازائها رجل وناقة بازائها جمل
والا اى وان لم يكن في مقابلته ذكر من الحيوان فالمؤنث لفظي كظلمة وعين
ولو اسند المشتق فعلا او غيره الى ضمير المؤنث مطلقا حقيقيا او
لفظيا سوى نحو طلحة اى علم المذكر فانه لا يجوز التاء في المسند الى ضميره
لا يقال طلحة جاءت والحقيقي عطف على ضمير المؤنث اى اسند المشتق
الى نفس المؤنث الحقيقي غير الجمع اذ ضميره داخل في ضمير المؤنث وحال
الجمع سيجيء وينبغي ان نزيد من الادميين لجواز نحو سار الناقة بلا تاء
بلا فصل بين المشتق والحقيقي احتراز عن نحو جاء القاضي اليوم امرأة
فالتاء لازمة في المشتق نحو الشمس طلعت وجاءت هند ولو قال

فالتانيث

فالتانيث ليشمل نحو يا هند اضربي وتضربين لكان اصوب وجاز التاء
في غيره اى في مؤنث غير ما ذكر من ضمير المؤنث والحقيقي بلا فصل سواه
اى سوى نحو طلحة استثناء من غيره فانه لا يجوز التاء في مسنده
امثلته طلع الشمس وطلعت وجاء اليوم هند او جاءت وكذا في
جواز التاء ظاهر الجمع مطلقا واحده مذكرا او مؤنث حقيقي او لفظي
نحو جاءت الرجال وقال نسوة سوى جمع المذكر السالم فانه لا يجوز
فيه التاء الا ان يشبه المكسر كبنون فيجوز فيه التاء كقوله تعالى
آمنت به بنوا اسرائيل وضمير جمع المذكر العاقل سواه اى سوى المذكر
السالم فان ضميره الواو لا غير نحو الزيدون جاؤا ضمير فعلت باعتبار
الجماعة وفعلوا على الاصل نحو الرجال جاءت وجاؤا وضمير جمع المذكر
غيره اى غير العاقل وضمير جمع المؤنث مطلقا فعلت وفعلن لما ذكر نحو
الايام والنسوة ذهبت وذهبن اسماء العدد لم يعرفه لانه على معناه
اللغوي الذي هو اظهر مما عرف به لو سلم من الاعتراض اصولها اى
اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها بالنقصان او الزيادة او
الاضافة او العطف لفظا او تقديرا واحد الى عشرة نظرا الى شرف
المعنى وتقدمه في الخلقة ولكن فيه جعل المجرد فرعا والمزيد اصلا وهو
قلب الموضوع وخلاف المطبوع مع انهم اولوا بالمؤنث فاستويا
فالحق اعتبار اللفظ واسقاط النقصان في التفرع وتميم يكسر شينها
اى عشرة تحرزا عن توالي الفتحات مع ثقل التركيب والحجازيون يسكنونها
لان الاصل المحذورة توالي الحركات لم يصب في تقديم هذا لانه يوهم
الاطلاق وهو مقيد بالتركيب بخلاف التاخير ومائة والف فالاصول
اثنتا عشرة كلمة ولما كان الغرض من ذكر اسماء العدد بيان الاحكام
المختصة بها ترك ما كان على القياس فبدأ من الثلثة فقال وثلثة بغير
تنوين لكونها علما لنفسها ولذا جاز وقوعها مبتدأ اليها اى منتهيا
الى عشرة فان قيل لا امتداد في ثلثة فلا انتهاء وانه يلزم ان يخرج عشرة
من الحكم لعدم تناوله صدر الكلام على سبيل القطع فكان كقوله تعالى
ثم اتموا الصيام الى الليل وانما الدخول في التناول القطعي كقوله تعالى

اشار بتذكير الضمير الى ان تعريف الكل لاسم العدد لا لجميع على ما توهم منه

وايديكم الى المرافق قلنا تقدير الكلام وثلثة والزائد عليها اليها فالامتداد
والتناول قطعيان فيكون الغاية لاسقاط ما وراها لا لمد الحكم اليها
الذي هو حكم عدم التناول القطعي ملابس بالتاء كائنا للمذكر وبالعكس
اعتبار التأنيث الجماعة وبدونها اي التاء كائنا للمؤنث فرقا بينهما وللمذكر
تقدم بالشرف والزمان ووجه ترك ما دون ثلثه ههنا وفيما سيجي سبق
ولكن لو ذكر اعلاما لوجوب تغير واحد الى احد وواحدة الى احدى عند
التركيب مطلقا وحذف النون من ثنتان واثنتان عند التركيب مع
العشرة لكان وجه وثلثة عشر والزائد عليها الى تسعة عشر كائن
للمذكر ابقاء للجزء الاول بحاله وحذف التاء من الثاني كراهة اجتماع علامتي
التأنيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة
وثنتا ثنتان واثنتان لما لزمتا الوسط لعدم مفرديهما وكانتا بدلتين
من لام الكلمة وهمزة الوصل للابتداء لا للتعويض كانتا كجنس اخر
واما حذف التاء من احد عشر واثنا عشر فحملا على نظيره وتبعيدا
عن نقيضه وثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث تحقيقا لتمام المخالفة
وباب نوع عشرين وهي ثمانية الفاظ مستعمل فيهما اي المذكر والمؤنث
ويعطف العدد الاكثر الزائد على تسعة عشر يعني العقود الثمانية على
العدد الاقل يعني الاحاد الى التسعة من غير تغيير حالة الافراد في التذكير
والتأنيث تقول ثلثة وعشرون وثلث وخمسون الى تسعة وتسعين
بل تسع وتسعين ومائة والف ومائتان والفان مستعملان فيهما اي
المذكر والمؤنث ولم يذكر جمعهما لعدم دلالته على عدد معين وهي المراد
من اسماء العدد ولذا لم يذكر بضعة ولو لم يذكر التثنية ايضا لكان اوجه
لدلالة الاتحاد في المفرد عليه فيهما مع كونها قياسا وهو اي هذا العدد
يريد مائة وما زاد ملابس بعكسه اي عكس ما سبق في باب العطف
يريد انه يعطف الاقل فيه على الاكثر تقول مائة وواحد وثلثة وخمسة عشر
والف ومائة وواحد وقد احسن حيث قدم قوله ولو كان اللفظ
مذكرا كشخص دون المعدود بان اريد به المرأة مثلا او كانا ملابسين
بالعكس بان كان اللفظ مؤنثا كنفس والمعدود مذكرا بان اريد به الرجل مثلا

فالاحسن رعايته اي رعاية اللفظ وان كان رعاية المعنى ايضا جائزة
تقول ثلثة اشخص واربع انفس وهو الاقيس والاكثر في كلامهم ويجوز
ثلث اشخص واربعة انفس على بحث تمييز العدد ولكن لو اخر عن قوله
ويجوز في ثاني عشرة الفتح في الياء كسائر اخواته والسكون لثقل المركب
كمعدي كرب والعدد والحذف مع بقاء الكسرة الدالة عليها لزيادة التخفيف
وضعف حذف الياء مع فتحها اي النون لغاية التخفيف لعدم الدلالة
على الياء المحذوفة لكان اولى كما لا يخفى والاوجه من الكل ذكره في المذكر و
المؤنث لعدم اختصاصه باسماء العدد وكذا احسن في تقديم قوله
ولا مميز لواحد واثنان وكذا الواحدة واثنتان وثنتان للتقدم الطبعي
وترك وجهه وهو الاستغناء بلفظي معدوديهما مثل رجل ورجلان
لافادتهما النص المقصود بالعدد لانه في صدد المسائل الا الدلائل ولما كان
لتمييز العدد احكام مخصوصة ايضا قال ومميز الثلثة والزائد اليها
اي الى العشرة بل العشرة مخفوض بالاضافة للتخفيف مجموع ليطابق المعدود
العدد وان وجد جمعيتها معنى من جهة المعنى دون اللفظ نحو ثلثة رهط
الا في ثلثمائة الى تسعمائة وذلك ان للمائة جمعين مئين ولا يضاف العدد
الى جمع المذكر السالم لا يقال ثلثة مسلمين ومئات فيلزم وقوع جمع المؤنث
السالم بعد الثلث واخواته بعد تعود وقوع جمع المذكر السالم بعده و
يلزم عند ذكر مميزها كان يقال ثلثمائات رجل مثلا ان يلي التمييز المجموع
بالالف والتاء بعد ما تعود مجيئه بعد ما هو في صورة المجموع
بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين وهما لكونهما ضدي العادتين
مكروهتان فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة
وتسعين منصوب لتعذر الاضافة لكراهتهم جعل ثلثة اشياء
كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشرك فان المضاف اليه لما كان
غير العدد كان منبها للتعدد وبخلاف نحو ثلثمائة رجل فان اعراب الاولين
يمنع الاتحاد في غير باب عشرين وابقاء ما في صورة نون الجمع وحذف
نون غيره فيه مفرد لكونه اخف مع ثقل التركيب ومميز مائة والف
ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي الف فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز

مجرور بالاضافة للتخفيف كما سبق مفرد لانه قد يضاف اليه نحو ثلثة
فيحصل التركيب فيرجح الخفة على المطابقة وحمل المفرد عليه طردا
للباب ولما كان من احكام العدد ان يشتق منه اسم فاعل وما فى
صورته ولكل منهما بحث مختص شرع فيه فقال والمفرد اى اللفظ
الدال على الواحد من المعدود المتعدد ملابسا باعتبار تصييره اى
تصيير معنى ذلك المفرد عددا انقص ازيد عليه بواحد الثانى الى
العاشر والعاشرة لاغير اى لا يشتق مما فوق العشرة لانه اسم فاعل
حقيقة فيقتضى مفردا مشتقا منه كثالث اثنين اى مصيرهما ثلثة
بزيادته يضاف ابدا الى الانقص بدرجة اذ لا يتصور التصيير بزيادة
الواحد فى الانقص بدرجتين والمساوى والزائد وباعتبار حاله
اى مرتبته من العدد من غير معنى التصيير الاول والاولى اليه اى العاشر
والعاشرة والحادى عشر والحادية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة
عشرة ولا نهاية له بل يتجاوز العشرين ولكن بالواو تقول الحادى و
العشرون والثانى والثلثون والثالث والاربعون ولما لم يكن هذا
القسم اسم فاعل فى الحقيقة جوز اشتقاقه من الجزء الاول والمعنى
على الواحد من الجزئين ثم ان الاول لا يضاف الا الى ما فوقه يقال الاول الاثنين
والثلثة الى ما لا نهاية له والباقى يضاف الى مثله وما فوقه يقال ثالث
الثلثة ورابع الخمسة ولا يضاف الى الانقص فلا يقال ثالث اثنين
اى معناه واحد واقع بعد الاثنين فقط كحادى عشر احد عشر باضافة
المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من احد عشر متأخر عن عشر
فيبنى الجزان من كل المركبين او حادى احد عشر بحذف الجزء الاخير
من المركب الاول مع بقاء المعنى على حاله ويعرب الجزء الاول لانتفاء
التركيب الموجب للبناء ويبنى الجزان الباقيان لوجوده فيهما المثنى
ما اسم كان فى موضع اخره ولو حذف فى لكان اظهر واخصر الف زائدة
او ياء كذلك مفتوح ما قبلها اى الياء لظهور لزوم فتح ما قبل الالف ونون
كسرت ليفيد ذلك الاسم ان معه اى مدلول مفرده مثله اى مثل
ذلك المدلول فى الوحدة والجنس فقط فخرج نحو غلمان فلا يقال

قران لطهر وحيض عند الجمهور لعدم الجنسية بخلاف الزيدين والقمرين
لانهما بمعنى المسميين بزيد وقمر حقيقة او مجازا فتحقق الجنسية وحذف
النون عند الاضافة لا ينافى كونها جزأ من الدال لانه كالترخيم ولا يقتضى
خروج المضاف فلان المراد اصل الوضع وجعلها عوضا عن الحركة او التنوين
يقتضى عدم وجودها الا بعد التركيب مع العامل وليس كذلك وارجاع
ضمير ليفيد الى الزوائد يقتضى كونها كلمة لا جزئها والمثنى غيرها فان اردت
الوقوف على ما هو الحق فارجع الى صدر الكتاب ولما كان انقلاب الالف
والهمزة فى المثنى من بحث الصرف لا حاجة اليه فى النحو اصلا تركه بخلاف
تعريفه يحتاج اليه فى بحث الاعراب والنعت ونحوهما وحذف نونه
عند الاضافة فانه من لوازم التركيب فيناسب النحو الباحث عن التغييرات
التركيبية من الاعراب والبناء فقال ويحذف نونه بالاضافة لشبهه
بالتنوين لا لقيامه مقامه لما عرفت ولو ترك قوله ويحذف التاء فى
خصيان تثنية خصية واليان تثنية الية على خلاف القياس لشدة
الاتصال بحيث لا ينتفع باحديهما بدون الاخرى فكانا كالمفرد ويجوز
اثبات التاء على القياس لكان انسب لعدم تعلقه بالنحو المجموع ما اسم
ان جعل الزوائد حروف مبنى ولفظ ان حروف معنى دل بالوضع على افراد
فخرج التثنية واسم الجنس لانه وضع للماهية فلذا يصدق على الواحد و
الاكثر فلا وجه لقول الفراء ان كل اسم جنس له واحد بالتاء كتمر او بالياء
كروم جمع مع عدم وجود خواصه من عدم النسبة والتصغير وعود ضمير
المفرد اليه واما ما ليس له واحد كذلك كخل وتراب فليس بجمع بالاتفاق
وخرج اسماء العدد ايضا لانها تدل على احاد واجزاء لا افراد فان افراد
الشئ يلزم صدقها وصدق اصله عليها بخلاف احاده فافراد العشرة
مثلا كل عشرة واحاده كل واحد منها فلذا بدل الاحاد بالافراد بحروف
مفرده ليس المراد به ما ليس بمثنى ولا مجموع للدور وخروج جمع الجمع
بل اما الاصل واما الدال على المفرد حقيقيا كانعام او اعتباريا كاناعيم
فانعام من حيث دلالتها على افراد من نعم جمع ومن حيث دلالتها على ثلثة
منه مثلا ماخوذة جملة معدودة واحدة مفرد لاناعيم فلذا قيل

ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة فخرج اسم جمع لا مفرد له من لفظه
كابل وغنم فانه ليس بجمع بالاتفاق وان شاركه فى الدلالة على الافراد وعدم
الصدق على الواحد والاثنين واما ما له صورة مفرد من لفظه كركب
فى راكب وباقر فى بقر فجمع عند الاخفش لصدق حده عليه واسم جمع
عند سيبويه فراكب وبقر ليسا بمفردى ركب وباقر عنده وان اتفق اشتراكهما
فى الحروف الاصلية والذى حمل سيبويه على هذا امر لفظى وهو عدم وجود
خواص الجمع السابقة وقد سبق فى صدر الكتاب ان نظرهم لما كان فى
الالفاظ جعلوا الخواص اصلا والحدود تبعا وتحملوا فيها وقدروا ما
لا وجود له حفظا للقواعد تسهيلا للضبط وترك التصريح بعدم
جمعية نحو ركب وتمر اما اكتفاء بعدم صدق التعريف لشهرة مذهب
سيبويه او ميلا الى مذهب الاخفش وهو الظاهر ولو كان ذلك المفرد
اعتباريا اعتباريا لا مستعملا ليدخل نحو عباديد يقدر له عبدود و
نسوة يقدر له كون نسا مفردا له كغلام وغلمة ومذاكير فى جمع ذكر يقدر له
مذكور ومذكار ومحاسن فى جمع حسن يقدر له محسن ومشابه
جمع شبه يقدر له مشبه واحاديث النبى صلى الله عليه وسلم
فى جمع حديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها الشئ الطفيف
الرزل حوشى النبى صلى الله عليه وسلم عن مثله بتغير ما حال من حروف
اى بزيادة حرفا وحركة او بنقصان ويدخل جمع السلامة لان زيادة
الجزء او شبهه فى عدم جواز الانفكاك مع التضاد فى تغير بخلاف
نحو سمعهم ولو كان ذلك التغير تقديرا تقديريا لا تحقيقيا كنسوة
مثال الجمع له مفرد اعتبارى وقد سبق وفلك مثال الجمع له تغير
تقديرى فضمة فلك مفردا كضمة قفل وجمعا كضمة اسد وهو
اى الجمع مكسر لو غير للجمعية فخرج نحو مصطفون وظلمات لان تغيره
بعد الجمعية للثقل او الفرق او نحو بناء واحد ولو تقديرا ترك اكتفاء
والا اى وان لم يغير صيغة واحد فصحيح فالصيغة لا تتغير عندهم
بتغير الاخر ذاتا او وصفا والا لزم بطلان الالحاق فى نحو سلقى الرجل
وعد ابنية الاسم الثلاثى اربعين لا عشرة والتغير السابق لغوى فلا تناقض

مذكر

مذكر ذلك الصحيح لو كان فى اخره قيل اى فى اخر مفرده فيلزم تكلفان والظاهر
ما قلنا فى المثنى فواحد ولو ترك فى اسلم مع الايجاز واو وياء حرك ما قبلهما
بجنسهما اى ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء لفظا نحو مسلمون ومسلمين
او تقديرا نحو مصطفون ومصطفين ونون فتحت فى اصل الوضع فيدخل
نحو صالحوا القوم ويخرج نحو مساكين لكونه خارجا عن المقسم ولان
المراد كون المذكورات زائدة كما صرحنا فى المثنى وقد عرفت فساد جعلها
عوضا ليفيد المجموع والزوائدان معه اى مع مدلول مفرده اكثر منه
من جنسه قيل ثبوت الكثرة فى المفرد فرضى كفلان افقه من الحمار وقد سبق
وجه ترك الاعلال وقدم قوله وحذف نونه اى نون جمع المذكر الصحيح
بالاضافة لما سبق مع كونه حكما مؤخرا من الشرط طبعا ليقرب من ذكر
النون وشرطه اى شرط قياس مذكر الجمع الصحيح ولا حاجة الى ارجاع الضمير
الى الاسم الذى اريد جمعيته جمع الصحيح بل هو فى غاية الركاكة حال كونه اسما
لا وصفا ان يكون مدلول مفرده مذكرا لغويا والمراد بالسابق الاصطلاحى
فلا استدراك فيدخل نحو ورقاء وسلمى اسم رجلين فانهما يجمعان بهذا
الجمع بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون بسكون اللام عند الكوفيين وبفتحها
عند ابن كيسان فكان المص اختار قولهما واما كون المراد من المذكر ما يكون
مجردا عن التاء ولو مقدرا ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء وسلمى
فبعد كونه مخالفا للغة والاصطلاح غير مفهوم من اللفظ اصلا لعدم
القرينة علما اى مدلوله عالما ويجوز ان يقال تقديره ان يكون مفرده
مذكرا اى دالة علما عالما اى دالة فالوجهان متساويان لاحتياجهما الى
ثلث محذوفات ولو قال علم مذكر عالم لكان اظهر واسلم ولو اكتفى بتذكير
العالم لكان اخصر ايضا وشرطه حال كونه صفة ان يكون مدلول مفرده
مذكرا عالما اذكر التوجيهين لكن الاول ههنا راجح لعدم المساوات
بدل العقل بالعلم ليتناول نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق العاقل
عليه تعالى وان لا يكون مؤنثها اى مؤنث تلك الصفة المفرد فعلاء
كحمراء فانه لا يقال احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون
ومعنى الصفة كامل فى التفضيل للدلالة على الزيادة فيناسبه اشرف الجمع

ولا فعلى بفتح الفاء كسكرى لا يقال سكرانون فرقا بينها وبين فعلانة كندمانة
ولكون التاء اصلا فى الفرق اختير فى مذكرها اشرف الجمع كندمانون وان لا
يستويا اى المذكر والمونث فيها اى فى تلك الصفة كجريح بمعنى مجروح او مجروحة
وكعلامة فلذا اقتصر على الشروط الخمسة وترك السادس المذكور فى الكافية
وترك الجموع الشاذة لان موضعها اللغة ومونث عطف على مذكر والمراد
الاصطلاحى ايضا فيدخل نحو طلحات لو كان فى اخره اى اخر الجمع الصحيح
تذكر ما سبق الف وتاء زائدتان وشرطه اى شرط هذا الجمع لو كان مفرده
صفة ان يجمع مذكره بالواو والنون اكتفى باقوى الاحوال ان كان اى ان وجد
مذكره كسلمة لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل والا اى وان لم يوجد مذكره
فشرطه وجود التاء فى مفرده كحائضة وطامثة لمن حدث لها الحيض
والطمث فيقال حائضات وطامثات بخلاف الحائض والطامث
فانهما بمعنى من ثبت له احدهما فى الجملة اعنى البالغة فجمعهما حوائض وطوامث
لا غير والا اى وان لم يكن صفة جمع من غير اعتبار شرط ولو زاد سماعا
لسلم من اعتراض الرضى لعدم الاطراد والجمع الصحيح مذكرا او مونثا مبتدأ
وافعال اى جمع على وزنه كاقواس وافعل بضم العين كافلس وافعلة بكسر العين
كارغفة وفعلة بكسر الفاء كغلمة للقلة خبر يعنى يطلق على ما دون العشرة
بلا قرينة وغيرها اى غير المذكورات من الجموع للكثرة اى يطلق على ما فوق
العشرة بدونها قال الرضى الظاهر ان الصحيح لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة
والكثرة فيصلح لهما واعلم انه اذا لم يات للاسم الا جمع قلة كارجل فى الرجل
والا جمع كثرة كرجال فى الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار
احدهما للاخر مع وجوده كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود الاقراء
ولما كانت الاسماء المتصلة بالافعال مبينة فى كتب الصرف مطولاتها
ومختصراتها بخلاف التثنية والجمع ترك تعريفاتها وان كانت من المبادى
وقدم وجه ترك صيغها فقال المصدر يعمل كفعله المشتق منه عملا مطلقا
عن قيد الزمان لان عمله لمناسبة الاشتقاق وهو متحقق بينه وبين
مطلق الفعل فيعمل مع كل زمان بخلاف الفاعل والمفعول فان عملهما
لمشابهة المضارع فقط فاشترط زمانه هكذا قيل وفيه ان عمله ليس

لمجرد مناسبة الاشتقاق بل مع كونه بتقدير ان مع الفعل كما اعترفوا به
وهما لا يدلان على الحال البتة فلا بد من عدم الاقتران لها ومن اراد التفصيل
فليرجع الى لب الالباب وشرحه ما لم يكن مدة عدم كون المصدر مفعولا
مطلقا حقيقة تاكيدا او نوعا او عددا فلا يعمل حينئذ لان العمل حينئذ
لفعله وهذا من فروع التقدير المذكور كعدم عمله موصوفا ومصغرا
ومعرفا باللام كذا فى لب الالباب والرضى وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف
مع وجدان القوى وهذا لا يفيد الامتناع ونحو ضربت ضربا الامير
اللص باعمال المصدر يجوز لان تسميته بالمطلق مجاز كذا فى الرضى الا لو
كان المطلق بدلا عن فعله المحذوف وجوبا استثناء مفرغ من الظرف
المحذوف ولو للمصدرية تقديره لان العمل لفعله فى كل موضع او وقت
الا موضع او وقتا ان كان بدلا فان فيه اختلافا فعند التسير فى العمل
للفعل المقدر وعند سيبويه للمصدر لقيامه مقام الفعل لا للمصدرية
وكونه مقدرا بان مع الفعل حتى جوز تقديم معموله عليه واستتار
الضمير فيه فجعله كالظرف العامل فعلى كلا المذهبين يجوز تقديم المعمول
كذا فى الرضى ولب الالباب فوجه الوجهان واحد لا وجهان كما توهم
ومعموله اى المصدر يتقدم عليه لو ظرفا نحو قوله تعالى ولا تاخذكم بهما
رأفة فلما بلغ معه السعى لان المانع تاويله بان مع الفعل فان معمول الصلة
لا يتقدم على الموصول وليس المؤول بشئ فى حكمه من كل وجه مع ان الظرف
كالحميم للعامل للملابسة اليه فى الاغلب فيدخل فيما لا يدخله الاجانب
وانه معمول ضعيف يكفيه رايحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفى نحو
قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون هذا ما اختاره الرضى والجمهور
منعوا مطلقا وقدروا العامل فيما ذكر من الايتين ونحوهما ولا يضمر فيه
نائب الفاعل اى لا يقع الاضمار فى المصدر بان استتر فيه مرفوعه
كالفعل والصفة بخلاف ضربنى زيدا وذلك لان النسبة الى المرفوع
ماخوذة فى وضعهما فيحكم بالاستتار عند عدمه واما المصدر فالواضع
نظر فى وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه للمرفوع
عقلى لا وضعى فلا يحتاج الى الامر الحكمى وقيل لو اضمر فى مفرد المصدر

رد للرضى وسيد عصام الله فانهما جعلا وطلب
الضعف المرفوع [illegible] فضعفا وضعفا [illegible]
[illegible] الا ترى ان [illegible]
لمن قام [illegible] الفعل ولمن وقع عليه الفعل [illegible]
والمرفوع [illegible] ان النسبة [illegible]
فى وضع الفعل [illegible] تامة [illegible]
حملة وفى وضع الصفة تقييدية [illegible]
فلا يكون جملة
منه

لاضمر في مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين
وهما في الفعل راجعان الى الفاعل وكذا في الصفة بخلاف المصدر فانّ له
في نفسه تثنية وجمعا وفيه بحث اما اولا فانا نمنع صحة القياس لوجود
المانع على زعمهم في المقيس فكان كالفعل واما ثانيا فانه لا يجري في
التاكيد فلو قيل نقيس فقد عرفت حاله واما ثالثا فانهم ان ارادوا الاجتماع
في اللفظ حقيقة فباطل اذ الكلام في الاستتار وان ارادوا الابد من
علامة في استتار ضمير المثنى والجمع ولما اتحدا في الصفة اكتفى بتثنيتها
وجمعها فلم يلزم الاجتماع بخلاف المصدر نمنع لزومها والمسند
الظرف واسم الفعل وقول من قال ان الاضمار فيهما تسامح لقيامهما
مقام ما اضمر فيه لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره بعد كونه
كلاما على المسند الاخص لان الافعال الغير المتصرفة وافعل من مثل
سند اخر غير صحيح اذ لا اضمار حقيقة في شيء من الاشياء بل هو حكمي
محض واعتباري صرف حققناه في صدر الكتاب ولا فرق بين الفعل
واسمه في المعنى بل في امور لفظية لما مر والمقتضي للاستتار وهو الدلالة
على الفاعل موجود فيهما على السواء وان ارادوا الاجتماع في اللفظ
حكما لكون المستتر في حكم الملفوظ فمنقوض بالصفة وكون فاعلها عينها
في الذات والخارج لا يدفع الضرر بل يزيده وجاز حذف فاعله اي المصدر
لما ذكر في الاضمار بعينه وقيل لانه لو لم يجز لزم اضماره اذا كان غائبا مقدما
وهذا بعد كونه مبنيا على مغايرة العلتين ممنوع اذ لو اريد بالاضمار ما
سبق اعني الاستتار وهو الظاهر فالملازمة ممنوعة لجواز ان يقال
مثلا زيد ضربه شديد وان اريد المطلق فبطلان اللازم ممنوع والسند
مر وجاز اضافته اليه اي الفاعل قيل مع ان اعماله منونا اولى لانه
اقوى مشابهته للفعل لكونه نكرة وهذا مع كونه مخصوصا باضافة
المعرفة خلاف ما صرح به الرضي من العكس والى المفعول وقل اعماله اي المصدر
ملابسا باللام المعرفة لامتناع تقديره بان مع الفعل وانما جاز على قلة
فرقا بين الشيء والمقدر به وهذا في الفاعل والمفعول به الصريح واما في
الظرف فكثير كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء اسم الفاعل يعمل كفعله

لوكان

هذا ما قاله الجامي وقال الهندي وصاحب
لب الالباب مرفوع الصفة عينها فيكفي
الواحد من كل منهما فلا يلزم الاجتماع
وهذا اقرب الى الصواب منه

وهو زعم انا نقول في المقيس مانع من الاضمار
على زعمهم لا في المقيس مع وجود المقتضي
وهو لزوم المرفوع فلا يتبع القياس وكان كالفعل
ايضا ولعدم القياس بالاضمار لا يمنع جوازه
عند وجود المقتضي وعدم المانع منه

لوكان ملابسا بمعنى الحال والاستقبال تحقيقا كزيد ضارب عمرا
الان اوغدا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا في ذلك الزمان
الماضي ويقدر الزمان المذكور موجودا الان كقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه قيل ان هذا الاشتراط في نصب المفعول به لا في الفاعل مضمرا
او مظهرا ولا في الظرف واعتمد عطف على الفعل المحذوف بعد لو على
المبتدأ ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا او ذي الحال كجاء زيد راكبا
جملا او الموصوف كجاء رجل ضارب عمرا او الاستفهام بالهمزة او بغيرها
نحو اضارب زيد عمرا او حرف النفي من ما ولا وان ولو حذف الحرف ليشمل
النفي المستفاد من الاسم والفعل كما ذكر في بحث المبتدأ لتم الفائدة في تغيير
عبارة الكافية او النداء نحو يا طالعا جبلا وهذا عند ابن مالك واعترض
عليه ابنه وابن هشام بانه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل
لان حرف النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقالا اعتمد
في مثله على الموصوف المقدر وهذا ما اختاره ابن الحاجب واقول
نصرة لابن مالك ان حرف النداء قائم مقام ادعو فهذا يكفي في التقريب
ولو اجيز الاعتماد على الموصوف المقدر للغا شرط الاعتماد اذ لا بد
لكل صفة من صاحب تجري عليه ملفوظا ومقدرا ولم يذكر الموصول
لان المراد به ههنا اللام فقط اذ الصفة لا تقع صلة الا لها وسيذكره
فلو ذكره ههنا لزم التكرار ولو اكتفى بالاول اوهم اشتراط الحال والاستقبال
فيه ايضا فظهر ان مراد ابن الحاجب من صاحبه غير الموصول لا ما يعمه
كما توهم ثم قيل ان هذا الاشتراط في البارز لا في المستتر والظرف
ويضاف اسم الفاعل لو اريد ذكر مفعوله في المعنى اليه اضافة معنى
لو كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لامتناع نصبه ولو وجد معمول منصوب
نحو زيد معطي عمرو درهما امس قدر فعل ناصب نحو اعطى وهذا جواب
عن تمسك الكسائي حيث يجوز عمله بمعنى الماضي وقد قال التقدير خلاف الظاهر
نقول لما لم نجد عمله في المفعول الاول مع كثرة دوره في الكلام كان قرينة
للتقدير وقال السيرافي الاجود ان يقال انما نصب ههنا الثاني ضرورة
حيث لم يمكن الاضافة اليه ولا يجوز بدون هذه الضرورة وقال الاندلسي

ردا على جواب الحذف لا يستقيم ذلك فى مثل هذا ظاآن زيدا مس قائما
لامتناع الاقتصار وقال الرضى يمكن ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة و
ان كان قليلا كما يجئ فى افعال القلوب ويضعف مذهب السيرافى
قولهم هذا ضارب زيد امس وعمرا اذ لا اضطرار ههنا الى نصب عمرو ولان
حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى وبالّلام اى بسبب دخول اللام
الموصولة دون المعرفة على اسم الفاعل يستوى فيه الجميع اى جميع الازمنة
لكونه ح فعلا حقيقة ومعنى وكذا المبالغة اوزانها العاملة ثلثة مفعال
وفعول وفعّال وزاد سيبويه فعيلا وفَعِلا ان اراد ان اوزان المبالغة
كذى اللام فى استواء الجميع لم يستقم فى المعطوفات وان اراد انها كاسم الفاعل
فى العمل والاشتراط يرد عليه انهم صرحوا بانه لا يشترط معنى الحال و
الاستقبال فى المبالغة ثم ان هذا عند البصرية وقال الكوفية لا يعمل
المبالغة لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعدها منصوب
فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان معنى المبالغة جابر لما فات
من المشابهة اللفظية ورد بان المبالغة كالزيادة التفضيلية بجعل الاسم
بعيدا من مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا ويمكن ان يدفع بان الاصل
فى افعل التفضيل الزيادة على الغير فملاحظة الغير هى التى بعدته من المشابهة
واما مجرد الزيادة والمبالغة فى الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد واسم
المفعول اى هو كاسم الفاعل فى العمل والاشتراط والمثنى والمجموع صحيحا
او مكسرا من اسم الفاعل والمفعول كالمفرد من اسم الفاعل فى العمل و
الاشتراط والمثنى والصحيح ظاهر لبقاء صيغة المفرد واما المكسر
فلكونه فرع الواحد وجاز حذف النون من مثنيهما ومجموعهما بالعمل
اى بسبب عمل النصب على المفعولية معرفا اى داخلا عليه اللام
الموصولة لاستطالته فجاز الحذف للتخفيف فلا بد من القيدين
المذكورين لعدم جواز الحذف عند انتفاء احدهما على ما صرحوا به
الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
تعمل كفعلها بل تزيد عليه لانها تنصب عند البصرية لا فعلها من غير اشتراط
زمان لكونها بمعنى الثبوت لا الحدوث المقتضى للزمان لو اعتمدت على

ماسبق

ماسبق وهى اى الصفة المشبهة ملابسة باللام المعرفة لا الموصولة او
مجردة عنها انفصال حقيقى والمعمول اى معمول الصفة المشبهة الظاهر
لا المضمر ملابس باللام او مضاف الى الضمير بلا واسطة او بها لا مطلق
المضاف او مجرد عنهما فيدخل نحو الحسن وجه غلام فى المجرد لا المضاف
فالانفصال ايضا حقيقى لا لمنع الخلو كما توهم فبضرب الاثنين فى الثلثة
يصير ستا وهو اى معمولها فى هذه الاقسام الستة مرفوع بالفاعلية
او منصوب على التشبيه بالمفعول فى المعمول المعرفة عند البصرية لانهم
لا يجوزون تعريف التمييز وعلى التمييز عند الكوفية لتجويزهم اياه وعلى
التمييز بمعنى المصدر اى جعل معمول الصفة تمييزا فى غيرها اى غير المعرفة
او مجرور باضافة الصفة اليه فيصير بضرب الستة فى الثلثة ثمانية عشر
وامتنع منها الحسن وجهه باللام فى الصفة المضافة الى معمولها المضاف
لعدم افادة الاضافة خفة لانها اما بحذف التنوين او النون او بحذف
ضمير الموصوف منها او من معمولها او نقله منه اليها ولا شئ منها فيه وامتنع
الحسن وجه او وجه غلام باللام فى الصفة المضافة الى معمولها المجرد عنهما
لان هذه الاضافة وان افادت التخفيف بنقل الضمير لكنهم لم يجوزوا
اضافة المعرفة الى النكرة ولم يذكر المختلف فيه وهو حسن وجهه باضافة
الصفة المجردة عن اللام الى معمولها المضاف فكأنه اختار مذهب الكوفيين
فانهم يجوزونه فى السعة بلا قبح لانتفاء المانعين المذكورين وما فيه
ضمير واحد اما فى نفس الصفة او معمولها احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة
من غير زيادة ولا نقصان وما فيه ضميران حسن لاشتماله على المحتاج اليه
لا احسن لاشتماله على زائد والا اى وان لم يكن فى الصفة ولا فى معمولها
ضمير فقبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير فى الصفة
غير ظاهر ظهوره فى المعمول ذكر قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال
ولو رفع بها نائب الفاعل اى بالصفة اى لو رفع الصفة اسما ظاهرا
بالفاعلية فلا ضمير فيها لامتناع تعدد الفاعل والا اى وان لم يرفع بها
سواء نصبت على التشبيه او جرت بالاضافة ففى الصفة ضمير
لامتناع خلو الصفة عن الفاعل كالفعل مطابق ذلك الضمير للموصوف

فى التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع كمطابقتها اياه والفاعل و
المفعول للازمان اراد بلزوم المفعول تعدية فعله الى واحد فان ذلك الواحد
ينوب مناب الفاعل فلا يبقى مفعول منصوب فيكون كاللازم والمنسوب
كهاشمى كهى اى كالصفة المشبهة فيما ذكر من الاقسام والاحكام واما المتعدى
منهما فلا يجوز نصب فاعله ولا جره لئلا يشتبه بالمفعول على تقدير حذفه
وحمل عليه عند الاكثرين ما ذكر مفعوله منصوبا بعده اسم التفضيل
قياسه للفاعل اى لتفضيله على غيره فى الفعل لا لتفضيل المفعول اذ لو
كان لهما كثر الاشتباه فجعلوه قياسا فى الاكثر وهو الفاعل وقد جاء سماعا
لتفضيل المفعول كاشهر اى اكثر مشهورية ولو ترك هذا ايضا لكان انسب
لانه من احوال الوضع والصيغة ويستعمل اسم التفضيل باحد الثلثة بطريق
الانفصال الحقيقى باللام المعرفة فيطابق موصوفه افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها لعدم المانع الذى سيجئ
كزيد الافضل الزيدان الافضلان الزيدون الافضلون هند الفضلى الهندان
الفضليان الهندات الفضليات او بمن فهو مفرد مذكر لفظا ابدا و
ان كان موصوفه غيره لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث
المختصة بالاخر بما فى حكم الوسط لامتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارق
بينه وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة عكس ترتيب الكافية لان الثالث
فرع الاولين فى المطابقة وعدمها والاول على اصل القياس دون الثانى
او الاضافة فله معنيان اشار الى الاول وهو الاكثر بقوله فلو كان
اسم التفضيل المضاف للزيادة عليه اى على المضاف اليه الدال عليه الاضافة
وشرطه اى شرط اسم التفضيل المضاف فى افادة هذا المعنى دخوله فيه
اى دخول مدلول اسم التفضيل فى مفهوم المضاف اليه وان كان خارجا
بحسب الارادة لئلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه والجملة معترضة جاز
المطابقة لموصوف لعدم المانع المذكور والافراد مع التذكير وان كان
موصوفه غيرهما لمشابهته افعل من فى كون المفضل عليه مذكورا معه والا
اى وان لم يكن اسم التفضيل للزيادة على ما اضيف اليه فقط بل للزيادة
مطلقا فيطابق موصوفه لعدم المشابهة ويعمل اسم التفضيل فى مظهر

الرفع

الرفع على الفاعلية ولا ينصب المفعول به اتفاقا فيقدر فى نحو قوله تعالى
وهو اعلم من يضل فعل ناصب كيعلم واما العمل فى المستتر فجائز
بغير شرط بل لازم اذا لم يرفع ظاهرا وكذا العمل فى الظرف والحال والتمييز
لانها معمولات ضعيفة يكفيها رايحة الفعل واما العمل فى المظهر فله شروط
بينها بقوله فى نحو ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد
يريد اسم تفضيل يكون صفة لمعمول منفى والضمير الراجع الى الموصوف يكون
فى متعلقه لا فيه ويدخل من التفضيلية على ضمير فاعله مقيدا بحال و ترك
ضابطة الكافية لغموضه وصعوبة فهمه واكتفى بالتشبيه والتمثيل
لوضوحه لا سيما على المبتدى وقد سبق مرارا وجه ترك الدليل وهو
كون اسم التفضيل بمعنى فعله اذ النفى فى الكلام يتوجه فتنفى الزيادة
فيبقى اصل الفعل فيكون احسن مثلا بمعنى حسن مع انه لو لم يعمل حينئذ
بل رفع اسم التفضيل على الخبرية وما بعده على الابتداء يلزم الفصل بينه
وبين معموله اعنى منه باجنبى وهو المبتدأ ولو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا
وجاز من عين زيد يريد حذف الضمير المجرور من منه وكلمة فى و نحوها
فى نحو المثال المذكور مع بقاء البواقى على حالها وكعين زيد احسن فيها
الكحل يريد تبديل رجلا احسن فى عينه الكحل الخ فى المثال الاول ونحوه
بهذه العبارة ونحوه وفى هذا المثال من التفضيلية مقدرة بعد الكحل
فيلزم الفصل الفعل الماضى ما فعل دل بالوضع على ما مضى المضى او زمان
اوحدث او شئ مضى بمعنى اللغوى فخرج نحو امس ولم يضرب ودخل
نحو ان ضربت ضربت وعسى وبنى الماضى لعدم مقتضى الاعراب
على الفتح لفظا نحو ضرب وتقديرا نحو غزا لا السكون مع كونه اصلا
فى البناء لمشابهته الاسم فى وقوعه موقعه فى نحو زيد ضرب وضارب
ما لم يلحقه الواو والضمير تقدمه لقرب لازم من الفتح ووجوديته لانه اى الماضى
يضم ح لفظا نحو ضربوا وتقديرا نحو غزوا والضمير المتحرك المرفوع لانه
يسكن ح نحو ضربن وضربت وضربتما وضربتم وضربتن المضارع
ما فعل دل بالوضع على الزمان الحال والاستقبال بالاشتراك على الاصح
وهو اى المضارع معرب لمشابهته الاسم لفظا ومعنى واستعمالا

منه اى من بين انواع الفعل لا غير لعدم المشابهة التامة فيه لوانلم يتصل به
اى بالمضارع نون التاكيد خفيفة او ثقيلة فانه مبنى على الضم فى جمع
المذكر وعلى الكسر فى الحاضرة وعلى الفتح فى غيرهما لانها بمنزلة الجزء فلو دخل
الاعراب قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل عليها فهى كلمة اخرى
حقيقة ونون جمع المؤنث فانه مبنى على السكون حملا على الماضى واعرابه
اى المضارع رفع ونصب وجزم فالمضارع الصحيح الاخر المفرد غير المثنى
والمجموع سوى الحاضرة اى المخاطبة ملابس بالضمة رفعا والفتحة نصبا
لفظا ملفوظين والسكون جزما كيضرب ولن يضرب ولم يضرب وغيره
اى المفرد المستثنى منه الحاضرة صحيحا او معتلا بالنون رفعا وحذفها
نصبا وجزما نحو يضربان ولم يضربا ولن يضربا لان الضمير المرفوع
لما عد جزءا بدليل سكون اخر نحو ضربنا دون ضربنا جعلوا الاعراب
بعده ولما لم يحتمل الالف والواو والحركة جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان
حرف العلة فحذفوها فى الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه دون
الرفع لان الجزم بدل الجر فالنصب يناسبه فى مخرج اصلهما وكونهما علامتى
الفضلة فلذا يحمل على الجر دون الرفع فى الاسماء فيناسب بدله فيحمل عليه
فى الافعال ايضا والمعتل الاخر بالالف قدمه لخفته ووحدته بالضمة رفعا
والفتحة نصبا تقديرا مقدرتين والحذف اى حذف الاخر جزما نحو يخشى
ولن يخشى ولم يخش والمعتل بغيره اى الالف يعنى الواو والياء بالضمة رفعا
تقديرا والفتحة نصبا لفظا والحذف جزما نحو يغزو ويرمى ولن يغزو
ولن يرمى ولم يغز ولم يرم وفى كلام المص نظر من وجوه الاول ان الضمة
والفتحة فى الصحيح المفرد تكونان تقديرا فى الوقف والثانى ان السكون فيه
ايضا يكون تقديرا فى نحو لم يضرب الرجل والثالث رجاع ضمير غيره الى المفرد
بلا قرينة مع ان الظاهر رجوعه الى الصحيح والرابع الفتحة فى المعتل بغير الالف
تكون تقديرا فى الوقف ولو قال فالمفرد سوى الحاضرة بالضمة مطلقا
ولو تقديرا والسكون كذلك فى الصحيح والحذف فى المعتل وغيره بالنون و
حذفها لسلم مع الايجاز ويرفع المضارع لو جرد عن الناصب والجازم
الاتيين وعامله التجرد عند الكوفيين ووقوعه موقع الاسم عند البصريين

وينصب المضارع بأن وكلمة ان التى بعد العلم مخففة من المثقلة
فلا تنصب المضارع لانها للتحقيق فيناسب العلم والناصبة للرجاء
والطمع فلا يناسبه ح لا بد من السين وسوف وقد وحرف النفى
للفرق بينهما كقوله تعالى علم ان سيكون والتى بعد الظن يحتمل المخففة
باعتبار دلالته على الوقوع والناصبة باعتبار عدم التيقن وينصب
المضارع بلن وهى اى لن موضوعة لنفى الفعل المستقبل واذن لو كان
فعله مستقبلا لا حالا اذ الغالب فى اذن معنى الشرط والجزاء والاصل
والغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على حال اغلب
واقوى وقد تجرد عن الشرط كقوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين
وقد يكونان فى الماضى كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فظهر ما فى
قول من قال لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال وقد اصاب
فى تقديم هذا الشرط اذ فى عبارة الكافية فصل بين الاصل والفرع ولكن
لم يصب فى تبديل الاعتماد بالعمل فى قوله ولم يكن فعله معمولا لما قبلها اذ
لا عمل فى نحو والله اذن لاخرجن للاعتماد مع عدم العمل كما لا عمل فى نحو انا
اذن اكرمك وان تأتنى اذن اكرمك وحصروا الاعتماد فى هذه الثلثة فيكون
المراد الاعتماد الكامل ووجه اشتراطه ضعفه ومغلوبيته بوقوعه بين
المتصلين لا توارد العاملين على معمول واحد لعدم تمشيه فى الاولين
والاختلاف بالكلية والجزئية فى المعمول كاف كقولك مرادى ان تقوم
ولعدم امتناعه بل وقوعه اذا اختلف محل العمل كررت بزيد فلم لا يجوز ان
يكون اكرمك فى الثالث منصوبا لفظا ومجزوما محلا واما الاعتماد الناقص
فيمنع وجوب العمل لا جوازه وذلك فى موضعين بينهما بقوله ولو كانت
اذن بعد الفاء قدمها لكون الاعتماد فيها اكثر والواو وجاز اعمال اذن بناء
على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لكونه جملة والغاؤها بناء
على وجود الاعتماد فى الجملة وضعف العامل وصح الفصل بينهما اى بين اذن
ومعموله بالقسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك
والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك لا غير لكثرة دوران هذه الاشياء فى الكلام
خاصة دون اخواتها وكى وهى للسببية اى سببية ما قبلها لما بعدها

حيث جزم بكونها جوابا وجزاء ونفى الامكان فى غير الاستقبال مع تحققهما واقعين فيه منه

كما لم يصب من قيد الاعتماد فى عبارة الكافية بالعمل منه

كاسلمت كى ادخل الجنة وان اى ينصب المضارع بان مقدرة بعد حتى لو كان
المضارع مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وان كان بالنسبة الى زمان التكلم
غيره وهى اى حتى ح حرف جر بمعنى كى للسببية كاسلمت حتى ادخل الجنة
او الى لانتهاء الغاية كسرت حتى تغيب الشمس فلو قصد بالمضارع الحال تحقيقا
كمرض حتى لا يرجونه ولو كان ذلك القصد حكاية ككنت سرت امس حتى ادخل
البلد يرفع المضارع بعد حتى لعدم تقدير ان لكونها للطمع والرجاء فينا فى
الحال فيكون حتى حرف ابتداء بمعنى ان ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق
بما قبلها من حيث الاعراب لا حرف جر ويجب ح السببية ليحصل
الاتصال المعنوى جبرا لما فات من الاتصال اللفظى وترك التفريعات لظهورها
لمتصدى هذا الكتاب وبعد لام كى اى لام بمعنى كى للسببية اذ هى حرف جر
كحتى لا يدخل الفعل الا بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وبعد لام
الجحود وتا اشارة الى لام الجحود زائدة للتاكيد بعد النفى لكان اى لحدثه نحو قوله
تعالى وما كان الله ليعذبهم ولم يكن الله ليغفر لهم اذ الحدث متحد بالنوع فى
الجميع ولا حاصل للتعميم كان المعنوى كما لا يخفى فيقدر مضاف اما فى اسمها
او خبرها ليصح الحمل مثل ما كان صفة الله او ذا تعذيبهم وبعد الفاء لو كان للسببية كانت
وبعد الواو لو كانت للجمعية اى لمصاحبة ما قبلها لما بعدها وما مبتدأ
قبلهما اى الفاء والواو امر خبر والجملة حال مزفا على الفعلين المقدرين
بعد لو كزرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى ونهى كلا تشتمنى
فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى او نفى قدمه لمناسبة النهى
كما تاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث منا او تمن قدمه لمناسبة
النفى كليت لى مالا فانفقه او عرض قدمه لمناسبة التمنى كالا تنزل
فتصيب خيرا اى لا يكون منك نزول فاصابة خير منى او استفهام
كهل عندكم ماء فاشربها اى هل يكون منكم ماء فشرب منى وبعد او
لو كانت بمعنى الى او الا ترك ان فيهما لانها خارجة عن معنى او مقدرة
بعده والتوجيه بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدهما غير وجيه
اذ لا تفاوت فى المعنى بين الداخلتين وغيرهما فالتقييد ضايع بل التوجيه
ان يقال المراد ابن الحاجب بقوله بشرط معنى الى او الا ان وجود هذا

المعنى

المعنى فى التركيب لا كونهما معنى او نحو لالزمنك او تعطينى حقى وبعد العاطفة
مطلقا لو كان المعطوف عليه اسما اذ لا يجوز عطف الفعل على الاسم
فيقدر ان فيكون فى تاويل الاسم فيصح العطف كقوله للبس عباءة
وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف وجاز اظهار ان معها اى
مع العاطفة كاعجبنى قيامك وان تذهب ومع لام كى كجئتك لان تكرمنى
ويجب اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع بعد اللام بمعنى كى كقوله تعالى
لئلا يعلم لاستكراه اللامين المتواليين ويمتنع اظهار ان فيما عداهما واعلم
ان ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما فى
تلك المواضع من غير عمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه
ومع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايها اللائمى احضر الوغى فى رواية النصب
ويجزم المضارع بلم ولما وهما للقلب اى قلب المضارع الى معنى الماضى وتا
اشارة الى لما للاستغراق اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى
وقت التكلم ولا يجب الاستغراق فى لم وجاز حذف فعلها اى لما عند
القرينة دون لم كشارفت المدينة ولما اى لما ادخلها ويختص ايضا
بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا يقال ان لما يضرب ويكثر فى
نفى الفعل المتوقع ولام الامر اى يجزم المضارع بها وبه اى بهذا اللام
يطلب الفعل وقد يحذف هذا اللام للضرورة الشعرية كقوله محمد
تفد نفسك كل نفس وقد يفتح هذا اللام وجاز السكون فى هذا اللام
بدخول الواو والفاء وثم عليه كقوله تعالى ولتات طائفة اخرى لم يصلوا
فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهى بالاضافة بتنكير المضاف وبتجوز نحو
زيد الشجاعة او الوصف او البيان بتاويل الدال على النهى وبه اى بلا هذه
يطلب الترك وكلم المجازاة اى يجزم المضارع بها وهى ان ومهما واذما و
وحيثما وهما لا يجزمان بلا ما وانى قدمه لمناسبة الطرفين واين ومتى وهما
يجزمان مع ما وبدونها وما ومن واى وقل الجزم مع كيفما واذا ويجزم المضارع
بان مقدرة بعد الافعال الستة السابقة سوى النفى لو قصد السببية
قيد للتقرير ولو لم تقصد لم يجز الجزم بل يرفع فيكون صفة او حالا او
استئنافا ولو قدم هذا فقال وهى ان ويقدر بعد الافعال الخ لكان اخصر

واحسن وانسب لاسلوب المعهود والكلم الجازمة تدخل الفعلين لسببية
الاول ومسببية الثاني ولو يجعل المتكلم ولو قدم هذا ايضا فقال وكلم
المجازاة وتدخل الفعلين لخ لكان مثل ما سبق وسميا اى الفعلان للدخول
شرطا وجزاء فلو كانا مضارعين او الاول اى الشرط فالجزم لازم في
المضارع ولو كان الثاني مضارعا ففيه وجهان اى جاز الجزم والرفع في
المضارع ولو كان المسبب اى الجزاء ماضيا بلا قد لفظا او معنى فيدان
الماضي فيشمل نحو ان ضربت لم اضرب ولقد فيخرج نحو قوله ان كان قميصه
قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت لم يجز الفاء لتحقق تاثير حرف الشرط
فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا عن الرابطة ولو كان
المسبب مضارعا مقارنا بلفظ لا او مضارعا مثبتا فيجوز الفاء
وتركه لان اداة الشرط لم يقلب معناه ولكن خلصه للاستقبال فكان
مؤثرا من وجه دون وجه والا اى وان لم يكن الجزاء ما ذكر فالفاء واجبة
لعدم تاثير اداة الشرط اصلا فاحتيج الى الرابطة وذلك اذا كان
الجزاء ماضيا بقد لفظا او معنى ومضارعا بما او لن او سوف او السين
او جملة اسمية او امرا او نهيا او تمنيا او عرضا او دعاء او غير ذلك و
يقع اذا التي للمفاجأة مع الجملة الاسمية موقعها اى موقع الفاء لان
معناه ينبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون الامر بالصيغة
مقابل الامر باللام افرده بالذكر لكونه قسما من الفعل برأسه مغايرا
للمضارع لفظا ومعنى وحكما بخلاف النهي والامر باللام فانهما مع الحرف
ليسا بقسمين من الفعل كالمنفي وبدونها كالمضارع لفظا وحكما ما فعل
يطلب به مدلول ماخذه اى مصدره من المخاطب فخرج امر الغائب والمتكلم
بحذف التاء فخرج نحو قوله تعالى فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة المخاطب
ومجهول امر المخاطب وبنى الامر بالصيغة عند البصرية لزوال الموجب للاعراب
اعنى المشابهة التامة للاسم بحذف التاء على السكون في المفرد الصحيح و
جمع المؤنث لكونه اصلا في البناء وحرك عند لحوق ضمير الفاعل الساكن
بحركة تجانسه واما حذف الآخر في المعتل فللتخفيف فيما كثر استعماله

وهو

وهو التسبب في تجديد الصيغة لهذا الامر دون الغائب والمتكلم وقيل
ونعم ما قيل اصل افعل لتفعل بالاتفاق اذ الطلب مفهوم من اللام لكنها
منوية مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوما ومنسية عند البصرية
فيكون موقوفا فلا حذف في الفرع وانما لم يعد بعد زوال الجازم لما مر
فعل ما مفعول لم يسم لم يذكر ظاهرا ولا مضمرا بارزا ولا مستكنا فاعله اى
فاعل ذلك المفعول ما فعل نسب نسبة تامة او على وجه القيام الى المفعول
في الاصل كضرب عمرو في ضرب زيد عمرا فان نسبة الفعل الى عمرو في الاول
تامة دون الثاني وان نسبة المعلوم الى المفعول وقوعية ونسبة المجهول
قيامية والفعل مطلقا لو توقف تعقله اى تعقل مضمونه على متعلق وهو
غير الفاعل في اصطلاح النحاة فالفعل متعد كضربت زيدا والا اى وان لم يتوقف
تعقله على متعلق فالفعل غيره اى غير متعد كذهب زيد قال الرضي فعلى هذا
يدخل نحو قرب وبعد وخرج في المتعدي مع كونها لوازم ولا يبعد ان يرسم
المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم المفعول ويرسم اللازم بانه الذي
لا يصح ان يشتق منه ذلك يعني بغير واسطة الجار وقد يتعدى اى الفعل
الى شيئين اما مفعوله الثاني غير الاول ذاتا كاعطى او عينه وهو باب علم
ويتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري وهما اصلان في هذا القسم فانهما
كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد
مفعول آخر يقال له المفعول الاول وانبأ ونبأ واخبر وحدث وهذه الاربعة
ليست اصلا بل بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام والمفعول الاول
لها اى لهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل كمفعول باب اعطيت في
جواز الاختصار عليه والاستغناء عنه ونحوهما والمفعول الثاني
والثالث كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر وجواز
تركهما معا وغيرهما من الخصائص افعال القلوب اى افعال اصطلاحية
دالة على احوال القلوب من العلم والظن فانهما اما كيف او اضافة او انفعال
لا فعل وتأثير ويمكن ان يراد بالفعل القائم بالغير فيكون من باب تسمية
الشيء باسم جزء مدلوله وهي اى افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت
هذه الثلثة للظن وزعمت مشترك بين الظن والعلم وعلمت ورأيت

ان فسر العلم بالصورة الحاصلة في العقل فكيف
وان بحصول الصورة فاضافة وان بانتقاش
الصورة فانفعال
منه

ووجدت وهذه الثلثة للعلم تنصب استيناف اوخبر افعال القلوب
فالجملة معترضة اوخبر ثان اوخبر محذوف جزئي الجملة الاسمية على ان لكل واحد
مفعول به وخصت هذه الافعال اي ميزت من بين الافعال بانه اي الشان
اذا ذكر احدهما اي احد المفعولين ذكر المفعول الاخر ان اراد الذكر اللفظي فالحكم
اكثري لا كلي اذ قد ورد الحذف مع القرينة في قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة فالمفعول الاول
محذوف اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم ووجه القلة كونهما بمنزلة اسم
واحد اذ المفعول به في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول فتقدير
علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد وعدم لزوم كون المؤول بشئ في حكمه من
كل وجه وان اراد ما يعم التقديري فالحكم كلي اذ هما جزء الكلام لكونهما
مبتدأ وخبرا في الاصل فاذا لم يتلفظ احدهما فلا بد من التقدير مع القرينة
ولا يجوز الحذف نسيا بخلاف باب اعطيت فان حذف احد مفعوليه
تقديرا ونسيا كثير واما حذف المفعولين معا فمشترك بينهما تقديرا كان
نحو من يسمع يخل وسال زيد عمرا درهما فاعطى او نسيا كقوله تعالى هل يستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون وفلان يعطي ويمنع وهذا هو الصحيح وقال
بعضهم لا يجوز الحذف نسيا في مفعولي باب علمت لعدم الفائدة اذ من
المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن وهذا انما يفيد نفي الجواز عند
ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي الا ترى ان علماء المعاني اوردوا الاية السابقة
مثالا للتنزيل منزلة اللازم فلو قيل العلم فيها بمعنى المعرفة فنقول العلم مشترك
وقد ينفى العلم بضرب من التجوز وجواز الالغاء عطف على انه اذا ذكر اي
خصت هذه الافعال بجواز العمل لكونها افعالا والالغاء لاستقلال مفعوليها
كلاما اما لم تتقدم هذه الافعال على مفعوليها فلا يجوز عند الجمهور الغاؤها
لان عامل النصب لفظي فمع تقدمها يغلب المعنوي وهو اي الالغاء اولى من
الاعمال مع جوازه لو تاخرت هذه الافعال عن مفعوليها والاعمال اولى من
الالغاء مع جوازه ايضا لو توسطت هذه الافعال بين مفعوليها ويجب
الالغاء بين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيد وبين الفاعل ومعموله
كلست بكرم احسب زيدا وبين معمولي ان كان زيدا احسب قائم

الثلثة تشتمل على معنيين احدهما عدم الكثرة والثاني الجواز الاول للاول والثاني للثاني
والثاني اي مضمون المفعول به او اسم
بتقدير مضاف اي المراد بالمضمون المعنى
مضمون الثاني هو المفعول به
من قال لان مضمونهما معا هو المفعول به خارج عن
فقد تسامح اذ المضاف اليه لا دخل له في تحقق
المضاف ومراده انهما شرطا او شطرا
المفعول به شرطا او شطرا
الحذف التقديري ما كان المحذوف فيه منويا
فلا بد من قرينة والنسي هو المتروك
راسا فلا قرينة فيه

وبين

وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف
والمعطوف نحو جاء زيد واحسب عمرو وخصت هذه الافعال
بجواز التعليق من قولهم امرأة معلقة لمفقود الزوج لا هي ذات زوج قائم
بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح فهذه الافعال عند التعليق لا هي عاملة في اللفظ
لوجوب ابطال العمل اللفظي ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوي حتى يجوز العطف
على المحل في نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا قبل الاستفهام كعلمت ازيد قائم
وهل زيد قاعد واي الحزبين احصى وعلمت غلام من عندك وقبل النفي كعلمت
ما زيد منطلق وان زيد ذاهب ولا زيد في الدار ولا عمرو وقبل اللام
الابتدائية الداخلة على معمولها لان لهذه الثلثة صدر الكلام وضعا
فاقتضت بقاء صورة الجملة والعمل التقديري كثير فلا يضيع حقوقها
من كل وجه فروعي الجانبان وخصت بجواز كون الفاعل والمفعول ضميرين
متصلين راجعين لواحد كعلمتني منطلقا وامتنع نحو ضربتني بل يقال ضربت
نفسي لان المغايرة في غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا زادوا النفس
تصريحا وتنبيها على ما عسى ان يغفل عنه بسبب الندرة بخلاف افعال
القلوب فان الانسان بحاله اعلم منه بحال غيره فلا يحتاج الى زيادة وقيل
الاصل مغايرة المؤثر والمتاثر الاصلين فيهما فاذا اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا
فقصد المغايرة اللفظية بقدر الامكان واما افعال القلوب فالمفعول به
في الحقيقة مضمون الجملة لا المنصوب الاول بل هو توطئة فلم يتحدا فلم يكره
الاتفاق اللفظي وفيه ضعف اذ المخالف للاصل يناسبه التنبيه
لئلا يغفل لا التلبيس ولو سلم فلا نسلم لزوم المغايرة بقدر الامكان
فلم لا يكفي المغايرة ذاتا واعرابا ولو سلم فمنقوض بجواز نحو ما ضربت
الا اياك اذ فيه اتحاد من وجه وهو الضميرية والمغايرة ممكنة بازيد من هذا
بان يقال ما ضربت الا نفسك مع عدم لزومها وظننت وعلمت ورايت
ووجدت الملابسات بمعنى اتهمت وعرفت وابصرت واصبت لف
ونشر مرتب يتعدى كل واحد من هذه الاربعة خبر وظننت لانه
اريد به اللفظ الى مفعول واحد لا اثنين وانما لم يجعل بمعنى حالا من فاعل
يتعدى مع كونه اقوى من جهة اللفظ اذ جمهور النحاة لم يجوزوا تقديم المتعلق

ومما اولى من قول من قال وبين العطف عليه

منه ايضا ماخوذة من شئ معلق لا هو
ذو قرار ولا اخر ولا فارغ فانه فظهر من
هذا جعل ازاحة من هذا ابتداء لكن التبيين
في المراة المعلقة الظهور واشهر فاتزوا النقل
منه بين

معرفة لان فاعل يتعدى ح ان رجع الى مجموع الاربعة لم يستقم الى واحد وان
رجع الى كل واحد يلزم ملابسته الى معنى الاربعة الا ان يراد بالواحد جنس
المفعول الذى ليس بعده مفعول الافعال الناقصة نقصانها عدم تمامها
كلاما بالفاعل بخلاف الافعال التامة ما لفظ لا فعل ليشمل الماوتات والتسمية
بالفعل الناقص اصطلاح جديد والمناسبة كون بعض افراده وجزء بعضها
فردين للقديم ثم ما خبر محذوف لا ملفوظ لما مر بل خبره ان كان مبتدأ
صار الخ والجملة معترضة وضع لاجل اثبات امر لفاعله عدل عن التقرير
لايهامه القرار والدوام وعن الصفة لايهامها الوجود فلا يشمل ليس
وليس اللام صلة الوضع والا لا يشمل الا نحو صُيّر بالتشديد معلوما
او مجهولا ولما كان التعريف شاملا للفعل التام فان ضرب مثلا وضع
لاثبات الضرب وتقريره لفاعله تكلفوا فى الجواب فبعضهم خصوا الصفة
بالخبر اى بحدث خبر الفعل الناقص وبعضهم بالخارجة عن مدلوله وبعضهم
بغير مدلول مصدره وشئ منها لا يفهم من اللفظ فالتقييد به اعتراف بفساد
الحد مع انه يمنع الجمع لخروج ليس ح ولو اريد بالمصدر الموجود فى الاستعمال
دخل نحو فعال بل اسماء الافعال كلها وقد عرفت فساد جعل ما عبارة
عن الفعل وبعضهم قال معنى الحدث العمدة فيما وضعت له هذه الافعال
هو التقرير المذكور لا غير بخلاف الفعل التام فان الصفة عمدة فيه ايضا
وجعل الزمان والانتقال والدوام ونحوها غير عمدة وهذا بعد عدم تمشيه
فى ليس وكونه تحكما بجعل التقرير عمدة بخلاف نحو الزمان لا قرينة يعتد بها
عليه فلا يلتفت اليه فى الحدود ولو بدل الفاعل بالمبتدأ او بالاسم و
فسر بالمبتدأ بعد دخول العامل عليهما لكان اقرب وترك قول ابن الحاجب
تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها لاغناء التفصيل
الاتى عن هذا الاجمال وترفع الافعال الناقصة الاول من الجملة الاسمية
اعنى المبتدأ على الفاعلية وتنصب الثانى منها لشبهه بالمفعول به فى توقف
الفعل عليه ثم ذكر معانيها على التفصيل مقتصرا على ما به الامتياز تاركا
ما به الاشتراك لظهوره فقال صار قدمه على كان لقوله وبمعنى صار
للانتقال فى الصفة كصار زيد عالما او فى الحقيقة كصار الطين خزفا وكان

اما ناقصة

اما ناقصة لتحقق الخبر زمانا ماضيا دائما من غير عدم سابق ولاحق نحو
كان الله عليما او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف
على لتحقق الخبر اى وللانتقال نحو افتقر زيد ثم كان غنيا ويكون فيها اى فى كان
عطف عليه ايضا ضمير الشان كقول الشاعر اذا مت كان الناس صنفان
وهذا ليس معنى لكان بل استعمال متفرع على الاولين فلو قال يجوز فيها
الشان لكان احسن واظهر او تامة بمعنى وجد كقوله تعالى كن فيكون
او زائدة لتحسين اللفظ بلا معنى ولا عمل كقوله تعالى من كان فى المهد
صبيا والمنصوب حال واصبح وامسى واضحى وتكون هذه الثلثة
تامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات والجملة معترضة من جهتين وظل وبات
وقل كونهما تامتين نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا وهذه الجملة
كالسابقة لاقتران الجملة اى المعنى المأخوذ من الجملة باوقاتها وهى الصباح
والمساء والضحى والظلول والبيتوتة ويكون هذه الخمسة بمعنى صار
بلا دلالة على الاوقات المذكورة وليس قدمه لبساطته واصالته لنفى
مضمون الجملة حالا فى الزمان الحال وهذا مذهب الجمهور وقال سيبويه
ومن تبعه مطلقا وما برح وما فتئ وما زال وما انفك قدم الماويات لتمحضها
واصالتها ثم غير ترتيب الكافية فيها لان الثلاثى احق بالتقديم ثم الصحيح
ثم المهموز وهذه الاربعة بمعنى لدوام حدث خبرها لفاعلها مذ قبله
اى مذ زمان امكان قبول فاعلها لمضمون خبرها فمعنى ما زال زيد عالما
مثلا دوام العلم له مذ زمان البلوغ او المراهقة فلا يضر انتفاؤه فى
اوائل زمان الصبى لعدم امكان القبول ولزمها اى هذه الاربعة فى
كونها ناقصة النفى وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بدل
الفاعل بالاسم اشعارا لجواز التعبيرين فما فيها مصدرية بتقدير الزمان
قبله ولذا اى لاجل كونها للتوقيت المذكور افتقر ما دام الى كلام قبله لانه
اى ما دام مع اسمه وخبره ظرف منصوب وفضلة فلا بد له من ناصب
وعمدة نحو اجلس ما دام زيد جالسا اى مدة جلوسه وغدا واض و
عاد وراح بمعنى صار اخر هذه الاربعة مع كونها بسائط لانها ملحقات
والغالب كونها تامة فلذا راعى فى الترتيب معانيها الاصلية ففصل

بين غدا وراح مع اخوتهما في المعنى وجعلهما طرفين لكون مدلوليهما طرفي
النهار واتى جاء بمعنى كان وقعد بمعنى صار منها اى من الافعال الناقصة
اخرهما القلة اتيانهما ناقصتين حتى قال الاندلسي لا يتجاوزان الموضعين
اللذين استعملهما العرب فيهما هما قولهم ما جاءت حاجتك وقعدت كانها
حربة فكان ابن الحاجب اختاره واطلقهما الفراء فكان المص اختاره
ولا يتقدم الاخبار اى اخبار افعال الناقصة على ما فعل ناقص في اوله ما
لانها اما نافية لها صدر الكلام او مصدرية وقد سبق امتناع تقديم
معمول المصدر عليه والمص لم يعتبر خلاف ابن كيسان حيث جوز
مستدلا بان ما في هذه الافعال لنفي النفي فيكون اثباتا ولا خلاف الكوفية
ومن تبعهم حيث منعوا جواز التقديم في ليس ايضا للنفي لان العمدة
في اقتضاء ما صدر الكلام خاصية فيها الا يرى ان لم ولما وان ولا
على الاصح لا يقتضي الصدارة وان كانت للنفي ومفهوم هذا الكلام
جواز التقديم فيما عدا الماويات فاكتفى به ولم يذكر جواز تقديم الاخبار
على الاسماء لظهوره اذ لو نظر الى الاصل فقد مر جواز تقديم الخبر
على المبتدأ او لو الى الحال فقد علم جواز تقديم المفعول على الفاعل فكذا
شبهه افعال المقاربة لم يعرفها لانها نوع من الافعال الناقصة لصدق
حدها عليها ووجود حكمها فيها ولفظ المقاربة يدل على الفصل ففهم
انها فعل ناقص يدل على المقاربة وهذا حد جامع ومانع واما كون المقاربة
مرجوا كما في عسى او مجزوما كما في كاد او مشروعا في صاحبها فخارج
عن حد النوع ووظيفة لغوية عسى كعسى زيد ان يقوم اى عسى حال
زيد اوذا ان يقوم وقال الكوفية ان يقوم بدل اشتمال فعسى تامة و
ارتضاه الرضي يريد ان لعسى استعمالين مشهورين احدهما ان يكون
ناقصة خبره الفعل المضارع مع ان والثاني ان يقتصر على المرفوع و
هو الخبر في الاول فاشار اليه بقوله او عسى ان يخرج زيد فعسى حينئذ
اما تامة بمعنى قرب واستغنى عن الخبر وهو حاصل لاشتمال الاسم
على المنسوب والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدا قائم ولا يتصرف عسى
يعني لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي ونحوها لانه انشاء كلعل

ولا يعرف

ولا يعرف لتاخير هذا الحكم وجه وقد يحذف ان في الاستعمال الاول تشبيها لها
بكاد فلا يحتاج الى محذوف وقد يقوم السين مقامه اى مقام ان
لاشتراكهما في الدلالة على الاستقبال يقال عسى زيد سيقوم وكاد ككاد
زيد يضرب فخبره مضارع بلا ان لدلالته على الجزم فلا يناسب ان
الدالة على الرجاء وقيل لدلالته على الاستقبال المنافي للحال فيه ان كاد
لا يدل على الحال ولا ان على الاستقبال البعيد ولو تم هذا لما استوى
الاستعمالان في او شك مع كونه من القسم الثالث الذي هو اقرب الى
الحال من كاد وقل ان في خبر كاد لتشبيهها بعسى وبدخول كلمة النفي على
كاد منفي معناه كسائر الافعال رد لقول من قال نفيه للاثبات مطلقا
ومن قال في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال وطفق وجعل
لا يعرف لتقديمه وجه وكرب واخذ وهي اى هذه الاربعة ككاد في
الاستعمال في كون خبرها المضارع بلا ان للاشتراك في العلة واوشك
اى اسرع وهو كعسى في كون خبرها مضارعا مع ان اذ قد يستعمل في الطمع
وكاد في كونه اياه بدونها • فعل التعجب ما افعله وافعل به اى ما كان على
وزنهما وهذا التعريف اوضح وامنع والدلالة على التعجب يعرف من لفظه
ولا يتصرفان بالتثنية والجمع والتانيث والخطاب والتكلم ونحوها
ولا يجوز التقديم اى تقديم المفعول ونحوه عليهما والفصل بينهما وبين
معموليهما كما احسن في الدار زيدا خلافا للمازني في الظرف وجاز الفصل
بكان وحدها بين ما وافعل نحو ما كان احسن زيدا وهي مزيدة وما مبتدأ
نكرة بمعنى شيء لان النكارة يناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه
خبرها ما بعدها وهمزة افعل للتعدية وفيه ضمير راجع الى ما والمنصوب
بعده مفعوله وهذا مذهب سيبويه اختاره المصنف وقال الاخفش
ما موصولة والجملة صلتها والخبر محذوف اى الذي فعله اى جعله
ذا فعل شيء عظيم وفيه حذف الخبر وجوبا من سد شيء مسده وذا غير معهود
وبه في افعل به مفعول لا فعل بمعنى صيره ذا فعل على ان يكون همزة افعل
للصيرورة والباء للتعدية او الباء زائدة والهمزة للتعدية ففي الفعل ضمير
هو فاعله اى اجعل انت اياه ذا فعل اى صفه به وذا مذهب الاخفش

اختارہ وعند سيبويه الباء زائدة فى الفاعل لازمة الا اذا كان المتعجب ان
مع صلتها فيجوز حذفها نحو احسن ان تقوم والامر بمعنى الماضى والهمزة للصيرورة
اى صار ذا فعل وكون الامر بمعنى الماضى غير معهود فلذا لم يختره المصنف
افعال المدح والذم لما كان الوضع لانشائهما يعرف من اللغة فالمحتاج اليه
ههنا معرفة الاصطلاح ليتوسل به الى معرفة الاحكام المختصة وذا يحصل
بعد الافراد استغنى به عن الحد نعم وبئس وفاعلهما معرف باللام للعهد
الذهنى او مضاف اليه اى الى المعرف باللام بلا واسطة نحو نعم غلام الرجل
زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل هذا او مضمر مميز بفتح الياء بلفظ ما
بمعنى شئ نحو نعما هى اى نعم شيأ وعند سيبويه معرفة تامة بمعنى الشئ فيكون
فاعلا لكونه بمعنى ذى اللام وهذا غير معهود فلذا لم يختره المص وقد صار او نكرة
منصوبة كنعم رجلا زيد وبعده اى بعد الفاعل المخصوص بالمدح او الذم و
هذا هو الغالب وقد يتقدم المخصوص على الفعل نحو زيد نعم الرجل مبتدأ حال
من المخصوص فيكون ما قبله خبرا مقدما قيل العائد اللام ولا يتمشى هذا فى
المضمر المميز الذى هو مبهم غير عائد الى شئ او خبر المحذوف هو هو فيكون جملتان
وقد يحذف المخصوص عند القرينة كقوله تعالى نعم العبد اى ايوب عليه السلام
قدمه لان المطابقة تعمه ايضا اذ المقدر كالملفوظ وليس الحذف نسيا
ولا بد من مطابقته اى مطابقة المخصوص له اى للفاعل فى الافراد والتثنية و
الجمع والتذكير والتانيث والجنس وساء كبئس فى افادة الذم والشرائط و
الاحكام وحبذا وفاعله ذا وحب كظرف اى صار حبيبا ولا يتغير حبذا
لا فعله ولا فاعله ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وان كان المخصوص كذلك لجريها
مجرى الامثال يقال حبذا الزيدان ومخصوصه اى مخصوص حبذا كالاول
اى مخصوص نعم وبئس فى بعديته للفاعل غالبا وفى الوجهين فى اعرابه ويأتى
قبله اى قبل مخصوص حبذا او بعده حال او تمييز على وفقه اى وفق مخصوص
حبذا فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كحبذا الزيدان راكبين
وحبذا امرأة هند وذو الحال والمميز هو ذا لانه فاعل مبهم لا المخصوص
ولما كان التمييز من اسم الاشارة قليلا فى الاستعمال بخلاف الحال عكس
ترتيب الكافية ويمكن ان يقال التمييز ههنا من النسبة كطاب زيد والدا

ولله دره

ولله دره فارسا والتمييز راجح لكونه انسب للمدح والذم فيستحق التقديم
الحرف قد سبق حده حروف الجر هو اى حرف الجر ما حرف وضع
لافضاء الفعل اى ايصاله او افضاء معناه اى ما دل على الحدث كالاسماء
المتصلة بالفعل والظرف الى الاسم ولو كان الاسم تقديرا مقدرا كيما رجت
وهذا التعريف لا يتناول الزوائد ولا مثل رب فيكون حد الجار الاصلى
فيلزم كون ذكر غير الاصلى استطرادا مع كونه من مقاصد النحو ولو زاد او
حمل عليه لاصاب من للابتداء فى المكان بلا خلاف وفى الزمان ايضا عند
الكوفية كقوله تعالى من اول يوم وقيل علامته صحة ايراد الى وما يفيد فائدتها
فى مقابلتها نحو اعوذ بالله منه اى التجئ منه اليه فيه انه لا يتمشى فى
نحو من التفضيلية والتبيين اى اظهار المبهم وعلامته صحة وضع الموصول
موضعه كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اى الذى هو الاوثان
والتبعيض وعلامته وضع بعض موضعه كاخذت من الدراهم و
البدل ويعرف بصحة قيامه مقام من كقوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا
من الاخرة والتجريد وهو ان ينتزع من امر ذى صفة اخر مثله فيها مبالغة
لكمالها فيه حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان
ينتزع منه موصوف اخر بتلك الصفة كقولهم لى من فلان صديق ولقيت
من زيد اسدا والاستغراق فى النفى كما جاءنى من رجل فانه نص فى الاستغراق
فلذا لا يجوز بل رجلان ولو لم يذكر لم يكن نصا فيه بل ظاهرا فلذا يجوز ما جاءنى
رجل بل رجلان فظهر انه غير الزيادة ومثالها ما جاءنى من احد فان احدا
اذا قرن به حرف النفى افاد الاستغراق البتة كان معه من او لا فلذا لا يقال
بل اثنان ولم يذكرها لانها سيجئ حروفها فيلزم التكرار والقسم نحو من ربى
لافعلن كذا ويضم اوله ايضا اى كما يكسر فيه اى فى القسم ولا يدخل الا على
لفظ رب والى وحتى للانتهاء فى المكان والزمان بلا خلاف والى قلت كانتا
بمعنى مع كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم والحق انها بمعنى الانتهاء
بتضمين الضم ويدخل الى الضمير كما يدخل الظاهر يقال اليك والى والينه وتفهم
من هذا التخصيص الذكرى كثرة كون حتى بمعنى مع وعدم دخولها الضمير
لا يقال حتاك وحتاى وحتاه وفى للظرفية اى ظرفية مدخولها حقيقة

ان اردت معرفة علة تناولها وكونهما اصليين فى الجر فارجع الى ما كتبنا فى حواشى اظهار الاسرار تقف على الاسرار منه

كالماءُ فى الكوز او مجازا كالنجاة فى الصدق وقل فى او كونه بمعنى على خبرا وحال
كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل قال المحققون انها للظرفية فيه ايضا
مجازا لتمكن المصلوب فى الجذع تمكن المظروف فى الظرف والباء للاستعانة
لم يصب فى تقديمها اذ الالصاق اصل وغالب والمراد بالاستعانة استعانة
الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة فيكون
بمعنى مع كقوله تعالى دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به والالصاق اى لافادة
لصوق امر الى مجرور الباء نحو مررت بزيد اى التصق المرور بمكان يقرب منه
وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم
ان يكون السرج ملصقا به حال الاشتراء والتعدية اى جعل الفعل للازم
متضمنا لمعنى التصيير نحو ذهبت بزيد اى صيرته ذاهبا وهى بهذا المعنى
قليلة وسماع ولكنها مقوية لمفهوم الجار وعمله فلكل من تقديمها على المقابلة و
تأخيرها وجه واما التعدية بمعنى الافضاء فعام لكل جار اصلى والمقابلة
اى لوقوع مجروره فى مقابلة اخر نحو بعت هذا بكذا والظرفية كجلست بالمسجد
والبدل كاعتضت بهذا الثوب خيرا منه والتجريد كرأيت بزيد اسدا واللام
للاختصاص بملكية كالمال لزيد وبغيرها كالجل للفرس والتعليل كضربت
للتاديب وخرجت لمخافتك والقصد اى الارادة كقوله تعالى الا ليعبدون
فان افعال الله تعالى غير معللة بالاغراض على الصحيح وحمل القصد على الغرض والغاية
لا يناسب اختصار المتن لعموم التعليل والعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا
وحزنا ولدوا للموت وابنوا للخراب والمحققون على انه للتعليل مجازا وبمعنى عن
بالقول كقلت لزيد انه لم يفعل الشر ويأتى اللام للقسم والتعجب اى معه نحو لله
لا يؤخر الاجل وانما يستعمل فى الامور العظام وكى للغرض وانما يدخل ما الاستفهامية
نحو كيمه فعلت اى لاى غرض فعلت ويدل على كونه جارا حذف الف ما كما فى لمه
وعمه ورب للتقليل اى لانشائه وان للتكثير كما فى مقام المدح والذم وتصدر
رب لكونها انشاء ويختص بدخول نكرة موصوفة بمفرد او جملة لتحقق التقليل
وفعلها اى رب ماض لان حاله معلوم ويحذف فعل رب زمانا غالبا لوجود
القرائن نحو رب رجل كريم اى لقيت وقد يدخل رب على مضمر مفرد مذكر مبهم
لا مرجع له فيكون نكرة مميز بفتح الياء مضاف الى منصوب به المضاف الى الضمير

المضمر

المضمر اى يكون مميزا بنكرة منصوبة واضاف المنصوب الى الضمير لانه
عامله ويكون ربما الكافة عن العمل فيدخل رب ح للجمل الفعلية كقوله تعالى
ربما يود الذين والاسمية نحو ربما زيد قائم الا لو كان ما زائدا فان رب
ح يدخل على الاسم نحو ربما ضربة بسيف وواوها اى واو اضمر رب
بعدها لا يدخل المضمر كما يدخله رب بل يختص بنكرة موصوفة نحو وبلدة
ليس بها انيس والعمل لها اى لرب لقربها فيكون اختيار المذهب البصرية
اولوا ورب لانها مضاف لقيامها مقام رب فيكون اختيار المذهب
الكوفية وواو القسم مبتدأ ويختص بالظاهر اعتراض فلا يقال وك لافعلن
وتاؤه اى القسم عطف على واو القسم ويختص تاء القسم بالله من بين
الاسماء الظاهرة يجب خبر حذف فعلها اى كل واحدة منهما ولا يكون
بالنصب والرفع جواب كل منهما طلبا اى دالا على الطلب والسؤال
فلا يقال والله وتالله اخبرنى وباؤه اى القسم عام يدخل المضمر و
المظهر اسم الله تعالى وغيره ويحذف فعله ويذكر وذلك لان الباء
اصل الكل والواو بدل منه ومنه التاء ويجب ان ينحط مرتبة الفرع
عن اصله وجوابه اى القسم لغير الطلب باللام الابتدائية للتاكيد
وحرف النفى ما ولا وهما يعمان الاسمية والفعلية والظاهر انه سقط
ان المختصة بالاسمية من قلم الناسخ فانها ايضا يقع جوابا للقسم ويحذف
جواب القسم لو توسط القسم بين اجزاء الجملة التى تدل على جوب القسم
او تقدمه اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد والله قائم
وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب فى هاتين الصورتين لوجود ما
يدل عليه وعن للبعد اثره على المجاوزة لعمومه نحو اديت عنه الدين
وعلى للاستعلاء حقيقة كزيد على السطح او مجازا كعلى دين وهما اى عن
وعلى اسمان بدخول من الجارة عليهما لامتناع دخول الجار على الجار
نحو من عن يمين اى من جانبه ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه
نحو الذى كزيد عمرو وقد يدخل الكاف الضمير نحو انا كانت وقد يكون اسما
بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد المذاب
للطافتها اخر هذا لانه استطرادى ومذ ومنذ كلاهما للزمان للابتداء

اى لابتداء الزمان بدل فى الزمان الماضى يعنى اذا اريد بما بعدهما الزمان
الماضى فمعناهما ان مبدأ زمان فعلهما هو ذلك الزمان الماضى كما سافرت من
البلد مذ سنة كذا اذا لم يكن فى تلك السنة اى مبدأ مسافرتى هذه
السنة وامتد الى الأن ولو قال لابتداء الزمان فى الماضى لكان اظهر
واخصر والظرفية فى الحال اى ان اريد بما بعدهما الزمان الحاضر و لو
باعتبار البعض فمعناهما ظرفيته لفعلهما مع التساوى كما رأيته
مذ شهرنا او يومنا اذا كنت فى ذلك الشهر او اليوم اى جميع زمان
عدم رؤيتى هو هذا الشهر او اليوم الحاضر ان لانهما لم يقتضيا بعد
ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فلا يصح اعتبارهما مبدأ له وحاشا
وخلا قد مر لتقدم الخاء وعدا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها
عما قبلها الحروف المشبهة بالفعل فى انقسامها الى الثلاثى والرباعى و
الخماسى والبناء على الفتح والدلالة على الحدث مثل التاكيد والتشبيه
والمناسب ايراد الاحرف بدل الحروف لكونها ستة قيل لكنهم
لما عبروا عن الجارة والعاطفة بصيغة الكثرة لم يستحسنوا تغيير
الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتى القلة والكثرة فى الاخرى
على انها اذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة فيه ان اكثر الحروف المذكورة
اقل من العشرة فالمناسب رعاية الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير الاسلوب
وشيوع الاستعمال انما يكون مع القرينة والداعى فلا بد من بيانه
والملاحظة المذكورة لا يتأتى فيما عدا المشبهة والاقرب ان يقال ان لهذه
الحروف مفهومات مثل ما وضع للافضاء وما شابه الفعل وعمل
عمله الفرعى ونحوهما ولها افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معها اجمالا ثم
يعرف الافراد الخارجية تفصيلا بالتعداد فناسب صيغة الكثرة
وتصدر اى تقع فى صدر الكلام الا ان المفتوحة فانها لا تقع فى الصدر
اصلا قيل لانها مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق
بشئ اخر حتى يتم كلاما وح لو وقعت فى الصدر اشتبهت بان المكسورة
فى الكتابة فيه ان العلة ح الالتباس وباقى المقدمات مستدركة
ولو كانت الحروف بما الكافة لا تعمل فى افصح اللغات وتخرج عن الاختصاص

بالاسمية ح وتدخل الافعال كما يدخل الاسماء يقال انما قام زيد وانما زيد
قائم ان المكسورة تقرر وتؤكد معنى الجملة ولا تغيرها الى المفرد وان المفتوحة
معها اى مع الجملة كالمفرد فمعنى بلغنى انك قائم بلغنى قيامك فالكسر لازم فى
محلها اى فى محل الجملة والفتح لازم فى محله اى فى محل المفرد ولو انك فاعل اى ان
مع الجملة فى لو انك قائم فاعل اذ تقديره لو ثبت قيامك فيجب الفتح لوجوب
افراد الفاعل قد مر لبساطته وقس على هذا ولولا انك مبتدأ اذ تقديره
ولولا قيامك ثابت فيجب الفتح ايضا لامتناع كون المبتدأ جملة اقتصر
عليهما النوع غموض فيهما وظهور اندراج البواقى فى القاعدة مع عدم الحصر
فلو احتملهما اى فلو احتمل ان مع اسمها وخبرها الجملة والمفرد جاز الكسر
والفتح كمن يأتنى فانى اعلمه يريد ما وقع بعد الفاء الجزائية الكسر بتأويل
فانا اعلمه والفتح على حذف الخبر او المبتدأ اى فتعليمى ثابت له او جزاؤه تعليمى و
قس عليه الواقع بعد اذا المفاجأة كخرجت فاذا ان السبع بالباب اى
فاذا السبع بالباب او كونه بالباب ثابت فجاز العطف بالرفع على اسم ان
المكسورة ولو كان كسره حكما بان وقع بعد العلم كعلمت ان زيدا قائم وعمرو
لو تقدم الخبر وان كان تقدمه تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا
قائم وعمرو قائم تفريع على القاعدتين تقرير المكسورة الجملة فيبقى معنى الابتداء
الرافع فيجوز العطف المحلى وتغييرها المفتوحة فيزول معنى الابتداء فلا يجوز
العطف المذكور وانما شرط التقدم المذكور اذ لولاه للزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان وكذلك لكن اى هى كان المكسورة
فى جواز العطف المذكور لانه لا تغير معنى الجملة ايضا ولاجل تقرير ان معنى
الجملة جاز دخول اللام الابتدائية التى لتاكيد معنى الجملة على اسمها اى ان
المكسورة لو فصل بينه وبينها كقوله تعالى ان علينا للهدى او خبرها
كان زيدا لقائم او معموله اى الخبر المقدم على الخبر كان زيدا لطعامك آكل
ولم يجوز دخولها فى غير هذه الصور لكراهة توالى حرفى الابتداء وقدموا
ان ترجيحا للعامل او لبطلان صدارة اللام بلا ضرورة غير ترتيب الكافية
وبدل ما بينهما بمعموله المقدم رعاية للترتيب الطبعى فى مدخولها والقرب
من مقتضى اللام ودفعا للابهام مع ان فى ترتيب الكافية فصلا بين الاصل

ومن قصر على امن العلة فقد قصر لعموم التعوى فلا يتم التقريب منه

وذكر التاكيد هنا حشو اذ لا دخل له فى الكراهة بخلاف الابتداء اذ لا يمكن ذكره مما معا فيبطل ابتداء الثانى فلا يرضى صاحبه الشريك الغالب منه

والفرع وقل دخول اللام فى خبر لكن وهو مذهب الكوفية نحو ولكننى من حبها
لعميد واول بان اصله لكن اننى فخففت وجد البصرية مقاومة العاملية
بكون التاكيد ادعى للصدارة فاستويا فلو اجتمعا يلزم ترجيح المقدم بلا مرجح
وبهذه العلة لم يجز دخولها على باقى الحروف المشبهة سوى ان المفتوحة
المغيرة معنى الجملة فلا يدخلها المقررة ولو خففت المكسورة
يجب دخول اللام فى الخبر فرقا بينها و بين النافية وجاز حينئذ
الغاؤها اى ابطال عملها لفوات بعض مشابهة الفعل كفتح
الاخر وجاز اعمالها على ما هو الاصل فلا يجب اللام حينئذ
لحصول الفرق بالعمل الا عند ابن الحاجب ودخولها مبتدأ
اى دخول المكسورة المخففة ح خبره على فعل المبتدأ والخبر كالافعال
الناقصة وافعال القلوب حتى لا يخرج عن اصلها بالكلية والكوفيون
يعممون ويمكن عطف دخولها على فاعل يجب ولم يجعله عطفا على
الغاؤها مع القرب والظهور لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين
فانه ضعيف والمفتوحة عطف على ضمير خففت اى لو خففت
المفتوحة فيعمل فى ضمير شان مقدر وجوبا لانها اقوى مشابهة
من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد عملها فى الظاهر فقدر فى
مقدر وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف وقل عمل المفتوحة المخففة
فى غيره اى غير ضمير الشان ويدخل المفتوحة المخففة الجمل مطلقا
اسمية او فعلية من النواسخ اولا ويجب مع الفعل اى اذا دخلت
المفتوحة المخففة الفعل المتصرف غير الدعاء يجب ان يكون مع الفعل
حرف النفى لا ولن ولم ليكون كالعوض من المحذوفة لا للفرق بينها وبين
المصدرية لانها تجامع المصدرية ايضا ولذا قدمها على الثلثة الاخر
فانها للفرق ايضا مثالها قوله تعالى ولا يرون ان لا يرجع اليهم
وايحسب ان لن يقدر عليه وايحسب ان لم يره والسين كقوله تعالى
علم ان سيكون او سوف كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتى
كل ما قدرا او قد كقوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا وكأن وهى حرف
برأسه كاخواتها على الصحيح للتشبيه وقد يعمل مخففا والالغاء غالب

فالتعليل بان لكن لا يوافق اللام فى معناه الذى هو التاكيد يشعر بعكس المطلوب اذ الاحتياج الى نفس التاكيد اشد منه الى الزيادة منه

ولكن هى ايضا مفردة عند البصرية للاستدراك اى رفع توهم يتولد
من الكلام المتقدم يقع بين كلامين تغايرا نفيا واثباتا معنى فقط
كزيد حاضر لكن عمرا غائب او لفظا كجاءنى زيد لكن عمر لم يجئ ولا يعمل
لكن لو خففت لمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها
ويدخلها اى لكن مشددة ومخففة الواو لعطف الجملة على الجملة
او للاعتراض وليت للتمنى اى انشائه فتدخل على المستحيل كليت
الشباب يعود يوما والممكن الغير المرجو ويدخل ليت ان المفتوحة
كليت ان زيدا قائم على ان يكون مع اسمها وخبرها اسم ليت والخبر
حاصلا وعند البصرية سادا ان مسدهما كما بعد علمت ولعل
للترجى فيختص الممكن المرجو والمخوف كقوله تعالى لعل الساعة قريب
حروف العطف هو فى اللغة الامالة مطلقا وفى العرف امالة المعطوف
الى المعطوف عليه الواو للجمع المطلق والفاء للترتيب بلا مهلة وثم
وحتى عطفان على الفاء اى هما للترتيب ايضا ومعطوفها اى حتى
جزء متبوعه القوى او الضعيف لافادة القوة او الضعف كمات
الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة بمهلة حال منهما وما بينهما
اعتراض او حال من حتى واو واما وام لاحد سبهم والمتصلة لازمة
للهمزة الاستفهامية اى غير مفارقة عنها من لزم المكان اذا لم يفارقه
ولو كان الهمزة تقديرا كقوله ما ادرى وان كنت داريا بسبع رمين
الجمر ام بثمان يليها اى الهمزة احد المستويين ويلى الاخر ام ويجاب
بتعيين احدهما او كليهما او نفيهما ولا يجاب بنعم او لا لان ام المتصلة انما
تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عند المتكلم بلا تعيين فيطلبه بخلاف او
مع الهمزة كما اذا جاءك زيد او عمرو اى جاءك احدهما لا على التعيين
او لا فيصح فى الجواب نعم او لا وام المنقطعة للاضراب عن الاول مع
الشك فى الثانى فتستعمل فى الخبر نحو انها لابل ام شاة اضربت عن الاخبار
الاول وشككت فى الثانى وفى الاستفهام كازيد عندك ام عندك
عمرو فقصدت الاضراب عن الاستفهام الاول بالثانى وقد تدخل
المنقطعة المفرد لو كان بعد خبر لعدم الالتباس بالمتصلة بخلاف ما

لو كان بعد الاستفهام فانه يلزم الجملة بعد ام لدفع اللبس والمثال لا نزاع
ويجب اما في اول المعطوف عليه معها اي اما العاطفة كجاءني اما زيد واما
عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام على الشك وجازت اما في المعطوف عليه
ولم يجب مع او العاطفة كجاءني اما زيد او عمرو ورأيت زيدا او عمرا
لان او عام للشك الاولي والعارضي واما للاول خاصة وبل للاضراب
عن الحكم الاول بجعله كالمسكوت عنه وصرف الحكم الى المعطوف مع
الاثبات اي في الكلام المثبت كجاءني زيد بل عمرو فكأنه لم يحكم
في المعطوف عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع
منه لم يكن بطريق القصد بل بالغلط واما في النفي ففيه خلاف بين
في المطولات ولا لازمة للايجاب اي غير مفارقة عنه لانها لنفي ما
وجب للاول نحو جاءني زيد لا عمرو ولكن عكسها اي عكس لا اي لازمة
للنفي ففي عطف المفرد نقيضة لا فيكون لايجاب ما انتفى عن الاول نحو
ما قام زيد لكن عمرو وفي عطف الجملة نظيرة بل يجيء بعد النفي والاثبات
نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء **حروف
التنبيه** الا واما يصدران اي جملة كانت اسمية او فعلية فهما
مختصان بالجملة لتاكيد مضمون الجملة وكون الكلام بعدهما مبتدأ به
وها لا يختص بالجملة يدخل المفرد وغيره وكثر دخوله في اسم الاشارة حتى
لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معاني اسمائها الا بها
نحو هذا **حروف النداء** اي والهمزة للقريب اراد به ما عدا البعيد
فيشمل المتوسط فاي له والهمزة للاقرب وجه تقديمهما ظاهر
ويا وايا وهيا للبعيد هذا مذهب الزمخشري قال واما يا الله مع كونه
تعالى اقرب من حبل الوريد فلاستقصار الداعي لنفسه واستبعاده
له عن مرتبة المدعو تعالى وعند ابن الحاجب يا اعم وارتضاه الرضي
حروف الايجاب نعم للتقرير اي لتقرير مضمون ما سبق استفهاما
او خبرا ايجابا او نفيا هذا في اللغة وفي العرف يفهم منه معنى الايجاب
بعد النفي كبلى ولذا قال الفقهاء لو قال اليس لي عليك الف درهم فقال
نعم يكون اقرارا ترجيحا للعرف على اللغة وبلى لايجاب النفي خبرا او استفهاما

بلى

بلى في جواب من قال لم يقم زيد او الم يقم زيد اي بلى قام زيد واي بكسر الهمزة
وسكون الياء للاثبات بعد الاستفهام ويدخل القسم بلا تصريح بفعله
اي لا يذكر فعل القسم معه لا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به
الا الرب والله ولعمري كقوله تعالى ويستنبؤنك احق هو قل اي وربي
واجل وجير بالكسر والفتح وان بكسر الهمزة وتشديد النون المفتوحة
لتصديق المخبر موجبا او نافيا وجاء بعد الاستفهام والدعاء **حروف
الزيادة** وتسمى حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة
او اقامة وزن او غير ذلك ومعناها انها قد تقع زائدة لا انها لا تقع
الا زائدة والمراد بزيادتها ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة
لها اصلا والا لكانت عبثا فلا يجوز في كلام الفصحاء لا سيما في
كلام الباري تعالى وفائدتها اما تاكيد المعنى كمن الاستغراقية و
الباء في خبر ما وليس او استقامة الوزن او التسجيع او نحو ذلك اللام
كشكرت له ولا ابا لك عند سيبويه وكقوله تعالى وما امروا الا
ليعبدوا الله واذ بوأنا لابرهيم والكاف كقوله تعالى ليس كمثله
شيء قدمهما لعدم بحثهما ولتقارب الافراد وان بكسر الهمزة وسكون
النون يزاد مع ما النافية نحو ما ان طبنا جبن وقلت زيادة ان
مع لما نحو لما ان قمت قمت وما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي
ولو لم يفصل بين الاختين لكان احسن وان بفتح الهمزة وسكون
النون مع لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير وبين القسم المقدم
ولو المؤخر نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادة ان بعد الكاف
نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم على رواية جر ظبية وما يزاد
بعد اذا نحو اذا ما تخرج اخرج ومتى واي واين وان كقوله تعالى
واما ترين شرطا اي حال كون هذه المذكورات دالة على الشرط
وبعد بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة وعما قليل ومما خطيئاتهم
وقلت زيادة ما بين المضاف والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم
وايما الاجلين ومثل ما انكم تنطقون وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور
بعدها بدل منها ولا يزاد بعد ان المصدرية كقوله تعالى ما منعك

ان لا تسجد و بعد الواو العاطفة الواقعة بعد النفى نحو ما جاءنى زيد
ولا عمرو و غير المغضوب عليهم ولا الضالين ولو قدم هذا لاطراده
لكان احسن و قلت زيادة لا قبل اقسم كقوله تعالى لا اقسم ومن يزاد
فى النفى وما فى حكمه كالنهى والاستفهام ولا يزاد فى الموجب خلافا
للكوفيين والاخفش والباء يزاد فى النفى ينبغى ان يقيد بليس وما انما يسمع
فى ان ولا ويزاد فى خبر صدره هل لا فى مطلق الاستفهام كهل زيد بقائم
ولا يقال ازيد بقائم ويزاد فى غيرها اى فى غير افراد المذكورين سماعا
مسموعا لا مقيسا كالتى ببيع وكفى بالله وبحسبك درهم حرفا التفسير
ثنى نظرا الى الخارج تنصيصا على العدد بخلاف حروف التنبيه
اى يفسر اى مبهم مفرد كجاء رجل اى زيد او جملة كقطع
رزقه اى مات وان على صورة المصدرية يفسر ما بمعنى القول
لا صريحه ولا ما ليس فى معناه كقوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم
حروف المصدر ما وان المخففة مختصان بالجملة الفعلية
فيجعلانها فى تاويل المصدر وغير سيبويه عمم ما نحو بقوا فى الدنيا
ما الدنيا باقية وان المشددة للاسمية خاصة الا اذا كفت بما
فيعم حروف التحضيض هلا والا المشددتان ولولا ولوما
تصدرها هذه الحروف الفعل اى يدخل على اول الفعل فافاد اقتضاء
الصدر والفعل بعبارة وجيزة وان كان الفعل تقديرا مقدرا
نحو هلا زيدا ضربته الا للضرورة الشعرية كقوله فهلا نفس ليلى
شفيعها ومعنى هذه الحروف فى الماضى اللوم على ترك الفعل وفى
المضارع الحض عليه حرف التوقع اى الدال على توقع المخاطب قد
كقولك لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب فى الماضى للتقريب اى
تقريبه من الحال وفى المضارع للتقليل اكثرا اى فى اكثر المواضع او
الازمان وقد يكون للتحقيق كقوله تعالى قد نرى تقلب وجهك
وقد يفصل بينهما اى بين قد والفعل بالقسم نحو قد والله احسنت
وقد يحذف اى قد كقوله تعالى فصدقت او فعله كقوله لما تزل
برحالنا وكان قد اى وكان قد زالت حرفا الاستفهام الهمزة

وهل

وهل تصدرا ن الكلام وجوبا والهمزة يلى الاسم مع وجود الفعل بلا قبح
كازيدا ضربت وقبح هل زيدا ضربت واما اذا لم يوجد الفعل فيستويان
فيقال بلا قبح ازيد قائم وهل عمرو قاعد وتاتى الهمزة للانكار مطلقا اى
سواء كانت لمجرد الانكار كاتضرب زيدا وهو اخوك او للاستبطاء
كقوله تعالى الم يان للذين امنوا الاية او للتحضيض نحو الا تقاتلون او
للتقرير كقوله تعالى الم نشرح لك صدرك او للتسوية كقوله تعالى ءانذرتهم
ام لم تنذرهم او للتعجب كقوله تعالى الم تر الى ربك الاية او للتوبيخ كقوله
تعالى اكذبتم باياتى وهل لا تستعمل فى شىء منها وتدخل الهمزة لحروف
العاطفة دون هل كقوله تعالى اوكلما وافمن كان واثم اذا ما وقع وكون
الهمزة معادلة لام المتصلة دون هل عرف فى حروف العطف
فلذا لم يذكره ههنا وتحذف هى اى همزة الاستفهام عند القرينة و
يحذف فعلها ايضا عندها كقوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه
ولا يحذف هل ولا فعلها حرفا الاستقبال السين وسوف
وفيه اى فى سوف زيادة تنفيس اى تاخير حروف الشرط
تصدرا اى يجب ان تقع فى صدر الكلام لو للماضى ولو يدخل المضارع
قدمها لتقدم معناها وان عكسها اى للاستقبال ولو يدخل الماضى
ويدخلان الفعل وجوبا وان كان الفعل تقديرا كقوله تعالى لو انتم
تملكون وان احد من المشركين فالمرفوع بعدهما فاعل محذوف لا مبتدأ
تقديره الاول لو تملكون فلما حذف الفعل انفصل الضمير وفسر وتقدير
الثانى وان استجارك احد فحذف ففسر ولهذا اى ولاجل وجوب
دخولهما على الفعل فتح همزة لو انك لانها فاعل مقدر هو ثبت وخبره
اى خبر ان حينئذ اى حين وقع بعد لو فعل وجوبا ليكون كالعوض
من المحذوف فيقال لو انك انطلقت لا منطلق الا لو كان خبره جامدا
فيجوز للتعذر كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام ولو صدر
القسم على الشرط وغيره لزم المضى فى شرطه وان كان ذلك المضى معنى
لا لفظا نحو والله ان لم تاتنى لاكرمتك والجواب له اى للقسم لفظا
فلا يجزم ولا يدخله اللام التى تدخل جواب لو ولا الفاء تقول والله

من قال وانا انتم فلانه كان ضمير استتار
فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا
فقد سوى الضمير بعد ما كان متصلا بدل استتار
وترك بارزا

ان جئتني ولو جئتني ما اكرمك او انى لا اكرمك ولا يجوز لما اكرمك
او فانى لا اكرمك واما معنىً فجواب لهما معا ولو توسط القسم بتقديم
الشرط او غيره عليه جاز الوجهان ان يكون الجواب للقسم لفظا فيكون
غير مجزوم والشرط ماضيا نحو ان اتيتنى ولم تاتنى فوالله لا كرمتك
وانا والله ان اتيتنى لاكرمتك وان يلغى القسم ويعتبر الشرط نحو ان تاتنى
والله اتك وانا والله ان تاتنى اتك وتقديره اى تقدير القسم في
صدر الكلام كذكره فيه فى لزوم المضى وكون الجواب للقسم لفظا
كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون وان اطعتموهم انكم لمشركون
واما للتفصيل اى تفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر او فى الذهن فيندرج
فيه ما وقع فى اوائل الكتب ويجب حذف فعله الذى هو الشرط
والتزم فى موضعه اى الفعل جزء جوابه اى اما كاما زيد فمنطلق
تقديره مهما يكن من شئ فزيد منطلق او معمولا لما بعد الفاء كاما يوم
الجمعة فزيد منطلق وهذا مذهب سيبويه فانه يجوز وضع جزء
الجزاء فى موضع الشرط وان كان هنا مانع اخر نحو اما يوم الجمعة
فان زيدا منطلق فجواز تقديم ما يمتنع تقديمه خاصية عنده حرف
الردع اى الزجر والمنع كلا ويأتى بمعنى حقا لكن المقصود به تحقيق
مضمون الجملة فكان كان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية ترك تاء التانيث
الساكنة لان ذلك فهم من بحث التانيث ففر من التكرار التنوين
نون ساكنة فى الاصل فلا يضرها الحركة العارضة مثل عادًا الاولى
تتبع حركة الاخر اى يقع بعدها فخرج نون لدن ولم يكن للتاكيد فخرج
نون التاكيد الخفيفة ويكسر التنوين ويضم لساكن لقيها والكسر هو
الاصل المطرد فى تحريك الساكن والضم للاتباع كقوله تعالى بعذابٍ
اركض فيمن قرا بضمة التنوين لاتباع ضم الكاف وهو اى التنوين للتمكن
اى للدلالة على امكنية الاسم فى الاسمية بعدم مشابهة الفعل فيكون
علامة الانصراف فيختص بالمنصرف والتنكير كما فى صهٍ فان معناه
اسكت سكوتا ما بخلاف صهْ بغير تنوين فان معناه اسكت الان
والعوض عن حرف نحو جوارٍ والمضاف اليه كيومئذ وحينئذ

وساعتئذ

وساعتئذ وعامئذ ومررت بكلٍ قائما والمقابلة لنون الجمع المذكر
السالم كمسلمات وهذا عند ابن الحاجب وانما لم يجعله تنوين التمكن
لوجوده فى نحو عرفاتٍ مع منع الصرف للتانيث والعلمية وعند
الزمخشرى نحو عرفات منصرف وتنوينه للتمكن ولا وجود عنده
للمقابلة لان تاءه غير متمحض للتانيث لدلالته على الجمعية ايضا فلذا
يكتب بالتاء فضعف عن المنع ومنعت تقدير اخرى فصارت
كالنعامة والترنم وهو ما لحق اخر الابيات والمصارع لتحسين الانشاء
ويحذف التنوين مع همزة ابن فى اللفظ والخط فى نحو زيد بن عمرو
يريد العلم الموصوف بابن مضاف الى علم اخر لكثرة الاستعمال بخلاف
رجل ابن زيد وزيد ابن عالم فتنوينهما لا يحذفان فى اللفظ ولا همزة ابن
فى الخط وقل حذف التنوين فى غيره اى فى غير نحو زيد بن عمرو كقوله تعالى
قل هو الله احد الله الصمد فيمن قرأ بلا تنوين احد نونا التاكيد
خفيفة ساكنة او بمعنى الواو وثقيلة مفتوحة يختص نون التاكيد
بقسميها بمستقبل فيه معنى الطلب من الامر والنهى والاستفهام
والتمنى والعرض والقسم وقل دخول نون التاكيد فى النفى تشبيها بالنهى
ويجب نون التاكيد فى جواب القسم المثبت وكثرت نون التاكيد فى
نحو اما ترين اى فى الشرط المؤكد حرفه بما الزائدة ترك سائر احكام نون
التاكيد لان موضعه الصرف هاء السكت هاء ساكنة تلحق ما اى
اخر حرف تحرك بحركة غير اعرابية ولا مشبهة بها احتراز عن مثل يا زيد
ولا رجل فلا يلحق به هاء السكت وقفا لا وصلا كثمه وره وقه وماهيه
وسلطانيه الكسكسة والكشكشة سين مهملة وشين معجمة
ساكنتان تلحق كاف المؤنث وقفا حفظا لحركتها حتى لا يلتبس بكاف المذكر
نحو اكرمتكس ومررت بكش

تم

م

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
إلى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بالراغب
وكفى عبده ١١٧٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوالب المعانى ○ وفضلها على سائر
الاصوات بنظم درر حروف المبانى ○ وبفضله رفع الخطأ عن
الامة عامة ○ وبتكوينه كان الافعال تامة ○ ولا يسع ظروف
الكنايات تعريف موصولات نعمائه ○ ولا يتأتى بالاشارة
اظهار مضمرات آلائه ○ والصلوة والسلام على من اوتى جوامع
الكلم من بين المرسلين ○ محمد الذي اعرب عن حجج الدين العالمين ○
وعلى آله الجازمين العاملين بمرفوعات احكامه ○ والممتازين عن محل
الخفض بالاضافة الى منصوبات اعلامه ○ اللهم اجعل صدورنا
مصادر صفات الكرام ○ واصرف جوارحنا عما منع في
الاسلام ○ وابذل مغفرتك عما جئنا به غلطا ○ واجمعنا مع
الموحدين لا القائلين شططا ○ اما بعد فيقول العبد الفقير ○
الى لطف ربه القدير ○ الشيخ مصطفى بن حمزة ○ اسكنهما الله
بفضله في الجنة ○ ان كتاب اظهار الاسرار ○ للفاضل صاحب
امعان الانظار ○ بديع الفضل في الاعصار ○ ما رأت مثله
الابصار ○ خلف السلف الاخيار ○ سند الخلف الاخيار ○
مولانا الشيخ محمد المحقق الحقانى ○ والنحرير الحبر المدقق الربانى ○
الشهير المعروف بالبركى ○ الفائز بالنوال الوفى ○ اسكنه الله
في جنة مفتحة الازهار ○ واركنه في كنة تجري من تحتها الانهار

لما كان مشتملا على مسائل دقيقة ○ وتحقيقات عميقة ○ واعتبارات
لطيفة ○ ورموز خفية ○ ومرتبا بالتراتيب البديعة ○ ومنكبا
في الاساليب البريعة ○ ومقصورا على محض الفوائد ○ ومحذوفا
ما هو كالزوائد ○ مع غاية الاقتصار ○ ونهاية الاختصار ○
ولهذا طار كالامطار في الاقطار ○ وصار كالامثال في الاعصار
ونال في الآفاق حظا من الاشتهار ○ اشتهار الشمس في نصف
النهار ○ وكان اظهار اسراره والتعمق في الاغوار ○ قد اوقد
في افئدة الطالبين النار ○ سألني بعض الاخوان ○ واخص
الخلان ○ ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه ومبانيه ○
ويوضح الغوامض والعويصات من معانيه ○ ويبين ما له وما
عليه وما فيه ○ مشتملا على نكت دقيقة ○ ورموز خفية ○
موجزا غاية الايجاز بلا اخلال ○ تسهيلا للضبط والحفظ
بلا املال ○ فقلت لهم انى ○ قد وهن العظم منى ○ ووهنت
الطبيعة والقوى ○ وفات القطيعة والجوى ○ ولحقت
ولا دنى علة العلل ○ ووجبت وقاربنى علة الاجل ○ مع انكار
اوانى ○ وانتشار حرمانى ○ من نائبات وحول ○ واين الصفا
هيهات ايفاع الامل ○ وقد صدر منى الوعد ○ بمنزلة العهد
في اثناء هذا الكلام ○ انى ان وهب لى رزقى ولدا ذكرا اصرف
عنان الهمة نحو هذا المرام ○ ثم لما وهب لى رزقى ولدا سميا
لفخر الانام ○ اعادوا الاقتراح على وجه الاهتمام ○ فنظرت
لو كرر الاعتذار والالتماس ○ لو وصل الى ضرب اخماس باسداس
فلاح لى ان ليس فيه فلاح ○ سوى اسعاف حاجتهم وانجاح
فنظرت الى ما عندى من البضاعة فوجدتها مزجاة ○ وتاملت
ضعف استطاعتى فوجدتها غير مزجاة ○ غير انى الهمت بان المضرورة
تبيح المحظورات ○ فشرعت فيه معترفا بان شروع مثلى في مثل هذا
من الفضاعة ○ كما ان كتابة الاشل من الفصاحة ○ ولكن تضرعت
الى من هو عليه هين يسير ○ وما من ممكن عليه بعسير ○ وتوكلت

على الحى الذى لا يموت ۝ وكل حى غيره يموت ۝ ومن يتوكل على الله فهو
حسبه ۝ ومن يدعوه صدقا فهو يجيبه ۝ ثم لما وهب لى
شقيقه عبد الله لوعده الكريم ۝ بقوله تعالى ولئن شكرتم
لازيدنكم بفضله العظيم ۝ لزم علينا الاقدام ۝ على وجه
الاهتمام ۝ فلما تيسر الاتمام بعون الملك الغفار ۝ سميته
بنتايج الافكار ۝ سائلا منه تعالى ان ينفع به هذان الولدان
وسائر الطلاب ۝ ويكون لنا ذخرا يوم يقوم الحساب ۝
ثم اقتضى الحكمة الالهية ۝ انتقالهما الى دار الاخرة ۝ انا لله وانا
اليه راجعون ۝ لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون ۝ جعل الله
بفضله جنة المأوى لهما مأوى ۝ وجعل كلا منهما فرطا شافعا
مشفعا وذخرا لنا فى العقبى ۝ والمرجو من اخوان الصفا ۝
ان لا ينسوهما من الدعا ۝ لانهما كالعلة الغائية لهذا ۝ لعله
يستجيب من وعد الاستجابة لمن دعا ۝ لئن ادركت فى نظمى فتورا
ووهنا فى بيانى للمعانى ۝ فلا تنسب بنقصى ان رقصى ۝ على
مقدار تنشيط الزمان ۝ ولما اراد الافتتاح بالبسملة والحمدلة
كما هو اسلوب الكتاب المجيد ۝ وعليه الاجماع فى الدفتر
العتيق والجديد ۝ صيانة لتأليفه عن الاقطعية والاجذمية
على ما نطقت به المقالة القاسمية ۝ على قائلها الصلوات الاحدية
والتسليمات الابدية ۝ قال بسم الله الرحمن الرحيم الحمد له
معنى لغوى وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختيارى مطلقا
وعرفى وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصدا لانعامه مطلقا وللشكر
ايضا معنى لغوى وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم قصدا لانعامه
على الشاكر وعرفى وهو صرف العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق له
والمدح هو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا والثناء فعل
يشعر بالتعظيم فهو اعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره ومقابلة
الانعام وغيره اختياريا وغيره والحمد اللغوى اخص مطلقا من المدح
ومن وجه من الحمد العرفى والشكر اللغوى واعم من وجه منهما ومباين

للشكر العرفى بحسب الحمل واعم مطلقا منه بحسب الوجود والحمد
العرفى اعم مطلقا من الشكر اللغوى والعرفى ومن وجه من المدح و
اخص من وجه منه والشكر العرفى مباين للمدح بحسب الحمل واخص
مطلقا منه بحسب الوجود كذا فى الامعان شرح المصنف للمقصود
ولامه للجنس او الاستغراق واياما كان فتعريف المسند اليه لتخصيصه
بالمسند كما فى التوكل على الله والكرم فى العرب فيكون جميع افراده متصفا
بالمسند اما فى الاستغراق فظاهر واما فى الجنس فلان المسند اليه
هو الماهية فى نفسها لا فى ضمن الفرد فيكون المسند لازم الماهية
كما فى قولنا الاربعة زوج فلا يوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف
بالكينونة لله تعالى كما لا يوجد فرد من الاربعة بدون الاتصاف بالزوجية
وما وقع لغير الله ظاهرا فراجع اليه تعالى فى الحقيقة والمصنف
اختار الثانى فى الامعان لظهوره فى اداء المرام ولان معنى الاستغراق
يدل على وجود المحامد وحصولها له تعالى بخلاف معنى الجنس اذ
لا وجود له فى الخارج فيكون فى الافادة اوفى وبمقام الثناء احرى ۝
فان قلت فى اى معنى الحمد اعتبر الجنس او الاستغراق يكون بعض افراده
الاخر خارجا عن التخصيص الذى يفيده تعريف المسند اليه بلام الجنس
او الاستغراق فلا يكون حمد المخصص على وجه اكمل قلت فان اردت
الاكمال فعليك بعموم المجاز اعلم ان الحامد فى بدء تصنيفه اما حامد
لغة فقط ان لم يقابل حمده بنعمة او حامد لغة وعرفا وشاكر لغة ان
قابله بها او حامد لغة وعرفا وشاكر كذلك وجعله جزأ من شكر عرفى
بان صرف سائر ما انعم عليه الى ما انعم له كما صرف لسانه وذلك اعلى
مراتب الحامدين لله اللام للاستحقاق لا للاختصاص عند من
يفرق بينهما بان يعتبر الاول بين الذات والصفة نحو العزة لله والام
لله والثانى بين الذاتين نحو الجنة للمؤمنين والنار للكافرين وللاختصاص
عند من لم يفرق بينهما وعمم الثانى الاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه
من تقليل الاشتراك ذكره مولانا نور الدين صاحب [illegible] وهو
المختار عند المصنف حيث قال فى الامعان ان اللام للاختصاص

والله علم لذات واجب الوجود واصله لاه من لاه يليه اى تستر
ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل علما معهما وحذف الف لاه فى الخط
لئلا يكون على صورة النفى فلما ادخل عليه اللام حذف همزة الوصل
لئلا يلتبس بالنفى ولام لاه لئلا يجتمع ثلث لامات وكذا كل ما فى اوله لام
ثم ادخل عليه الالف واللام ثم اللام نحو للحم ذكره فى الامعان رب العالمين
اى مالكهم ومبلغهم الى كمالهم شيئا فشيئا والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم
والقالب غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر و
الاعراض ثم ما جمع ليشمل ما تحته من الاجناس المختلفة وغلب العقلاء
منهم فجمع بالياء والنون كسائر اوصافهم وقيل اسم وضع لذوى العلم
من الملائكة والثقلين وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع والصلوة
هى فى اللغة الدعاء او التعظيم تتنوع بالاضافة الى محلها على ثلثة
انواع تنوع الاجناس بالفصول فمنه قيل الصلوة من الله الرحمة ومن
الملئكة الاستغفار ومن المومنين الدعاء ثم نقلت فى عرف الشرع
من احد المعنيين الى العبادة المخصوصة لتضمنها اياه والمراد هنا
المعنى اللغوى المتنوع على الانواع الثلثة ولامها كلام الحمد فى تحمل
الجنسية والاستغراق وافادة التخصيص ذكره مولانا صاحب الهوادى
ومراده الله تعالى اعلم القصر الادعائى او الاستغراق العرفى اذ
جنس الصلوة او جميعها غير مختصة بنبينا عليه الصلوة والسلام
ولذا قال فى الامعان لامها للجنس باعتبار وجوده فى ضمن بعض الافراد
والظاهر ان مراده انه للعهد الذهنى ويحتمل ان يكون مراده ما اراده
مولانا المزبور فالمعنى جنس الدعاء او جميعه او جنس التعظيم او
جميعه وارد او نازل على محمد ودعاؤه تعالى لذاته العلية مغفرته
تعالى له عليه السلام واحسانه تعالى اليه عليه السلام وكذا
تعظيمه ودعاء الملئكة والمومنين وتعظيمهم طلب المغفرة والاحسان
منه تعالى وبما ذكرنا ظهر انها مشتركة معنوية بين الانواع الثلثة
لا لفظية فلا يلزم عموم المشترك اذا اريد كل منها فى اطلاق واحد
اذ لا اشتراك لفظا فضلا عن العموم فان قيل اذا استعمل الدعاء

بعلى يكون للمضرة فكيف يصح استعمالها بعلى على تقدير كونها بمعنى الدعاء
قلت هذا مختص بلفظ الدعاء قال الله تعالى ان الله وملئكته يصلون على
النبى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ومحمد فى الاصل يقال
لمن كثر خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل لكثرة خصاله الممدوحة
واخلاقه المحمودة قال الله تعالى فى حقه عليه السلام انك لعلى خلق عظيم
وما ارسلناك الا رحمة للعالمين واله اى اتباعه صحابة او غيرهم فلذا ترك
عطفها او لتركه عليه السلام فى تعليم كيفية التصلية عليه حيث قالوا
كيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى ال محمد الحديث والجملة
الصلاتية عطف على الحمدية بجامع ان الاولى ثناء على الله تعالى والثانية
على رسوله وكل منهما خبر لفظا وانشاء معنى اجمعين تاكيد للال لدفع احتمال
ان يراد منه البعض بحمل الاضافة على الجنس والتنبيه على انها للاستغراق
وبعد اى بعد الفراغ عن البسملة والحمدلة والتصلية والواو اما ابتدائية
قائمة مقام اما او عاطفة له مع سابقه على الجملة السابقة بطريق عطف
القصة على القصة فهذه الفاء جواب اما المقدرة او الموهومة اجراء لها
مجرى المحققة رسالة وهى الوساطة بين المرسل والمرسل اليه فى ايصال
الاخبار والاحكام ثم اطلقت فى العرف على العبارات المؤلفة المشتملة
على القواعد العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعانى المدونة كذلك
كاطلاق القضية والقياس ونظائرهما على القبيلتين لما فيهما من ايصال
كلام المؤلف ومراده الى المؤلف له فعلى الاول يكون هذه اشارة
الى الالفاظ والعبارات التى تلى بعد او التى بين الدفتين وعلى الثانى تكون
اشارة الى المعانى المرتبة الموجودة فى الذهن او فيه وفى الالفاظ او فيهما
وفى الكتابة ولو عكس لاحتيج الى حذف المضاف فى المبتدأ او فى الخبر فافهم
فى بيان احوال ما يحتاج اليه كل معرب او فى تحصيل ادراكاتها والتفصيل
يطلب من الباب الاول اى كل من يريد معرفة اجراء الاعراب على الكلمة على
قاعدة النحو اذ من عرفه بالفعل لا يحتاج فضلا عن كونها اشد الاحتياج
وهو اى ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج ثلثة اشياء العامل
والمعمول والعمل اذ ما لم يعلم العامل وكيفية عمله وشرائطه وفى اى لفظ

يعمل لا يمكن اجراء الاعراب على الالفاظ المستعملة واما احتياجه الى
معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث والتثنية والجمع
والمعرفة والنكرة وغير ذلك فليس بهذه المثابة وكذا لم يجعل لكل منها بابا
على حدة بل ذكر بحث كل منها فى اثناء بحث هذه الثلثة على سبيل التبع
كما لا يخفى على من تتبع كلامه اى الاعراب تما فسره به للتنبيه على ان المراد به
الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى الذى هو الحدث وانما لم يقل وكذا
الاعراب حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق الاولين فى الحروف الاصلية
واذا كان شدة الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بشانها
المقتضى لبيان كل منها فى باب على حدة فوجب ترتيبها اى جعل الرسالة ثابتة
على ثلثة ابواب فعلى يتعلق به بلا تضمين هذا اذا حمل على المعنى اللغوى وهو جعل
الشئ متصفا بالرتوب وهو الثبوت وان حمل على العرفى وهو وضع الاشياء
بتقديم بعضها وتاخير بعضها فلا بد له من معمول متعدد فيعتبر اجزاء
الرسالة فيتعلق على به باعتبار تضمين معنى القصر او الاشتمال اى فوجب
ترتيب اجزائها مقصورة او مشتملة على ثلثة ابواب وقصرها او اشتمالها
عليها مرتبة على اختلاف المذهبين قال الفاضل العصام اختلفوا
فى حاشية انوار التنزيل منه
فى حقيقته فقيل انه حذف متعلق ما هو اجنبى عن العامل المذكور
اورد عليه انه حينئذ هو الحذف فلا معنى للتسمية بالتضمين ودفع بانه
لا بعد فى تسمية قسم منه شائع فى كلامهم باسم خاص وقيل هو كناية عن
متعلق ذلك الاجنبى ورد بان المعنى المكنى به قد لا يقصد ثبوته وفى التضمين
لا بد من قصده فيتخالفان ودفع ايضا بانه لا اتجاه له اذ لا بعد ان يلتزم فى
بعض الكنايات شئ لا يجب فى جنسها فليكن التسمية باسم خاص لهذا التمييز
وقيل هو عبارة عن ان يقصد بالمذكور معناه الحقيقى ويلاحظ معنى اخر
معه من غير استعماله فيه ومن غير تقدير لفظ اخر يدل عليه ويدل عليه
بذكر متعلقه ورد بانه يلزم حينئذ جعل المتعلق معمولا من غير تقدير عامل
لمجرد فهم معناه فى ضمن عامل اخر لا سيما اذا كان المتعلق هو المفعول به او
اعماله المذكور فيه من غير استعمال فى معناه وهو بعيد انتهى كلامه قوله
قد لا يقصد ثبوته اى تحققه فى نفس الامر هذا الرد انما يرد بناء على ما ذهب اليه

بعض

بعض المحققين من المتاخرين من ان امكان المعنى الموضوع ليس بشرط فضلا
عن تحققه وعلى ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان امكانه شرط
لا تحققه واما على ما اختاره فى شرح الفرائد وما يستفاد من شرحه
للتلخيص من ان تحققه شرط فلا حتى يحتاج الى الدفع ولكن يرد ان الموضوع له
فى الكناية لا يقصد لذاته بل للانتقال الى المكنى عنه واما فى التضمين فمعنى
المذكور والمعنى المضمن مقصودان لذاتهما ولو فرض انهما مرادان باللفظ
المذكور للزم ان يراد بلفظ واحد فى اطلاق واحد معناه الموضوع له
وغيره معا لذاتهما وهو غير صحيح كما صرح به فى شرح الفرائد والعلامة التفتازانى
فى التلويح فلا صحة لكونه كناية فافهم قوله من غير استعماله فيه فلا يلزم
ما لزم فى الكناية قوله ومن غير تقدير لفظ اخر فلا يكون حذفا حتى يرد
الايراد المذكور الباب الاول الذى عهد جزء من الرسالة لفظا ومعنى
كائن فى بيان احوال العامل ومسوق له وجعل المعانى ظروفا للالفاظ
بتقدير البيان توسع شائع باعتبار انه كما يحصل بها يحصل بغيرها
فكانه شئ يحيط بها احاطة الظرف بمظروفه كجعل الالفاظ ظروفا
لها حيث قالوا انها قوالب المعانى باعتبار انها تؤخذ منها وتزيد
بزيادتها وتنقص بنقصانها وقيل يصح هذا بلا تقدير ايضا فانهم
يجعلون نفس المعانى محالا للالفاظ توسعا حيث قالوا عند الاستدلال
على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الموضوع له بمنزلة المحل للفظ
والشئ الواحد لا يكون مستقرا فى محله ومتجاوزا عنه فى حالة واحدة
او فى تحصيل ادراكاتها فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه والتحصيل
كما يحصل بهذه المعانى من حيث انها مدلولات هذه الالفاظ يحصل
بغيرها فكانه شئ يحيط بها ويجوز ايراد الكلام بدل فى لوجود معناها
هنا وهو الاختصاص على ما قاله السيد السند والتعليل على ما
قيل حتى قيل ان فى هنا ايضا للتعليل كما فى قوله تعالى فذلكن الذى لمتننى
فيه فيقدر متعلق يصلح ان يكون معلولا لما بعدها فلا حاجة حينئذ
الى ما ذكر من التوسع فى تصحيح الظرفية وهكذا سائر العبارات المعنونة
المباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة قدمه لتوقف صحة

الاكثر تعريفات المعمول على بحثه كما سنبين ولشرفه لكونه مؤثرا بخلاف المعمول
فانه متأثر ولما كان البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفته ومعرفة اقسامه
ومعرفتهما موقوفة على معرفة اقسام الكلمة الموقوفة على معرفتها اذ بعضه
فعل وبعضه اسم وبعضه حرف اراد ان يقسم الكلمة اولا معرفا لها
ولكل قسم من اقسامها ويبين كون كل منها عاملا كلا او بعضا في اثنائه
ويعرف العامل ويقسمه ثانيا فقال اعلم بخطاب عام اولا اى قبل
الشروع في المقصود في الصحاح والقاموس اذا جعلت اول صفة لم تصرفه
تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا
ومعناه في الاول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام ان الكلمة
لا منها الجنس من حيث وجوده في ضمن الكل اذ المقصود التقسيم وهو
للافراد لا للماهية على ما هو رأى البعض والتعريف تبعي فعلى هذا في
الضمير استخدام او من حيث هو هو اذ التقسيم كالتعريف للماهية لا
للافراد على ما حققه الفاضل العصام في اوائل شرحه للكافية وتاؤها
للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها وبين
الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده في ضمن الفرد ولما التنافي
بينها وبين المركب وبين الوحدة الشخصية الجزئية وبين الجنس ثم الكلمة
والكلام مأخوذان من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتأثير في القلوب
وقال الشيخ الرضي وهو اشتقاق بعيد وهي الواو اعتراضية اللفظ
هو في الاصل بمعنى الرمي وفي العرف صوت من شأنه ان يخرج من الفم
معتمدا على المخرج وتعريفه المشهور وهو ما يتلفظ به الانسان حقيقة
او حكما دوري لتوقف التلفظ على اللفظ ولا مجال ههنا للجواب المشهود
في امثاله وهو كون المراد مما في التعريف لغويا لما عرفت انه الرمي فلا يصح
تفسير الاصطلاحي به كما لا يخفى كذا في الامتحان خرج به الدوال الاربع
كالخطوط والعقود والاشارات والنصب عرفه باللام للتنصيص
على الجنسية والماهية وكذا عدل عن قولهم وضع الى قوله الموضوع
ولان اسم المفعول دل على المقصود وهو البقاء في الحال المتبادر منه
بخلاف الماضي فانه يفهم منه بالاستصحاب ولان الاصل في الصفة

الافراد

الافراد والوضع المطلق تعيين شيء لشيء متى ادرك الاول فهم الثاني
او بغيره للعالم به والوضع اللفظي نوعان شخصي هو تعيين لفظ معين
بنفسه اى بمادته وجوهره لمعنى وجعله بازائه ونوعي هو تعيين هيئة
افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الوضع الشخصي
والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبه فهو فرع الوضع
ذكره في الامتحان عدل عن التخصيص لان استعمال الوضع باللام دون الباء
يأباه وليشمل التعريف وضع المشترك والمراد فبلا تكلف قوله للعالم به
اى بالتعيين زائد على المشهور ولا بد منه متعلق بفهم قوله هيئة افرادية
كما في الافعال وسائر المشتقات والمصغر والمنسوب والمثنى والمجموع قوله
او تركيبية كما في المركبات كلامية او غيرها وخرج بهذا القيد المهملات
كالديز والميز ومقتضيات الطبع كاخ والمحرفات عن الوضع غلطا
كالميشوم المحرف عن المشئوم فان المحرف الاول لم يقصد جعله لمعنى بل قصد
به بتوهم انه مجعول له وبقي الحرف لان احتياجه الى متعلقه في الدلالة و
فهم معناه لا في التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل
لا الواضع واما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا نعم
قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز
استعماله في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة لكن هذا
استعمال لا وضع ولو قيل تسميته وضعا فلا مشاحة في الاصطلاح
فظهر ان الوضع يختص بالحقيقة والاستعمال يعمها والمجاز والكناية
لمعنى هو في الاصل مصدر ميمي ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول
الى ما يقصد بشيء او اسم زمان او مكان ثم نقل اليه او اسم مفعول
وفي الاصل معنى كمرمى ثم خفف ونقل قال الفاضل العصام وهو اقرب
الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظير لتخفيفه خرج به حروف الهجاء
الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه
داخلا في مفهومه تصريح بما علم التزاما لان دلالة الالتزام مهجورة
في التعريف فعلى هذا يرد عليه انه يلزم ان يذكر الدلالة ايضا لان
دلالة الوضع عليها التزامية ايضا بل دلالة الوضع على المعنى اوضح

منها عليها الذكره فى مفهومه كما سبق وللمصنف فى هذا المقام تحقيق
مذكور فى الامتحان ومن اراد التفصيل فليرجع اليه لكن تبع فى هذه
الرسالة ابن الحاجب فى ترك الدلالة لانه لكل مقام مقال مفرد
صفة لمعنى وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزئه فان قيل هذا يوهم ان
اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصافه
بل بالمعنوية انما هو بعد الوضع فيحتاج الى ان يرتكب فيه تجوز كما
يرتكب فى مثل من قتل قتيلا وذا مما لا يجوز فى التعريف قلت لا تجوز
فيه لان زمان وقوع النسبة الوضع واتصاف المعنى بالافراد بل
بالمعنوية واحد فيكون حقيقة وانما يكون مجازا لو كان حصول الافراد
بعد زمان الوضع وليس كذلك نعم للوضع تقدم ذاتى على الافراد بل
على المعنوية وذا غير معتبر فى المجازية كما ان زمان القتل والمقتولية واحد
لان القتل لا يقع على الحى حين هو حى بل المقتول بذلك القتل فالقتيل حقيقة
كما حققه المصنف فى ما علقه على الامتحان فى بحث المعطوف وخرج
بهذا المركبات كلامية او غيرها ومثل قائمة وبصرى مما له معنى يدل
جزء لفظه على جزئه لكن لشدة امتزاجه يعد لفظا واحدا فان قيل
يخرج ايضا مثل ضرب وضارب ومضروب لان صيغة كل منها
كمادته تدل على معنى فلا يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فينتقض تعريفها
جمعا قلت ان الصيغة ليست بلفظ عند المصنف كالحركات لان
المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ نفس الصوت المكيف لا كيفية له
كما هو مذهب الشيخ ابن سينا فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة
ولا يخرج مثل عبد الله علما لانه مما له معنى لا يدل جزء لفظه على جزئه
وفى هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان ثلثة فعل سمى
باسم مدلوله التضمنى وهو الحدث قدمه على الاسم على عكس ما فى الكافية
لان الكلام فى العامل وهو اصل فى العمل ولان كله عامل بخلاف الاسم
كما سيصرح به وهو اى الفعل ولما كان فصله من الاسم بالدلالة
على احد الازمنة بالهيئة وظاهر عبارة القوم وهى الاقتران باحد
الازمنة غير مفيد لذلك بل مفيدا اقتران لفظه مع انه ليس كذلك

ولذا

ولذا احتيج الى التاويلات التى ذكرت فى الامتحان او مفيدا اقتران المعنى
فوجب ح ان يراد به المعنى التضمنى الذى هو الحدث وهو تكلف
لا يشعر به اللفظ عدل عنها فقال ما دل وما عبارة عما كان الكلمة
عبارة عنه فتذكير الضمير فى دل باعتبار لفظه ومعناه كما حققه
الفاضل العصام لا عن لفظها حتى يكون التذكير باعتبار لفظه كما
زعم الفاضل الجامى بهيئته وضعا اى دلالة وضع او زمانه او دلالة
وضعية او حال كونه موضوعا او وضعيا على احد الازمنة الثلثة
اى الماضى والحال والاستقبال بان وضع هيئته الافرادية له بوضع
نوعى كما وضع مادته للحدث بوضع شخصى ولكن لم يذكر دلالته عليه
بهذا الوضع كما ذكرها القوم لعدم الاحتياج اليه لانه انما ذكره يخرج
الحرف لعدم دلالته على الزمان اصلا كما يخرج الاسم لان منه ما لا يدل
على الزمان اصلا ايضا كرجل وضرب ومنه ما يدل عليه لكن بمادته
لا بهيئته كامس وغدا والآن وكذا الصبوح والغبوق وكذا يخرج
اسماء الافعال واسما الفاعل والمفعول لان هيئة كل غير موضوعة
للزمان حتى تدل عليه وضعا بل انما يدل كل منها عليه عقلا او بغلبة
الاستعمال وهذه غير معتبرة فان قيل ان قولهم ان كلا من اسمى الفاعل
والمفعول حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال وبالاتفاق يشعر كون
هيئته موضوعة للزمان فينتقض التعريف به منعا قلت معنى قولهم
انه حقيقة فى الحال انه حقيقة فى المعنى الكائن فى الحال فلا يلزم كونه
موضوعا للزمان ولا يخرج الافعال المنسلخة عن الزمان بحسب
الاستعمال لدلالة هيئة كل منها فى الاصل عليه وضعا ويخرج
نحو يزيد علما لان واضع العلم لم يضع هيئته للزمان كما لا يخفى على
له الاذعان فان قيل ان المضارع لكونه دالا على الزمانين يخرج بقوله
على احد الازمنة الثلثة فينتقض التعريف به جمعا قلت ذلك
ممنوع لانه لاحد الازمنة فى اصل الوضع والاشتراك انما نشأ
فى الاستعمال ولو سلم الاشتراك فيه فالخروج ممنوع لان الدال
على الاثنين دال على الواحد ضمنا فالدلالة عليه اعم منه واما اذا

لم يكن مشتركا اصلا بل كان فى احدهما حقيقة وفى الاخر مجازا فلا اشكال
اصلا ولما كان تميز الافراد بالخاصة اوضح منه بالحد وانتفاع المبتدى
بها اكثر منه بالحد وان كان الحد اشرف لكونه من الذاتيات وانفع فى
نفسه لافادته التميز الذاتى ولذا قدم قال ومن خواصه خبر مقدم على
المبتدأ وهو دخول قد اى بعض خواص الفعل لا كلها دخول مجموع هذه
الاشياء الثمانية وهذا مبنى على ان يكون الواو لعطف الجزء على
الجزء فالعطف قبل الحكم او على ان حق المبتدأ التقديم مع ما يتعلق
فيقدر معه مقدما فيكون الخبر للمجموع كما اذا كان معه مقدما لفظا
كزيد وعمرو وبكر فى الدار وان من للتبعيض والا فلا دليل على بعضية
المجموع التى هى المقصود بل على بعضية كل منها على تقدير كون من للتبعيض
وحده وهى ليست بمرادة لكونها من اوضح الواضحات وعلى تقدير
عدمه ايضا فلا دليل عليها ايضا فى اللفظ وان حصلت بالمشاهدة
وانما قلنا ان دخول المجموع بعض منها لان منها ما لم يذكرها هنا كتاء التانيث
الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونونى التاكيد وهى جمع خاصة
وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد فى غيره وهى اما شاملة لجميع
افراده او غير شاملة وما ذكرها هنا من القسم الثانى والحد لا يكون الا
شاملا دخول قد الاولى حذف الدخول لعدم الاحتياج اليه اذ
يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه والايجاز مطلوب
والخاصة المنطقية لا تصدق عليهما لاشتراط الحمل فيها ذكره فى
الامتحان وجه الاختصاص كونها لتحقيق الحدث الفعلى او تقليله او
توقعه او تقريب الحدث الماضى الى الحال وشئ منها لا يتحقق الا فى الفعل
فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص اذ لم يخبر به الواضع ولو عرف
الاختصاص به لزم الدور قلت ذلك معلوم بالاستقراء لا من
الاختصاص فلا دور فافهم والسين اى سين الاستقبال بقرينة
سوف وسوف ويسميان حرفى التنفيس لكنه فى الثانى زائد وجه
الاختصاص كونهما لتخصيص الحدث الفعلى بالاستقبال المعلوم بالاستقراء
وان لانه لتعليق الشئ بالحدث الفعلى ولم ولما لانهما لنفى الحدث الفعلى

ولام الامر

ولام الامر لانه لطلب الحدث الفعلى ولا النهى لانه لطلب تركه ولا يتصور
كل منها الا فى الفعل ثم انه اما بالاضافة بتنكير المضاف والا يلزم تعريف
المعرفة لانه علم لنفسه او بتجويز نحو زيد الشجاعة كما هو رأى الرضى
او الوصف والبيان بتأويل الدال على النهى كذا فى الامتحان قال
السيد السند فى حواشى الكشاف ان امثالها اذا اريد بها انفسها
قد يزاد فى اخرها الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسما وقد لا تزاد فاحفظه
وكله عامل على ما سيجئ فى بحث القياسى واسم ماخوذ من السمو
وهو العلو سمى به لاستعلائه على اخويه من جهة كونه مسندا اليه
وتركب الكلام منه وحده بخلافهما وهو ما اى كلمة بقرينة جعله
قسما منها دل على معنى وضعا اذ المتبادر من الدلالة التى وصف بها
الكلمة ما تكون الكلمة كلمة باعتبارها وهى الدلالة الوضعية او
اكتفى بما ذكره فى تعريف الفعل ولما كان كون المعنى فى نفسه وفى نفس
الكلمة راجعا الى كونه مستقلا بالمفهومية وكان هذا غير ظاهر من
قولهم فى نفسه عدل عنه الى قوله مستقل بالفهم اى بالمفهومية
تصريحا للمقصود وايضاحا للمراد يعنى يفهم ذلك المعنى من غير حاجة
الى تعقل متعلقه بخصوصه او يفهم من لفظه الدال عليه من غير حاجة
الى ذكر اللفظ الدال على المتعلق ويخرج بهذا القيد الحرف فان
معناه غير مستقل كما سيجئ غير مقترن وضعا تركه اكتفاء بما
ذكره فى تعريف الفعل فيه اى فى الفهم عما دل عليه باحد الازمنة
والظاهر المناسب لما سبق ان يقول غير دال بهيئته على احد
الازمنة الثلثة بل الاظهر والانسب ان يقول ما دل بمادته على
معنى مستقل بالفهم غير دال بهيئته على احد الازمنة لكنه اراد
التنبيه على انه يمكن اصلاح عبارة القوم فى الجملة بذكر قيد
اهملوه كما اصلح الفاضل الجامى عبارة ابن الحاجب به يعنى ان المراد
بعدم الاقتران عدم الاقتران عند فهم ذلك المعنى من لفظ الدال
عليه فلا يقدح فى عدم الاقتران كون المعنى مقارنا بالزمان فى
الواقع فلا يخرج مثل الضرب والضارب مع ان الضرب انما يقع

فی احدالازمنة لیقترن به فی الواقع لکونه غیرمقترن فی الفهم ولا کونه
مفهوما قبل فهم الزمان من لفظ اخر ویعده فلا یخرج مثل الضارب
فی قولنا زید ضارب امس او فی الماضی زید ضارب وخرج بهذا
القید الفعل ودخل به ما خرج عن حد الفعل مثل رجل وزمان و
امس ورويد ومن خواصه تذکرما ذکر فی الفعل دخول التنوین
وهو نون ساکنة تتبع حرکة الاخر لا للتاکید والمراد به ماسوی الترنم
والغالی فانهما غیر مختصین بالاسم لم یستثنهما کما استثنی البیضاوی
لانهما لکونهما فی غایة الندرة لایراد ان عند الاطلاق وصرح به فی
الامتحان اما اختصاص تنوین التمکن فلانه لتمکن مدخوله ای لتقرره
واصالته فی الاعراب الذی لا یوجد فی الحرف اصلا ولا فی الفعل
اصالة واما اختصاص تنوین التنکیر فلانه لتنکیر المعنی المطابقی
المستقل وهو لا یوجد الا فی الاسم وقد عرفت ان ذلک معلوم
بالاستقراء واما اختصاص تنوین العوض عن المضاف الیه
فلاختصاص الاضافة به وسیجیء وجهه واما اختصاص
تنوین المقابلة فلانه لمقابلة نون جمع المذکر السالم الذی لا یوجد
الا فی الاسم فانه لما وجد فیه حرف یسقط بالاضافة جعل
فی مقابلته فی جمع المؤنث السالم حرف یسقط بها لیکون الفرع
علی وتیرة الاصل فلا یوجد الا فی جمع المؤنث السالم الذی لا یوجد
الا فی الاسم بشهادة الاستقراء هذا علی رأی ابن الحاجب
وانکر الزمخشری تنوین المقابلة ومن اراد التحصیل فلیرجع الی
الامتحان وحرف الجر لانه لافضاء معنی الفعل او شبهه الی
الاسم او المؤول به فلا یدخل الا ایاهما ورد بان هذا منقوض
بالهمزة وتضعیف العین اللذین للتعدیة فانهما مع کونهما للافضاء
یدخلان الفعل فلا یصح جعل الافضاء وجها للاختصاص و
کونهما جزأ ومن حروف المبانی وحرف الجر کلمة لا یدفع هذا کما
لا یخفی لوجود الافضاء فی کل منهما ولو سلم ذلک فالافضاء
انما یوجد فی البعض دون الکل کما یجیء والمقصود بیان اختصاص

ای کماله فیه حتی لا یدخل علی ما لم یشبه بالفعل کغیر المنصرف وبالحرف کالمبنی منه

ولیس المراد بالاعراب هنا اثر العامل بل المراد به استعداد فان الاخیر للحرکات العاملیة وعدم الامتناع منها لفظا او تقدیرا ویقابله البناء منه

بل تبعا لکافة الضمائر منه

فلا یدخل علی الفعل الحاصل فینبغی ان یدخل لانه یفید الاولویة لا الاختصاص منه

الکل

الکل دون البعض فلا یتم التقریب والمختار عند المص فی وجه الاختصاص
فیه وفی امثاله الاستقراء لیس الا کما صرح فی الامتحان ولام التعریف
وهذا اظهر من قولهم اللام لانهم ارادوا به لام التعریف واعتمدوا فی
ذلک علی الاشتهار وقد نبه فی الامتحان انه لا یکون قرینة للمبتدی
ثم ان فی هذا اشارة الی ان المختار عنده ما ذهب الیه سیبویه من ان
حرف التعریف هو اللام وحده زید علیه همزة الوصل لتعذر الابتداء
بالساکن لا ما ذهب الیه المبرد من انه الهمزة وحدها زید علیها اللام
للفرق بینها وبین همزة الاستفهام ولا ما ذهب الیه الخلیل من انه
کلاهما ووجه الاختصاص انه لتعیین المعنی المطابقی المستقل بالمفهومیة
بشهادة الاستقراء وهو لا یوجد الا فی الاسم ولما کان المراد بقولهم
الاسناد الیه کونه مسندا الیه وهو معنی التزامی مجازی له والحقیقة
اولی واظهر عدل عنه الی قوله وکونه مبتدأ وفاعلا وانما لم یقل کونه
مسندا الیه مع کونه اشمل واخصر تنبیها علی ان الاصل فی المسند الیه
المبتدأ او الفاعل والبواقی فروع قدم الاول اشارة الی ان حقه التقدیم
وحق الثانی التأخیر ثم الظاهر ان الضمیر راجع الی الاسم فیرد علیه
ان الاختصاص حینئذ معلوم عقلا فلا یفید الخبر بانه من خواصه
وان معرفته بعد معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة کما
سبق الاشارة الیه فیلزم الدور ویدفع بانه راجع الی الاسم
باعتبار جنسه الاعم وهو الشیء فحینئذ لا یلزم المحذوران وانما
یلزمان لو رجع الیه باعتبار خصوصه النوعی فالمعنی کون الشیء
مبتدأ وفاعلا ووجه الاختصاص ان الفعل موضوع لاسناد
مفهوم مصدره الی الشیء والمسند الیه مبتدأ او فاعلا لا یکون الا
ذاتا فلو کان مسندا الیه بان کان مبتدأ او فاعلا یلزم الخروج عن وضعه
اذ اللفظ الواحد لا یراد منه الذات والمفهوم معا فی حالة واحدة
والحرف لا یصلح ان یکون مسندا ولا مسندا الیه کما یجیء فثبت الاختصاص
بالاسم ضرورة ومضافا ای کون الشیء مضافا ووجه الاختصاص
کون الاضافة المعنویة مفیدة للتعریف والتخصیص اللذین یستدعیان

وبها صار الکلام لام الابتداء وجواب لو ولام الامر ولام جواب القسم لا تختص بالاسم منه

علی اختلاف القرائن منه

مع اصالة الثانی علی القول الارجح منه

لا بد من معرفة الغرض بهذا القدر وقیل التعریف لئلا یلزم طلب المجهول فیفید الخبر ویحصل الغرض بلا اشکال فافهم منه

استقلال المعنى ومطابقيته بشهادة الاستقراء وهما لا يوجدان
الا فى الاسم واللفظية فرع المعنوية فتختص بما تختص هى به وبعضه
عامل كاسم الفاعل سيجىء فى بحث العامل القياسى وبعضه غير
عامل كانا وانت والذى وحرف وهو فى اللغة بمعنى الطرف والجانب
ثم نقل الى ما كان فى طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقل بنفسه
وفى الاصطلاح ما دل على معنى غير مستقل بالفهم ولا مقصود
بالملاحظة بل آلة وتابع لفهم حال غيره وهو المتعلق حتى اذا قصد
بالملاحظة صار معنى مستقلا ومعنى اسم مثلا معنى من فى قولك
سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين
السير والبصرة وآلة لمعرفة حالهما ولذا لا يصلح ان يحكم عليه وبه
واذا لوحظ ذلك الابتداء قصدا صار معنى مستقلا بالمفهومية
قابلا للحكم عليه وبه ومعنى لفظ الابتداء تقول ابتداء سيرى
من البصرة وقع فى يوم كذا فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا فى ضمن معنى
الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدا
ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة وهذا هو المراد بقولهم على معنى
فى غيره لكن لما لم يكن هذا ظاهرا من ظاهره عدل عنه الى ما ذكر ايضاحا
واظهارا للمراد وخرج به عن التعريف الاسم والفعل فان قلت ان اريد
بالدلالة المطابقية لزم دخول الفعل فى التعريف لدلالته على الحدث
المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل لا بد فى دلالته
عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشريف وان اريد التضمنية زاد الفساد
لعدم صدقه على الحرف لعدم دلالته على معنى تضمنى غير مستقل وهو
النسبة الى فاعل معين وان اريد الاعم لزم ما لزم فى المطابقية قلت
المراد الاعم ولفظ فقط مقدر ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه كما صرح
فى الامتحان وصرح فيما علقه عليه ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون
قرينة وبعضه عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل كهل وقد تم اعلم
اى بعد ما علمت الكلمة واقسامها وما يتعلق بها ان مفهوم العامل
الذى هو المقصود فثم للتراخى الزمانى او الرتبى اظهر مع ان الظاهر

الاضمار

الاضمار لسبق المرجع لبعده لفظا وللتنبيه على المغايرة اذ المراد بالاول
ما صدق عليه وبالثانى المفهوم وما قيل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة
فهى عين الاول فليس على الاطلاق بل اذا لم يوجد صارف وههنا وجد لما
عرفت هو ما اى شىء لفظا او غيره اوجب بواسطة بالتنوين زيادة على
قول الجمهور ولا بد منها والا ينتقض التعريف بها لانها موجبة ايضا
كما يظهر من كلامه لكن ايجابها ليس بسبب الواسطة كون بالنصب
آخر الكلمة فعلا او اسما حقيقيا او حكميا معربة او مبنية على وجه
مخصوص من الاعراب بيان للوجه المخصوص وزيادة على قول بعضهم
لئلا ينتقض بياء المتكلم فى مثل غلامى فانه يوجب بواسطة
المجانسة والاتصال كون آخر الغلام مكسورا لكن الكسر ليس باعراب
فيخرج به فان قيل المراد بالواسطة المعانى الخفية او المشابهة التامة
المقتضية للاعراب على ما سيبينه فيخرج ياء المتكلم بها فانه وان كان
موجبا لكنه ليس بهذه الواسطة قلت كون المراد بها ما ذكر انما فهم
من الاعراب ولولاه لم يفهم فافهم لكن لزم بذكره الدور لذكره العامل
فى تعريفه فيما بعد الا ان يقال ان هذا تعريف لفظى يقصد به تعيين
صورة حاصلة وتميزها عما عداها فيجوز فيه التعاكس نحو القصاص
القود والقود القصاص فلا دور وانما يلزم ان لو كان هذا تعريفا
اسميا يقصد به تحصيل الصورة ولا يخفى ان هذا لا يصلح له لان
معرفة العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها
كما صرح به فى الامتحان وتفصيل الفرق بين الاسمى واللفظى مذكور فيه
ايضا وفقك الله بمطالعته والمراد بالواسطة مقتضى بالكسر الاعراب
فيخرج بها عن التعريف ما لا يعمل بالاصالة بل بالحمل على الاصلى من الحروف
الجارة الزائدة ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية واذ وان
الداخلتين على الماضى الواقع موقع المضارع فيكون تعريفا للعامل
الاصلى فيلزم كون ذكرها فيما سيأتى استطرادا مع كونه من مقاصد
الفن ولو زاد بعد قوله من الاعراب وحمل عليه لاصاب كذا اعترض
فى الامتحان على تعريف البيضاوى لحرف الجر ويمكن ان يقال انه اشار

الى انحطاط رتبتها بان اخرجها عن التعريف وادخلها فى التقسيم كما يجئ
هذا مفهوم من كلامه ايضا فى بحث المجرورات فى الامتحان وهو اى
مقتضى الاعراب فى الاسماء حال من المبتدأ والعامل معنى الفعل المفهوم
من نسبة الخبر اليه او ظرف له وهو اظهر توارد المعانى المختلفة عليها
اى كل واحد من الفاعلية والمفعولية والاضافة حقيقة او حكما
وارد على اسم واحد من الاسماء بناء على ان الجمع اذا قوبل بالجمع يقتضى
انقسام الاحاد الى الاحاد فالمقتضى فى الحقيقة هو المعانى كما يشعر به
قوله فانها الخ وقوله يقتضى الى اخره لا توارده الكن اضافه اليها اشارة
الى ان اقتضاءها له بسبب تواردها عليها فانها اى المعانى المختلفة
امور خفية تستدعى علائم اى كل امر منها يستدعى علامة على حدة
ظاهرة لكن قد يمنع من ظهورها مانع فان كان حالا فى اخر الكلمة فتقديرية
وان فى نفسها فمحلية كما يجئ فى الباب الثالث لتعرف مثلا اذا قلنا
ضرب زيد غلام عمرو فضرب اوجب كون اخر زيد مضموما واخر غلام
مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية اى بواسطة الفاعلية الواردة
على زيد وبواسطة ورود المفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب
بهما تعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثانى واوجب غلام ايضا
كون اخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه اى كونه منسوبا
اليه لغلام بسبب تعلقه به فالعامل يحصل المعانى الخفية فى
الاسماء بسبب تعلقه بها وهى اى المعانى الخفية تقتضى نصب علائم
هى الاعراب فالعامل يحصل الاعراب بالواسطة وجعل العامل محصلا
وموجبا للمعانى وعلائمها انما هو اعتبار النحويين واما فى التحقيق
الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الالة وجعلها النحويون كانها
هى موجدة على ما هو رأى الرضى وقال الفاضل العصام بل الالة
هو اللسان وجعل العامل الة مبنى على التنزيل ايضا اعلم ان للاعراب
معنيين عام وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا
عليه وهو تابع لمقتضيه فيوجد فى غير الحرف والماضى والامر
بغير اللام والمراد به هنا هذا المعنى وخاص بالاعراب اللفظى والتقديرى

وهو

وهو ليس بمراد ههنا كما لا يخفى على من تتبع كلامه وفى الافعال اى
مقتضى الاعراب فيها المشابهة التامة للاسم اى اسم الفاعل كما سيجئ
التصريح به وهى فى المضارع فقط لا فى سائر الافعال وانما لم يقل
وفى المضارع اولا حتى لا يحتاج الى البيان ثانيا ليحسن المقابلة بالاسماء
وانما اتى بصيغة الجمع مع ان المناسب للمضارع الافراد للمشاكلة
او للتنبيه على تنوع المضارع كالجحد المطلق والمستغرق الى غير ذلك
او للنظر الى الافراد فانه مشابه لاسم الفاعل ولو صورة كما فى
صورة دخول اللام عليه فانه فعل معنى كما سيجئ لفظا ومعنى
واستعمالا اما الشبه الاول وهو الشبه لفظا فلموازنته اى المضارع
له اى لاسم الفاعل فى الحركات اى فى مطلقها وافق فى نوعها اولا
والسكنات فى عددهما وترتيبهما وصيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد
او للمشاكلة قال المصنف واما التفسير بالمفرد لاضمحلال الجمعية
باللام فليس بمفيد ههنا اذ ليس معنى الاضمحلال بطلان اعتبار
التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال جاء الرجال اذا جاء واحد بل معناه
بطلان معنى الجمع فيما نسب اليه وكونه بمعنى كل الافرادى فى ان
يعتبر كل فرد منه كان ليس معه غيره نحو ضارب ويضرب ومدحرج
ويدحرج مثل بمثالين من الاصليين واما الثانى وهو الشبه معنى
فلقبول كل منهما اى المضارع واسم الفاعل الشيوع والانتشار
بين المعانى والاحتمال لها على سبيل البدل عدل عن العموم الشائع
فى كلامهم اليه اذ لا عموم حقيقة فى كل منهما والحمل على الشيوع بعيد
والتصريح به اولى والخصوص فان الاسم اى اسم الفاعل عند تجرده
عن اللام يفيد الشيوع بين الافراد وعند دخول حرف التعريف عليه
يتخصص انما قال حرف التعريف ولم يقل عند دخوله بالضمير الراجع
الى اللام مع كونه اخصر وعلى مقتضى الظاهر للتنبيه على ان اعتبار
المشابهة لاسم الفاعل عند دخوله عليه مبنى على اعتبار كون
اللام حرف تعريف ولو صورة المستلزم اعتبار كون المدخول
عليه اسما ولو صورة والا فالمدخول عليه ليس باسم فاعل فضلا

اى المضارع المعلوم والمجهول والمشتمل على النون للفعل منه

عن المشابهة له بل فعل فى المعنى والتحقيق على ما هو رأى الجمهور كما سيجئ
وانما لم يقل ولا حرف التعريف لعدم الحاجة الى هذا التنبيه عند
التجرد ثم ان فى اختيار اللام اشارة الى ان الاختلاف الجارى فى حرف
التعريف انه الالف واللام او كلاهما جار فى الموصول ايضا كما صرح به
الفاضل العصام وان المختار عنده مذهب سيبويه كما فى حرف التعريف
نحو ضارب فانه يحتمل زيدا وعمرا وغيرهما والضارب فانه يختص بمعين
سواء كان اللام حرف التعريف او اسما موصولا فانه معرفة يجب ان
يكون صلته معلومة عند المخاطب كذلك المضارع عند تجرده عن حرف
الاستقبال والحال قدم الاول لاختصاصه به بخلاف الثانى فانه يوجد
فى الاسم ايضا ولان الاحتياج الى الاول اشد لعدم تبادر الاستقبال
عند التجرد عنهما بخلاف الحال فانه المتبادر فلا يشتد الحاجة الى حرف
الحال يحتمل الحال والاستقبال قدم الاول لان الاحتمال اليه ارجح
لتبادره بخلاف الثانى نحو يضرب وعند دخولهما اى دخول احدهما
عليه يختص بالاستقبال او الحال نحو سيضرب وما يضرب و
لمبادرة الفهم فيهما عند التجرد عن القرائن حالية او مقالية وهى حرف
الاستقبال فى المضارع وامس فى الاسم وحرفا الحال والآن و
غدا فيهما الى الحال لاقتضاء مفهومهما الوقوع واما الثالث وهو
الشبه استعمالا فلوقوع كل منهما صفة لنكرة بحسب الظاهر واما فى
التحقيق فجزء اول منها نحو جاءنى رجل ضارب ويضرب فانها فى
الاول مركبة وفى الثانى جملة فاطلاق الصفة عليهما مبنى على المسامحة
لظهور المراد او على التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء ولدخول لام الابتداء
عليهما نحو ان زيدا لضارب وليضرب فهذه المشابهة اى المشابهة
لفظا ومعنى واستعمالا تقتضى تطفل المضارع اى تبعيته للاسم فيما
اى فى شئ هو اى الاسم اصل فيه وهو اى ذلك الشئ الاعراب والمراد به
هنا استعداد الاخر للحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا
او تقديرا ويقابله البناء لا اثر العامل كما لا يخفى كما تقتضى تطفل اسم الفاعل
للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل ولهذا اعتبر هذه المشابهة بينهما

هذا هو اللازم [illegible] التسابق والتوافق الكلام فى الامتحان [illegible] الاسم ومن عكس [illegible]

والقوم

والقوم اعتبروا الشبه الثانى بينه وبين اسم الجنس ونظر المصنف
ادق وبالقبول احق لانها لو كانت كما اعتبروا لم يكن مشابهته لكل منهما
تامة كما اعترفوا فى بيان وجه اشتراط احد الزمانين فى عمل اسم الفاعل
حيث قال لو كان بمعنى الماضى لم يكن المشابهة لفظا ومعنى تامة بل اسقطت
قوتها وضعفت فى كلا الجانبين ولانه حينئذ لا يظهر من هذا الشبه
اثر فى اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل والمقصود من هذا التشبيه
الجمع بين الشيئين فى امر من غير قصد الى الحاق الناقص بالكامل
فيجوز فى مثله التعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم فاعرابه ليس
بالاصالة فاذا قلنا لن يضرب فلنا وجب كون اخر يضرب مفتوحا
بواسطة المشابهة لاسم الفاعل ثم اعلم اى بعد ما علمت مفهوم العامل
وما يتعلق به ان العامل المراد به ما يعم الاصلى وما يحتاج به لذكره فى
الاقسام ولذا اعاده مظهرا ولانه يراد به فيما سبق المفهوم وهنا
الافراد على ضربين لفظى ومعنوى فاللفظى ما يكون للسان فيه حظ
ولا يكون بمعنى يعرف بالقلب وهو اى اللفظى على ضربين سماعى وقياسى
فالسماعى فى الاصطلاح هو الذى يتوقف اعماله بخصوصه على
السماع والمراد به اللغوى فلا دور ولا يمكن ان يذكر فى عمله قاعدة كلية
موضوعها غير محصور وليس المراد به ما يتبادر من ظاهره بحسب اللغة
من سماعية صيغته اذ قد يكون ما صيغته سماعية قياسيا بذكر القاعدة
الكلية فى عمله كالصفة المشبهة كما سيجئ وانما قدمه على القياسى
عكس ما فى المصباح لسهولة ضبط افراده المقصود معرفتها
ليجرى الاحكام عليها لقلتها وانحصارها بخلاف افراد القياسى فانها
اكثر من ان تحصى ولان من اقسام القياسى ما يتوقف معرفته على معرفة
بعض اقسامه وهو حرف الجر كالظرف المستقر وبعض اسماء
الافعال والمضاف معنى والاسم التام بالاضافة ولان الفعل
وشبهه ومعناه قد يحتاج فى العمل فى بعض المعمولات الى حرف الجر
وهو من تمام العامل لا المعمول كما سيجئ فلا بد من معرفته قبلها
فان قيل ان حرف الجر يحتاج اليها دائما اذ لا بد له من متعلق على ما سيجئ

اذ التقسيم للعامل ما هو رأى المصنف كما سبق منه
اى الافراد منه

التقول عن الظرف منه
وانما المضاف لفظا فرعه منه

كما يحتاج اليه فلا بد من معرفتها قبله قلت ان الفعل من حيث الماهية
معلوم مما سبق ومن حيث الصيغة من الصرف الذى يتعلم عادة قبل
النحو وكذا شبهه بخلاف حرف الجر فانه غير معلوم قبله اصلا ومعنى
الفعل وان كان غير معلوم منهما الا انه اخر للاطراد واما تقديم سائر
السماعى فللاطراد لحرف الجر وهو اى السماعى ايضا اى كاللفظى
على نوعين عامل فى الاسم وعامل فى المضارع والعامل فى الاسم ايضا
اى كالسماعى على قسمين عامل فى اسم واحد وعامل فى اسمين اعنى المبتدأ
والخبر فى الاصل اى قبل دخول العامل ويسميان بعد دخول العامل
اسما وخبرا له اى يسمى الاول اسما والثانى خبرا له والعامل فى اسم
واحد قدمه لكون معموله واحدا ولكونه اكثر استعمالا واوفر فائدة
ولما مر من ان تقديم غيره على القياسى للاطراد له حروف تجره اى اسما
واحدا سماعا لينا سب عملها اللفظى عملها المعنوى فى الاصلى وللحمل
عليه فى غيره تسمى حروف الجر وحروف الاضافة لوجود هما فى مفهومها
وهو ما وضع لافضاء الفعل ومعناه الى الاسم والمؤول به او حمل
عليه وهى عشرون الباء هو للالصاق اى لافادة لصوق امر الى مجروره
وهو اما حقيقى نحو به داء وامسكت الحبل بيدى او مجازى نحو مررت
بزيد اى التصق مرورى بمكان يقرب منه زيد ومنه القسم ولذا لا يذكر
باءه وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه
لا يلزم ان يكون السرج ملصقا به حال الشراء ذكره فى الامتحان ولما كان
الالصاق اصلا وغالبا كما ذكره فيه ولذا اقتصر سيبويه عليه اكتفى به ولم يذكر
سائر معانيه ولان المقصود الاصلى بيان العامل لا بيان معانيه قدمه
لبساطته وكثرته فى الاستعمال وعدم خروجه عن كونه حرف جر وكذا يكسر
دائما ليوافق عمله بخلاف اللام فانه يخرج عنه ويكون للابتداء والامر
ولذا لم يكسر فى المضمر الا فى ياء المتكلم ومن هى للابتداء فى المكان بلا خلاف
وفى الزمان ايضا عند الكوفية كقوله تعالى من اول يوم وقيل علامته
صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها نحو اعوذ بالله منه اى التجئ
اليه منه فيه انه لا يتمشى فى نحو من التفضيلية ذكره فى الامتحان

واجاب

واجاب عنه بعض الكمل بان عدم التمشى ممنوع اذ مثل زيد افضل من عمرو
فى تقدير ترقى الفضل منه اليه واقول المنع مكابرة والتقدير المذكور فاسد
ولما كان هذا المعنى غالبا فيها حتى قال المحققون انه الاصل والبواقى
راجعة اليه ذكره ابن كمال الكامل فى الاصول اكتفى بذكره وقد عرفت ان
مقصوده بيان العامل لا استيفاء المعانى قدمها ليناسب معناها
فى الجملة والى هى للانتهاء فى المكان نحو خرجت الى السوق والزمان نحو اتموا
الصيام الى الليل بلا خلاف وفى غيرهما نحو قلبى اليك اى منتهى ميله و
شوقه اليك لم يذكر كونها بمعنى مع كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى
اموالكم لان ذلك ممنوع بل الحق عنده كونها على معناها بتضمين معنى الضم
كما ذكره فى الامتحان ولو سلم فلقلته قدمها على عن لمقابلتها من ولم يذكر
حتى معها مع كونها بمعناها لكثرة مجيئها بمعنى مع ولانها لا تدخل الا على
المظهر فلا تستحق التقديم على ما قدم عليها وعن هى للبعد لم يذكر البصريون
لها معنى سواه ذكره الدمامينى فى شرح التسهيل والمجاوزة اى لتعدية شئ
عن شئ الى اخر وهى انما تكون حقيقة بزوال الاول عن الثانى ووصوله الى
الثالث كرميت السهم عن القوس الى الصيد والاول عام لها ولما كان
بالوصول بلا زوال كاخذت عنه العلم او بالزوال وحده كاديت
عنه الدين كما ذكره فى الامتحان فذكرها بعده للاظهار وما ذكروا من
عمومها للاخرين فانما هو بالتعميم لما هو بحسب التوهم لا بحسب الحقيقة
كما صرح به الفاضل العصام قدمها لمناسبتها من اذ قد يجوز استعمالها
فى محل ولو بالاعتبارين نحو سقاه عن العيمة اى بعده عنها بالارواء و
يجوز من بمعنى سقاه من جهة العيمة قال مولانا السرورى يقال خرجت
عن البلد اذا اريد الرجوع اليه ومن البلد اذا لم يرد وعلى هى للاستعلاء
اى استعلاء شئ على شئ حقيقة كزيد على السطح او مجازا كعليه دين كان
ثقله يحمل عليه قدمها على اللام مع كونها من البسائط لمناسبتها لعن فى
انهما قد يكونان اسمين نحو من عن يمينى ومن عليه ومجيئها بمعنى عن كقوله
اذا رضيت على بنو قشير اى عنى لعمر الله اعجبنى رضاها واللام هى
للتعليل اى لبيان علة شئ ذهنا كضربت للتاديب وخارجا كخرجت

لنخافتك لم يذكر كونها للعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ومثل
لدوا للموت وابنوا للخراب لان المحققين على انها للتعليل مجازا كما ذكر في
الامتحان والتخصيص اى لبيان اختصاص شئ وارتباطه بالمجرور
اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق
نحو الجل للفرس او النسب نحو الابن لزيد فليس معنى الاختصاص الحصر
كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص
كما ذكره الفاضل العصام بل الحصر مبنى على تعريف المسند اليه فانه
يفيد اختصاصه بالمسند كما في التوكل على الله فيلزم عليه اما التزام
التكرار او بيان الفرق وفي تخصيص هذين المعنيين بالذكر تنبيه على انهما
الاصل والغالب فيها قدمها على في لبساطتها وفي هي للظرف اى ظرفية
مدخولها حقيقة كالماء في الكوز ومجازا كالنجاة في الصدق ومنه قوله
تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل فان التحقيق انها للظرفية فيه على ضرب
من الاستعارة لتمكن المصلوب في الجذوع تمكن المظروف في الظرف
وقيل انها فيه بمعنى على قال بعض الكمل اعلم ان كل موضع فيه معنى
الاشتمال والاستعلاء يصلح لفي وعلى ومنه قوله تعالى حتى اذا كنتم
في الفلك وقوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك على الفلك
قدمها على الكاف مع بساطتها لانه لا يدخل على المضمر الا على قلة في
المرفوع نحو انا كانت ويكون اسما بمعنى المثل ولذا لم يكسر ابدا بخلاف في
والكاف هو للتشبيه نحو زيد كالاسد قدمه على حتى لبساطته ولان
حتى لا يدخل على المضمر اصلا وحتى هو للغاية نحو اكلت السمكة حتى رأسها
ونحو نمت البارحة حتى الصباح ولكونه عاملا اصليا قدمه على رب
ورب هو للتقليل اى لانشائه نحو رب رجل كريم لقيته ويستعمل غالبا
للتكثير كما في مقام المدح والذم نحو رب تال يلعنه القرآن قدمه على
واو القسم وتائه لان الواو بدل من الباء والتاء من الواو ولوجوب
انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل اختص الواو بالظاهر والتاء
بلفظة الله ولذا لم يكسر ابدا واو القسم وتاؤه ولم يذكر باءه لما عرفت
من ان مقصوده بيان العامل لا المعنى وانه داخل في الالصاق قدمهما

شيئى الزوق من

كقوله تمكن [illegible] التنبيه اى عن
اشيا ان [illegible] الطافية و
القرينة دخول حرف [illegible]

على حاشا

على حاشا لانه قد يخرج عن الجارية بخلافهما وحاشا هو للاستثناء اى لاخراج
ما بعده عما قبله ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب
القوم عمرا حاشا زيدا اى هو منزه عن ضرب عمرو وهو فعل في الاول
كما يشير قدمه على مذ ومنذ لانه وان شاركهما في الخروج عن الجارية لكنه
لا يخرج عن العاملية بخلافهما ومذ قدمه على منذ مع انهم قالوا ان اصله
منذ بدليل تصغيره بعد التسمية به على منيذ وجمعه على امناذ لخفته
ولانه لغة عامة العرب بخلاف منذ فانه مختص بالحجازيين على ما صرح به
الفاضل العصام على ان قولهم المذكور غير موثوق به لما قال صاحب
المغني انه غير منقول من العرب ومنذ هما للابتداء اى لابتداء زمان
الفعل حال كونهما في الزمان الماضي يعني انه اذا اريد بما بعدهما الزمان
الماضي فمعناهما ان مبدأ زمان الفعل مثبتا او منفيا هو ذلك الزمان الماضي
لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد او ما رأيته مذ سنة كذا ولم تكن
في تلك السنة يكون المعنى مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة
وامتد الى الان واما اذا اريد بما بعدهما الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض
بان مضى بعضه فمعناهما ظرفية لفعلهما مع التساوي كما اذا قلت ما رأيته
مذ شهرنا او يومنا وكنت في ذلك الشهر او اليوم يكون المعنى جميع زمان
عدم رؤيتي هو هذا الشهر واليوم الحاضران لانهما لم ينقضيا بعد
ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فلا يصح اعتبارهما مبدأ له وقد يكونان
اسمين بمعنى اول المدة او جميعها فيكون كل منهما مبتدأ وما بعدهما خبرا
فهذا البيان استطرادي قدمهما على خلا وعدا لان خروجهما عن الجارية
اقل بخلاف خلا وعدا وخلا قدمه لتقدم الخاء وعدا هما للاستثناء
ويكونان فعلين وهو الاكثر يجيء التفصيل في بحث المستثنى قدمهما على
لولا لان كونها حرف جر مختلف فيه مع قلتها في الاستعمال ولولا هي
لامتناع شئ لوجود غيره فانها يجر بها اذا اتصل بها ضمير كما ورد في
بعض اللغات نحو لولاك لهلك عمرو فسيبويه تصرف في العامل
لئلا يلزم التأويل في الفاظ كثيرة فجعل لولا حرف جر يعني نزل منزلته
لانه في المآل واقع موقع لام التعليل فان المعنى لم يهلك عمرو لوجودك

والاخفش يتصرف في الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بالتأويل
فجعله مستعارا للمرفوع كما في قولهم ما انا كانت والاكثر لولا انت
بانفصال الضمير لكونه مبتدأ حذف خبره وجوبا وكثرتها بالنسبة الى
كي قدمها عليه لان كونها حرف جر وان كان مشروطا باتصال الضمير بها
لكن الضمير الفاظ كثير بخلاف ما الاستفهامية وكي فانه يجر به اذا
دخل على ما الاستفهامية هو للتعليل نحو كيمه فعلت اي لاي غرض
فعلت ويدل على كونه حرف جر حذف الف ما كما في لمه وعمه قال
الدماميني في شرح التسهيل ان فيه ثلثة اقوال احدها انها حرف
نصب دائما وهو قول الكوفيين والثاني انه حرف جر دائما وهو قول
الاخفش والثالث انه يكون حرف جر تارة وناصبا للفعل تارة وهو
قول اكثر البصريين ولعل هو للترجي فانه يجر به في لغة عقيل ولذا اخره
بضم العين مصغر ذكره الدماميني كقوله فقلت ادع اخرى وارفع
الصوت مرة لعل ابي المغوار منك قريب ولا بد اي لا فراق حاصل
لهذه الحروف اي لحروف الجر من متعلق بفتح اللام ولو محذوفا والظاهر
لا بد لظهور تعلق الجار به وكونه شبه مضاف قال الرضي يجب صرف
مثله عن الظاهر بجعل الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف وكل مصدر
يتعدى بحرف من الحروف الجارة يجوز جعل هذا الجار مع مجروره خبرا
عن ذلك المصدر لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره كما في قوله تعالى
لا تثريب عليكم اي حاصل عليكم وحكى ابو علي عن البغداديين جواز
تعلق الظرف بالمنفي المبني وفيه نظر لوجوب اعراب المشابه بالمضاف
بلا خلاف وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب لكنه انتزع تنوينه
تشبيها بالمضاف هذا كلامه ملخصا هو فعل او شبهه وهو ما
دل على الحدث من الاسماء المتصلة بالفعل ومعناه والمراد به ما سيذكره
من انه كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسماء الافعال والظرف وسيجيء
تحقيقه الا الزائد بالجر او النصب استثناء من هذه الحروف منها
نحو كفى بالله مثال للفاعل وبحسبك درهم مثال للمبتدأ والا رب
وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل فان لها بدا من المتعلق فانها اي

قال الفاضل العصام عن بعض البغداديين منه

اي ظرف مستقر ومنسوب مستعمل وغير ذلك منه

ثم اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر منه

هذه

هذه المستثنيات لا تتعلق اصلا بشيء من الفعل وشبهه ومعناه اي
لا توصل ذلك الشيء الى ما يليها بل يتعدى بنفسه اليه ففائدة الزائد
اما التاكيد او تحسين اللفظ او غير ذلك وفائدة رب التقليل والتكثير
لا تعدية العامل وحمل الزائد في العمل على غيره مما هو للافضاء للاشتراك
في الصورة والحرفية وتصور معانيه فيه بضرب من التاويل
ورب اما على الزائد للاشتراك في عدم الافضاء او على غيره
للاشتراك في افادة المعنى او على من الاستغراقية للاشتراك في
افادة التاكيد ذهب الى هذا الدماميني وابن طاهر وتبعهما المص
وذهب الجمهور الى انها معدية لعاملها كسائر الحروف الجارة ورد
بانه ان ارادوا به العامل المذكور فهو متعد بنفسه وايضا قد يستوفي
في معموله كما في مثل رب رجل صالح لقيته فلا حاجة الى التعدية وان
ارادوا به المحذوف وهو حصل ومثله كما صرح به جماعة منهم
فهو تقدير ما يستغني عنه معنى الكلام ولم يلفظ به قط وايضا
لو كان كما ذكروا لم يجز العطف على محل مجرورها رفعا ونصبا وقد جاز
في الفصيح كما يقال رب رجل واخاه اكرمت او واخوه اكرمتهما
ولا يجوز بزيد واخاه مررت او واخوه مررت بهما فمجرور الزائد
ورب باق على ما كان عليه قبل دخولهما من كونه فاعلا او مبتدأ كما مر
او خبرا كما زيد بقائم او مفعولا كقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى
التهلكة ومثل رب رجل صالح لقيته او لقيت فمجرورها مفعول في
الثاني ومبتدأ في الاول او مفعول كما زيدا ضربته لكن يقدر الناصب
بعد المجرور لان لرب صدر الكلام ومجرور حروف الاستثناء وهي
حاشا وعدا وخلا كالمستثنى بالا على ما سيجيء في بحث المستثنى
في وجوب النصب ولو محلا في كلام موجب تام وفي جواز
النصب واختيار البدل ولو محلا في كلام غير موجب والمستثنى منه
مذكور وغير ذلك مما يذكر في بحثه ذهب بعض النحاة الى انها غير متعلقة
بشيء كرب وتبعه المصنف واستصوب ابن هشام وقال لانها
لا توصل معناه الى الاسم بل تزيله كالا فحملت على الزائد في العمل

اي بمعنى ذلك الشيء من الفعل وشبهه ومعناه

للاشتراك في عدم التعدية وقال الدمامينى كون معنى التعدية ما ذكره
ممنوع بل معناه جعل مجرورها مفعولا به ولا يلزم اثبات ذلك المعنى
للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذى يقتضيه الحرف وهو هنا
يفيد انتفاءه عنه واقول المنع مكابرة والا ينتقض تعريف حرف الجر
منعاً باداة الاستثناء لوجود التعدية والافضاء على هذا المعنى
فيها وذهب بعضهم الى انها متعلقة بشئ كسائر حروف الجر
ومجرور لولا ولعل مبتدأ مرفوع المحل وما بعده لفظا كما في الثانى او
تقديرا كما في الاول خبره فهما غير متعلقين بشئ ومحمولان في العمل
اما على الزائد وعلى غيره لما سبق نحو لولاك موجود لهلك زيد ولعل
زيد قائم ومجرور ما عدا هذه السبعة منصوب المحل على انه مفعول فيه
لمتعلقه اى ما عدا هذه ان كان الجار في وما كان بمعناه كالباء نحو
صليت في المسجد او بالمسجد هذا على رأى ابن الحاجب واما على رأى الجمهور
فمفعول به غير صريح اذ المفعول فيه عندهم مشروط بتقدير في او على
انه مفعول له لمتعلقه ان كان الجار لاما او ما بمعناه ككيمه نحو ضربت زيدا
للتأديب وكيمه عصيت وهذا كالمفعول فيه في الاختلاف او
على انه مفعول به غير صريح ان كان الجار ما عداهما نحو مررت بزيد وقد يسند
المتعلق الى الجار والمجرور اى يسند المتعلق الى المجرور بواسطة الجار
ففى العبارة مسامحة اذ الجار آلة ووسيلة في افضاء معنى المتعلق
الى المجرور فيكون من جملة المتعلق الذى هو العامل فكيف يكون من جملة
المسند اليه الذى هو من قبيل المعمول كما حققه في الامتحان فيكون
اى مجموع الجار والمجرور على ما هو المناسب للسباق فعلى هذا يكون في
قوله مرفوع المحل تسامح او تجوز بتسمية الكل باسم الجزء او الضمير
راجع الى المجرور فقط لقربه فحينئذ لا تسامح ولا تجوز فيه على انه
نائب الفاعل نحو مر بزيد ويجوز تقديم ما عدا هذا اى ما يكون نائب
الفاعل من الجار والمجرور على متعلقه نحو بزيد مررت لانه معمول ضعيف
يعمل فيه العامل اينما وجد ولانه من قبيل الظرف وهو كالحميم له فيدخل
فيما لا يدخل الاجانب واما نائب الفاعل فكالفاعل كما يجئ في بحث

قال المصنف في الحاشية رد على الكافيجى في قوله لا يتعلق بشئ اى لا يتعلق بالحرف في الكلام من الاخفش ... ان تعلل الاعراب مختص ... منه

عد التعلق ... ما اشتبناه ... فعل ... منه

المرفوع وقال العلامة التفتازانى في شرح مختصر عز الدين ظاهر كلام
صاحب الكشاف ان النائب اذا كان جارا ومجرورا يجوز تقديمه
على عامله فيقال زيد به ممرور لانه ذكر في قوله تعالى اولئك كان عنه
مسئولا ان عنه فاعل مسئولا قدم عليه وقد يحذف المتعلق فان كان
المتعلق المحذوف فعلا اصطلاحيا فاكتفى به عما يشابهه والمراد به
الدال على الحدث فيعمهما عاما لكل الموجودات كالكائن والحاصل و
الموجود والمستقر متضمنا في الجار والمجرور اى مفهوما معناه منهما
عرفا يسميان اى الجار والمجرور في الاصطلاح ظرفا مستقرا فيه
لاستقرار معنى العامل وعمله وضميره واعرابه فيهما اما الاول فظاهر
واما البواقى فبانتقال كل منها منه اليهما لقيامهما مقامه فقد يقع
ركنا وقد لا نحو زيد في الدار اى حصل او حاصل وان لم يكن كذلك
اى وان لم يكن المحذوف عاما متضمنا فيهما او لم يحذف متعلقه اى
الجار ولو عاما يسميان ظرفا لغوا اى فضلة مستغنى عنه ابدا في
الكلام لعدم انفهام معنى العامل منهما وعدم انتقال شئ من الامور
الثلثة منه اليهما ولانهما اعراب في انفسهما واما الاعراب المحلى
فللمجرور فقط لما سبق نحو زيد في الدار اى اكل او اكل بقرينة حالية
او مقالية وما حذف بها فكالمذكور والظرف مع المذكور يكون فضلة
ولغوا بلا شبهة فكذا مع الخاص المحذوف بها هذا مسلك الجمهور
وقيل انه مع الخاص المحذوف بها يكون مستقرا ومررت بزيد ووجد
زيد في الدار وقد يحذف الجار وهو اى حذف الجار على نوعين قياسى
اى مضبوط بضابط كلى بحيث اذا وجد في جزئى من الجزئيات لم يحتج
الى السماع فيه بخصوصه وسماعى اى غير مضبوط بضابط كلى
بل يحتاج في كل جزئى فالقياسى في ثلثة مواضع الموضع الاول
المفعول فيه فان حذف في لا ما بمعناه اذ لا يقدر الا الشائع لتبادره
وجوز الفاضل العصام تقديره ايضا منه قياس اى قياسى ان كان
المفعول فيه ظرف زمان مبهما كان او محدودا اذ الاول جزء مفهوم
الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر واما انتصاب شبهه

واما تعنى الفعل فلا يحذف فيفضل من العموم فلا يتصور كون التعلق به ظرفا مستقرا منه

يشير الى انه من الحذف والا يبطل منه

اى ان لم يفهم من العامل شئ منها بل احتاج الى قرينة منها الحالية منه

او معناه وان لم يكن ذلك جزء من مفهومهما فبالحمل عليه والثانى محمول على الاول
لاشتراكهما فى الزمانية نحو سرت حينا او زمانا وصمت شهرا او يوما
الاول للاول والثانى للثانى وكان ظرف مكان مبهما للحمل على الزمان المبهم
لاشتراكهما فى صفة الابهام وهو اى مدلوله او اسم ما ثبت له اسم بسبب
امر غير داخل فى مسماه بل خارج عنه فهو مبهم فى ذاته يتعين الاسم بذلك
الخارج ومنهم من فسره بالنكرة ورد بانه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد
فيه مع انه من المحدود وقيل غير جامع ايضا لخروج نحو خلفك عنه ورد
بان الجهات الست مثل غير ومثل فى عدم التعرف بالاضافة ومنهم من فسره
بما لم يعتبر له حد ونهاية ويخرج منه المقادير الممسوحة مع انها مما يحذف منه
فى ويجب ان يستثنى منه مثل جانب ولذا لم يسلك المصنف مسلكهما واختار
ما هو المرضى عند ابن الحاجب على ما ذكره الفاضل العصام ولقد اصاب
فى استثناء ما استثنى وابن الحاجب سكت عنه مع انه لا بد منه كما
ذكره الرضى كالجهات الست وهى امام وقدام وخلف ويمين ويسار
وشمال وفوق وتحت كجلست امامه فان تسمية المكان اماما مثلا بوقوعه
اذاء وجه انسان او غيره واذا حول وجهه الى جانب اخر زال عنه اسم
الامام والوجه غير داخل فى ذلك المكان وقس عليه غيره وكعند نحو جلست
عندك فان تسمية المكان بعند بوقوعه حول المخاطب وما فى حمايته كداره
ومملكته اعاد الجار ليتعين العطف على الجهات ولا يتوهم العطف على امام
فانه ليس بصحيح اذ يلزم حينئذ كونه من الجهات الست وليس كذلك ولدى
بمعنى عند الا انه مختص بالحضرة عطف عليه وكذا غيره ووسط بسكون
السين بمعنى بين قال فى مختار الصحاح كل موضع يصح فيه بين فهو وسط
بالسكون تقول جلست وسط القوم كما تقول بين القوم وبين واذاء و
حذاء وتلقاء والثلثة الاخيرة بمعنى الجهة وتطبيقها بالمثل ظاهر
وكالمقادير الممسوحة اى المعلومة بالمساحة اعاد الجار اشارة الى انها
نوع اخر من المبهم حتى ظن البعض انها خارجة عنه حيث قال ان كان مبهما او معدودا
نحو فرسخ فانه مقدار من المسافة يعرف بالمساحة باثنى عشر الف خطوة
وهى امر غير داخل فيه وميل فانه ايضا مقدار من المسافة يعرف بالمساحة

وما ذكره فى الكافية فليس بمرضى عنده ولذا
لم يستثن الا غير حيث قال وفسر وانما ذكره فيها
لكونه اقرب الى فهم المبتدى ذكره الفاضل العصام منه

تمثاله وتوجيه منه

باربعة

باربعة الاف خطوة فهو ثلث الفرسخ وبريد وهو ايضا مقدار من
المسافة انما يطلق عليه البريد باعتبار كونه مقدرا باثنى عشر ميلا
الا جانبا يعنى يحذف فى قياسا من المكان المبهم الا جانبا وجهة
ووجها كلها بمعنى ووسطا بفتح السين وهو محدود على التفسير الثانى
لانه اسم لمعين مما بين طرفى الشئ ومبهم على تفسير المص لكنه مخرج
عن حكمه وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت والا كل اسم مكان
وهو فى العرف ظرف مشتق بزيادة الميم فى اوله لا يكون ملتبسا
بمعنى الاستقرار بان لا يكون مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار
والكون فى مكان مع القرار ولو فى الجملة نحو المقتل والمضرب لان كلا
من القتل والضرب اللذين اشتق منهما المقتل والمضرب عرض غير
قار الذات فلا يظهر كونهما ظرفا لمضمونهما فضلا عن كونهما لعاملهما
اذ معنى الظرفية كون الشئ مستقرا للاخر فلا بد من فى للتنصيص على
الظرفية وكذا اى كما يستثنى كل اسم مكان اذ لم يكن بمعنى الاستقرار
يستثنى ايضا ان كان بمعناه اى الاستقرار ولم يكن متعلقه بمعناه
نحو مقام ومكان فانه وان ظهر كونهما ظرفا لمضمونهما لكن لم يظهر
كونهما ظرفا لعاملهما مع انه المقصود لعدم كونه بمعنى الاستقرار
فلا بد من فى للتنصيص على ظرفيتهما له فان هذه المستثنيات لا يجوز
حذف فى منها مع كون كل منها مبهما اما مثل جانب فلانه مما ثبت له
اسم بسبب الاضافة الى شئ خارج عن المسمى واما اسم المكان
فلانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع
فيه الخارج عنه وذلك معلوم بالاستقراء وقد عرفت سره فى
اسم المكان ولعل سره فى مثل جانب انه كمثل خارج ليس باصل فى
الظرفية بل ظرفيته انما حصلت بالاضافة الى المحدود ويرشد
اليه قوله جانب الدار ويؤيده قول بعض الكمل ويستثنى عن حكم
المبهم ما اضيف الى المحدود كجانب المصر وخارج الدار وجوف
البيت وكذا وجه الدار وجهة الباب هذا كلامه فيكون فى
حكم المحدود ولو سلم ان الاضافة الى المحدود ليست بلازمة

اى مستقرا فيه منه

مما ليس باسم مكان منه

اى عدم حذف فى منها منه

فی مثل الجانب کما یدل علیه ذکره بلا اضافة بخلاف مثل الخارج فالشر
فیه انه لیس باصل فی الظرفیة بل یستعمل کثیرا فی غیرها فلا بد من
التنصیص علی الظرفیة لا یقال اکلت جانب الدار وجهة البیت او
وجه الخان او وسط الدکان بالفتح کما نص علیه سیبویه او مضرب زید
او مقامه بل یقال اکلت فی جانب الدار او فی مضرب زید او فی مقامه
واما ان کان عامل القسم الاخیر وهو ما یکون بمعنی الاستقرار من
اسم المکان بمعنی الاستقرار کما کان نفسه بمعناه سواء کان مشتقا
من الحدث الواقع فیه او لا یجوز حذف فی منه لانه لکونه متضمنا لمعنی
بمعناه یشعر بکونه ظرفا لحدث بمعناه فلا حاجة الی ذکر فی نحو قمت مقامه
وقعدت مکانه الاول للاول والثانی للثانی وان کان ظرف مکان محدود
وهو ما ثبت له اسم بسبب امر داخل فی مسماه غیر خارج عنه نحو
دار وبیت وبلد فانها اسماء لتلک المواضع بسبب اشیاء داخلة فیها
کالدار فی البلد والبیت فی الدار والجدار والسقف فی البیت فلا یجوز
حذف فی منه اذ لا یحمل علی الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة ولا علی
المحدود ولا علی المکان المبهم لعدم اصالتهما فلا یقال صلیت دارا بل یقال
صلیت فی دار الا تماما ای من مکان محدود وقع بعد دخل ونزل وسکن
فانه یجوز حذف فی منه علی الحذف والایصال بطریق التوسع لکثرة
استعمالها او لکمال مشابهة ما بعدها بالمفعول به لشدة اقتضائها
ایاه حتی ظن الجرمی انه مفعول به ولیس کذلک لمجیء استعماله بفی علی ان
مصدرها علی فعول وهو فی الاغلب مصدر اللازم کالخروج وما قیل
ان الفعل لا یطلب المفعول فیه الا بعد تمام معناه ومعنی الدخول مثلا
لا یتم الا بنحو الدار فجوابه منع ان تمامه بالمحدود بل تمامه عقلا بمدخل ما
کما یتم جلست بمجلس ما عقلا ولا یعد بذلک متعدیا عرفا نحو دخلت
الدار ونزلت الخان وسکنت البلد والموضع الثانی المفعول له فانه
یحذف منه اللام قیاسا اذا کان فعلا ای حدثا لا عینا کالجئتک للسمن
لفاعل الفعل المعلل ای متحدا فاعلهما ومقارنا له ای للفعل المعلل فی الوجود
بان یتحد زمان وجودهما کما فی مثال المتن او یکون زمان وجود احدهما

[illegible] زمان التاء منه

بعضا

فان زمان القعود بعض من زمان الجبن منه

ای بالشروط المذکورة منه

بعضا من زمان وجود الاخر کقعدت عن الحرب جبنا ثم ان المراد
بالوجود اعم مما فی الواقع او فی قصد الفاعل فلا یرد ان مثل شهدت
الحرب ایقاعا للصلح صحیح وان لم یوقعه الشاهد فالمقارنة لیست
مما لا بد منه لوجودها فی قصده ووجه الاشتراط حصول المشابهة
للمصدر بسببها فیتعلق العامل به بلا واسطة تعلق المصدر نحو
ضربت زیدا تادیبا له ای ایقاعا للادب علیه فان زمان وجود الضرب
والتادیب واحد لکن التادیب یحصل بالضرب ویترتب علیه ذاتا
قیل التادیب عین الضرب فکیف یحصل به واجاب عنه الفاضل
العصام بان هذا ممنوع بل هو احداث الادب وما یلیق بالشخص والضرب
سبب ووسیلة له کالشتم والنصیحة وغیر ذلک بخلاف اکرمتک
لاکرامک لعدم الاتحاد فی الفاعل وجئتک الیوم لوعدی بذلک امس
لعدم المقارنة فی الوجود وفی هذین الموضعین ای فی المفعول فیه
والمفعول له المذکورین اذا حذف الجار ینتصب المجرور ان لم یکن
نائب الفاعل ویرفع ان کان نائبه یعنی لا یبقی مجرورا لا قیاسا ولا شذوذا
بالاتفاق ثم ان الرفع علی النیابة وقوعی فی الاول وفرضی فی الثانی لما تقرر
عندهم انه لا ینوب مناب الفاعل والثالث من المواضع الثلثة ان بالسکون
وان بالتشدید وبفتح الهمزة فیهما فالجار یحذف منهما قیاسا لتخفیف الثقل
الحاصل بالطول لکونهما مع الجملة التی بعدهما فی تقدیر الاسم نحو قوله تعالی
عبس وتولی ان جاءه الاعمی ای لان جاءه الاعمی وقوله تعالی وان
المساجد لله فلا تدعوا ای لان المساجد لله والسماعی فیما عدا هذه
الثلثة مما سمع من العرب فیحفظ ولا یقاس علیه ثم ای بعد بیان مواضع
حذف الجار القیاس بعد الحذف قیاسیا او سماعیا فی غیر الاولین
من السماعی والثالث من القیاسی اذ فی الاولین لا یبقی مجرورا اصلا
بالاتفاق ان توصل متعلقه الی المجرور فان تظهر الاعراب المحلی فیه لزوال
کونه مدخول الجار وهو المانع من الوصول والظهور وان لم یظهر
فی الثالث لمانع اخر منه ثم ان کون القیاس فیه ذلک ما ذهب الیه
سیبویه لانه الغالب فی حذف الجار فینبغی ان یحمل علیه ما ابهم حاله

وذهب الخليل والكسائى فيه الى ان القياس يقتضى الابقاء على ما كان عليه
من الجر لان ما ابهم حاله ينبغى ان يبقى على ما كان عليه بالاستصحاب وان كان
الابقاء فيما ظهر فيه شاذا قليلا وقس عليه ما لم يظهر فيه لمانع اخر
من بعض السماعى وهو النصب على المفعولية او الرفع على النائبية و
يسمى اى ما ذكر من حذف الجار وايصال متعلقه الى المجرور واظهار
الاعراب المحلى فيه حذفا وايصالا ووجه التسمية ظاهر ومثال النصب
من السماعى نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه ومثال الرفع
منه نحو قولهم مال مشترك وظرف مستقر اى مشترك فيه ومستقر
فيه حذف الجار ورفع المجرور وانيب مناب الفاعل واستتر ومثال
النصب من ثالث القياسى مر فى المتن ومثال الرفع منه نحو اعجب ان ضربت
او انك ضارب وقد يبقى المجرور بعد حذف الجار بلا عوض مجرورا على الشذوذ
وان كان الكثير الموافق للقياس النصب والرفع وهذا مختص عند البصريين
بلفظة الله قسما والكوفيون قاسوا عليها سائر المقسم به ومن اراد التحقيق
والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل نحو الله بالجر لافعلن اى والله
ولا يجوز تعلق الجارين ملفوظين او محذوفين حال كونهما ملتبسين بمعنى
واحد بدون العطف والابدال اذ بالتبعية يحصل نوع مغايرة هذا
من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه ولو قيل بلا تبعية لكان اشمل واولى
بفعل واحد اصطلاحى بقرينة المثال فاكتفى به من شبهه ومعناه او
المراد به الدال على الحدث فيعمها لان مبنى العمل على الاقتضاء واذا تعلق
احدهما به اشتغل بالعمل فى مجروره عن غيره وقضى حاجته ولم يبق له اقتضاء
لمثله حتى يعمل فيه بخلاف ما اذا لم يكونا بمعنى واحد لان احدهما لا يغنى عن
الاخر فلا يقال مررت بزيد بعمرو بل يقال وبعمرو ولو جعل بدلا لكان
بدل الغلط وهو لا يوجد فى كلام الفصحاء بخلاف نحو مررت بزيد باخيك
ونحو نظرت الى الفلك الى قمره ولا يقال ضربت يوم الجمعة يوم السبت
بل يقال ويوم السبت ولا يصح البدل لما مر الاول مثال لكون الجارين
ملفوظين ومدخولهما مفعولا به غير صريح والثانى لكونهما محذوفين
ومدخولهما مفعولا فيه على عكس ما يأتى من المثالين قيل لانه يلزم فى

على صيغة المجهول لعله

اى كلام المصنف منه

الاول

الاول لصوق مرور واحد فى حالة واحدة بشيئين وفى الثانى وجود
ضرب واحد فى حالة واحدة فى زمانين وهما ممتنعان وفيه انه ان
اريد بالواحد المرة وهو ليس بمدلول الفعل وان اريد به الجنس الذى
هو مدلوله فلا امتناع كما لا يخفى بخلاف ضربت يوم الجمعة امام المسجد
واكلت من ثمره من تفاحه فان الجارين فى كل منهما وان كانا بمعنى واحد
الا انهما لم يتعلقا بفعل واحد بل الاول بالمطلق والثانى بالمقيد بالوقوع
فى مدخول الاول فى الاول وبكونه مبدأ وناشيا من الاول فى الثانى
فكان الاول متعلق بفعل عام والثانى بخاص فلا اتحاد لمتعلقهما بخلاف
المثالين الاولين فان الثانى فيهما لو تعلق لتعلق بالمطلق كالاول فيتحد
متعلقهما وذا لا يجوز لما مر هكذا استفيد من كلام صاحب الكشاف
والبيضاوى والعلامة التفتازانى ومن تبعهم فى تفسير قوله تعالى
كلما رزقوا منها من ثمرة الاية وقول الشارح الاول ان الجواز لعدم
اتحاد معنى الجارين لان معنى الاول فى الاول ظرفية الزمان ومعنى الثانى
ظرفية المكان ومعنى الاول فى الثانى عام وهو ابتداء الثمر ومعنى الثانى
خاص وهو ابتداء التفاح مع عدم موافقته لكلام هؤلاء الفحول العظام
قاصر عن افادة هذا المرام فى هذا المقام لان المفهوم من هذا الكلام
كفاية مجرد المغايرة على تقدير التمام مع انه لا يكفى لانه لا يجوز اكلت من
تفاحه من ثمره مع وجود المغايرة المذكورة اذ لا يمكن التخصيص بالثانى
بعد التخصيص بالاول بخلاف العكس ولان معنى الحرف لا يصلح للعموم
والخصوص ولم نسمع التوصيف بهما من غير هذا القائل بل هو وسيلة
لتقييد معنى العامل بمدخوله وتخصيصه به كما حققنا والعامل
فى اسمين يعنى المبتدأ والخبر فى الاصل على قسمين ايضا اى كالعامل فى
اسم قسم منهما منصوبه قبل مرفوعه وقسم على العكس اى مرفوعه قبل
منصوبه القسم الاول ثمانية احرف ولقد احسن فى اختيار القلة
ستة منها تسمى حروفا والاحسن الانسب الاحرف لكنه اراد
التنبيه على ان لهذا ايضا وجها باعتبار ان لهذه الحروف مفهوما كليا
وهو ما شابه الفعل وعمل عمله الفرعى وله افراد ذهنية كثيرة تلاحظ

فانه اذا قيل الضرب مثلا عموم تام من وجهين تناوله لا يكون فى جميع الازمنة من يوم الجمعة او غيره ومن جهة تناوله لما يكون فى جميع الامكنة من امام المسجد او غيره فاذا قلت ضربت [illegible] فى اى زمان فتقول يوم الجمعة [illegible] فى اى مكان فتقول امام المسجد فخصص اولا بالاول وثانيا بالثانى [illegible] وكذا الاكل [illegible] من ثمره او غيره [illegible] اكلت فكانه [illegible] من تفاحه [illegible] كما بالاول [illegible] منه

يشير الى انه غير مسلم اذ [illegible] فى الظرفية ومعنى من الابتداء والمغايرة [illegible] المدخول [illegible] يلزم ان لا [illegible] تعلق الجارين [illegible] فى الكلام [illegible] منه

سعه اجمالا او باعتبار انها اذا لوحظت مع فروعها تبلغ مبلغ الكثرة
مشبهة لفظا بالفعل الماضي لكونها على ثلثة احرف فصاعدا اى لكونها منقسمة
الى الثلاثى كان وان وليت والرباعى كلعل وكان والخماسى كلكن ولفتح
اواخرها اى لبنائها على الفتح ومعنى واستعمالا بالفعل مطلقا لوجود
معنى الفعل وهو الحدث فى كل منها مثل التاكيد والتشبيه والاستدراك
والتمنى والترجى ولملازمتها الاسماء وبالمتعدى خاصة فى دخولها على الاسمين
وكذا عملت عمله الا انه قدم منصوبها على مرفوعها وهو عمل فرعى له تنبيها
على فرعيتها له فى العمل وزيفه الرضى بانه مشترك بينها وبين ما ولا المشبهتين
بليس مع انه لم يعمل به فيهما والجواب انما شابه لا لنفى الجنس لان فى التاكيد و
ملازمة الاسماء جعل مساويا لها فى العمل لعدم عملها الفرعى وايضا لما
شابه بواسطتها للفعل عمل عمله الفرعى مثلها فلو عمل به فيهما لالتبس لا المشبهة
بليس ولم يعكس لان المناسب ان يعتبر عمل الاولى اولا لكثرتها وقلة الثانية
ولكون ما يشبه به الثانية ناقصا غير متصرف على انه يلزم حينئذ مزية الفرع
اعنى لا على الاصل اعنى ان وحمل ما عليها هكذا استفيد من حاشية انوار التنزيل
للفاضل العصام وقال الرضى الوجه هو ان اقوى عمل الفعل نصب المفعول
اولا ثم رفع الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف مقتضاه وذا غاية فى العمل
فاعطى ذلك لها تنبيها على كمال مشابهتها له وقال الفاضل العصام فى
حاشية انوار التنزيل انه لما ثبت لها شبه بالمتعدى اقتبست اولا ما هو
من خواصه من عمل النصب وثانيا ما هو مشترك بين جميع الافعال من
عمل الرفع ان وان هما للتحقيق اى تقرير مضمون الجملة بلا تغيير فى الاول وبه فى
الثانى كما سيجئ وكان حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواته ولان الاصل
عدم التركيب هو للتشبيه اى لانشاء تشبيه اسمه بخبره جامدا كان الخبر
نحو كان زيدا الاسد او مشتقا نحو كانك قائم او تقوم وقال الزجاج اذا
كان مشتقا كان للشك لان الخبر حينئذ عبارة عن الاسم ولا يجوز
تشبيه الشئ بنفسه اجيب بان التقدير كانك شخص قائم او يقوم فلما
حذف الموصوف غير الغيبة الى الخطاب والاتحاد انما كان بعد التشبيه
ادعاء وقال الفاضل العصام دليل الزجاج قوى والجواب ضعيف لان

التشخص

التشخص القائم ان كان عين المخاطب فلا يصح التشبيه وان كان غيره
فلا يصح جعل ضميره له وادعاء الاتحاد ينافيه ذكر اداة التشبيه
ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط غير موجود هنا والمصنف
كابن الحاجب لم يتعرض لكونه للشك متابعة للجمهور او حملا له على
التوسع ولكن ايضا مفرد عند البصريين لما مر هو للاستدراك
اى لدفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء ومن ثمة
قدر اداة الاستثناء فى المنقطع بلكن فاذا قلت جاءنى زيد فكانه
توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فدفعت ذلك التوهم
بقولك لكن عمرا لم يجئ ذكره الرضى وفى القاموس استدرك الشئ
بالشئ حاول ادراكه به يعنى ان لكن للدلالة على استدراك المتكلم و
طلبه ادراك ما فاته فى الافادة حيث اوهم الكلام السابق نقيضه
فطلب افادته بما بعده ذكره الفاضل العصام وفسره الفاضل الهندى
بطلب درك السامع بدرك ما عسى ان يتوهمه ورده الفاضل
العصام بان المستدرك وهو المتكلم هو من يطلب ادراك ما فاته
لا من يطلب ادراك غيره ما فاته وهى تقع بين كلامين متغايرين نفيا و
اثباتا معنى فقط نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب ولفظا ايضا كجاءنى
زيد لكن عمرا لم يجئ وليت هو للتمنى اى لانشائه وهو طلب ما لا طمع
فيه او ما فيه عسر فيدخل على المستحيل كليت الشباب يعود يوما
وعلى الممكن الغير المرجو كقول منقطع الرجاء ليت لى مالا فاحج به ولعل
هو للترجى اى لانشائه هو ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله فيدخل فيه
الطمع وهو ارتقاب محبوب كذلك نحو لعلك تعطينا والاشفاق
وهو ارتقاب مكروه كذلك نحو لعلى اموت الساعة كذا قال الرضى
ورضى به المصنف على ما هو الظاهر او اكتفى بما هو الغالب حيث لم يتعرض
للثانى بناء على ما قيل هو مختص بارتقاب المحبوب كما يشعر به كلام
صاحب الكشاف حيث قال ولعل للترجى او الاشفاق وقال
المحقق الحقانى العلامة التفتازانى فى شرح الكشاف ان هذا
قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما

كما يشهد به موارد الاستعمال انتهى وقال الرضى ان لعل اذا وقعت
فى كلام علام الغيوب تكون لرجاء المخاطبين عند سيبويه وهو الحق
لان الاصل فى الكلمة ان لا يخرج عن معناها بالكلية وقال صاحب
الكشاف ان لعل الواردة فى القرآن قد تكون للاطماع وبينه بما
حاصله ما ذكره العلامة الثانى المحقق التفتازانى انها للاطماع
فى محل التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما ليدل على انه لا خلف
فى اطماع الكرماء او ليكون على دأب كلام العظماء او لبنيته العباد
على ان لا يتكلوا على العبادة وقيل انها للتحقيق كان ورده الرضى بانه
منقوض بقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى فان فرعون لم يتذكر واجاب
عنه الفاضل العصام بان المتفرع احد الامرين ويحتمل انه خشى
وان لم يتذكر ثم ان العلامة التفتازانى قال لما كان ما بعد لعل الاطماعية
قطعى الحصول وما قبلها مما يناسب ان يعلل بذلك بحيث يكون
ما بعدها بمنزلة الغرض لما زعم ابن الانبارى وجماعة من ائمة العربية
ان لعل قد تكون بمعنى كى حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجى سواء
كان اطماعا مثل لعلكم تفلحون او لا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون
ورده المصنف يعنى صاحب الكشاف بان جمهور ائمة اللغة اقتصروا
فى بيان معناها الحقيقى على الترجى والاشفاق وبان عدم صلاحيتها
لمجرد معنى العلية والغرضية مما وقع عليه الاتفاق الا ترى انك
تقول دخلت على المريض كى اعوده واخذت الماء كى اشربه ولا يصلح
لعل وقال الرضى القائل بالتعليل قطرب وابو على ورده ما بانه منقوض
بقوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل
واجاب عنه الفاضل العصام بانه يصح حمله على القرب فى النظر
فالمعنى اى شئ يجعلك داريا بحالها ليحصل قرب اتيانها فى نظرك
فتكون فائدة هذه الدراية حصول القرب عندك فافهم وقيل قد يجئ
للاستفهام نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم ولا يتقدم معمولها
اى هذه الحروف عليها لئلا يبطل الصدارة فى غير ان واما فيها فلانها
حرف موصول كان المصدرية ومدخولها صلتها وشئ من اجزاء

وقيل القائل به الاخفش منه
تلميذ سيبويه منه تلميذ الزجاج منه

من الاقتصار فى المواعيد المقطوع بانجازها على التكلم بلعل وعسى منه

الصلة

الصلة لا يتقدم على الموصول لكونها كالجزء الاخير وقيل لضعفها فى
العمل لكونه بالمشابهة وهذا غير ملائم لما ذكره الرضى والفاضل العصام
فى وجه العمل فافهم ولها صدر الكلام وجوبا اى الكلام الذى دخلت
هى عليه مقصودا لذاته كان زيدا قائم او لا كقال زيد ان عمرا قائم ليعلم
من اول الوهلة انه من اى قسم من اقسام الكلام تأكيدى ام تشبيهى او
غيرهما واما قول الفاضل العصام فى وجه وجوب صدارة ان ان
الجملة فى المآل فاعل لمضمونها لانها حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة
تحقق قيام زيد والفاعل لا يتقدم على الفعل فنظور فيه غير ان
المفتوحة ولما لم يفد هذا الاستثناء قطعا وجوب عدم الصدر
لها الذى هو المقصود افاده بقوله فلا تقع فى الصدر اى صدر الكلام
اصلا اى لا بالنظر الى مدخولها لانه خرج عن الكلامية وصار فى
حكم المصدر ولا بالنظر الى كلام جعلت معه جزأ منه كما فى مثل عندى
انك قائم لالتباسها بالمكسورة لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وجواز
الحمل على سبق اللسان لان الصدر موضع المكسورة والمذكور بعدها
يجوز ان يكون خبرا اخر او ظرفا لخبرها وتلحقها اى الحروف المذكورة ما
الكافة فتلغى اى يبطل عملها وتدخل حينئذ على الافعال ولا تختص بالاسماء
كما تختص بها بدونها اذ لا يلزم حينئذ كون مدخولها صالحا للمعمولية
نحو انما ضرب زيد ونحو انما زيد ضارب فان المكسورة لا تغير معنى
الجملة الى المفرد بل تؤكده وان المفتوحة مع جملتها اى اسمها وخبرها
والتسمية بها باعتبار الكون قال الفاضل العصام والاضافة لادنى
ملابسة بل حقيقة عرفية فى حكم المصدر فيؤخذ من خبرها مصدر
مضافا الى الاسم اما فى الخبر المشتق فظاهر نحو اعجبنى ان زيدا قائم
اى قيامه واما فى الجامد فبالحاق الياء المصدرية نحو اعجبنى ان زيدا
انسان اى انسانيته كذا فى الرضى وقال الفاضل العصام هذا
ليس بوفى فانه قد لا يمكن الاخذ من الخبر بل يؤخذ من صفته مصدر ان
يضاف احدهما الى الاخر وهو الى الاسم كما فى قوله تعالى ذلك بانهم
قوم لا يفقهون اى بانتفاء فقاهتهم وقد يؤخذ من جزائه مصدر

مضاف الى المضاف الى الاسم مثل بلغنى ان زيدا ان تعطه يشكرك ابوه
اى شكر ابيه اياك على تقدير اعطائك اياه وقد يؤخذ من جزئه مصدر
كذلك مثل بلغنى ان زيدا ابوه قائم اى قيام ابيه ومن ثمه اى من اجل
عدم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة وجب الكسر فى موضع الجمل
الاولى اما جمع المفرد او افراد الجمع على طبق قوله والفتح فى موضع المفرد
فكسرت ان اى ثمة ثمة هنا خبر فى موضع الامر وهو ابلغ منه كما تقرر
فى محله قاله الفاضل العصام فى الابتداء اى حال تحققها فى ابتداء الكلام
ولو تقديرا بان يكون استينافا نحو قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة
لله جميعا وجه الكسر هنا ظاهر نحو ان زيدا قائم وفى جواب القسم
لانه جملة مستقلة لا محالة خلافا للكوفيين والمبرد اذا لم يكن فى
خبرها اللام لانهم يجوزون الفتح فيه حينئذ لتأويلهم بالمفرد وتبعهم
الرضى بانه لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم فكيف يؤول به نحو والله
ان زيدا قائم وفى الصلة لانها لا تكون الا جملة كما يجيء نحو قوله تعالى
وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وفى الخبر عن اسم
عين لانها لو فتحت لا يصح الحمل بخلاف الخبر عن اسم معنى فانها تفتح فيه نحو
ما مولى انك قائم كما تكسر نحو العلم انه حسن نحو زيد انه قائم وفى
جملة دخلت فيها على خبرها اى ان لام الابتداء لانها لتأكيد مضمون
الجملة كالمكسورة فيكون موضع الجملة وفيما لم يدخل على خبرها اللام
تفتح كما سيجيء نحو علمت ان زيدا لقائم وحال كونها بعد القول المعرى
عن الظن لان تعلق القول بجملة انما هو لحكايتها فلا يتصرف فى مضمونها
مع انها مفعوله لان مفعوليتها انما هى باعتبار لفظها فهى بالقياس
الى معناها باقية على حالها ولذا لا تدخل فى قوله مفعوله لان مفعوليتها
انما هى باعتبار معناها وانما قال المعرى عن الظن اذ لو لم يعر عنه لكان
فى حكم افعال القلوب فتفتح نحو قل ان الله تعالى واحد وبعد حتى الابتدائية
اى التى يبدأ بها الكلام قيد بها لان حتى العاطفة انما تكون لعطف
المفرد على المفرد والجارة انما تدخل على الاسم حقيقة او حكما فتفتح
بعدهما نحو اتقول ذلك حتى ان زيدا يقوله وجه الكسر هنا ظاهر

اى مضاف الى المضاف الى الاسم منه

اى شاع الى التاء التى ان الفاعل راجع اليها ان كانت الصيغة للغيبة والى التاء المفعول المحذوف ان كانت للخطاب منه

فلذا لم تحصل الكاسل منه

الذى هو بمعنى التلفظ منه

وبعد

وبعد حروف التصديق مثل نعم وبلى وغيرهما نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال
زيد قائم او ازيد قائم وبعد حروف الافتتاح اى حروف يبتدأ بها
الكلام وهى الا واما وقد يقلب همزتها هاء وعينا وقد يحذف الالف
فى الاحوال الثلث ذكره الفاضل العصام فيكون الجمع بملاحظة فروعهما
والا فالظاهر حرفى الافتتاح نحو الا ان زيدا قائم وبعد واو الحال نحو
قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون لوجوب كونها بعد
هذه الحروف جملة وفتحت ان حال كونها فاعلة مع جملتها والثانية
اما داخلة فيها لكونها فى حكمها الا للجرى على اصطلاح الغير كما زعم الفاضل
العصام او فى المفعولية نظرا الى اصلها نحو بلغنى انك قائم ومفعولة
معها نحو علمت ان زيدا قائم اى قيامه حاصلا ومبتدأة نحو عندى
انك قائم ومضافا اليها نحو اجلس حيث ان زيدا جالس لوجوب كون
كل منها مفردا وما يضاف اليه حيث وان كان جملة لفظا لكنه مفرد
معنى فاذا دخله ان تفتح لا محالة وحال كونها بعد لو قدمها البساطتها لانه
اى ما بعدها فاعل لمحذوف لا مبتدأ كما جوزه الكوفيون بناء على تجويزهم
دخول حرف الشرط على الاسم نحو لو انك قائم لكان كذا كذا فى الجامى
والصواب قت بالخطاب لوجوب كون خبرها حينئذ فعلا لو مشتقا
ليكون كالعوض عن المحذوف واما لو جامدا فلا يجوز لتعذر قيامه
مقامه كذا فى الامتحان وغيره فى بحث حروف الشرط والجواب بان الخبر
فى الحقيقة جامد محذوف وقائم صفته ليس بصواب لانه مع كونه
تكلفا يرد عليه ان وضع الفعل موضعه ليس بمتعذر حينئذ اذ الخبر
فى الحقيقة هو الصفة لا الموصوف لحصول الفائدة بها لا به كما لا يخفى
اى لو ثبت قيامك وبعد لولا الامتناعية والتعميم للتحضيضية
لا يساعده قوله لانه اى ما بعدها مبتدأ لا فاعل كما زعمه الكسائى و
الفراء اى لولا وجد ذهابك فان ما بعدها فاعل لا مبتدأ للزومها الفعل
نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اى لولا ذهابك موجود وبعد ما المصدرية
التوقيتية اى المنسوبة الى التوقيت بدلالتها على الوقت واختصاصها
بالنيابة عنه صرح به الرضى ورضى به الفاضل العصام فتكون نظرا فا

فيجب الفتح لوجوب افراد الفاعل منه

اى حين وقع بعد لو منه

وليس بعوض حقيقة لكونه خبرا منه

تعليل لعدم المساعدة منه

ولذا تحتاج الى كلام مستقل ليعمل فيها لانه اى ما بعدها فاعل الاختصار
ما المصدرية توقيتية او لا ولذا اظهروا انما قيد بها او لا لانها لو لم يرد
بها التوقيت لم يحتج الى ايرادها لحصول المصدرية بان كما لا يخفى بالفعل
لفظا او تقديرا عند سيبويه وتعم الاسم ايضا عند غيره وان كان قليلا
نحو بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية قال الرضى وهو الحق نحو اجلس ما ان
زيدا قائم اى ما ثبت ان زيدا قائم هذا على وفق ما قاله الرضى ان صلتها ماض
مثبت ومنفى بلم غالبا والمعنى على الاستقبال في الاغلب بمعنى مدة
ثبوت قيام زيد اشارة الى توقيتية ما ومصدريتها وبعد حروف الجر
نحو عجبت من انك قائم للزوم كونها بعدها مفردا او بعد حتى العاطفة للمفرد
على المفرد هذا بيان للواقع لانها لا تكون الا لعطف المفرد كما صرح به العلامة
التفتازانى في المطول ومولانا سيد عبد الله في شرح لب الالباب
مع الاشارة الى وجه الفتح بعدها او احتراز عن العاطفة للجملة على ما
يشعر بوقوعها كلام السكاكى في بحث العطف وكلام العلامة المزبور
قبل التصريح المذكور والمختار على ما قيل هو الاول لان شرط العطف بحتى
الذى ذكر في محله لا يتحقق في الجملة على انه لو تم الثانى لكان ما بعدها مما يجوز
فيه الامران فافهم نحو عرفت امورك حتى انك صالح وبعد مذ ومنذ
الاسميين لدخول الحرفين في حرف الجر لانهما حينئذ تكونان مبتدائين وان
مع جملتها خبرا عنهما بتقدير زمان مضاف ليصح الحمل والمضاف اليه لا يكون
الا مفردا فتأمل نحو ما رأيته مذ انك قائم وحيث جاز التقديران
اى تقدير كون ان مع جملتها جملة وتقدير كونها معها مفردا والمراد بالجواز
ما يجامع ترجح احد الطرفين لان الخلو عن الحذف ارجح ذكره الفاضل العصام
جاز الامران اى الكسر والفتح كان التى وقعت بعد فاء الجزاء او اذا
المفاجاة نحو من يكرمنى فانى اكرمه او اذا انى اكرمه فان كسرت وهو الارجح
لما مر فالمعنى فانا اكرمه لما عرفت ان المكسورة لا تغير وان فتحت فالمعنى
فاكرامى اياه ثابت فان مع جملتها مبتدأ محذوف الخبر على وفق ما ذكره الرضى
وقال الفاضل العصام فيه ان تقديم الخبر هنا واجب فالمعنى فثابت
اكرامى اياه ثم قال وههنا بحث وهو ان تقديم الخبر انما وجب لدفع الالتباس

[illegible]

بين المكسورة والمفتوحة ينبغى ان لا يجوز حذفه لان الغرض من التقديم
وهو دفع الالتباس يفوت به وجوز الفاضل الجامى كون التقدير
فجزاؤه انى اكرمه فيكون المحذوف مبتدأ غير اسم عين ورده الفاضل العصام
بانه يستلزم الحذف قبل الحاجة وانه لم يعهد بعد الفاء الجزائية
ايراد الجزاء لان جعل الشئ جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتنى فجزاؤك
انى ضربتك وتخفف المكسورة بحذف النون المتحركة مع حركتها لثقل
التشديد وكثرة الاستعمال فيلزم حين الالغاء عند سيبويه وسائر
النحاة لان اللام للفرق بين المكسورة المخففة وبين ان النافية ولا التباس
حين الاعمال ومطلقا عند ابن الحاجب لان الفرق بالعمل لا يحصل في التقديرى
والمحلى واما في اللفظى فللاطراد اللام عند عدم قرينة مغنية عنها من خوف
النفى كان زيد لن يقوم واقتضاء المقام الاثبات كقوله عند المدح وان
مالك كانت كرام المعادن وتمتنع عند وجودها صرح به الفاضل العصام
ثم ان المراد بها لام الابتداء كما هو المتبادر ومذهب سيبويه والاخفشين
وغيرهم وقيل لام اخرى اجتلبت للفرق لمجامعتها بفعل غير فعل المبتدا
على ما هو مذهب الكوفيين كما سيجئ نحو قوله شلت يمينك ان قتلت
لمسلما ولعدم التعليق بها في باب علمت كما في المثال الاتى فافهم في خبرها
لفظا او معنى اى المكسورة المخففة ولا يجوز دخولها على اسمها ولا على ما بينهما
كما يجوز قبل التخفيف ويجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات
بعض المشابهة كفتح الاخر كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولذا لم يصرح ونحو ان
مبتدأ خبره على فعل من افعال المبتدا والخبر كالافعال الناقصة وافعال القلوب
لئلا تخرج بالكلية عن اصلها الذى هو الدخول عليهما بان تدخل على ما يقتضيهما
والكوفيون يعممون ويمكن عطف دخولها على اللام بمعنى انها لو دخلت على فعل
بناء على جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منها لا انه لا تدخل على الاسم
اصلا ولم نجعله عطفا على الغائها مع القرب والظهور لئلا يشعر باختيار
مذهب الكوفيين فانه ضعيف لان دخولها على غيره لندوره او شذوذه كالمعدوم
كذا في الامتحان نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
ويجوز دخول اللام على خبر الناقصة الداخل عليها المكسورة المخففة

[illegible]

كما في التسهيل لان الخبر وان كان لها لفظا الا انه للمكسورة معنى اذ معنى ان
كان زيد لقائما ان زيدا لقائم صرح به الدماميني في شرحه وكذا المفعول
الثاني لباب علمت ولذا لم يعلق هو بدخولها عليه ولانه انما يعلق لو دخلت
على اول مفعوليه ولما دخل هنا على ثانيهما ونصب اولهما لعدم المانع لزم
ان ينتصب الثاني ايضا لامتناع الاقتصار كذا في الرضي وتخفف
المفتوحة فتعمل اى المفتوحة المخففة في ضمير شان مقدر وجوبا لانها
اقوى مشابهة من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد عملها في ظاهر فقدر
في مقدر وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى ويلزم حينئذ
ان يكون قبلها فعل من افعال التحقيق حقيقة كالعلم والتبين او حكما
كالظن بمعنى انها اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل منها
فلا يرد مثل قوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
وما سيأتي من قوله تعالى وان عسى ان يكون وغير ذلك ولا يحتاج
في الدفع الى تعسف حمل اللزوم على الغلبة ووجه اللزوم المناسبة
في التحقيق وهي وان لم يقتضيه بل الاولوية الا انه التزم بشهادة الاستقراء
ثم التي كان قبلها الظن تحتمل المخففة باعتبار جريه مجرى التحقيق بسبب
دلالته على الوقوع والناصبة باعتبار عدمه بعدا التيقن نحو علمت
ان زيد قائم اى انه وتدخل اى يجوز دخولها على الفعل مطلقا من افعال
المبتدا ولا متصرفا ولا شرطا ودعاء ولا اى يجوز كون مفسر ضمير
الشان المقدر جملة فعلية مطلقة كما يجوز كونه اسمية ولزوم كونه
اسمية انما هو اذا لم يدخل عليه شيء من النواسخ واما اذا دخل فيجوز
كونه فعلية كما صرح به الرضي فليس معنى لدخولها في المفتوحة بمعناه
في المكسورة ويلزمها مع الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء اى مع
دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق بقرينة الامثلة حرف النفي لا وما
ولن ولم ولما وان نحو علمت ان لا تقوم بالرفع اى انه وتبينت ان ما تقوم
وقوله تعالى ايحسب ان لن يقدر وقوله تعالى يحسب ان لم يره و
ظننت ان لما تقم وعلمت ان ان تقوم او السين نحو قوله تعالى علم ان
سيكون او سوف كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كلما

وانما التي كان قبلها فعل التحقيق تحقيق
فلا تحتملها لان الفعل المتقدم يدل على
الطمع والرجاء غير مقطوع به فلا يناسب
قبلها التحقيق منه رحمه الله تعالى

فتفهم

قدرا او قد نحو علمت ان قد يقوم ليكون كل منها كالعوض عن المحذوفة و
للفرق بينها وبين الناصبة فان هذه الحروف لا تقع بينها وبين فعلها الا انها
معه بتاويل المصدر والفصل بها ينافيه الا بلا ولانها لضعفها لا تقوى
على العمل بالفصل الا بها فانها لكثرة دورانها تدخل في مواضع لا يدخلها
اخواتها نحو جئت بلا مال فلا يحصل الفرق بها بل بالعمل فان ما بعدها
ان كان منصوبا لفظا فالناصبة والا فالمخففة او بالمعنى فانه ان عنى به
الاستقبال فالناصبة والا فالمخففة ويمكن ان يكون الفارق حينئذ
ما كان قبلها من فعل التحقيق مع انضمام الفصل بها اليه فانه وان جاز
لكن لا يخلو عن كونه خلاف الظاهر في الجملة فافهم ولو كان اى الفعل
الداخلة هي عليه غير متصرف او شرطا او دعاء لا يحتاج الى احد
هذه الحروف بل لا يجوز لعدم الالتباس بالناصبة حينئذ لانها مع
مدخولها في حكم المصدر ولا مصدر لغير المتصرف والشرط والدعاء
لا يؤولان بالمصدر نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم
مثال غير المتصرف وقوله تعالى تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب
مثال الشرط وقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها مثال
الدعاء وتخفف كان فتلغى اى يبطل عملها على الاستعمال الافصح
لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الاخر نحو قوله كان ثدياه حقان
صدره وصدر مشرق النحر على ما في الرضي ووجه مشرق النحر على ما في
شرح التسهيل ونحر مشرق اللون على ما في شرح لب الالباب ولو عملت
على الغير الافصح لعيل تدييه ثم ان الظاهر ان لا يقدر بعدها ضمير
الشان لعدم الداعي اليه كما كان في المفتوحة المخففة ولذا لم يذكره
وقال ابن مالك انها كالمخففة المفتوحة في العمل في اسم مقدر الا انه
لا يلزم ان يكون ضمير شان ويؤيده لزوم لم وقد لما بعدها اذا كان
فعلا كالمخففة المفتوحة على ما يستفاد من كلامه وصرح به الرضي
مثل قوله تعالى كان لم تغن بالامس ومثل كان قد وردت لاظعان
وتخفف لكن فيجب الغاؤها لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الاخر
ولمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف سائر المخففات

فانها ليس لها ما اجريت هي عليه نحو ما جاءني زيد ولكن عمرو حاضر الواو
لعطف الجملة على الجملة او للاعتراض ويجوز حينئذ اى حين التخفيف و
الالغاء دخولهما اى المخففتين على الفعل لانتفاء المانع عنه وهو العمل
نحو كان قد قام زيد لانه مما لا بد منه كما ذكرنا ونحو ما قام زيد ولكن قعد
والسابع من الاحرف الثمانية التي منصوبها قبل مرفوعها الا الواقع في
المستثنى المنقطع لانه في المتصل ليس بعامل على الصحيح بل العامل الفعل او
شبهه او معناه على رأى البصريين وهو الذي لم يخرج على بناء المجهول
من متعدد لمعلومية عدم دخول مدلوله في المستثنى منه باعتبار المفهوم
كمثال المتن او المراد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة
خالية عن زيد والخروج يستلزم الدخول ولا لكونها بمعنى لكن فتعمل
عملها باتفاق المتأخرين فيقدر له الخبر في الاغلب نحو جاءني القوم الا
حمارا اى لكن حمارا لم يجئ وقد يظهر والثامن من الثمانية لا الكائن لنفي
الجنس اى لنفي الحكم عنه ذكره في الامتحان فالاضافة لادنى ملابسة
وشرط عمله ان يكون اسمه نكرة لامتناع تاثيره في المعرفة لعدم الجنسية
مضافة او مشبهة بها لانها لو كانت مفردة حقيقة تبنى على ما تنصب
كما سيجئ غير مفصولة عنها اى لا لانها لضعفها لا تؤثر مع الفصل مثال
المضافة نحو لا غلام رجل جالس عند ناظر في الخبر على ما هو الظاهر
قيد به للاحتراز عن لزوم الكذب بنفي الجلوس عن جنس غلام رجل وانما
لم يجعله خبرا يجعله مستقرا ليظهر عمل الرفع في خبرها ايضا ويحتمل ان يكون
خبرا بعد خبر فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا ايضا ومثال المشبهة
نحو لا عشرين درهما لك والقسم الثاني وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه
حرفان ما ولا المشبهتان بليس في كونهما للنفي لكن مشابهة ما اكثر لانها لنفي
الحال كليس بخلاف لا فانها للنفي المطلق او لنفي الاستقبال والدخول اى دخولهما
على المبتدأ والخبر قال الفاضل العصام ومن قال من وجوه مشابهة ما دخول
الباء في خبره كما في خبر ليس رده ما قالوا ان دخول الباء في الخبر مختص
بلغة من اعمل ما واعتبر مشابهته بليس وشرط عملهما ان لا يفصل بينهما
وبين اسمهما بان زائدة عند البصريين وتسمى عازلة ونافية مؤكدة

عند الكوفيين

عند الكوفيين والا فنفي النفي اثبات وفي هذا اختيار لما نقله الفاضل
العصام عن الاندلسي انه قال ينبغي ان يراعى في عمل لا الشروط المعتبرة
في عمل ما بل هي في لا اولى منها في ما لكونها اضعف منها وتنبيه على قصور
النحاة حيث لم يذكروها في عمل لا كما في الرضي او على ان عدم ذكرها في
عمل لا لانفهامها دلالة والتصريح اولى وما قاله الفاضل الجامي نقلا
عن الغير ان لا تزاد مع لا في استعمالهم فليس بوجه وجيه لان الشرط
عدمها فلا يقتضي الوجود في الاستعمال بل يكفي الامكان على ان عدم الوجدان
لا يستلزم عدم الوجود ولذا مرضه ولا بخبرهما مطلقا خلافا للبعض
فيه وللاخر في الظرف قياسا على ان ولا بغيرهما اى ان والخبر كمعمول الخبر
وان لا ينتقض النفي اى نفي الخبر لا نفي البدل مثل ما زيد شيئا الا شيء اذ
انتقاضه لا يضر عملهما لوجوده قبله وامكان التبعية للمحل بالا قيد
بها لانه لو انتقض بغير بمعناها لا يبطل عملهما بل يعملان فيه نحو ما زيد
غير قائم بمعنى الا قائما ولا رجل غير حاضر قاله الفاضل العصام ولعل
وجهه ان العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب الظاهر فافهم ثم قال انه
منقوض بلما بمعناها فانها مثلها في ابطال العمل واقول تركه لندوره و
شرط في لا معهما اى مع عدم الفصل وعدم الانتقاض كون اسمها نكرة
لانها لكونها اضعف عملا من ما لا تعمل الا في النكرة التي هي اضعف من المعرفة
بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة ايضا ولانها في الاغلب لنفي الجنس وقد عرفت
انها لا تعمل الا فيها فحمل لا هذه عليها في عدم العمل الا فيها وانما صح وقوع
النكرة مسندا اليها لعمومها فان لا لنفي الجنس نص فيه لا يحتمل غيره ولا هذه
ظاهرة فيه فتحمل عليه عند عدم القرينة الصارفة واما عندها
كلا رجل بل رجلان فلكونها موصوفة بالوحدة نحو ما زيد قائما ولا رجل
حاضرا وان لم يوجد احد الشروط المذكورة لم تعملا اى ما ولا لضعفهما
في العمل لا مع الفصل بان نحو ما ان زيد قائم ولا بخبرهما نحو ما قائم
زيد ولا حاضر رجل ولا بغيرهما نحو ما زيدا عمرو ضارب ولا مع نفي انتقاض
النفي الذي هو العمدة في المشابهة نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا حاضر
ولا مع انتفاء نكارة اسم لا نحو لا زيد حاضر تركه لحصوله بتبديل

رجل بزيد ولا يتقدم معمولهما عليهما المامر والعامل في المضارع من السماعي
على نوعين ناصب وجازم اذ لا جار في الفعل والرافع معنوي كما يجيء
فالنواصب اربعة احرف بالاستقراء ان لمناسبتها بان في المادة
لاسيما عند التخفيف وفي كون الجملة معها في تأويل المصدر وهي اصل
في هذا النوع واخواتها محمولة عليها لمناسبتها لها في الاستقبال
للمصدرية احتراز عن الزائدة فانها لا تعمل خلافا للاخفش كقوله تعالى
وما لهم الا يعذبهم الله اي لا يعذبهم وعن المفسرة كقوله تعالى
اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وعن المخففة ولن اصله
لا كلم عند الفراء بدل الالف في احدهما نونا وفي الاخر ميما ولا ان
عند الخليل كايش في اي شيء وحرف برأسه عند سيبويه وهو الظاهر
اذ لا وجه لرده الى اصل ولو رد فالظاهر ما خطر بالبال ان اصله لا
الحق به النون الخفيفة للتأكيد فصار لن كذا قاله الفاضل العصام
هي للنفي المؤكدة في الاستقبال لا المؤبدة كما زعم المعتزلة لقوله تعالى
فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي لان حتى للانتهاء وهو ينافي التأبيد
قال الفاضل العصام ولا يكون الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل في الدعاء
غير لا من حروف النفي ويجوز تقديم معمول معمولها عليها وكي هي للسببية
اي سببية ما قبلها لما بعدها بحسب الخارج او سببية ما بعدها
لما قبلها بحسب الذهن او سببية كل منهما للاخر بالاعتبارين
نحو اسلمت كي ادخل الجنة وقد تجتمع مع اللام فان تقدمت كما في قوله
لتقضيني رقبة ما وعدتني فاللام مبدل وان تأخرت كما في قوله تعالى
كي لا تأسوا على ما فاتكم فكي بدل وقيل تأكيد في الصورتين وقد يذكر بعدها
ان نحو كي ان تقوم فقيل هي زائدة وقيل بدل منها ويدل هذا على ان كي تجعل
المضارع مصدرا وقد يدخل عليه ما فيقال كيما يضرب بالرفع فقيل ما
كافة وقيل مصدرية وكي جارة والمعنى للضربة ولا يتقدم معمول معمولها
عليها ذكره الفاضل العصام واجازه الكسائي على ما في الرضي واذن
عند سيبويه والمروي عن الخليل بتقدير ان بعدها وكتبها بالنون مطلقا
مبني على ما نقل عن المازني انه لا يصح الوقف عليها بالالف لكونها حرفا

كان

كان وهو المختار عند المصنفين وما نقل عن الفراء انه قال اذا الغيتها
فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واذا اعملتها فاكتبها بالالف لان
العمل يميزها عنها فمبني على ما نقل عن المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف
والنون اخرها عن كي على عكس ما في الكافية لطول بحثها ولاشتراط عملها
بشروط بخلاف كي هي للشرط والجزاء في الغالب مثل اذن اكرمك لمن قال
اتيتك فهو جزاء لفعله كما انه جواب لقوله وشرط عمله وجوبا او جوازا
مرادا به الامكان العام ان يكون فعله المدخول عليه مستقبلا لا حالا
اذ الغالب في اذن معنى الشرط والجزاء والاصل والغالب فيهما الاستقبال
واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على حال اغلب واقوى قيدنا بالغالب
اذ قد يجرد عن الشرط كقوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين وقد يكون
في الماضي كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فظهر ما في قول من قال
لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال غير معتمد اصلا
او كاملا على ما قبله اي فعله غير متعلق بما قبله ليسلم عن المعارض و
ان لا يفصل بينه وبين معموله بغير القسم والدعاء والنداء ليسهل
عمله لضعفه واما بها نحو اذن والله او رحمك الله او يا زيد اكرمك
فلا لكثرة دورها ولا يصح هذا في اخواته وان اريد به الحال واعتمد
فعله على ما قبله اعتمادا كاملا بان يكون خبرا عنه او جوابا لقسم
او لشرط قبله فانهم حصروا الاعتماد بحكم الاستقراء في هذه
الثلثة او فصل بغير ما ذكر لم يعمل اما على التقدير الاول فلعدم كونه على
حاله الاغلب وقد مر انه لا عمل له الا فيه واما على الثاني فلضعفه و
مغلوبيته بوقوعه بين المتصلين ولان المعتمد على ما قبله سابق عليه
حكما وهو لضعفه لا يعمل في السابق ولو حكما فيعلم منه عدم عمله
في السابق حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل العصام بان
ما ذكر ينتقض بنحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع اجتماع الشروط فيه واما على
الثالث فلضعفه ووجود المانع نحو اذن اظنك بالرفع كاذبا لمن قال
قلت هذا القول مثال لما اريد به الحال ونحو انا اذا اكرمك بالرفع لمن قال
جئتك مثال لما اعتمد ونحو والله اذن اكرمك بالرفع ونحو ان تأتني

اذن اكرمك بالجزم ونحو اذن زيد تضرب بالرفع قال الفاضل العصام
وقد يكون ما يجعل ما بعد اذن جزاء له فى كلام المجيب به مثل اسلمت اذن
ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى باسلامه وبيان لجزاء اسلامه و
اما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا كما اذا وقع بعد الفاء والواو نحو ان تأتى
اتك فاذن او واذن اكرمك فيجوز اعمالها بناء على ضعف الاعتماد
لاستقلال المعطوف لانه جملة والغاؤها بناء على وجود الاعتماد
فى الجملة وضعف العامل والحاصل ان الاعتماد الناقص يمنع وجوب
العمل لا جوازه ويجوز اضمار ان قد خص خاصة او حال كونه مخصوصا
من بين النواصب بجواز الاضمار لما مر انه اصل فى هذا النوع
فينتصب المضارع به اى بان المضمر بشرط ان يكون بعد الفاء
السببية لان العدول عن الرفع الى النصب ليرشد من اول الامر
انه قصد تحولها من العطف الى السببية لان تغير اللفظ يدل على
تغير المعنى وان يكون قبلها ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة ظاهرا
وهو الانشاء لكمال الانقطاع وفى المثال اشارة الى هذين الشرطين
وهو اما امر نحو زرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى رعاية
لكون الفاء عاطفة فى الاصل هذا على ما هو المشهور وقال الرضى التقدير
زرنى فاكرامى ثابت بحذف الخبر وجوبا لان ما بعد الفاء جواب وهو
لا يكون الا جملة والفاء السببية لا يكون لعطف المفرد على المفرد بل
لعطف الجملة على الجملة مع قلة وانما وجب الحذف لان الفعل لما التزم
فيه حذف ان التى بسببها يتهيأ للابتداء لم يظهر فيه معنى الابتداء
حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كأنه اخبر عن الفعل واما قولهم تسمع
بالمعيدى خير من ان تراه فشاذ هذا وكأن الجمهور حكموا بكونه جوابا
مع كونه فى تقدير المفرد عندهم نظرا الى المآل لان معنى قولنا زرنى فاكرمك
ان تزرنى اكرمك كما لا يخفى وقال الفاضل العصام اعلم ان المنصوب بعد
الفاء فى غير النفى يجزم بعد سقوط الفاء فتقول فى زرنى فاكرمك زرنى
اكرمك بالجزم ولذا يعطف المجزوم على المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق
واكن او نهى نحو لا تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى

فيكون ما بعدها مجزوما او مرفوعا منه

لان المعطوف لارتباطه بالمعطوف عليه كالتتمة له منه

اى ما يقصد به كون ما قبلها سببا لما بعدها منه

ولان المنصوب بان مفرد لا يصح عطفه على الجملة السابقة منه

انما قال ظاهرا لانه يجوز عطف الاخبار على الانشاء بطريق عطف القصة على القصة لكنه خلاف الظاهر منه

فان ما بعد الفاء فيه فى تقدير مصدر مرفوع معطوف على مثله المنتزع من اللفظ الاول منه

ويندرج

ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز ولا تؤاخذنى فاهلك
وألحق الكسائى بالامر الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك فتدخل
الجنة واسم فعل بمعنى الامر نحو عليك زيدا فاكرمك والامر المقدر نحو
الاسد الاسد فتنجو ووافقه ابن جنى فى مثل نزال لانه فى حكم الامر
فى الاطراد ولم يرض به الجمهور لما سيجئ او نفى وهو فى حكم الانشاء
فى استدعائه جوابا نحو ما تأتينا فتحدثنا اى ما يكون منك اتيان
فتحديث منا ويلحق به ما جرى مجراه نحو قلما تأتينى فتكرمنى ولولا للتحضيض
لاستلزامه نفى فعل نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا او تمن
نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاقا منى بالنصب
او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة
خير منى او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه اى هل يكون منك
ماء فشرب منى فلما كان مقصوده بيان عاملية ان مضمرة لا ضبط
المواضع التى يضمر فيها ان اكتفى فى التمثيل بالامر الذى هو اصل
الانشاء واشرفه ولم يستوف امثلة تلك المواضع على ما هو
دأبه فى هذه الرسالة والجازم خمسة عشر كلمة اربعة منها تجزم
فعلا واحدا وهى لم ولما هما لنفى الماضى بعد قلبهما المضارع اليه لكن
الثانية لاستغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم
ولنفى المتوقع كثيرا دون الاولى ولام الامر احتراز عن لام الجر والابتداء
ولا النهى هما للطلب اى لطلب الفعل وتركه استعلاء او خضوعا
او استواء فيدخل لام الدعاء والالتماس ولاهما وانما عمل كل منهما
الجزم لمشابهته بان فى الاختصاص بالفعل وفى قلب معنى مدخوله
واحد عشر منها تجزم لفظا او تقديرا فعلين ان كانا مضارعين وان
ماضيين محلا وان احدهما ماضيا فلا جزم الا فى احدهما تسمى كلم
المجازاة اى الجزاء على ما فى القاموس فالمعنى كلم تقتضى الجزاء فالاضافة
كاضافة الاداة الى الشرط فليس فيها تغليب الجزاء على الشرط قاله
الفاضل العصام وهى ان وهى للشرط سمى به لانه شرط لتحقق الثانى
والجزاء مجاز بطريق التشبيه من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء

الذى هو نهى ولذا قدمه على النفى منه

قدمه لمناسبة النفى منه

قدمه لمناسبة التمنى منه

اما الاول فلما عرفت واما الاخير فان الاخبار الا الانشاء كما ان ان يقلبان معنى الاخبار الى الانشاء يقلب الخبر الى المشكوك منه

نحو ان تدخل الدار تأكل الطعام منه

وجعلها او جزاء الافعل منه

على الفعل فان لاقتضائه اياها وجعلهما كشئ واحد المقتضيين طولا
فى الكلام اعمل الجزم تخفيفا وكذا العشرة الباقية لتضمنها معنى ان
لمناسبتها اياه فى الابهام وحيثما لا يجزم به بلا ما وهى كافة عن
الاضافة لتصير مبهمة فيناسب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم
فى الابهام ويحسن تضمنها معناه واين يجزم بما وبدونها وهى ليست
بكافة بل مزيدة لزيادة الابهام وذكره بدونها ليثبت الجزم بها بطريق
الاولى وانى كل من هذه الثلثة للمكان واذ ما قال السيرافى ما علمت احدًا
من النحاة اثبته الا سيبويه واصحابه وهو حرف عنده غير مركبة من
كلمتين بل هى فعلى كما ان مهما فعلى وقال المبرد هى اذ الظرفية كفها الحاق
ما عن طلب الاضافة وهيئها للشرط كما هيأ حيث وجعلها بمعنى المستقبل
وجازمة ذكره الفاضل العصام والمصنف اختار مذهب المبرد
حيث قال للزمان واذا ما لا يجزم بلا ما الا على قلة لقلة مناسبتها
لان فى الاحتمال اهو المقطع المنافى للابهام الا انه لما احتمل فى الامر
المقطوع ان يقع على خلاف ما يتوقع لعدم انكشاف الحال لنا جاز تضمنها
معنى ان والجزم بها وقوى مع ما الكافة عن الاضافة كما فى حيث ومتى
مع ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها لوجود اصل الابهام كل من
هذه الثلثة للزمان ومهما بمعنى ما الا متى وكذا لم يذكره معه قال بعض
الكمل اصله ما الحق باخره ما الزائدة لزيادة معنى الابهام فانقلب الفها
هاء لاستكراه تتابع المثلين وقيل مركب من مه بمعنى اكفف وما الشرطية
وقال الفاضل العصام وكان الميزانيين زعموا انه مثل كلما ومتى حيث
جعلوه سور القضية الكلية مثلها وما فى التسهيل انه قد يجئ ظرف
زمان ومنه قوله وما تك يا ابن عبد الله فينا فلا ظلما تخاف
ولا افتقارا ومن واى مع ما وبدونها المامر ويجوز اظهار ان خاصة
لاصالتها فى هذا النوع فينجزم المضارع بها اى بان المضمرة بعد الامر
لفظا بدون الفاء نحو زرنى اكرمك اى ان تزرنى اكرمك فان المطلوب
بزرنى الزيارة وفائدتها الاكرام وهى تصلح التسببية له وقصدا ذلك بها
فقد رانَّ مع فعل الماخوذ من زرنى فجعل الاكرام جزاء له ويجوز بعد

المقدرة نحو الاسدَ الاسدَ نجّ وبعد اسم فعل نحو نزال اقاتلك وبعد الدعاء
على لفظ الخبر نحو غفر الله لك تدخل الجنة وانه لم يجز النصب بعدها عند
الجمهور لان معنى الامر كاف فى الجزم بخلاف النصب فانه يكون
مع الفاء وما بعده قدر تقع فلا يكون وحده دليلا على اضمار ان فلا بد
من صريح الامر ونحوه تقوية لمعنى الفاء وكذا بعد سائر ما ذكر فى ان المضمر
غير النفى فانه خبر لا انشاء فلا يناسب معنى الشرط ولما فرغ من
السماعى اراد ان يشرع فى القياسى فقال والعامل القياسى ما
لا يتوقف عماله بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فى بيان عمله
قاعدة كلية اى قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها
بان يجعل ذلك الجزئى موضوعا فى الصغرى وتلك القاعدة كبرى
موضوعها غير محصور افراده فى عدد بخلاف السماعى كما عرفت ولا ينافيه
اى كونه قياسيا اختصاصه ببعض الاحكام مثل كون صيغته
سماعية كما فى الصفة المشبهة واسم الفعل ومثل عدم التصرف فيه
كما فى افعال المدح والذم والتعجب وعسى وليس وفى معموله بالتقدم
والفصل كما فى فعل التعجب ومثل عدم نصب المفعول به كما فى فعل
اللازم ومثل الالغاء كما فى افعال القلوب ومثل التعليق كما فى
كل فعل قلبى ومثل الاحتياج الى منصوب كما فى افعال الناقصة ومثل
عدمه كما فى افعال التامة وغير ذلك ولا شك ان اعمال كل منها بخصوصه
لا يتوقف على السماع وانما المتوقف عليه الاحكام المذكورة فلا ينبغى
ان يجعل بعضها سماعيا كما جعلوا على انه غير محصورة فيما ذكروا بل
قد زاد عليه المحققون المتتبعون كثيرا كما ستقف نحو كل صفة
مشبهة ترفع الفاعل فان افراد موضوعها وان كانت محصورة بحسب
الصيغة لكنها غير محصورة بحسب المادة بخلاف السماعى فان
افراده محصورة بحسب المادة ايضا وهو تسعة الاول الفعل
مطلقا فكل فعل لازما او متعديا متصرفا او غيره فعل قلب ولا يرفع
معمولا واحدا يسمى فاعلا او اسما لان النسبة الى المرفوع ماخوذة
فى مفهومه وضعا فلا يكون بدونه ومبنى العمل على الاقتضاء وينصب

معمولات كثيرة مفاعيل او غيرها كالخبر والحال والتميز وغير ذلك لتعلق
مفهومه بها لكن اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر كما يصرح به
ويجوز تقديم منصوبه عليه لقوته في العمل وما يجئ من عدم جواز التقديم
فكالاستثناء منه وهو على نوعين لازم ومتعد فالفعل اللازم قدمه
لكون مفهومه وجوديا ما فعل يتم فهمه اى فهم مدلوله بغير ما وقع عليه
الفعل اى بلا مدلول مفعول به صريح نحو قعد زيد ولا ينصب اللازم
المفعول به بغير حرف الجر لعدم الاقتضاء بدونها فيه اى اللازم
افعال المدح والذم لصدق حده عليها اى افعال موضوعة لانشائهما
وهو الاظهر على ما ادعاه الفاضل العصام او مشهورة بهذا اللقب
على ما قاله الفاضل الجامى ولما كان وضعها له معلوما من اللغة و
من لفظها ايضا على الاول والمحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح
ليتوسل بها الى معرفة الاحكام المختصة بها وتلك تحصل بعد الافراد
استغنى بالعد عن الحد ولما كان هذه الافعال غير متصرفة ولها احكام
مختصة فلذا عدها بعضهم من السماعى قال فيه اشارة الى هذا الفرق
وتصريحا للرد وهى اى افعال المدح والذم مبتدأ خبره نعم وما عطف عليه
الكائنة للمدح اى لانشائه وقيل هو في مثله حال والعامل معنى الفعل
المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ورد بان الخبر المجموع وقال المصنف وايضا
لم ار من ذهب الى جوازها من الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزوها
من المبتدأ وجعلوا العامل ما ذكر ويمكن ان يجعل نعم مبتدأ ثانيا بتقدير
منها خبرا او للمدح حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول
وبئس الكائنة للذم وهما اصلان في الباب فلذا قدمهما وشرطهما
من حيث العمل ان يكون الفاعل اى فاعلهما معرفا باللام للعهد الذهنى
فيكون اشارة الى واحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص
بعده فيكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع في النفس
وقيل للجنس وقيل للاستغراق ورده الرضى بان علامته صحة
وضع كل موضعه ولا يصح ان يقال نعم كل رجل زيد وقال الفاضل
العصام ان ذلك مشترك بين الثلثة اذ لا يصح ايضا نعم جنس رجل

من حيث

من حيث هو هو او في ضمن فرد ما زيد والحق انه يصح الحمل على كل منها بادعاء
ان الممدوح والمذموم بمنزلة الجنس من حيث هو هو او في ضمن فرد ما او
جميع الافراد وانه متحد معه لا مغايرة بينهما اصلا لما فيه من مثل
ما يجمعه الجنس او كل من افراده من المناقب والمثالب وباعتبار انه الجنس
في ضمن اى فرد فرضه العقل اذ لا فرد له الا اياه فاى فرد فرض فهو هو
واختار المصنف هذا لان كلا من لامى الجنس والاستغراق لكونه معرفة
يفوت نوعا من الابهام فلا يلايم المقام او مضافا اليه اى الى المعرف باللام
ولو بالواسطة ولو اريد هذا في المعرف باللام لاستغنى عن قوله هذا
هذا في حكم المعرف باللام او مضمرا مميزا بفتح الياء مفسرا بنكرة منصوبة
على التميز ليحصل البيان اولا اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر المخصوص ثم العامل
في التميز المضمر لا نعم لانه لابهامه في حكم اسم نكرة تم بالتنوين ويذكر بعد
ذلك الفاعل الموصوف بما ذكر من حيث انه موصوف على ما هو مقتضى
اسم الاشارة ولذا ذكره في موضع الضمير المخصوص بالمدح او الذم
لانه للتعيين بعد الابهام فلا بد ان يذكر بعده على ما هو الغالب وهذه
الجملة معطوفة على الجملة الاسمية لا على مدخول ان فافهم ومما اشرنا
من اشارة الاشارة ظهر عدم الانتقاض بمثل نعم رجلا زيد بان المخصوص
فيه مذكور بعد التميز لا بعد الفاعل فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل
العصام من ان المراد ذكره بعده ولو بالواسطة حال كون ذلك المخصوص
مطابقا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والجنس للفاعل
المعهود الذى هو الموصوف بما ذكر ولذا اظهر ولم يضمر لكون المتبادر منه
الذات بلا اعتبار الوصف فلا يرد مثل نعم رجلا الزيدون ونعم امرأة
هند بان المخصوص فيهما غير مطابق للفاعل الذى هو المضمر المفرد المذكر
لانه وان كان غير مطابق له بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق له من حيث
انه مفسر بالجمع او التانيث لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر ولم يظهر
باتيان اسم الاشارة كما سبق لانه يشعر بعلية الوصف المذكور بخلاف
ما سبق كما اشرنا اليه ولقد احسن في العدول عن قول ابن الحاجب
مطابقة الفاعل فافهم وهو اى المخصوص مبتدأ وما قبله خبره مقدما

عليه او خبر محذوف هو هو مثلا مستأنف عما قيل من هو فعلى هذا يكون
جملتين وعلى الاول جملة نحو نعم الرجل زيد مثال لما كان الفاعل فيه معرفا
باللام وذكر بعده مخصوص مطابق له فى الافراد ونعم غلاما الرجل الزيدان
مثال لما كان مضافا اليه بلا واسطة والمخصوص مطابق له فى التثنية
ومثال المضاف اليه بها نعم فرس غلام الرجل هذا قيل العائد اللام اما
باعتبار العهدية اولاشتمال مدخولها على المبتداء ورده المصنف بانه
لا يتمشى فى المضمر المميز الذى هو مبهم غير عائد الى شئ واجاب عنه
بعض الكمل بانه وان كان كذا الا انه مع تمييزه كان فى حكم اللام فيكون رابطا
وقال الفاضل العصام الرابط ادعاء كون الفاعل عين المخصوص ونعم
رجلا زيد مثال لما كان الفاعل مضمرا مميزا بنكرة والمخصوص مطابق له
فى الافراد وهذا الضمير لا يكون الا مفردا مذكرا ولو كان التمييز على خلافهما
كالمخصوص كما مر مثالهما لان الابهام فى المفرد المذكر اكثر مما يدل
على العدد والتأنيث وابهام الفاعل مقصود فى الباب وقد يحذف
المخصوص اذا علم بالقرينة كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم
العبد اى ايوب عليه السلام بقرينة ان الكلام فى ذكره
عليه السلام وقد يتقدم اى المخصوص على الفعل بناء على ان
الاصل فى المبتدا التقديم وتأخيره فى الاغلب لكونه بمنزلة البيان
والتفسير وهذا يؤيد كونه مبتدأ كما لا يخفى ولذا اختاره المصنف
نحو الزيدون نعم الرجال وساء عطف على نعم اصله سوا بالفتح فنقل
الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا هو مثل
بئس فى افادة الذم والشرائط والاحكام مثل قوله تعالى ساء مثلا
القوم الذين كذبوا اى مثلهم وحبذا يقال حب كظرف اى صار
حبيبا الكائنة للمدح وفاعله ذا من اسماء الاشارة التى هى من المبهمات
لما عرفت ان الغرض فى الباب الابهام اولا والتفسير ثانيا وفيه رد
لمن زعم ان فاعله هو المرفوع بعد ذا زعما منه ان حبذا بتمامه فعل
لان شدة الامتزاج جعلتهما كلمة واحدة وغلب الفعل لتقدمه على الاسم
وازال اسميته ولا يتغير حبذا بان يتغير فاعله او فاعله اوذا بان يثنى

او يجمع

ولو ذهنية لان تقدم المبتدا حكما قرينة للعهد فى البعد منه
فيكون فى قوة العهد الخارجى منه
على تقدير كونها للجنس او الاستغراق منه
فان مدخولها للعهد الذهنى فى الجنس والاستغراق منه
مبنيا على تقدير كونها للعهد ولا يتمشى فى النكرة
كالنكرة اما معرفا باللام منه

او يجمع او يؤنث ليطابق المخصوص الذى هو احدها لجريه مجرى
الامثال كذا ذكره المصنف قال بعض الكمل لان المفرد المذكر ادل
على الابهام الذى هو المقصود فى الباب لدلالة غيره على معنى زائد
يقصر به الابهام فلا يقال حبذان الزيدان ولا حبا ولاء الزيدون و
لا حبتا هند بل حبذا فى الكل ويذكر بعده اى حبذا او فاعله او ذا المخصوص
بعدية غالبة كمخصوص نعم وبئس على ما ذكره المصنف او بعدية
مطلقة فلا يجوز تقديمه على حبذا راسا على ما ذكره الفاضل العصام
واعرابه اى مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم فى ان رفعه على الابتداء
لا على الخبرية لحبذا كما زعم المبرد وابن السراج ومن وافقهما لزعم ان
شدة امتزاج حب مع ذا جعلتهما اسما لغلبة ذا لشرفه على الفعل
فصار مبتدأ وجه الرد فوت الغرض كما فى الزعم السابق نحو حبذا زيد
والفعل المتعدى ما فعل لا يتم فهمه اى فهم مدلوله بغير ما وقع عليه الفعل
وهو مدلول المفعول به الصريح خرج به الفعل الناقص فانه وان كان
لا يتم فهمه بدون الخبر لكنه ليس مما وقع عليه الفعل كما لا يخفى عدل عن
التصريح بما يتوقف تعقله على متعلق لرده الرضى بانه يدخل فيه مثل قرب
وبعد مما له معنى نسبى لانه لا يتعقل الا بما هو منسوب اليه مع كونه
من اللوازم وان اجاب عنه الفاضل العصام بان المراد بما يتوقف تعقله
على متعلق ما اعتبر فى مفهومه نسبة تقتضى ذكر متعلق بخصوصه وفى
مفهوم مثل ما ذكر لم يعتبر هذه النسبة بل اعتبر فيه ما يقتضى متعلقا اجمالا
فلا يدخل لان هذا مما لم يشعر به الحد والحمل على المتبادر واجب فيه وهو
اى المتعدى على ثلثة اضرب الاول متعد الى مفعول واحد نحو ضرب زيد
عمرا ويجوز حذف مفعوله بقرينة لو منويا كقوله تعالى اهذا الذى
بعث الله رسولا اى بعثه وبدونها لو منسيا فيجعل كاللازم فلا يحتاج
الى قرينة نحو فلان ياكل ويشرب اى يفعل الاكل والشرب والثانى متعد
الى مفعولين وهو على ثلثة اقسام القسم الاول منها ما كان مفعوله الثانى
مباينا للاول اى لا يصدق احدهما على الآخر نحو اعطيت زيدا درهما
ويجوز حذفهما معا وحذف احدهما فقط مع قرينة لو منويا مثل سأل زيد

كالتأنيث والتعدد منه
فى الامتحان منه

عمرا درهما فاعطى وبدونها لو منسيا نحو فلان يعطى والقسم الثانى منها
افعال القلوب اى افعال مشهورة بهذا اللقب وهى افعال اصطلاحية
دالة على فعل المراد به القائم بالغير لا التأثير فان العلم مثلا اما كيف
او اضافة او انفعال ولا يتصور فيه التأثير ولو قال على احوال القلوب
كما فى الامتحان لكان اظهر قلبى خرج به غيره داخلة على المبتدأ والخبر
ناصبة اياهما مع انهما بمنزلة اسم واحد فى الحقيقة كما يجيء دفعا للتحكم
على المفعولية فخرج الفعل القلبى الذى ينصب الواحد كعرف وفهم نحو علمت
ورأيت ووجدت هذه الثلثة للعلم وزعمت مشترك بين الظن والعلم
وظننت وخلت وحسبت هذه الثلثة للظن وهب على وزن دع
تقول هب زيدا منطلقا بمعنى احسب زيدا منطلقا على وزن اعلم واضرب
هو غير متصرف لا يستعمل منه ماض ولا مستقبل ولا يجوز حذف
مفعوليها معا او احدهما بدون قرينة لو منويا اذ هو لا يعلم بدونها لو حذف
فيفوت المقصود واما لو منسيا فيجوز حذفهما معا كقوله تعالى هل
يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقال بعضهم لا يجوز هذا الحذف
ايضا لعدم الفائدة حينئذ اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم
وظن ورده المصنف بان هذا انما يفيد نفى الجواز عند ارادة الخبر عن
مضمونه الحقيقى وههنا ليس كذلك بل نزل المتعدى منزلة اللازم لقصد
التعميم فيفيد ان نفس العلم بأى شيء تعلق غير مسا والجهل بل هو خير منه
فلو نوقش بان العلم فيه بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة على ان قوله لا يخلو
الانسان عن علم غير مسلم اذ قد ينفى العلم عنه بضرب من التجوز فيفيد الخبر
بالاثبات ومع قرينة كثر حذفهما معا نحو من يسمع يخل اى مسموعه صادقا
وقل حذف احدهما فقط نحو قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم
من فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة فان المفعول الاول فيه محذوف
اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم ونحو قول الشاعر كأن لم يكن بين
اذا كان بعد تلاق ولكن لا اخال التلاقيا فان المفعول الثانى محذوف فيه
اى كائنا ووجه القلة كونهما بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به فى الحقيقة
مضمون الثانى مضافا الى الاول فتقدير علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد

فحذف احدهما

ان فسر بالصورة الحاصلة فى العقل منه
ان فسر بحصول الصورة فى العقل منه
ان فسر بالانتقاش الصورة الحاصلة فى العقل منه

اى نفعه الاستغناء عن المفعول بالتنزيل وهو قصدا التعميم منه

اى كما توجه العلم بمعنى المعرفة نفع جانبه فى العلم المتعدى الى المفعولين فتسليم احدهما دون الاخر تحكم منه

القلة تشتمل معنيين احدهما عدم الكثرة والثانى الجواز فالوجه الاول للاول والثانى للثانى منه

فحذف احدهما كحذف بعض اسم واحد بخلاف حذفهما فانه كحذف لفظ واحد
وهو كثير وعدم لزوم كون المؤول بشيء فى حكمه من كل وجه ومن خصائصها
جمع خصيصة بمعنى الخاصة جواز الالغاء والمراد به عدم الوجوب
والامتناع اى ابطال عملها لا استقلال مفعوليها كلاما مع ضعفها لخفاء
اثرها لكونها قلبية والاعمال لكونها افعالا مع قطع النظر عن قلبيتها اذا
توسطت بين معموليها فى الجملة بان يصح عملها فيهما حال التوسط والتأخر
واحترز بهذا القيد عما اذا توسط بين اسم الفاعل ومعموله كلست
بمكرم احسب زيدا وبين معمولى ان كان زيدا احسب قائم وبين
سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف و
المعطوف نحو جاءنى زيد واحسب عمرو وبين الفعل ومرفوعه كضرب
احسب زيد فان الالغاء واجب فيها كذا فى الامتحان وهو خاصة
اخرى لها غير مذكورة هنا لعدم شيوعها كالجائز وقال الفاضل العصام
ان الالغاء فى القسم الاخير غير واجب على مذهب البصريين بل يجوز
عملها فى التسهيل واحترز به ايضا على ما فسرنا عن مثل زيد ظنى قائم
غالب او زيد قائم ظنى غالب لانه مما يجب فيه الالغاء لان المصدر
لا يعمل فيما تقدمه نحو زيد علمت منطلق لكن الاعمال اولى ح لان لها ح
نوع تقدم لفظى ولها قوة لكونها افعالا فيرجح او تأخرت عنهما نحو
زيد منطلق علمت والالغاء ح اولى لعدم التقدم اللفظى رأسا قال
الفاضل العصام اعلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى ظننت زيدا
قائما فهو فى المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لفظا لضعفه لما مر وما
قال الرضى ان معناه زيد فى ظنى قائم فالفعل فى معنى الظرف يرده انه
لا يصح فى زيد قائم ظنى غالب فانه قال معناه ظنى زيدا قائما غالب
انتهى يعنى ان ما ذكره الشيخ من التوجيه غير متمش فى مثل هذا المثال
كما اعترف به نفسه فيكون قاصرا بخلاف ما ذكره واقول ان ما ذكره
الشيخ من التوجيه فى هذا المثال لا ينافى توجيها آخر مذكورا قبله
لامكان كون معناه زيد قائم فى ظنى الغالب فلعله اشار الى امكان
التوجيهين الى احدهما فى احد الموضعين والى الاخر فى الاخر ومنها

عملت بالفعل اولا منه

وتركنا التسهيل لاشتماله تفصيل عن مصحوبها اضداد منه

وهذا اولى من قول من قال وبين العطوف والمعطوف عليه منه

اى من خصائصها جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين
متحدى المعنى تكلما وخطابا وغيبة نحو علمتنى وعلمتك وعلمه قائما ولا يقال
ضربتنى بل ضربت نفسى لان المغايرة فى غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا
زادوا النفس تصريحا وتنبيها على ما عسى ان يغفل عنه بسبب الندرة بخلاف
افعال القلوب فان الانسان بحاله اعلم منه بحال غيره فالاتحاد غالب فيها
فلا يحتاج الى زيادة النفس للتنبيه عليه كذا فى الامتحان وقال بعض
الكمل تنبيها على العدول عن الاصل الغالب وجبرا بالمضاف المشعر بالمغايرة
عما فات بخلاف افعال القلوب فان مفعولها فى الحقيقة مضمون الثانى
مضافا الى الاول فلا عدول فيها عن الاصل اصلا حتى يحتاج الى التنبيه
والجبر واما الوجه المشهور فقد زيفه المصنف فى الامتحان ومن اراد
الاطلاع فليرجع اليه وحمل عدم وفقد فى هذا الجواز على وجد حمل النقيض
او النظير فانهما نظيره فى عدم التأثير فى المفعول نحو عدمتنى وفقدتنى
ومنها اى من خصائصها جواز دخول ان المفتوحة على مفعوليها فى
الجملة نحو علمت ان زيدا قائم قال الفاضل العصام وهو كعلمت قيام زيد
لكن الثانى قليل والسر فيه ان مآلهما وان كان واحدا لكن بينهما فرق بان
النسبة التى تعلق بها العلم مفصلة فى الاول فهو احق بالتصديق ومجملة
فى الثانى فهى ليست باحق به بل بالتصور وتلك الافعال حينئذ مكتفية
بمفعول واحد على مذهب سيبويه لانها حين نصب المفعولين لا ينصب
ايضا عند التحقيق الا مفعولا واحدا وهو مضمون الجملة واذا وجدته
بعينه لا تحتاج الى المفعول الثانى كما لا يخفى ولما خفى هذا التحقيق على الاخفش
قدر فيها مفعولا ثانيا عاما وجعل التقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا وعلمت
قيام زيد حاصلا واما التعليق بكلمة الاستفهام الداخلة على الجملة او
الجزء الثانى حرفا او اسما او كلمة النفى الداخلة ايضا على الجملة او الجزء الثانى
وهى ما ولا وان او لام الابتداء او لام القسم او ان المكسورة اذا دخل فى
خبرها لام الابتداء انما شرط دخول اللام اذ لولاه لفتحت فلم يكن تعليقا
ووجه التعليق بالمذكورات انها تقع فى صدر الجملة وضعا فتقتضى بقاء
صورتها وهذه الافعال تقتضى تغيرها فوجب التوفيق بينهما فروعيت

حقوق

على سبيل الندرة منه

لانه لا يغفل عنه بسبب الغلبة منه

فى وجه زيادة النفس منه

الذى هو المغايرة منه

حقوق هذه المذكورات لفظا وحقوق تلك الافعال معنى فهى عاملة
معنى والعمل المعنوى كثير فلا يضيع حقوقها من كل وجه اى ابطال العمل
على سبيل الوجوب لفظا لا معنى تفسير للتعليق وهو مأخوذ من قولهم
امرأة معلقة لمفقودة الزوج لا هى ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة
حتى تنكح فهذه الافعال عند التعليق لا هى عاملة فى اللفظ لوجوب ابطال
العمل اللفظى ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوى حتى يجوز العطف على
المحل فى نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا واشارة الى الفرق بين الالغاء و
التعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز فى الاغلب وقد يجب و
التعليق واجب البتة والثانى ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى
على احد الاحتمالين الذى صرح به الرضى والتعليق ابطال العمل فى
اللفظ فقط فيعم خبر للتعليق هذه الافعال اى افعال القلوب نحو علمت
ازيد عندك ام عمرو واختار هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام
وابعدها من الاشتباه لا لانه مال الى ما قال البعض انه لا يقع بعد
فعل القلب استفهام جوابه نعم او لا فلا يقال علمت ازيد قائم او هل
زيد قائم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا السؤال فكانه قال
علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم هو مضمون الجملة وجواب هذا
الاستفهام نعم او لا وشئ منهما ليس بجملة بخلاف جواب ازيد عندك
ام عمرو فانه زيد عندى او عمرو عندى فلا بد من وقوع ما يكون جوابه
بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة لان هذا مردود بانه
لا يخفى على كل احد ان جواب ازيد قائم ليس مجرد نعم بل هو توطئة للجواب
وجوابه زيد قائم على انه لو مال اليه لقال الهمزة الاستفهام لا كلمة
الاستفهام ثم ان هذا مثال للداخلة على الجملة ومثال الداخلة على
الجزء الثانى نحو علمت زيدا من هو وابطال العمل فى الاول بالنظر الى
لفظى الجزئين وفى الثانى الى الثانى ولا يجوز تعليقه فيه بالنسبة اليهما
كما زعم البعض متمسكا بان الاستفهام يسرى فى الجملة كلها وان دخل
على الجزء الثانى لان هذا منقوض بان النفى ايضا يسرى فيهما مع انه لا يبطل
العمل فى الاول بدخوله على الثانى اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قائما كذا

لان معنى علمت لزيد منطلق علمت انطلاق زيد كما ان معنى كذلك عند انتصاب الجزئين منه

واما على الاحتمال الآخر الذى صرح به الفاضل العصام واشار اليه الرضى فالابطال فى الالغاء يكون فى اللفظ لا فى المعنى بخلاف التعليق فافهم منه

ومنها ان زيد منطلق وعلمت ابن جلو سلك واما اخذ من احصى منه

ويجوز ان فيه مخالفة لما نقلناه عن التفتازاني في بحث تخفيفها المكسورة وان الراجح ما هو المذكور هنا منه فافهم وعلامة لام القسم محقق بنون التاكيد عند بعضها منه

ذكره الفاضل العصام تدبر ورأيت ما زيد منطلق وظننت لا زيد في الدار
ولا عمرو وحسبت ان زيد ذاهب ووجدت لزيد منطلق وقوله لقد علمت
ليأتين منيتي وعلمت ان زيدا لقائم ويعم كل فعل قلبي غيرها اى غير هذه الافعال
نحو شككت ازيد قائم ونسيت هل زيد حاضر وتبينت اين جلوسك
ويعم كل فعل يطلب به العلم نحو امتحنت ما زيد جاهل وسئلت هل هو حاضر
ومنه اى من الفعل الذى يطلب به العلم افعال الحواس الخمس الظاهرة
كلمست هو لين ام خشن وابصرت ما زيد اسود وسمعت ان صوته
كريه وشممت لهو طيب وذقت اهو حلو ولما كان المطلوب منها العلم
نزلت منزلته فى هذا الحكم والقسم الثالث من اقسام المتعدى الى مفعولين
افعال ملحقة بافعال القلوب فى مجرد الدخول على المبتدأ والخبر ونصبهما
على المفعولية وفى مجرد عدم جواز حذفهما معا او حذف احدهما فقط
بلا قرينة لو منويا وفى مجرد قلة حذف احدهما فقط بها لا فى خصائصها
انما لم يتعرض لكثرة حذفهما بها لانها لعدم اختصاصها بافعال القلوب
لا مدخل لها فى وجه الالحاق نحو صير وجعل بمعنى الاعتقاد الباطل
كقوله تعالى وجعلوا الملئكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اى اعتقدوهم
اناثا او بمعنى صير كقوله تعالى فجعلناه هباء منثورا واما اذا كان بمعنى
خلق فلا يكون من هذا القسم ومثال ما حذف احد مفعوليه كجعله زيدا او
جعل زيد حقا لمن قال من جعل هذا حقا اى اعتقده اياه وترك بمعنى صير
نحو قوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض واما اذا كان بمعنى
خلى فلا يكون من هذا القسم واتخذ كقوله تعالى واتخذ الله ابرهيم خليلا
والفى بمعنى وجد كقوله والفى قولها كذبا ومينا وعد بمعنى الاعتقاد الباطل
ايضا ككنت عدته فقيرا فبان غنيا وحجا وارى مجهول ارى وقال
اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهبا وهذه الثلثة بمعنى الظن
كذا ذكره المحققون وفيه تنبيه على ان افعال القلوب غير منحصرة فيما
ذكروا كما زعموا حيث عدوها من السماعى هكذا استفيد مما ذكره
المصنف فى بعض تعليقاته والضرب الثالث من المتعدى متعد الى ثلثة
مفاعيل نحو اعلم وارى وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فالاولان

هما اصلان فى هذا القسم ولذا خصهما بالذكر واما البواقى فتعديتها
اليها لاشتمالها على معنى الاعلام وكثيرا ما تستعمل متعدية الى
اثنين ثانيهما بالباء قال الله تعالى انبؤنى باسماء هؤلاء وهذه اى
الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول وهو بمنزلة الفاعل
فحقه التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثانى والثالث اليه مع تاخره كاعلمت
اباه فاضلا زيدا واعلمت هندا اخته زيدا كاول مفعول باب اعطيت
فى كونه مباينا للثانى وفى جواز الاقتصار عليه نحو اعلمت زيدا
كاعطيته وفى الاستغناء عنه كاعلمت عمرا فاضلا كاعطيت درهما
وفى عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام والنفى واللام
فلا يجوز اعلمت ازيد عمرو فاضل لبطلان الصدارة حينئذ فافهم
والاخيران اى الثانى والثالث كمفعولى باب علمت فى كون احدهما عين
الاخر وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة
حذفهما وقلة حذف احدهما معها وفى جواز دخول ان عليهما وجواز
الالغاء اذا توسطت بينهما نحو البركة اعلمنا الله مع الاكابر
او تأخرت عنهما وجواز التعليق بالنسبة اليهما نحو اعلم زيد عمرا
بكرا فاضلا ثم اى بعد ما علمت انقسام الفعل الى اللازم والمتعدى
وانقسام المتعدى الى ثلثة اضرب الى غير ذلك اعلم ان للفعل انقساما
اخر وهو انه لابد لكل فعل من مرفوع لما مر فان تم به كلاما اى ان صار
الفعل بمرفوعه كلاما تاما بان يصح السكوت عليه بوجود المسند والمسند اليه
ولم يحتج الى غيره لافادته فائدة تامة بدونه يسمى الفعل فى الاصطلاح
فعلا تاما لتمامه بمرفوعه الذى هو كالجزء منه معنى ويسمى مرفوعه
فاعلا لقيام معنى الفعل به فكانه مؤثر فيه وموجد اياه او لوجود
التاثير فى اكثره ويسمى منصوبه ان كان متعديا لان اللازم لا ينصب
المفعول به بدون حرف الجر مفعولا اى مفعولا به لا لصاق معنى الفعل
ووقوعه عليه كالافعال السابقة وان احتاج الى معمول منصوب
بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه يسمى فعلا ناقصا لعدم تمامه بمرفوعه
فالوصف بالتمام والنقصان وصف بحال المركب منه ومن المرفوع

وقيل لانه مسلوب الدلالة على الحدث فانما يدل على الزمان فعوض
عنه الخبر الدال عليه فلم يسكت على مرفوعه ورد بان التسمية لو كانت
لهذا لكان الافعال المنسلخة عن الزمان جديرة بان تسمى افعالا ناقصة
وجعلها من قبيلها وقال الفاضل العصام لنقصان دلالته لانه
لا يدل على معنى بنفسه لان معناه النسبة بين الاسم والخبر والزمان
الذى هو قيد لها وشئ منهما لا يفهم بدونهما ولا يخفى ان النقصان
بهذا المعنى استعمالى لا وضعى حتى يلزم كونه حرفا ويسمى مرفوعه
اسما له ومنصوبه خبرا له اشعارا بانحطاطهما عن حكمى الفاعل
والمفعول به ولا يدخل اى الفعل الناقص الا على المبتدأ والخبر فى الاصل
لان وضعه ليعطى الخبر حكم معناه كالانتقال والاستمرار وغير ذلك
وذا لا يحصل الا بالدخول عليهما وينصب الخبر لشبهه بالمفعول به
فى توقف تعقل الفعل عليه فهو شبيه بالفعل المتعدى فى اقتضائه معا
شيئين وهو اى الفعل الناقص على قسمين القسم الاول ما لا يدل على معنى
المقاربة اى القرب من الحال وهو الشائع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص
نحو كان وهو لثبوت خبره لاسمه فى الماضى دائما نحو كان زيد فاضلا
او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار وصار للانتقال
اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة
نحو صار الطين خزفا قدمهما لبساطتهما واصالتهما ولغلبة الاول
قدمه على الثانى وكذا آل ورجع وحال واستحال كقوله ان العداوة
تستحيل مودة وتحول وارتد مثل قوله تعالى فارتد بصيرا وزاد
هذه الستة ابن مالك ايضا وفى هذا وما سيأتى من اللواحق تنبيه
على ان الافعال الناقصة غير منحصرة فيما ذكروا كما زعموا حيث عدوها
من السماعى وقال الفاضل العصام ان صار وما يلحق به قد يكون تامة
متعدية بالى نحو صار الى الفقر وجاء قال فى الامتحان بمعنى كان
وقعد ذكر اى المذكورات من آل الى قعد بمعنى صار ولكونها ملحقة
بصار قدمها على السائر واخر الاخيرين لقلة مجيئهما ناقصين حتى قال
الاندلسى لا يتجاوزان الموضعين اللذين استعملهما العرب فيهما هما

اى الهيئة النسبية منه

اى الاسم والخبر منه

من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق منه

قولهم

ولا يجوز قعد كانها اتفاقا منه

قولهم ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة فكان ابن الحاجب
اختاره وقال الفراء يتجاوزانهما لمجئ قولهم عند الكيل جاء البر قفيزين
فكان المصنف اختاره واصبح قدمه لدلالته على اول النهار وامسى
قدمه لدلالته على ضد ما يدل عليه الاول واضحى ولو قدمه على ما قبله
لكان له وجه لكن عكس لرعاية مناسبة التقابل ولكون اضحى انسب بما
بعده لدلالته على جزء من اوائل النهار الذى يدل عليه ما بعده وهو ظل
ولذا قدمه على ما بعده وهو بات قدمه لكونه من الاصول بخلاف ما بعده
فانه من اللواحق وهذه الخمسة لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول
عليها بموادها وقد تكون بمعنى صار بلا دلالة عليها واض وعاد يقال
اض وعاد زيد من سفره اى رجع وغدا يقال غدا زيد اى مشى فى وقت
الغداة وهو من اول النهار الى الزوال وراح يقال راح زيد اى مشى
فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل ولا يخفى ان الغالب فى هذه
الاربعة كونها تامة وانما تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار فتكون
من الملحقات كما صرح فى الامتحان فينبغى ان يذكر فى جنبه مع سائر ملحقاته
لكن يمكن ان يقال اخر الاخيرين لكونهما نظيرى اصبح وامسى فى كونهما طرفى
النهار واخر الاولين ليكونا فى هذا المحل كالمسافر الذى هو فى صدد
الرجوع الى محله على ما هو المناسب لمعناهما الاصلى ولما فرغ من البسائط
اراد الشروع فى المركبات فقال وما زال من زال يزال فان ما مضارعه
يزول فتام فلا يقال لا ازول اميرا وما فتئ بفتح التاء وكسرها وبالهمزة
وقيل بالياء وما برح فى الاصل بمعنى زال عن مكانه وما افتأ من الافعال
وما ونى بالياء من ونى فى الامر ينى بالكسر اى ضعف يقال فلان
لا ينى يفعله اى لا يزال يفعله وما رام من رام يريم اى برح قال الدمامينى
نقلا عن صاحب التسهيل ان الفعلين الاخيرين غريبان لا يكادان
ان يعرفهما من النحاة الا من عنى باستقراء الغرائب كلها اى كل واحد
من المذكورات من ما فتئ الى ما رام بمعنى ما زال الا ان ما فتئ يختص
بالجحد على ما فى مختار الصحاح وهو لدوام خبره لاسمه مذ قبله فمعنى
ما زال زيد عالما مثلا دوام العلم له مذ زمان البلوغ او المراهقة

فلا يضر انتفاؤه في اوائل زمان الصبي لعدم امكان القبول وكونه النفي
في كونه ناقصا وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بان جعلت
تلك المدة ظرف زمان لان ما فيها مصدرية وتقدير الزمان قبل المصادر
كثير كما في اتيتك خفوق النجم ولذا احتاج الى كلام قبله لانه مع اسمه
وخبره ظرف والظرف مستقل بالافادة كاجلس مادام زيد جالسا
وليس لنفي مضمون الجملة حالا او مطلقا آخره مع اصالته وبساطته
لعدم كماله في الفعلية لشبهه بالحرف في الصورة وعدم التصرف وقد تضمن
الفعل التام معنى صار اي يدل عليه مع دلالته على معناه الاصلي
ولذا لم يقل وقد يكون بمعنى صار فيصير ذلك الفعل التام بسبب هذا
التضمن ناقصا محتاجا الى خبر منصوب ويكون معناه الاصلي حالا
او خبرا بعد خبر او وصفا لهذا الخبر في المال للتاكيد والمبالغة كما في
قوله تعالى تلك عشرة كاملة كما يشير اليه في تفسير المثال وقد يكون
خبرا مضافا الى المنصوب المذكور بعده كما اشار اليه الرضي في
قوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا حيث مثل به ايضا للمتضمن وفسر
بقوله اي صار مثل بشر فلا وجه لتخصيص الفاضل العصام بكونه
حالا وانكار كونه وصفا وسكوته عن الاحتمالين الاخيرين مع صحة
المعنى في كل منها وليس المراد بهذا التضمين الذي سبق ذكره اذ المتعلق
وهو المنصوب المذكور بعده هنا ليس باجنبي للفعل التام كما لا يخفى على
ذوي الافهام وقد لا يعتبر هذا التضمن فيبقى تاما فيكون المنصوب بعده
حالا في الاغلب وقد يحتمل ان يكون حالا وتمييزا ومفعولا له كما صرح به
البيضاوي في قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا نحو
تم التسعة بهذا عشرة اي صار عشرة تامة ماخوذ من تم باعتبار
معناه الاصلي وكمل زيد عالما اي صار عالما كاملا وغير ذلك
مثل عدل زيد اميرا اي صار اميرا عادلا ويجوز تقديم اخبارها
اي هذه الافعال الناقصة على انفسها الا تقديم خبر ما اي فعل ناقص
في اوله لفظ ما منها زال الى ما دام اما اذا دخل او ان على سائر الافعال
الناقصة فانه وان لم يجز التقديم عليه معها لكن يجوز بالفصل بينه

وبينهما

وبينهما نحو ما قائما او ان قائما كان زيد واما في هذه الافعال فلا يجوز
الفصل بينها وبينهما لشدة امتزاجها معهما وكونها بمنزلة افعال مثبتة
حتى يجوز التقديم بالفصل فلا يجوز نحو قائما ما زال زيد ولا نحو اجلس
جالسا ما دام زيد لانها اما نافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها
فيما قبلها او مصدرية وسيجيء ان معمول المصدر لا يتقدم عليه
وكذا لا يجوز التقديم ان بدل ما بان النافية فانها كما في اقتضاء الصدارة
بدليل تعليق افعال القلوب بها كما نبها على ما صرح به الدماميني في شرح
التسهيل نقلا عن ابن القاسم وهذا يوافق كلامه في بحث ما اضمر عامله
على شريطة التفسير في الامتحان واما كلامه في بحث الافعال الناقصة
من ان العمدة في اقتضاء ما صدر الكلام خاصية فيها لا مجرد كونها
للنفي الا يرى ان لم ولما وان ولا على الاصح لا تقتضي الصدارة وان
كانت للنفي فيدل على انه جرى في هذه الرسالة على غير الاصح واما ان بدل
بلم لم يذكر لما لانفها م حكمه بالمقايسة على لم ولن فيجوز نحو قائما لم يزل
او لما يزل او لن يزال زيد اما في لم ولما فلانهما لامتزاجهما بالفعل حتى
يغيران معناه الى الماضي صارا كالجزء منه وكانهما خرجا عن كونهما حرفي
نفي فانعزلا عن اقتضاء الصدارة واما في لن فللحمل على سوف الذي لا يمنع
تقديم معمول مدخوله عليه حمل النقيض على النقيض كذا في الرضي
وبقي لا مهملا قال الدماميني ينبغي ان يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم لما مر عن
الدليل وقال الرضي لا صدارة له لانه لكثرته في الكلام حتى انه يقع بين
الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج صار مبتذلا منعزلا
عن منصب الصدارة واما تقديم اخبارها على اسمائها ففهم في بحث
المعمول المنصوب من قوله وامره كامر خبر المبتدا والقسم الثاني
من القسمين ما اي فعل ناقص يدل على معنى القرب من الحال خرج به
الناقص المتعارف وهذا حد جامع ومانع واما كون ذلك مرجوا كما في
عسى او مجزوما كما في كاد او مشروعا في صاحبه فخارج عن الحد ووظيفة
لغوية ولذا لم يتعرض لها كما تعرض ابن الحاجب ويسمى افعال المقاربة لدلالتها
عليها ولا تكون اخبارها اي خبر كل منها الا فعلا مضارعا لا اسما ولا ماضيا

بالاستقراء وذلك لما مر من انها تدل على القرب من الحال مرجوا او مجزوما
او مشروعا فى صاحبه وهى تقتضى كون خبرها ما يدل على الاستقبال
والحال ويصلح لان يدخل عليه ما يدل على الرجاء والاستقبال وذلك
لا يكون الا مضارعا نحو عسى وخبره الفعل المضارع مع ان الدالة على
الرجاء والاستقبال توضيحا وتاكيدا للرجاء الذى فيه زمانا او استعمالا
غالبا نحو عسى حال زيد ان يخرج او ذا ان يخرج ليصح الحمل فان ان يخرج خبر
لعسى لتضمنه معنى كان على ما اختاره المتاخرون فكانه قيل يرجى حال زيد
كائنا ان يخرج او زيد كائنا ذا ان يخرج وفيه من المبالغة فى القرب ما لا يخفى
وقال الفاضل العصام ولو ضمن معنى صار لكان احسن وقيل ليس بخبر
لعدم صحة الحمل وتقدير المضاف تكلف بل شبيه بالمفعول لان المعنى الاصلى
قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع والرجاء والمفعولية وان لم تبق
حينئذ لكنه ينصب لشبهه بالمفعول الذى كان قبل النقل وعلى هذا
عسى تامة ورده الفاضل العصام بان القرب مستفاد من الرجاء و
ليس بمعنى لعسى فضلا عن كونه اصليا وقال الكوفية ان يخرج بدل اشتمال
فالمعنى يرجى زيد خروجه فعسى حينئذ تامة وارتضاه الرضى لان فيه
اجمالا وتفصيلا وقد يحذف ان من خبره تشبيها له بكاد فلا يحتاج الى
محذوف لصحة الحمل بدونه وقد تكون تامة بان مع المضارع بمعنى قرب
بان يقتصر على المرفوع الذى كان خبره منصوبا فى الاستعمال الاول وهو
ان مع المضارع ويجعل فاعلا نحو عسى ان يخرج زيد ويحتمل ان يكون على
هذا الاستعمال ايضا ناقصة لكن استغنى عن الخبر وهو حاصلا لاشتمال
الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما فى علمت ان زيدا قائم ولما كان فى
هذا نوع تكلف اقتصر فى هذه الرسالة على الاول وان بين الثانى ايضا
فى الامتحان وقال الشيخ الرضى ويحتمل ان يكون هذا من باب التنازع
وقال الفاضل العصام ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر على الاسم وذا يجوز
فى هذا الباب كما سيجئ وكاد فى الاصل بمعنى قرب لكن لا يستعمل على هذا
الاصل اصلا وخبره غالبا مضارع بلا ان لدلالته على الجزم فلا يناسب
ان الدالة على الرجاء وقال الفاضل الجامى لدلالة ان على الاستقبال المنافى

ورده المصنف بان كاد لا يدل على الحال ولا ان على الاستقبال البعيد
حتى يتنافيا ولو تم هذا لما استوى الاستعمالان فى اوشك مع كونه من
القسم الثالث الذى هو اقرب الى الحال من كاد نحو كاد زيد يخرج وقد يكون
مع ان تشبيها له بعسى نحو كاد زيد ان يخرج وكرب بفتح الراء وكسرها والاول
افصح ذكره الدمامينى بمعنى قرب فى الاصل يقال كرب الشمس اذا دنت من
الغروب وهو مثل كاد فى وجهيه اى كون خبره بلا ان وبها وهلهل بمعنى
قارب فينبغى ان يكون ككرب مثل كاد فى وجهيه لكنه لدلالته على المبالغة
فى القرب الحق بالافعال الدالة على الشروع فالتزم كون خبره بلا ان وطفق
بكسر الفاء وفتحها بمعنى شرع فى الاصل يقال طفق فى الفعل اذا شرع فيه
واخذ بفتح العين فى الاصل بمعنى شرع يقال اخذ فيه اى شرع وانشأ
بالهمزتين فى الاصل بمعنى اوجد واقبل يقال اقبل عليه وهب على وزن
رد قال الدمامينى هى غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر
هَبَبْتُ أَلُومُ القَلْبَ فِى طَاعَةِ الهَوَى فَلَجَّ كَأَنِّى كُنْتُ بِاللَّوْمِ أُغْرِيهِ وجعل
فى الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ وعلق
بكسر اللام قال الدمامينى وهى ايضا غريبة ومن شواهد استعمالها
قول الشاعر اراك علقت تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير ثم
استعمل كل منها استعمال كان لتضمنه معناه فصارنا قصا ولخبارها
اى خبر كل منها الفعل المضارع بلا ان لما مر واوشك فى الاصل
بمعنى اسرع وهو بناء بسبب القرب وهو يستعمل استعمال عسى يعنى يستعمل
بان تاما او ناقصا يقال اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد اذ
قد يستعمل فى الطمع واستعمال كاد اى يستعمل بلا ان لانه قد يستعمل
فى الجزم ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة على انفسها وان جاز
تقديمها على اسمائها لانها لعدم تصرفها ضعيفة بالنسبة الى المتصرف
فبالنظر الى هذا لا يتقدم اخبارها على انفسها ولكونها افعالا لها قوة
بالنسبة الى الحرف وبالنظر الى هذا جاز تقديمها على اسمائها وان لم يجز
هذا فى الحرف والقياسى الثانى من التسعة اسم الفاعل قدمه لكونه مشتقا
من المعلوم وعاملا فى الفاعل ومجيئه من المتعدى واللازم بخلاف

اسم المفعول ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال مبينة فى كتب الصرف
مطولاتها ومختصراتها وكان البحث عنها من حيث الصيغة من مباحث
الصرف ومن حيث العمل من مباحث النحو ترك تعريفاتها وان كانت من
المبادى كالتعريفات المذكورة والبحث عن الصيغة كما تركهما البيضاوى
مخالفا لابن الحاجب فقال فهو يعمل عمل فعله المعلوم لازما او متعديا
لاشتقاقه منه والثالث من التسعة اسم المفعول قدمه على الصفة
المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة فى الفاعل لموافقته لاسم
الفاعل فى الشرط ولانه قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل بخلافها فهو
يعمل عمل فعله المجهول لاشتقاقه منه وشرط عملهما فى الفاعل اصلا
او نائبا المنفصل بارزا او مظهرا لان المتصل مستتر فيهما داخل تحت
تصرفهما وانه اعتبارى محض لا يظهر فيه اثر العامل بل هو ايضا اعتبارى
محض فلا يتوقف عملهما فيه على وجود ما يقويهما فيه ولا على عدم ما يبعدهما
عن المشابهة بالفعل بخلاف المنفصل فانه لثبوته واستقلاله يتوقف
عملهما فيه على وجود المقوى وعدم المبعد عنها واما البارز المتصل
فمختص بالفعل والمفعول به الصريح لانه معمول قوى حتى لا يعمل فيه من
الافعال الا المتعدى فلا يعملان فيه الا بالمقوى وعدم المبعد واما فى
غيرهما من المعمولات فلا يحتاج فيه الى الشرط اما الظرف فمع كونه
معمولا ضعيفا يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفى نحو قوله تعالى
ما انت بنعمة ربك بمجنون كالحميم للعامل لعدم خلو مدلوله عن زمان ما
ومكان ما فى الاغلب وكذا المفعول المطلق لكونه ملابسا بمعناه دائما
واما المفعول له فان كان مجرورا فكالظرف وان منصوبا فكالمفعول
المطلق كما يجئ واما المفعول معه فصاحب معمول فيكون فى حكمه
ان لا يكونا مصغرين نحو ضويرب ومضيريب لان التصغير بمنزلة
الصفة والموصوف لان ضويربا بمنزلة ضارب صغير او حقير
ولا موصوفين نحو جاءنى ضارب شديد اذ بالصفة يصيران
مسندا اليهما فيبعدان عن المشابهة بالفعل لانه لا يكون مسندا اليه
لما مر انه مختص بالاسم ولو قدم هذا على الاول لكان اولى كما لا يخفى لكنه

اخره

اخره لئلا يفصل عن قوله وان وصفا بعد العمل لم يضر عملهما السابق
لحصوله بلا مانع عن الشبه ولو قدم هذا ايضا لطال الفصل نحو
جاءنى رجل ضارب غلامه شديد ثم ان كانا باللام اى لام التعريف
صورة لا يشترط لعملهما غيرها ذكر من عدم التصغير والموصوفية
لان كلا منهما حينئذ فعل مغير الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام
على الفعل لكونها فى صورة حرف التعريف نحو الضارب اى الذى ضرب
غلامه عمرا امس عندنا وان كانا مجردين منها يشترط معه الاعتماد
على المبتدا ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا او الموصوف
كجاءنى رجل ضارب عمرا او ذى الحال نحو جاءنى زيد راكبا غلامه
او الاستفهام حرفا او اسما نحو اقائم الزيدان وهل ضارب زيدا
اخواه وما صانع البكران او النفى حرفا كما وان او اسما كغير او فعلا
كليس نحو ما قائم الزيدان وغير قائم الزيدان وليس ضاربا البكران
عمرا ووجه الاشتراط تاكيد المناسبة للفعل فاقتضاؤهما ما
اقتضاه الفعل وذلك لان الواقع بعد المبتدا لا يكون مخبرا عنه
فيكون كالفعل فيزداد المناسبة والصفة والحال كالخبر فى المال
والاستفهام والنفى لتعلقهما بالحكم دون الذات اولى بالفعل
فالواقع بعدهما كالواقع موقعه ويشترط مع الشروط المذكورة فى
نصبهما المفعول به اذا كان اسم الفاعل من المتعدى ولو الى واحد
واسم المفعول ولو الى اثنين ورفع الاول على النيابة الدلالة على الحال
تحقيقا كزيد ضارب عمرا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا
فى ذلك الزمان الماضى او الزمان المذكور موجودا الان كقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه او الاستقبال تحقيقا كزيد ضارب عمرا غدا
وجه الاشتراط حصول كمال القوة للتمكن على العمل فى المعمول القوى
وتثنيتهما وجمعهما صحيحا او مكسرا كمفردهما فى العمل والاشتراط اما التثنية
والجمع الصحيح فظاهر لبقاء صيغة المفرد واما المكسر فمحمول على المفرد
لكونه فرعه وكذا اى كالمذكور من اسم الفاعل والمفعول فى العمل والاشتراط
وفى كون تثنيتهما وجمعهما كمفردهما فيهما ثلثة اوزان من مبالغة الفاعل

فعّال وفعول ومفعال وزاد سيبويه فعيلا وفعلاء بكسر العين وضمها
كحذر ولكن لا يشترط في عمل هذه الثلثة في المفعول به معنى الحال و
الاستقبال لان الغرض من هذا الاشتراط فيهما اتمام المشابهة بالفعل
لعدم دلالتهما على الحدث الفعلي قصدًا بخلافها فها هنا مذهب البصرية
وقال الكوفية انها لا تعمل لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعدها
منصوب فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان المبالغة جابرة لما
فات من المشابهة اللفظية ورده الفاضل العصام بانها كالزيادة
التفضيلية تجعل الاسم بعيدا عن المشابهة بالفعل فكيف تكون جابرة
واجاب عنه المصنف بان الاصل في افعل التفضيل الزيادة على الغير
فملاحظة الغير هي التي بعدته عن المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة
في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد وبعض الكمل بانه يدل على معنى الثبات
بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل على التجدد والانصرام كالفعل على ما هو
الاصل فيه فتلك الدلالة هي التي بعدته عنها لا الزيادة والرابع من التسعة
الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون
لما قام به الفعل قدمها على اسم التفضيل لكونها عاملة في الفاعل الظاهر
بخلافه فانه لا يعمل فيه في غير مسئلة الكحل واذا تحقق المشابهة فهي تعمل
عمل فعلها كذلك بل تزيد عليه لانها تنصب عند البصرية لا فعلها ذكره في
الامتحان بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل من عدم التصغير والموصوفية
ومن الاعتماد على ما سبق ومن معنى الحال والاستقبال غير معنى الحال
والاستقبال فانه اي معنى الحال والاستقبال لا يشترط في عملها اي في
نصب معمولها تشبيها بالمفعول لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث
المقتضي للزمان نحو زيد حسن وجهه والخامس اسم التفضيل قدمه
على المصدر مع كونه عاملا في الظاهر مطلقا والمفعول لمناسبته لما سبق
في كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة في وضعه وبه يحصل القوة في
العمل ولذا قدم عليه ما سبق مع كونه اصل المشتقات ولذا عكس ابن
الحاجب ولا يخفى ان ترتيب المصنف انسب بمرامه وهو لضعفه في
لا ينصب المفعول به القوي بالاتفاق واما مثل قوله تعالى وهو اعلم من

لا تبعا وانما يدل لان قصدا على الذات فلا بد من التقوية بالدلالة على زمان فعل يدل له منه وانما تدل عليه قصدا اذ المبالغة انما تكون في الحدث دون الذات فافهم منه

في البعد عن المشابهة بالدلالة على الثبوت والزيادة على الغير منه

يضل

يضل فيقدر فيه فعل ناصب كيعلم ولا يرفع الفاعل الظاهر لقوته
باستقلاله الا اذا صار بمعنى الفعل بان يكون اسم التفضيل في المعنى
وفي نفس الامر وصفا حقيقيا للمتعلق بكسر اللام وهو الكحل في المثال
ما اي شيء وهو رجلا في المثال جرى اسم التفضيل في اللفظ عليه اي على
ذلك الشيء بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا منه ليعتمد عليه ويحصل له
مظهر يتعلق به فيتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن
رتبة اسم الفاعل ولذا لا يعملان في مظهر بعدهما ان لم يكن من متعلقات ما
جريا عليه بخلافه فانه يعمل فيه مطلقا مثل زيد ضارب عمرا حال كون
ذلك المتعلق مفضلا باعتبار التعلق اي تعلقه بما جرى عليه على نفسه
اي نفس المتعلق باعتبار غيره اي باعتبار تعلقه بغير ما جرى عليه وهو
زيد في المثال بان يكون او حال كونه وتفضيلا منفيا يعني ان المتعلق
لا بد ان يكون مشتركا بين ذلك المجري عليه وبين غيره الذي يذكر بعد من
التفضيلية ليكون مطلقا وواحدا بالذات ومختلفا باعتبار القيدين
فيخرج اسم التفضيل عما هو اصل فيه وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل
والمفضل عليه فيستعد الخروج عن المعنى التفضيلي ثم يخرج عنه بالكلية
بالنفي لتوجهه الى القيد فينتفي الزيادة ويبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى
حسن في المثال فيفهم الزيادة في المفضل عليه عرفا لان المساواة يأباها
مقام المدح مع انه لو لم يعمل حينئذ بل رفع اسم التفضيل على الخبرية وما
بعده على الابتداء يلزم الفصل بينه وبين معموله باجنبي وهو المبتدأ
ولو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد معناه ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل كحسنه
في عين زيد بل حسن الكحل في عين زيد فوق حسنه في عين غيره على ما هو المفهوم
عرفا فالكحل مفضل عليه مفروضا في عين غير زيد ومفضل مفروضا في عينه
ولولا النفي لكان الامر على العكس كما لا يخفى ويعمل في غيرهما اي في غير المفعول به
والفاعل الظاهر من المستكن فانه لاعتبار رتبته لا يكاد يأبى عن عمل عامل
هو مستتر تحته ولو ضعيفا ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له
وغير ذلك لما مر وقال الفاضل العصام ويعمل بلام التقوية في المفعول ايضا

والعجب كل العجب من الشارح الاول حيث قال وضعفا بسبب تقليدا الفاضل الجامي ولم يدر انه انما يصلح لشرح كلام ابن الحاجب دون المصنف كما لا يخفى على الناظر المتامل بادنى تامل منه

نحو انا اضرب منك لزيد واذا تعدى باول مفعولين بلام التقوية يبقى الثانى
منصوبا بفعله المقدر عند البصريين نحو انا اكسى منك لزيد الثياب
اى اكسوه الثياب انتهى واذا ثبت عمله فيما ذكر فلا وجه لاسقاطه فى
العامل القياسى كما اسقطه الشيخ عبد القاهر ومن تبعه والسادس من
التسعة المصدر وهو اسم الحدث الجارى على الفعل ويعمل عمل فعله المشتق
هو منه ولهذه المناسبة قدم على المضاف وشرط عمله فى الفاعل والمفعول
الصريح لان العمل انما يكون بالاقتضاء وهو لا يقتضى الفاعل فضلا عن
المفعول به لكون النسبة غير معتبرة فى وضعه فهما اجنبيان له فيجتنبان
عن العمل فيهما واما فى غيرهما فيعمل بلا شرط لما مر ان لا يكون مصغرا و
لا موصوفا قبل العمل لما مر ان الوصف بعده لا يضر العمل السابق وذلك
لانه انما يعمل لكونه مقدرا بان مع الفعل مع مناسبة الاشتقاق والمصغر
والموصوف لا يقدران بهما اذ الفعل لا يصغر ولا يوصف ومجرد المناسبة
لا يكفى فى العمل فيهما فلا يقال اعجبنى ضريبك زيدا او ضربك الشديد زيد عمرا
ولا مقترنا بدال الحال لانه لا يؤول بان مع الفعل لان المضارع اذا دخل
عليه ان خلص للاستقبال ولا احتمال فى الماضى للحال فلا يقال ضربك
زيدا الآن ولا معرفا باللام لعدم جريان التأويل المذكور فيه لاختصاص
اللام بالاسم عند الاكثر قيد للكل واما عند البعض فيجوز عمله فيهما
بدون هذه الشروط اذ المؤول بشئ لا يلزمه ان يكون فى حكمه من كل وجه
ومنهم من قال ان المقترن بالحال المقدر بما مع المضارع فحينئذ لا حاجة
الى هذا الجواب لكن المرضى عند الرضى كونه مقدرا بان مع المضارع لكونها
اكثر واشهر استعمالا فحينئذ يحتاج الى ما ذكر من الجواب فيصح عند ذلك
البعض عمله فيهما فيما ذكرنا من الامثلة ومثال عمل المعرف كقول الشاعر
لقد علمت اولى المغيرة اننى كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فان مسمعا
مفعول الضرب عنده واما عند غيره فيحتمل ان يكون مفعول كررت وبدلا
من مفعول علمت وهو قوله اولى المغيرة اى مقدم تلك الطائفة وعميدهم
قال بعض الكمل قوله مفعول كررت بالتخفيف على الحذف والايصال اى
صلت وحملت على مسمع وفيه ان حذف على قليل ليس للقياس اليه

سبيل

سبيل كما صرح به الشيخ عبد القاهر نقلا عن على الفارسى فالوجه ان
يجعل منزلا منزلة اللازم للمبالغة والتأكيد او مفعوله محذوفا للضرورة
اى اوجدت الكر قوله الحملة او حملت على الاعداء قوله او بدلا بدل البعض
من الكل قوله وهو اولى المغيرة اى علمت انا مسمعا منها عاجزا عن المقاومة
لى على حذف المفعول الثانى بقرينة العرف او عرفت انا حالهم حال مسمع
منهم من العجز عنها قوله اى مقدم تلك الطائفة اى الطائفة الاولى
من الجماعة المغيرة قوله وعميدهم عطف تفسير له واشارة الى وجه
صحة كونه بدل البعض بلا ضمير فافهم فعلى هذا يكون قوله اننى بالكسر
استئنافا كانه قيل عاملت معه بعد العلم به فاجاب اننى كررت عليه
فاذا علم حال من هو عميدهم ومعتمدهم علم حال من سواهم بالطريق الاولى
ويحتمل ان يكون مفعول الضرب على نزع الخافض وفيه ما مر وان يكون
مفعولا لفعل مقدر وهو اعنى فالتقدير فلم انكل عن الضرب لشخص
اعنى مسمعا او لمصدر اخر منون تقديره عن الضرب ضرب مسمعا
اى هو ضرب وقال بعض الفضلاء ان اولى المغيرة فاعل علمت على صيغة
الغيبة فالشاعر يصف نفسه بالشجاعة على وجه التأكيد مستشهدا
بعلم هذه الجماعة علما منه بانهم كانوا بحيث لم يبق لهم مجال الانكار لما يدعيه
ولا عددا ولا نوعا ولا تأكيدا حال كونها مع الفعل او بدونه اى بدون
الفعل والفعل مراد غير لازم الحذف بيان وتوضيح لكون الفعل مرادا
اذ حينئذ يكون العمل للفعل لا للمصدر لعدم صحة التقدير بان مع الفعل
لعدم استقامة اقامتهما مقامه اذ ليس معنى ضربت ضربة او ضربة
او ضربا ضربت ان ضربت كما ذكر فى شرح لب الالباب واختاره
المصنف وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى ورده
المصنف بان هذا يفيد الاولوية لا الامتناع وان كان الفعل لازم
الحذف فيعمل المصدر عند سيبويه لا لمصدريته وكونه مقدرا بان
مع الفعل بل لقيامه مقام الفعل حتى جوز تقديم معموله عليه و
استتار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل ويعمل الفعل المقدر عند
السيرافى لانه لولاه لم ينتصب المصدر فعلى هذا ايضا يجوز تقديم

المعمول نحو سقيا زيدا ويجوز حذف فاعله بلا نائب لان النسبة الى المرفوع
غير ماخوذة في وضعه لان الواضع نظر في وضعه الى ماهية الحدث فقط
لا الى ما قام به فاقتضاؤه للمرفوع عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى ذكره البتة
ولا يجوز هذا الحذف في غير المصدر من الفعل والصفة لكون النسبة الى
المرفوع ماخوذة في وضعه فيحتاج الى ذكره البتة ولا يضمر فيه اى لا يستتر
في المصدر فاعله كما في الفعل والصفة فلا يرد مثل ضربني زيد وذلك لما
ذكر في الحذف وقيل لو اضمر في مفرده لاضمر في مثناه وجمعه قياسا على
الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين وهما راجعان الى الفاعل فيهما
بخلافه فان له في نفسه تثنية وجمعا ورده المصنف في الامتحان بما لا مزيد
عليه ولا يتقدم معموله ولو ظرفا عليه عند الجمهور وقدروا عاملا يتقدمها
في مثل قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وفلما بلغ معه السعي وذلك
لانه مقدر بان مع الفعل ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا ما في
حكمها لكن المرضي عند الرضي والقاضي البيضاوي والمص على ما سيجيء
في بحث المفعول فيه جواز تقديمه لو ظرفا اذ قدمر ان المؤول بشيء لا يلزمه
ان يكون في حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالحميم للعامل لما مر فيدخل
فيما لا يدخله الاجانب وقدمر انه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل
حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون والقياسي
السابع الاسم المضاف مطلقا قدمه على الاسم التام لان تمامه قد يكون
بالاضافة فيتوقف تمام معرفته عليه وهو يعمل الجر لانه اما بتقدير
حرف الجر او محمول على ما بتقديره لكونه فرعه وشرطه اى شرط كونه مضافا
ان يكون اسما مجردا عن تنوينه ولو مقدرا بمعنى انه لو وجد فيه تنوين لجرد
عنه لاجل الاضافة نحو كم رجل وحواج بيت الله لمنافاة الاتصال الذي
يقتضيه الاضافة لكونه علامة التمام ونائبه وهو نون التثنية و
الجمع وظاهره مخالف لما ذكره في الامتحان في بحث المستثنى ان حذفها
في الاضافة لشبهها بالتنوين لا لقيامها مقامه لانه يقتضي عدم وجودها
الا بعد التركيب بالعامل كتنوين المفرد وليس كذلك بل صيغتهما موضوعة
قبله كما حققه فيه في بحث المعرب ولعل مراده هنا انه نائب عما هو

موجود

موجود بالقوة القريبة من الفعل اذ لا يمكن بنيا بتدعن الموجود بالفعل كما
يشعر به عبارة القوم حيث جعلوا الاختلاف اخرهما ذاتيا فاعترض
عليهم بانه ليس كذلك فافهم فانه دقيق لاجل الاضافة متعلق بالكون و
التجريد فذو اللام لا يضاف لانها سابقة على الاضافة في التلفظ فالظاهر
سبقها في الوجود ايضا فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغي ان يزيد او محمولا على
ما جاز لئلا يرد مثل الضارب لرجل فانه جائز مع عدم الشرط اذ لا تجريد
فيه فضلا عن كونه لاجلها وانما جاز حملا على مثل الحسن الوجه كما يجيء
ولا يخفى ان هذا القيد غير مفيد في المحمول عليه اذ لا تجريد فيه ولا حمل فيلزم
الجواز بدون الشرط الا ان يعمم النائب غير التنوين كذا في الامتحان وفيه
تحقيق وتدقيق فمن اراد فليرجع اليه وان لا يكون مساويا للمضاف اليه
في العموم والخصوص بالترادف كليث واسد او لا كانسان وناطق
ولا اخص منه مطلقا كحيوان وانسان والا فالاضافة تكون بلا فائدة
وهي اى الاضافة مطلقة وليس في كلامه ما يشعر بكون اللفظية بتقدير
اى بتقدير حرف الجر ... منه
حرف الجر كما في عبارة البيضاوي وابن الحاجب على نوعين معنوية مفيدة
شيئا في المعنى كما في اللفظ ولذا سميت بها قدمها كابن الحاجب لشرف
المعنى ومقصوديته بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم المحدث لظاهر
وعكسها البيضاوي لتقدم اللفظ بالنسبة الى السامع المقصود من
الكلام ولفظية مفيدة شيئا في اللفظ فقط ولذا سميت بها فالمعنوية
علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة اى اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة مضافة الى معمولها الذي تعمل فيه عمل فعلها ولا يخرج عن هذه المعمولية
بالاضافة لوجود شرط عملها اى فاعلها او مفعولها سواء لم يكن صفة
اصلا نحو غلام زيد او كان صفة مضافة الى غير معمولها كما ذكره بقوله
وضارب عمرو امس واحترز بهذا القيد عن مثل زيد ضارب عمرو الان او
غدا وحسن الوجه وشرطها اى المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة
عن التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل والمحال فان كان ذا اللام حذف
لامه وان علما نكر بان يجعل واحدا ممن يسمى بذلك الاسم نحو زيدنا خير
من زيدكم واما المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تجريدهما واما اذا كان

نكرة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد التجرد والخلو من التعريف
عند الاضافة سواء كان نكرة فى نفسه او معرفة مجردة وهى اى المعنوية
اما بمعنى من البيانية وذا كثير قدم هذا على بيان الفائدة لان مقصوده
الاهم بيان العامل فناسب المبادرة اولا الى بيان ان العامل الحقيقى
هو حرف الجر والمضاف نائب منابه ثم الى بيان الفائدة وقدم الشرط
عليهما لتوقف وجودهما على وجوده ان كان المضاف اليه جنسا ام يقل
اعم من وجه مع كونه اخصر اشارة الى ان المضاف اليه فى هذه الاضافة
يجب ان يكون اصلا للمضاف فكما اشار اليه بالمثال شاملا للمضاف
وغيره كما كان المضاف شاملا له ولغيره لما عرفت انه لا يكون اخص منه مطلقا
فيكون بينهما عموم من وجه نحو خاتم فضة فانها تكون خاتما وغيره كما انه
يكون منها ومن غيرها او بمعنى اللام فى غيره اى الجنس الشامل ولو قال ان كان
غيره لكان انسب وهو الاكثر سواء كان مباينا له نحو غلام زيد ورأس
عمرو او اخص منه مطلقا كيوم الاحد او اعم منه من وجه ولم يكن اصله
كفضة خاتمك لم يذكر ما بمعنى فى كضرب اليوم بل ادخله فيما بمعنى اللام
لقلته تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط ولا يلزم فى كونها بمعنى اللام
صحة التصريح بها فى الاستعمال بل يكفى صحتها بحسب الوضع فيصح جعل
مثل ضرب اليوم مما بمعنى اللام ولا يحتاج فى مثل شجر الاراك وكل رجل الى
التكلفات البعيدة كذا فى الامتحان وتفيد المعنوية تعريفا للمضاف ان كان
المضاف اليه معرفة لان وضعها لمعهودية المضاف فيما امكنت وذا فى
المعرفة دون النكرة ثم استعملت فى الاستغراق وغيره كاللام بعينه
مثلا اذا قيل جاءنى غلام لزيد فمعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه
من غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل غلام زيد فمعناه ذاك مع كونه
مشارا اليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلمانه او اشهرها
او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة هذا اصل وضعها ثم استعملت
بدون اشارة وعهد كالاول فيكون كالنكرة كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبنى ذكره فى الامتحان والمضاف غير غير ومثل وشبه ونحوها فانها
لا تتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغلها فى الابهام وانعدام العهد فيها

في الاغلب

فى الاغلب بخلاف خلق الله ومقدوره ومعلومه فانها وان كانت اكثر
منها ابهاما لكنها تتعرف بالاضافة لكونها للعهد والاستغراق ولو وجد
العهد فيها بالاشتهار او بعلم المخاطب او بان يضاف الغير الى ضد واحد
لتعرفت لكن جعل لندوره فى حكم العدم وقيل لا تتعرف اصلا نحو غلام
زيد وتفيد تخصيصا للمضاف ان كان المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل
قيل لان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة
الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج غلام
امرأة وقلت الشركاء فيه ورده المصنف بان التخصيص فيه لم يحصل من
الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله بعينه
فى نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق ظاهر بين غلام زيد وغلام لزيد فى المعنى
فحق ان تسمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل وغلام لرجل بل هما
كضارب زيد وضارب زيدا فى حصول الفائدة اللفظية دون المعنوية
فما وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية واقول نعم حصول التخصيص
فى غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب المذكور لكن لما حذف الجار و
انيب المضاف منابه وجعل عمله له بحيث انقطع نسبته الى الجار المحذوف
حتى صار جارا اصليا وعاملا قياسيا كما صرح به نفسه انيب الاضافة
منابا الانتساب المذكور وجعل لها تلك الافادة بحيث انقطع نسبتها
اليه وصحة التقدير ليست بموجبة له بلا داع وحصول شئ بشئ لا ينافى
امكان حصوله بشئ اخر كما ان الالفاظ المترادفة والمتساوية فحق القول
بان التخصيص حاصل بها ومستفاد منها وتسميتها بالمعنوية لا باللفظية
بخلاف ضارب زيد فان اضافته لما كانت مع وجود شرط العمل فيه
المؤذن للانفصال والنسبة الى المفعول كما اشار اليه ايضا لم تستحق
الانابة منابها بالحيثية المذكورة فلا يحق القول بان التخصيص مستفاد منها
وحاصل بها والتسمية بالمعنوية بل باللفظية فالفرق ظاهر ومراد التحرير
بمثل هذا امتحان الاذكياء بانه ايهم اسرع الى استنباط الجواب من رموزه
الخفية واشاراته الدقيقة ولطائفه الانيقة وعلامة اللفظية ان يكون
المضاف صفة فخرج نحو غلام زيد مضافة الى معمولها فخرج نحو خالق السموات

وكريم البلد ولا تفيد اللفظية شيئا الا تخفيفا فى اللفظ فقط والمعنى باق على
ما كان عليه قبل الاضافة لوجود شرط العمل ولذا قيل انها فى تقدير الانفصال
واما التخصيص فى نحو ضارب زيد او رجل فقد عرفت انه حاصل بالمعمولية
لا بالاضافة ثم التخفيف اما بحذف التنوين من المضاف فقط ولو مقدرا
نحو عمرو وضارب زيد الان او غدا وحواج بيت الله من اسم الفاعل
المضاف الى المفعول او مع حذف الضمير من المضاف اليه واستتاره فى
المضاف كما ذكره بقوله وحسن الوجه اصله حسن وجهه وتجئ اللام
بدله لكونه اخف منه مخرجا ووصفا غير مضر للتخفيف مثال الصفة
المشبهة المضافة الى الفاعل ومعمور الدار اى معمور داره من اسم المفعول
المضاف الى نائب الفاعل واما بحذف نائبه وحده نحو الضاربا زيد
والضاربو زيد او مع الضمير نحو ضاربا الغلام وضاربو الفرس وامتنع
الضارب زيد لعدم التخفيف وسقوط التنوين باللام كما سبق وجاز
الضارب الرجل مع عدمه حملا له فيكون مفعولا له لفعل دل عليه جاز وهو
اجيز او لمجموليته على المختار فى الحسن الوجه لاشتراكهما فى كون المضاف
صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وكذا الضارب ذى المال فانه
فى حكم ذى اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل الضارب غلامه
اصله الحسن وجهه والتخفيف فيه بحذف الضمير من المضاف اليه و
استتاره فى المضاف والثامن من التسعة الاسم المبهم التام باحد الخمسة
الاتية اذ لولاه لم يشبه الفعل التام بالفاعل فلا يتمكن من عمل النصب فى
التمييز فانه ينصب لشبهه بسبب تمامه باحد الاشياء الخمسة الذى
يذكره بعده حقيقة او حكما كما فى الضمير المبهم بالفعل التام بالفاعل الذى
يذكر بعده حقيقة او حكما كما فى الضمير المستتر ولذا لا ينصب التمييز ذو اللام
وان وجد فيه معنى التمام اسما ان لم يضف اليه نكرة اشارة الى اختصاص
التمييز بها على ما عليه البصريون لكفايتها فى ازالة الابهام وعدم الحاجة
الى التعريف خلافا للكوفيين على التمييز بنائين اى على التمييزية تشبيها له
بالمفعول فى المجئ بعد التمام ولما وصف الاسم المبهم بالتام اراد ان يبين
ما به التمام فقال وتمامه ثم لما كان المفهوم بحسب اللغة من تمام الشئ

بالشئ كون الثانى جزأ من الاول وهنا ليس كذلك اراد ان يبين ان المراد به
هنا ما هو العرفى لا اللغوى فقال اى كونه على حالة يمتنع اضافته معها
الى شئ واتصافه به يكون باحد خمسة اشياء بان يدل على استقلاله و
امتناع اضافته اليه واتصاله فان ذلك قد عد فى العرف من تمامه بنفسه
لا باخر وهو فى حكم النكرة وذلك اى التمام بنفسه يكون فى الضمير المبهم
فى الاكثر بان لا يكون له مرجع اذ لو لم يكن مبهما مثل جاءنى زيد فيا له رجلا
فلا يكون التمييز عن المفرد بل عن النسبة كما فى مثل يا لزيد رجلا وذلك فى
الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع المدح والتعجب نحو ربه رجلا
لقيته اى لقيت رجلا اى رجل ردا على من قال ما لقيت رجلا وفيه من المبالغة
والتفخيم ما لا يخفى ونحو يا له رجلا اللام للتعجب وقوله يا له مرا ايما ما ابعده
ونحو نعم رجلا زيد ولا يخفى ان التمييز فيه يكون عن المفرد لا عن النسبة اذ
لو اريد المعين لقيل نعم الرجل وكذا فى ربه اذ لا يمكن فيه ارادة المعين لما مر
من اختصاص رب بالنكرة وفى اسم الاشارة لانه من المبهمات نحو قوله تعالى
ماذا اراد الله بهذا مثلا على رأى من قال انه تمييز عن اسم الاشارة لا حال
وبالتنوين اما لفظا نحو رطل زيتا او تقديرا نحو مثاقيل ذهبا واحد عشر
رجلا فان كلا من غير المنصرف والعدد المركب وكذا كم وكأين وكذا انما منع
عنها التنوين لفظا لا تقديرا لاستحقاقه له فى اصل الوضع فمن عد هذه
الاربعة الاخيرة من السماعى كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب كذا فى
حاشيته ولما كان لتمييز العدد احكام مخصوصة اراد ان يذكرها فى هذا
المقام توفية للمرام فقال ومميز ثلثة بلا تنوين غير منصرف لكونها علما
لنفسها او فى حكمه والزائد عليها منتهيا الى عشرة بل عشرة لا ينصب بل
هو مجرور بالاضافة للتخفيف ومجموع ولو معنى نحو ثلثة رهط وثم يطابق
المعدود العدد نحو ثلثة رجال الا فى ثلثمائة الى تسعمائة فان التمييز فيها
مائة وهى ليست بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد معين وكان القياس
مئين او مئات وهما لا يجوزان اما الاول فلعدم جواز كون جمع المذكر السالم
مميزا للعدد فلا يقال ثلثة مسلمين مثلا لانه اما وصف وهو قاصر عن
افادة الغرض من التمييز وهو تعيين الجنس لكونه دالا على ذات مبهمة مأخوذة

مع بعض الصفات واما علم ولا بد له فی جمعه من اللام والتمیز نکرة لما
عرفت واما الثانی فلعدم جواز وقوع جمع المؤنث السالم بعد الثلث واخواته
لکونه خلاف المعتاد الذی هو وقوع ما هو فی صورة جمع المذکر السالم بعدها
اعنی عشرین واخواته ولانه یلزم عند ذکر ممیزها کان یقال ثلثمات رجل
مثلا ان یلی التمیز وهو رجل مثلا المجموع بالالف والتاء وهو لا یجوز لکونه
خلاف المعتاد وهو ولیه ما هو فی صورة المجموع بالواو والنون اعنی
عشرین الی تسعین فاقتصر علی المفرد مع کونه اخصر فی بعض الکمل لاغناء
مفرد دال علی الاکثر عن لفظ الجمع وممیز احد عشر وزائد الی التسعة وتسعین
بل تسع وتسعین منصوب لتعذر الاضافة اما فی مثل عشرین فلکراهتهم
ابقاء ما هو فی صورة نون الجمع ان لم یحذف وحذف نون غیره ان حذف
واما فی غیره فلکراهتهم جعل ثلثة اشیاء کالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة
عشرک فان المضاف الیه لما کان غیر العدد کان منبها علی التعدد وبخلاف
ثلثمائة رجل فان اعراب الاولین یمنع الاتحاد مفرد دائما لکونه اخف مع ثقل
الترکیب والقلة فی الفضلة اولی وممیز مائة والف وممیز تثنیتهما و
ممیز جمعه ای الف فان جمع المائة لا یستعمل مع الممیز لا ینصب بل هو مفرد
لانه قد یضاف الی بعضها نحو ثلثة فیحصل الترکیب فیرجح الخفة علی المطابقة
وحمل المفرد علیه اطرادا للباب ومجرور بالاضافة للتخفیف واما قوله
تعالی ثلثمائة سنین بلا اضافة ولا افراد فمحمول علی البدل وحذف الممیز
ای ثلثمائة مدة نحو مائة رجل ومأتا رجل والف درهم والفا درهم
والاف درهم وبنون التثنیة نحو منوان سمنا ویجوز فی بعض هذین
القسمین ما تم بالتنوین وما تم بنون التثنیة احترز بالبعض عن مثل
احد عشر لعدم جواز الاضافة فیه مع کونه مما تم بالتنوین الاضافة
الی التمیز اضافة بیانیة لحصول الغرض مع التخفیف نحو رطل زیت و
منوا سمن ولا یجوز الاضافة فی غیرهما ای القسمین اما فی الاول فلما مر
من تعذر تجرید المضمر واسم الاشارة عن التعریف وتنکیرهما الذی هو
شرط الاضافة المعنویة واما فی الرابع فلما مر ایضا من کراهة ابقاء
نونه وحذفه واما فی الخامس فلامتناع اضافة المضاف وبنون شبه

یقال ثلثة وعشرین منه

عشیتی الثروتی منه

من مائة وجمع الف منه

ای مطابقة المعدود العدد منه

وهو ازالة الابهام منه

الجمع

الجمع لا بنون الجمع مثل الاخسرین اعمالا وحسبنون وجوها فان التمیز
بعدها انما یکون عن النسبة فی شبه جملة وهو ای شبه الجمع عشرون
وزائد الی تسعین بل تسعین نحو عشرون درهما وبالاضافة نحو ملاه
عسلا ولا یتقدم معمول الاسم التام علیه لضعفه فی العمل لکونه جامدا
والتاسع من التسعة معنی الفعل ولما کان الظاهر من اضافة المعنی
الی الفعل کونه مفهوما منه ومدلولا له وهو لیس بمراد هنا اظهر المراد
بانه کان مجازا تسمیة للدال باسم المدلول ثم صار حقیقة عرفیة بحیث
لا یحتاج الی القرینة بقوله والمراد منه کل لفظ غیر مشتق ولا
مشتق منه فی الحال بقرینة انه جعله قسیما لکل منهما وقد یراد
به ما یشملهما کما فی تعریف الفاعل یفهم منه معنی فعل اصطلاحی
ای معناه المطابقی کما فی اسماء الافعال او التضمنی کما فی التنازع
عدل عما ذکره الفاضل الجامی من انه المستنبط من فحوی الکلام
من غیر تصریح به او تقدیره لعدم شموله لاسم الفعل والظرف مع
کونهما منه عنده لکن الثانی اما داخل فی الفعل وشبهه عند ذلک
الفاضل بخلاف الاول وعما ذکره الفاضل العصام ایضا من انه ما یستنبط
منه معنی الفعل ولا یکون من صیغته لخروج فعال بمعنی الامر عنده کنزال و
تراک وانما عده عاملا واحدا من القیاسی مع ان بعضا من انواعه یمکن ان
یعد منه لدخوله فی ضابط کلی کما اشار الیه بقوله کل لفظ اخ وبین
فی التفصیل انه یعمل کذا تسهیلا للضبط بتقلیل الاقسام فمن لم یعده من
القیاسی کالشیخ عبد القاهر ومن تبعه لم یصب فمنه اسماء الافعال
اصله اسماء معانی الافعال لانه لا یفهم منها الالفاظ بل معان هی معانی
افعال مخصوصة فحذف المضاف ایجازا ذکره فی الامتحان وهو ای اسم
الفعل الدال علیه اسماء الافعال وفی اکثر النسخ وهی والاول اصح لموافقته
لضمیر مسماه ویعمل ولانه یلزم رجوع الثانی ایضا الی اسم الفعل بتأویل
الکلمة اذ لا یصح رجوعه الی اسماء الافعال لان التعریف للماهیة لا للافراد
التی تدل علیها صیغة الجمع ولا یمکن ادعاء العلمیة اذ لا یقال مثلا روید
اسماء الافعال بل یقال انه اسم فعل وایراد صیغة الجمع للتنبیه علی تعدد

الافراد من اول الوهلة ما اسم مكان بمعنى الامر قدمه لكثرته او الماضى لم يذكر
المضارع لقلة ماكان بمعناه كاف بمعنى انضجر واوه بمعنى اتوجع اى صار بمعنى
وضع الامر او الماضى له لم يقل ما وضع لمعنى الخ لان دلالتها على هذا المعنى
ليست بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال ولذا خرجت عن تعريف الفعل
فلو قال ما صار لكان انسب ولا يرد الضارب امس نقضا على التعريف
لما عرفت انه خارج عن تعريف معنى الفعل الذى هو المقسم ويعمل اى اسم
الفعل او ماكان الخ عمل دال مسماه على حذف المضاف او التجوز بذكر المدلول
وارادة الدال ولو كان معنى قوله ماكان بمعنى هو الامر او الماضى لكان هذا
على ظاهره لكن لا يساعده ما نقلناه عن الامتحان ولا يتقدم معموله اى اسم
الفعل عليه الا اذا كان المعمول ظرفا فانه يتقدم على معنى الفعل مطلقا كما يجئ
فى بحث المفعول فيه وفى اكثر النسخ معمولها عليه والصواب هو الاول وتأنيث
الثانى كالاول وارجاعهما الى اسماء الافعال كما لا يخفى على من هو سليم البال
اما الفاعل فظاهر واما المنصوب فلضعفه فى العمل فان المراد هنا عمله
باعتبار معناه الفعلى وهو ليس بوضعى له ولو سلم فليس باولى فلا يبلغ
درجة الفعل فيه هذا هو الملائم لقوله ويعمل عمل مسماه واما قول من قال
لانه اما منقول عن المصدر او عن الظرف ومعمول كل منهما لا يتقدم عليه
لضعفه فغير ملائم له اصلا الاول وهو ماكان بمعنى الامر نحوها زيدا
اى خذه ورويد زيدا اى امهله وهلم زيدا اى احضره من الافعال ونحو قوله تعالى
هلم شهداءكم اى احضروهم ويجئ لازما بمعنى اقبل نحو هلم الينا اصله ها لم
بهاء التنبيه عند البصرية وهل ام عند الكوفية ومفرد عند الحجازية ولا يتغير
فى الاحوال كلها كما سبق من قوله تعالى هلم شهداءكم الا فى بنى تميم فانهم يقولون
هلم هلما هلموا الخ كما وقع فى الحديث الشريف هلموا الى حوائجكم وهات شيئا
اى اعطه وحيهل اصله حيهلا الثريد اى ائته وحى وحده بمعنى اقبل ويتعدى
بعلى نحو حى على الصلوة اى اقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى ائت وقد يركب
مع هلا الذى بمعنى اسرع وقد يكون المركب ايضا بمعناه فيعدى بالى نحو حيهلا
الى الثريد وبالباء نحو حيهلا بزيد اى بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدى بعلى
نحو حيهلا على زيد وبله زيدا اى دعه وعليك زيدا اى الزمه بكسر الهمزة ودونك

عمرا اى خذه وتراك زيدا اى اتركه وغير ذلك من نحو امين بمعنى استجب ووراك
بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وغير ذلك والثانى وهو ماكان
بمعنى الماضى نحو هيهات الامر اى بعد وشتان زيد وعمرو اى افترقا وسرعان
زيد ووشكان عمرو اى قربا وغير ذلك مثل بطان بضم الباء وفتحها وسكون
الطاء وفتح الهمزة والنون اشا ربقوله وغير ذلك فى الموضعين الى انها غير
محصورة فيما ذكر وقال فى بعض تعليقاته انها كثيرة جدا ما ذكروا خمستها
ولا عشرها تعريضا لمن عدها سماعية انه لم يصب ومنه اى من معنى الفعل
الظرف المستقر وقد مر تفسيره فى حرف الجر وهو لضعفه فى العمل لا يعمل
فى المفعول به القوى بالاتفاق ولان عامله الذى ناب هو منابه كوجد
لا يعمل فيه للزومه ولا فى الفاعل الظاهر الا بشرط الاعتماد واما المستكن
فلكونه امرا اعتباريا يعمل فيه بلا شرط على ما ذكر فى بيان شرط اسم الفاعل
والمفعول من الاشياء الخمسة وجه الاشتراط ما مر او الموصول ليكون
نائبا عن الفعل الذى هو اصل فى العمل اذ الصلة لا تكون الا جملة فيحصل
له نوع قوة فى العمل وهذا يدل على انه هو العامل على ما هو رأى المحققين لا
الفعل المقدر كما زعم البعض والا لما احتاج اليه كما لا يحتاج اليه فى سائر
المواضع المقدر هو فيها نحو زيد فى الدار ابوه ومررت برجل فى كمه كتاب وجاءنى
زيد وعلى كتفه سيف وافى الدار احد وما فى الدار احد وجاءنى الذى فى الدار
ابوه ويجوز فى هذه المواضع كون الظرف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا
كما فى مثل اقائم زيد واذا لم يرفع الظرف اسما ظاهرا ففاعله ضمير مستتر فيه
اى فى الظرف منتقل من متعلقه بفتح اللام المحذوف ويعمل فى غيرهما اى المفعول به
والفاعل الظاهر كالحال والظرف بلا شرط اما فى الظرف فلما مر غير مرة
واما فى الحال فلكونها فى حكمه ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول
لكونه مؤولا به نحو مررت برجل هاشمى اخوه اى منسوب الى هاشم ويشترط
فى عمله اى المنسوب ما يشترط فيه اى فى اسم المفعول ومنه الاسم المستعار
نحو اسد فى قولك مررت برجل اسد غلامه واسد على اى مجترئ ولذا
اى لاجل ان الاسد بمعنى المجترئ عمل عمله ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة
نحو لفظة الله فى قوله تعالى وهو الله فى السموات اى المعبود لمن فيها

اى يعبده من فيها لا انه الكائن فيها ومنه اسم الاشارة نحو هذا زيد يوم
الجمعة امام الامير جالسًا اى اشير اليه يوم الجمعة امام الامير حال كونه
جالسًا وليت ولعل نحو ليتا ولعل زيدًا يوم الجمعة عندنا مسرورًا اى
اتمنى او اترجى يوم الجمعة عندنا زيدًا حال كونه مسرورًا وقال الرضى ليس
المعنى على تقييدا لتمنى بالحال بل على تقييد خبره بها اقول ليس هذا بقطعى
بل محتمل للامرين وانما لم يقل وحروف المشبهة بالفعل مع ان كلا منها يفهم منه
معنى فعل كما قال وحروف النداء والتشبيه والتنبيه للتنبيه على ان ما عداهما
ليس بعامل لعدم السماع فيه وهو مما لا بد منه ولو نوعا فافهم وحروف النداء
نحو يا زيد راكبا اى ادعو وحرف التشبيه لفظا مثل زيد قائما كعمرو قاعدًا
وكانه اسد صائلا او تقديرًا نحو زيد اسد صائلا وحرف التنبيه كما مر
فى مثال اسم الاشارة الا انه حينئذ يؤول بانبه وحرف النفى كما ولا نحو
ما انت بنعمة ربك بمجنون وما انت بذى علم كاملا وغيرها من مثل
ما شانك قائما اى ما تصنع فهذه المذكورات من قوله ومنه كل اسم
الى قوله وغيرها تعمل فى غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل كالحال
والظرف والمفعول معه كما شانك وزيدا وعند البعض تعمل فى المفعول
المطلق ايضا ذكره الفاضل العصام والكل داخل فى ضابط كلى فلا وجه
لاسقاطه فى بيان القياسى كما اسقطوا والعامل المعنوى ما لا يكون
للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان خلافا للاخفش
فانه يجعله ثلثة ثالثها عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان وهو
كونها صفة او تاكيدا او عطف البيان لمرفوع او منصوب او مجرور
ودليله اختلاف الحركتين اعرابا وبناء فى مثل يا زيد العاقل فانه لو اتحد
العامل لما اختلف الحركتان وجوابه ان الضم باعتبار العارض فلا اختلاف
باعتبار الاصل قاله بعض الكمل وقال المصنف فى الامتحان والاشبه ان هذا الرفع
مثل الجر الجوارى ورفع للملئكة اسجدوا على قراءة ابى جعفر للمشاكلة
والاتباع ليس باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع والجر مجاز هذا كلامه
وقال سيبويه الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل
عليهما فى المعنى فيكون عاملا فيهما قاله ايضا بعض الكمل الاول دافع

والمراد به تصوير المعنى لا تقدير اللفظ منه

فلا يكون لعل عاملا بل هو خبره منه

من حيث انه معنى الفعل منه

وفى مثل يا زيد زيد ويا زيد بشر واقتصر على مثال الصفة لكونها اكثر واشهر منه

بالرفع فانه بالنصب تابع لمحله وهو نصب فلا اختلاف منه

شيخى القجوری منه

المبتدأ

المبتدأ والخبر اى ما يعمل فيهما عمل الرفع لانه لدخول الاسناد فى مفهومه كما يجئ
يقتضى المسند اليه والمسند اللذين يشبهان الفاعل فالاول فى كونه
مسندا اليه والثانى فى كونه جزءا ثانيا وقد مر ان مبنى العمل على الاقتضاء
وهو التجريد للاسم عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظى اصلا
على ما هو المفهوم بحسب العرف كما يقال جرد زيد عن ثيابه فانه يفهم منه
عرفا انه لا ثوب له اصلا ولو قال عن العامل اللفظى لكان اظهر واخصر
ثم ان هذا مبنى على تجريد التجريد من مقتضاه الذى هو سبق الوجود فلا يلزم
خروج عامل مبتدأ وخبر لم يسبق عليهما عامل لفظى ويمكن ان يقال ان هذا
مبنى على تنزيل القوة القريبة منزلة الفعل او الامكان منزلة الوجود كما
يقال ضيق فم الركية اذا حفره ضيق الفم ابتداء او على التنبيه على ان
الاصل كان العامل اللفظى وعدل الى المعنوى فكانه تجرد عنه او المعنى
التجريد عنها اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل لا يمكن هذا
وفى اكثر النسخ التجرد اى التعرى والخلو وهو الاظهر والاول اوفق لما فى تعريف
المبتدأ وموافق لما فى نسخ الجامى والمراد بالعامل اللفظى ما يعمل بالاصالة
بان يعمل فى اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون ملحقا بغيره فى العمل فيدخل فى
الحد عامل مثل زيد وحسبك فى مثل علمت لزيد قائم وبحسبك درهم لصدق
التجريد عن العامل اللفظى بالمعنى المذكور عليه اذ فى الاول قد ابطل التعليق
عمل علمت فى اللفظ وعمله فى المعنى ليس باصل وفى الثانى الباء زائدة ملحق
بالاصلى كذا فهم من الامتحان لاجل الاسناد اليه او اسناده الى شئ
وخرج به تجريد الاسماء المعدودة فانه ليس بعامل قيل التجريد عدمى فعده
مؤثرا ليس بمرضى لعدم صحة كون فاعل الوجودى عدميا فلا يحسن تشبيه
العدمى بالمؤثر وتنزيله منزلته فالاولى ان يفسر بكون الاسم فى صدر الكلام
تحقيقا او تقديرا واجيب بان العوامل علامات لتاثير المتكلم لا مؤثرات
والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة ويرد عليه جعله اولى ايضا لانه اعتبارى
فعده مؤثرا ليس بمرضى لعدم صحة كون فاعل الوجودى الخارجى اعتباريا
فلا يحسن تشبيهه بالمؤثر فافهم نحو زيد قائم والثانى رافع الفعل المضارع
وهو وقوعه بنفسه لا بالناصب والجازم موقع الاسم كوقوعه خبرا

عصـ يعنى ان المراد عموم السلب لا سلب العموم فلا يرد ان التجريد عنها لا يقتضى عدم وجود عامل اصلا لان انتفاء الجمع لا يستلزم انتفاء الجنس منه

نحو زيد يضرب وصفة وحالا نحو جاء ني رجل او زيد يضرب فيضرب
واقع موقع ضارب لان الاصل في هذه المواقع وقوع المفرد لما سيجئ وذلك
الوقوع اى وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم انما يكون اذا تجرد عن النواصب
والجوازم بان لا يكون فيه ناصب ولا جازم اصلا فانه اذا لم يتجرد عنهما يمتنع
ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل وجازمه على الاسم وانما ارتفع
هو بذلك الوقوع لانه حينئذ يكون كالاسم فاعطى له اسبق اعرابه واقواه و
هو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع
فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي مثل سيقوم وسوف يقوم
وفي خبر كاد نحو كاد زيد يخرج وفي نحو يدخل الزيدان واجيب عن الاول و
الاخير بانه فيهما واقع موقعه لانه يقال الذي ضارب هو على ان ضارب خبر
مبتدأ مقدم عليه وكذا داخل الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان
الاعراب الذي مع تقديره اسما غير الاعراب الذي مع تقديره فعلا وعن الثاني
بان الواقع موقع الاسم هو سيقوم مع السين لا يقوم وحده وصار
السين كالجزء وجعل سوف في حكم السين لكونه بمعناه وعن الثالث
بان الاصل فيه الاسم وعدل عنه لما مر واما عند اكثر الكوفيين فالعامل
هو ذلك التجرد ولا يرد عليهم ما ورد على البصريين حتى يحتاج الى تلك
التكلفات في التفصي عنه لكن يرد عليهم ان التجرد عما ذكر حاصل قبل
التركيب كما في الاسم فلا بد من قيد يخرج غير المركب كما في تعريف العامل المعنوي
للاسم وقد يجاب عنه بان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل
لا يستعمل بدون التركيب معه فافهم فمجموع ما ذكرنا من العوامل على ما ذكرنا
ستون واما مجموع ما ذكره الشيخ عبد القاهر ومن تبعه على ما ذكروا فانه
زاد ونقص اما الاول فسبعة خمسة في السماعي الثلثة الاخيرة في
حروف الجر ولا لنفي الجنس واذا ما من كلم المجازاة واثنان في القياسي اسم
التفضيل ومعنى الفعل واما الثاني فسبعة واربعون في السماعي ثمانية و
عشرون منها افعال اربعة افعال المدح والذم واربعة افعال المقاربة
وثلثة عشر افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل كلها في
اول القياسي وهو الفعل وثلثة عشر منها اسماء تسعة اسماء الافعال

ادخلها

ادخلها في تاسع القياسي وهو معنى الفعل واربعة منها اسماء احدها
عشرة اذا ركب مع احد الى تسعة وثانيها كم وثالثها كذا ورابعها كاين
ادخلها في الاسم التام وهو ثاني من القياسي وستة منها حروف خمسة
حروف النداء ادخلها في تاسع القياسي وواحد الواو بمعنى مع اسقطها
لكونها غير عاملة على الصحيح فافهم الباب الثاني الذي هو جزء من الرسالة
لفظا او معنى كائن في بيان احوال المعمول وفي تحصيل ادراكها اعلم اولا
اى قبل الشروع في المقصود ان الالفاظ الموضوعة لمعنى اذا لم تقع في التركيب
كالالفاظ المعدودة من الاسماء والحروف مثل زيد غلام دار هل بل قد
واما الافعال فلا توجد بلا تركيب كما مر لم تكن معمولة لعدم العامل كما
لا تكون عاملة لعدم المعمول وان وقعت فيه فهي على ثلثة اقسام القسم
الاول ما لا يكون معمولا اصلا لا بالاصالة ولا بالقيام اى لا يكون له اعراب
لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه وعدم القيام مقام ما يوجد
هو فيه وهو اثنان الاول الحرف مطلقا عاملا او لا بالاتفاق والثاني
الامر بغير اللام عند البصريين فانه لما حذف عنه حرف المضارعة التي
بسببها صار المضارع مشابها للاسم مشابهة تامة على ما مر فاعرب
وعمل فيه خرج عن المشابهة لذهاب سببها جواب لما فعاد الى اصله وهو
البناء الاصلي وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة منوية وهي
منسية عند البصريين ولهذا قالوا هو موقوف والقسم الثاني ما يكون
معمولا دائما اى يكون له اعراب لفظا او تقديرا او محلا لوجود مقتضيه
وهو اثنان ايضا اى كما لا يكون معمولا اصلا الاول الاسم مطلقا معربا
او مبنيا حتى حكم على اسماء الافعال قال الدماميني عن سيبويه والمازني
وجماعة انها معمولة فيكون لها موضع من الاعراب واختلفوا في تعيين
ذلك الموضع بانها مرفوعة المحل على الابتداء وفاعلها ساد مسد الخبر
كما في اقائم الزيدان واختاره ابن الحاجب في ايضاح المفصل لانها اسماء
مجردة عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم بالابتداء ورد بانه ينتقض
حينئذ تعريف المبتدأ جمعا وقال الرضي قياسها على قائم مع الفارق
اذ معناه معنى الاسم وان شابه الفعل بخلافها اذ ليس فيها من معنى الاسمية

شئ بل انتقل الى معنى الفعلية ولا عبرة باللفظ كما فى تسمع فى قوله تسمع بالمعيدى
خير من ان تراه فانه مبتدا لكونه بمعنى المصدر وان كان لفظه فعلا بل جملة
او منصوبة المحل بافعال محذوفة على المصدرية اى على انها مفعول مطلق
فرويد زيدا مثلا فى تقدير ارود ارودا زيدا ورد بان تقدير الافعال بنافى
كونها اسماء الافعال ومبنية بل يوجب كونها مصادر معرفة كسقيا ورعيا
اذ لا موجب للبناء حينئذ لان معنى الفعلية انما هو للافعال المقدرة لا لها
وان قال بعضهم وهم المحققون على ما نقله ابن مالك والجمهور على ما نقله
ابن هشام وهو المختار عندهما وقال الدمامينى هذا مذهب الاخفش
لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل على ما هو المختار عنده كما سبق
ونائبة منابه بحيث لا يقدر اصلا ولذا بنيت كالفعل وعلى ضمير الفصل
وهو ما يقع بين المبتدأ والخبر اذا كان معرفة او افعل من ولو دخل عليهما عامل
سمى به لفصله بين كون ما بعده نعتا وخبرا فى بعض المواضع نحو كان زيد هو
القائم بالحرفية لدلالته على غير مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون معمولا
اصلا فضلا عن كونه دائما وتسميته بالضمير لكونه على صورته خلافا
لبعضهم وهو بعض البصرية فانه يقول انه اسم لا محل له من الاعراب قال
فى الامتحان هذا بعيد لعدم نظيره فى الاسم ولما كان السابق اسما واللاحق حرفا
صورة نبه على المغايرة بتغيير الاسلوب فقال واما اللام الداخلة على
الصفات من اسمى الفاعل والمفعول والجمع بالنظر الى الانواع او الافراد فقال
بعضهم وهو المازنى انها حرف لا اسم موصول كغيرها اى غير الداخلة عليها
فتكون مما لا يكون معمولا اصلا بل المعمول حينئذ مدخولها وقال اكثرهم وهو
غيره هى اسم موصول لا حرف بمعنى الذى فى المذكر والتى فى المؤنث فتكون
مما يكون معمولا دائما فلا بد لها من اعراب مع انه ليس فيها بل فى مدخولها فبين
وجهه بقوله اعطى اعرابها اى اللام لما بعدها لما انتقل اى لانتقال ما بعدها
من الفعلية الى الاسمية لكراهتهم دخولها على الفعل لكونها فى صورة الحرف
فاصل جاءنى الضارب زيدا جاءنى الذى ضرب زيدا فالاول اى الذى معمول
لكونه فاعل جاءنى والثانى اى ضرب غير معمول لكونه ماضيا واما اذا كان
اصله جاءنى الذى يضرب زيدا فلا شك انه معمول مرفوع واما اختيار

لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام منه

وهو الذى التبس الخبر بالنعت كما اذا وافقا اعرابا نحو زيد هو القائم منه

الاول

الاول لكونه اظهر فى التمثيل فلما غير هذا الكلام بان غير الذى الى اللام وضرب
الى ضارب وقيل جاءنى الضارب صار الاول اى الذى فى صورة الحرف
اى حرف التعريف وهو اللام وان كان فى المعنى والحقيقة اسما والثانى
اى ضرب فى صورة الاسم اى اسم الفاعل وان كان فى الحقيقة والمعنى فعلا
فانعكس الحكم بان انتقل الاعراب المحلى من الاول الى الثانى وصار لفظيا لعدم
المانع فيه كما فى الاول ترجيحا لجانب اللفظ على جانب المعنى فى الاعراب الذى
هو حكم لفظى فالاعراب فى الحقيقة للاول الذى هو المعمول وان ظهر فى
الثانى الذى ليس بمعمول ولا منافاة بين هذا وبين ما نقلناه انفا من الرضى
فافهم ولا تكن من الغافلين والثانى من الاثنين الفعل المضارع اتصل به
نون جمع المؤنث او نون التاكيد مطلقا لانه بعد الوقوع فى التركيب لا يخلو عن
الجازم والناصب والوقوع موقع الاسم والقسم الثالث من الاقسام
الثلثة ما كان الاصل فيه ان لا يكون معمولا لكن قد يقع موقع القسم
الثانى وهو ما يكون معمولا دائما فيكون معمولا وهو اى القسم الثالث اثنان
ايضا اى كالقسم الثانى الاول الماضى فانه اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم
على محله بالنصب واذا وقع بعد الجازم شرطا او جزاء بدون الفاء بقرينة
المثال اذ به لا يعتبر الجزم فى محل الماضى بل فى محل الجملة كما يجئ يحكم على محله
بالجزم ولظهور ذلك الاعراب فى المعطوف على ذلك الماضى نحو اعجبنى ان
ضربت انت وتقتل بالنصب عطفا على ضربت المنصوب محلا لوقوعه
موقع تضرب المنصوب لفظا وان ضربت وتقتل بالجزم عطفا على
ضربت الواقع موقع تضرب المجزوم شرطا ضربتك واقتل بالجزم عطفا
على ضربتك الواقع موقع اضربك المجزوم جزاء وفى غير هذين الموضعين
لا يكون الماضى معمولا لعدم مقتضى الاعراب والثانى من الاثنين الجملة
وهى على قسمين فعلية وهى اى الجملة الفعلية على ما هو رأى صاحب اللباب
ومختار المصنف فى هذا الكتاب الجملة المركبة من الفعل لفظا اى صريحا
ولو تقديرا بدون اداة الشرط وبها او معنى والمراد به ما يفهم منه معنى
فعل مشتملا على النسبة التامة بقرينة كون الكلام فى الجملة مشتقا او غيره
بقرينة الامثلة ومن فاعله نحو ضرب زيد مثال لما كان الفعل فيه لفظا

بدون اداة الشرط وان تكرمني اكرمك مثال لما كان الفعل فيه لفظا بها ولكنها
بعروضها عن الفعلية ولا يستحق ان يعد قسما اخر من الجملة والا لاستحق
بعروض الترديد مثل اما ان يكون العدد زوجا او فردا او الخبرية او الحالية
او نحوها وخرج عن الاسمية ما يعرض له حرف عامل واستحق ان يعد قسما
اخر من الجملة فيكثر الاقسام جدا وهيهات زيد مثال لما كان الفعل فيه
معنى غير مشتق اسم فعل واقائم الزيدان مثال لما كان الفعل فيه معنى مشتقا
ثم انهما يخرجان من الفعلية ويدخلان في الاسمية ان فسرت الاولى
بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا ولو تقديرا او الثانية بما كان جزؤه
الاول اسما مطلقا كما هو رأي الجمهور وهو المشهور وفي الدار زيد مثال
لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق ظرفا فادراجه اياها في الفعلية لكون
الظرف من معنى الفعل لا لكونها مقدرة بفعل كما زعم البعض فلا يرد عليه
ما اورده على هذا البعض في الامتحان بانها وان قدرت بفعل لكن جعل
الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل العمل له ولذا اشترط
البصريون فيه الاعتماد والفعل لا يحتاج اليه ملفوظا ولا مقدرا
فلما امتازت بهذه الاشياء استحقت ان تجعل قسما برأسها فلا مخالفة
بين كلاميه في كتابيه كما ظن واسمية وهي الجملة المركبة من المبتدأ والخبر
او من اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وان زيدا قائم فان اريد
بالجملة مجرد لفظها من غير اعتبار دلالتها على معناها فلا بد له اي للفظها
من اعراب لكونه في حكم الاسم المفرد لكونه مؤولا به كما يشير اليه بقوله
اي هذا اللفظ حتى يجوز وقوعها اي الجملة التي اريد بها لفظها في كل ما موضع
وقع الاسم المفرد فيه فتقع تلك الجملة مبتدأ وفاعلا ونائبه وغير ذلك
المذكور من المفعول واسم باب كان وان وغير ذلك نحو زيد قائم جملة
اسمية اي هذا اللفظ ونحو يقع زيد قائم فاعلا وجعل زيد قائم نائب
الفاعل ومنه اي مما ذكر من الجملة التي اريد بها لفظها مقول القول
نحو قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا لكن موقعه ليس موقع المفرد
يرشدك اليه كسر ان فيه كما سبق وكذا فصل عما قبله بمنه وكذا اي
كما ذكر من الجملة التي اريد بها لفظها في انه لا بد له من اعراب الجملة ان اريد

بها

و مثل اسم فعل و صفة مصدرة بكلمة الاستفهام او النفي منه

بها معنى مصدري اما بواسطة ان بالفتح والتشديد وان بالفتح والسكون
او ما المصدرية تين صفة للاخيرتين كقولك بلغني انك قائم اي قيامك وكقوله
تعالى وان تصوموا اي صيامكم خير لكم ونحو اجلس ما دام زيد جالسا
اي مدة دوام جلوسه او بغيرها اي بلا واسطة هذه الثلثة نحو الجملة التي
اضيف اليها من الجملة التي اسند اليها بان اريد بها مجازا مطلق الحدث المدلول
عليه ضمنا بلا نسبة تامة فلا يرد انه يستفاد من التفاسير الاتية ان المراد
ليس مطلق الحدث بل الحدث مع النسبة وارادتهما تقتضي امتناع كون الجملة مضافا
اليها ومسندا اليها كما تقتضيه ارادتهما مع الزمان على ما صرح به الفاضل
العصام في حاشية انوار التنزيل لان المقتضي للامتناع التامة لا المطلقة
كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم اي يوم نفع صدق الصادقين
قال الفاضل العصام اختلفوا في ان المضاف اليه في مثله الفعل او الجملة
مع الاتفاق على انه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا وقعت مضافا اليها ولم
يصحح الثاني في الامتحان والظاهر انه الجملة بلا تأويل كما اشار اليه فيه في
تعريف المضاف اليه وبينه فيما علقه عليه فيخالف ما ذكره هنا ويحتمل
انه الجملة بتأويل الاسم فلا يخالفه وفي كلامه في موضع اخر اشارة اليه
كما لا يخفى على من تتبع كلامه ونحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء اسم بمعنى
الاستواء نعت به كما نعت بالمصادر مبالغة كما في قوله تعالى تعالوا الى كلمة سواء
بيننا وبينكم عليهم متعلق به اي عندهم وهو مرفوع على انه خبر ان وقوله ءانذرتهم
ام لم تنذرهم مرفوع المحل على انه فاعله او انه مبتدأ وذلك خبره قدم عليه اعتناء
بشانه فالجملة خبر ان اي ان الذين كفروا مستوو سيان عندهم في عدم الجدوى
انذارك وعدم انذارك وفيه اشارة الى ان المراد بالجملة هنا المصدر المضاف
الى الفاعل والى ان الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام لتحقيق الاستواء
بين مدخوليهما كما جرد الامر والنهي عن معنيهما في قوله تعالى استغفر لهم او لا تستغفر لهم
وانما عدل عنه الى الفعلية لما فيها من ايهام التجدد والتوصل الى ادخال الهمزة
ومعادلها عليها لافادة تقرير معنى الاستواء وتاكيده كما سبق اليه الاشارة
ونحو قول المتذرجين رأى المعيدي واستحقره وقد بلغ اليه من كلامه ما يعجبه
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه بالرفع مبتدأ بان جرد عن النسبة التامة والزمان واريد به معنى المصدر

المضاف الى فاعله كما اشار اليه بالتفسير الاتى وجه العدول مثل ما مر وامثلى
ما هو المشهور من انه بحذف ان ورفع الفعل لفقد عامله لفظا فليس مما نحن فيه
بالمعيدي منسوب الى معيد تصغير معد على طريق الترخيم بحذف تشديد
الدال استثقالا له مع ياء التصغير خير من ان تراه خبره وهذا مثل لمن خبره
خير من رؤيته اى سماعك وهذا الاخير اى مثل تسمع مقصور على السماع من
اهل اللغة ولا يقاس عليه غيره بخلاف غيره مما سبق والواقع فى غير هذين
الموضعين اللذين اريد بالجملة فى احدهما لفظها وفى الاخر معنى مصدرى وذلك
الغير هو الموضع الذى اريد بها فيه معناها المطابقى لا يكون له اى للواقع
فى ذلك الغير اعراب الا ان تقع اى الجملة خبر المبتدا نحو زيد ابوه قائم مثال
الجملة الاسمية او خبر الباب ان نحو ان زيدا قام ابوه مثال الجملة الفعلية
فتكون الجملة الواقعة خبرا لهما مرفوعة المحل او تقع خبر الباب كان نحو كان زيد
ابوه قائم او خبر الباب كاد نحو كاد زيد يخرج او تقع مفعولا ثانيا لباب علم
نحو علم زيد عمرا ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب علم نحو اعلم زيد عمرا بكرا ابوه
قائم او تقع الجملة معلقا عنها نائب الفاعل نحو علمت اقائم زيد فان اقائم زيد
جملة فعلية ان جعل قائم رافعا لزيد كما عرفت والا فاسمية او تقع حالا نحو جاءنى
زيد وهو راكب فتكون الجملة الواقعة فى هذه المواضع من خبر باب كان الى الحال
منصوبة المحل او تقع الجملة جوابا لشرط جازم بعد الفاء الذى يجئ للربط فيما
لا تاثير لاداة الشرط فيه ولو من وجه وسيجئ تفصيل ما يؤثر فيه الاداة
وما لا يؤثر فيه وما يمتنع فيه الفاء او يجب ويجوز فيه الوجهان او بعد اذا
التى للمفاجاة وتنوب مع الجملة الاسمية مناب الفاء فى الربط لان معناها ينبئ
عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون نحو ان تكرمنى فانت مكرم فتكون الجملة
الواقعة بعدهما جوابا لشرط جازم مجزومة المحل لكونها جوابا لشرط جازم
ولامتناع الجزم فى لفظها ولو تقديرا فيكون محلا وسيجئ الفرق بين المحلى والتقديرى
او تقع صفة لنكرة لعدم صحة وقوعها صفة لمعرفة لكونها فى حكم النكرة
لصحة تاويلها بها نحو جاءنى رجل ابوه قائم فيصح التاويل بقائم ابوه او معطوفة
على مفرد نحو زيد ضارب ويقتل او معطوفة على جملة لها محل من الاعراب

نحو

نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد او تقع بدلا من احدهما اى المفرد والجملة التى لها
محل من الاعراب لكونها اوفى منه فى تادية المراد مثل قوله تعالى هل هذا الا
بشر مثلكم فانه بدل من النجوى الذين ظلموا كما قيل وقيل تفسير له وقوله تعالى
لا يؤمنون فانه بدل على وجه من قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
لكونه اوفى فى تادية المراد الذى هو عدم حصول الايمان منهم اصلا
فانه يدل عليه مطابقة بخلاف ما قبله فانه يدل عليه التزاما وبيانا
على وجه كما صرح به الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل لكونه
اوضح منه واما الامثلة التى اوردها المعانيون فهى مما ليس له محل من
الاعراب فمن اوردها فى هذا المحل فانما قصد تصوير وقوع الجملة بدلا
او بيانا او تاكيدا لا تمثيلا لما هو تابع لما له محل من الاعراب وتاكيدا للثانية
اى الجملة التى لها محل من الاعراب نحو زيد ضرب ضرب وزيد ابوه قائم
ابوه قائم او بيانا لها اى للثانية لخفائها على راى اى راى اهل المعانى
وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب فى بيان الفرق بينه وبين البدل انه
لا يكون جملة ولا تابعا لها كالنعت بخلاف البدل وقال فى موضع اخر
ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة فيكون اعرابها على حسب
اعراب المتبوع ان كان اعرابه رفعا فاعرابها رفع وان نصبا فنصب وان
جرا فجر وان جزما فجزم ولما بين احوال الجملة بنوع تفصيل فكان فيه نوع
حرج وعسر اراد ان يبين محصوله على وجه الاجمال ليسهل ضبطه
وحفظه بلا املال فقال فظهر من هذه الجملة اى من قوله فان اريد بالجملة
الى هنا ان الجملة قسمان قسم فى تاويل المفرد فيكون له اعراب فى كل موضع
كالمفرد اذ الكلام فى الالفاظ الواقعة فى التركيب وذلك القسم ايضا
اى كالجملة مطلقة قسمان الاول ما اريد به لفظه والثانى ما اريد به معنى
مصدرى وقسم من الجملة صرح بها مع ظهور مقسميتها لبعدها ولئلا يتوهم
من اول الامر ان هذا قسم من القسم الاول منها لا يكون فى تاويل المفرد
بالتاويل المذكور وان صح كونها فى تاويله بغيره فلا تكون معمولة فى جميع
المواضع لاستقلالها بالافادة الا فى خمسة مواضع خبر اى خبر كان
ومفعول ثان او ثالث وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا وحال وتابع

قال ابن هشام فى مغنى اللبيب منه

لمفرد اوجملة لها محل من الاعراب ثم اى بعد ما علمت ما لا يكون معمولا وما يكون
معمولا اعلم ان المعمول على نوعين معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية اى بكونه
تبعا وهو بمعنى التابع ومشترك بين الواحد والجماعة النوع الاول من النوعين
وهو المعمول بالاصالة اربعة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم
اما المرفوع فتسعة ثمانية منها اسماء اربعة اصول واربعة ملحقة بها وواحد
منها الفعل المضارع الاول الفاعل قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور
لانه فى الاغلب جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل لانها اشد امتزاجا لان
اول جزئيها الفعل وهو لكون النسبة الى الفاعل معتبرة فى وضعه يقتضى
الارتباط به من اول الامر بخلاف المبتدأ فانه اسم مستقل لا يقتضى لذاته
ارتباطا بشئ ولان عامله اقوى لكونه لفظيا مثله ومناسبة العامل مع
المعمول موجبة لقوة عمله الذى هو الرفع فيكون اقوى فى المرفوعية من المبتدأ
وهى امارة الاصالة واذا ثبت اصالته بالنسبة الى المبتدأ الذى لا نزاع
فى اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات غير النائب يثبت اصالته بالنسبة
اليها بلا شبهة واما اصالته بالنسبة الى النائب فغنى عن البيان وقيل
اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو
التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بجامد ومشتق فكان اقوى
بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وفيه ان افادة هذين
الوجهين اصالة المبتدأ فى المرفوعية التى هى المطلوبة غير ظاهرة بل الظاهر
من الاول افادة الاصالة فى كونه مسندا اليه ومن الثانى افادة
الاقوية فى كونه محكوما عليه وهما غير مطلوبتين هنا كما لا يخفى وهو
اى الفاعل ما مرفوع ولو محلا بقرينة المقسم اسند اى نسب بقرينة قوله
او ما بمعناه اذ منه ما ليس له نسبة تامة اليه الفعل الاصطلاحى خرج
وبقوله او ما بمعناه المبتدأ لانما اسند اليه ليس بفعل ولا معناه بل جامد
او مركب مع المرفوع سواء قدم الخبر او اخر ولذا لم يذكر التقديم كما ذكر ابن الحاجب
التام خرج به ما اسند اليه الناقص لانه لا يسمى فاعلا عنده بل اسما له
كما مر المعلوم خرج به النائب قيل ذكر المعلوم يغنى عن التام لاستلزام
اقول دلالة الالتزام مهجورة فى التعريفات على ان اغناء المتاخر عن المتقدم

قيد به لئلا يشكل بمثل زيد قائم ابوه فان ابوه فاعل مع انه ليس بجملة فعلية منه

من انكار قوته انه يغلب على عامل المبتدا وينسخه منه

يشير الى ان ليس المراد بالاسناد الاصطلاحى الذى هو النسبة التامة التى يصح السكوت عليها منه

تما لا باس به كما لا يخفى او ما يلابس بمعناه من الصفات والمصدر واسم الفعل
والظرف المستقر وبما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده فى
الامتحان ان الحد منتقض منعا لدخول المفعول به فيه لوجود النسبة الوقوعية
التى هى نوع من مطلق النسبة فيه فلا بد من التقييد بنسبة وصفية ليخرج
الوقوعية وقال فيه فالحد الصحيح ما نسب اليه المعروف او شبهه بنسبة
(فى الامتحان منه)
وصفية فان قيل قد صرح فيه ايضا ان كون ما عبارة عن المرفوع لا يفيد
للمبتدى فى المنع لان الغرض من الحد معرفة المحدود لاجراء اعراب مخصوص
وهو الرفع هنا ولو عرف الحد به لزم الدور قلت نعم لكن قد بين فى هذا
الكتاب اولا كونه معمولا ومرفوعا بعامله ببيان جميع العوامل وكيفية
اعماله وشرائطها وان الفعل وما بمعناه يرفع معموله ثم ساق الكلام
لتفصيله وتمييز بعضه عن بعض فكون ما عبارة عنه مفيد هنا وقد صرح
ايضا ان مثل هذا مفيد لمن عرف المرفوع والمنصوب بسلاقته او غيرها
واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح بخلاف مختصر الكافية حيث لم يسبق
فيه هذا البيان فاورد عليه ما اورده نحو ضرب زيد مثال لما اسند
اليه الفعل التام المعلوم واقائم الزيدان مثال لما نسب اليه ما بمعناه
نسبة تامة لما مر انه جملة فعلية ومثال ما نسب اليه ما بمعناه
نسبة غير تامة نحو زيد قائم ونحو قائم ابوه وغير ذلك وهيهات زيد
اى بعد مثال لما اسند اليه ما بمعناه من اسم فعل اسنادا تاما لما مر
انه جملة فعلية والثانى من التسعة نائب الفاعل عدل عن قولهم مفعول
ما لم يسم فاعله لكونه اخصر وهو ظاهر واظهر فانه لا يتناول درهما فى
اعطى زيد درهما اصلا بخلاف قولهم فانه يتناوله بحسب المعنى الاضافى
اللغوى مع انه ليس منه قدمه لئلا يقع الفصل بين النائب والمنوب وهو
ما مرفوع ولو محلا اسند اى نسب اليه الفعل خرج به وبقوله او ما بمعناه
المبتدأ التام خرج به ما اسند اليه الناقص المجهول خرج به الفاعل او
ما بمعناه من اسم المفعول نحو ضرب زيد وامضروب الزيدان ونحو زيد
مضروب ومضروب غلامه او هاشمى او هاشمى ابوه ولا يكونان اى الفاعل
والنائب الا اسمين او ما فى تاويله اى الاسم المدلول عليه باسمين لكونهما مسندا اليهما

غير الا ان النائب قد يكون جارا ومجرورا وقد سبق ان المتعلق قد يسند اليهما
فيكون المجرور مرفوع المحل على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد فيجب افراد عامله اى
النائب الذى هو جار ومجرور وتذكيره لانه من حيث هو هو لا يكون مثنى ولا مجموعا
ولا مؤنثا فلا وجه لتثنية عامله وجمعه وتأنيثه وان كان المجرور ضميرا مثنى
او مجموعا او مؤنثا بخلاف الفاعل ونائبه الذى ليس كذلك فان كلا منهما اذا
كان ضميرا مثنى يثنى عامله واذا كان مجموعا يجمع واذا كان مؤنثا يؤنث ولا يجوز
تقديمهما على عاملهما بالاستقراء وقيل فى الفاعل لئلا يلتبس بالمبتدأ وقيل
لانه كالجزء الثانى من عامله ولا يجوز فى النائب لاخذه حكم المنوب وفيه
بحث لا يليق بيانه فى هذا الكتاب ولا حذفهما معا لكون النسبة ماخوذة فى
مفهوم عاملهما وضعا سوى المصدر فلا يفيد بدونهما الا من المصدر و
قد مر بيان حذفهما معا منه وكل منهما من الفاعل والنائب قسمان مضمر
وهو ما وضع لمتكلم ومخاطب وغائب تقدم ذكره ولو معنى ومظهر و
هو ما ليس كذلك فالمضمر الذى هو قسم منهما ايضا اى ككل منهما على قسمين مستتر
اى منوى غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده اصلا بل حكما بان حكم بملفوظيته
لوجود آثار اللفظ فيه من كونه فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك
وبارز متصل بقرينة ما سيأتى من التفصيل وهو لفظ حقيقة ولو غير مستقل
فالمستتر ايضا اى كالمضمر قسمان واجب الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه
ولا يسند عامله الا اليه لا الى اسم ظاهر كما فى جائز الاستتار وجائز الاستتار
بحيث يسند عامله تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر والاول اى واجب الاستتار
يكون فى المتكلمين اى المتكلم وحده مطلقا ومعه غيره كذلك والمخاطب المفرد المذكر
ولو امرا ونهيا بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء فيها ضمير بارز فاعل عند
الجمهور كما يجئ من غير الماضى فان كلا منهما يبرز فى المتكلمين والمخاطب المفرد
مذكرا كان ومؤنثا من الماضى الذى هو اصل بالنسبة الى المضارع وما يتفرع
منه فلا يبرز فى متكلميه ومخاطبه المفرد المذكر مع كون كل منهما اصلا قويا
لكون المتكلم مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه لئلا يبلغ درجة الاصل بل يستتر
لينحط درجته عنها فان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوى فيفيد مزية
وفضيلة فيما اتصل به بخلاف المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون فرعا ضعيفا

فلا يفيد مزية وفضيلة فيما اعتبر فيه بل انحطاطا ونقيصة ولذا لم يبالوا المساواة
بين الاصل والفرع فى الاستتار فى الغائب مذكرا او مؤنثا الذى هو فرع
بالنسبة الى المتكلم والمخاطب لعدم دخله فى تحصيل الكلام ولا يظهر ايضا
لكون المظهر للغائب وهو خلاف ما يقتضيه صيغة المتكلم والخطاب فوجب
الاستتار لعدم المجال لغيره نحو اضرب للمتكلم وحده ونضرب للمتكلم معه غيره
وتضرب للمخاطب المفرد المذكر وفى اسم فعل الامر نحو نزال بمعنى انزل وصه
ومه بمعنى اسكت واكفف وحكمه حكم مسماه ولذا لا يجب الاستتار فى
اسم فعل الماضى بل يجوز نحو هيهات زيد وزيد هيهات وفى افعل التفضيل فى
غير مسئلة الكحل اذ فيه لا يرفع الظاهر لما سبق فيجب الاستتار نحو زيد
افضل من عمرو وفى اسم الفاعل واسم المفعول وما بمعناهما من الاسم المستعار
والمنسوب وفى الصفة المشبهة والظرف المستقر اذا لم يوجد شرط عملهن
فى الفاعل ولو حكما كما فى اسم المفعول وما بمعناه الظاهر واما اذا وجد فلا يجب
لاسنادها تارة اليه واخرى الى المستتر حينئذ ولا يجوز اسنادها الى
البارز لان البارز المرفوع المتصل مختص بالفعل لا يوجد فيما يشبهه
لينحط درجة الفرع عن درجة الاصل بمنع هذا الضمير عنه نحو جاءنى ضارب
او مضروب او اسد اى مجترئ ناطق او هاشمى منسوب الى هاشم او حسن
ونحو فى الدار زيد فان زيد مبتدأ مؤخر لا فاعل الظرف لعدم شرط عمله انما
اعاد نحو هنا ولم يقل وفى الدار زيد عطفا على جاءنى لدفع توهم ان يكون زيد
معطوفا على ضارب والظرف لغوا متعلقا بجاءنى ثم ان فى كون هذا المثال
من واجب الاستتار بحثا اذ لا يلزم من عدم جواز عمله فى زيد عدم جواز عمله
فى ظاهر اخر عند جعل زيد مبتدأ مؤخرا لجواز فى الدار غلامه زيد والاضمار
قبل الذكر جائز هنا لتقدم زيد رتبة وقد جعل فيما سيأتى مثل زيد فى الدار
من جائز الاستتار لجواز زيد فى الدار غلامه والفرق تحكم فافهم ويكون فى
تثنية اسم الفاعل والمفعول مذكرين او مؤنثين وجمعهما السالم مذكرا او
مؤنثا كونا او زمانا مطلقا غير مقيد بوجود شرط العمل فيهما ولا بعدمه
وسيجئ فى كلامه ما يدل عليه ومن قال مذكرا او مؤنثا فقد بعد عن المرام
ولم يراع حق المقام كما لا يخفى على ذوى الافهام وانما وجب الاستتار

فيها لان تثنيتهما وجمعهما السالم كتثنية الفعل وجمعه في الصورة فكما لا يجوز
اسناد تثنيته وجمعه الى الظاهر لئلا يلزم تعدد الفاعل في الظاهر او التاويل
البعيد كذلك لا يجوز اسناد تثنيتهما وجمعهما اليه والا لزم ما لزم في
تثنيته وجمعه للمشابهة المذكورة نحو جاءني رجلان ضاربان او مضروبان
او رجال ضاربون او مضروبون ولم يتعرض لحال ما لم يوجد فيه شرط العمل
لظهوره مما سبق من مثال المفرد وفي عدا وخلا فعلين وهو الاكثر احتراز
عن كونهما حرفي جر اذ حينئذ لا يتصور الاستتار فضلا عن الوجوب
وفي ما عدا وما خلا ما فيهما مصدرية مختصة بالفعل فلا احتمال لكونهما
حرفي جر وفي ليس ولا يكون في باب الاستثناء اي حال كون كل واحد من
عدا الى لا يكون فيه وانما وجب ليكون كالا في عدم الفصل بينها وبين المستثنى
ولذا لا يتصرف تصرف الافعال نحو جاءني القوم عدا اي جاوز الجائي
منهم زيدا وليس الجائي منهم زيدا ولا يكون الجائي منهم زيدا والتفصيل
سيأتي في بحث الاستثناء والثاني اي جائز الاستتار يكون في الغائب
المفرد والغائبة المفردة نحو زيد ضرب او يضرب وليضرب ولا يضرب
مثال الغائب المفرد وهند ضربت وتضرب او لتضرب ولا تضرب
مثال الغائبة المفردة ويقال ضرب زيد وكذا البواقي فانه يقال ايضا
يضرب وليضرب ولا يضرب زيد وضربت وتضرب ولتضرب
او لا تضرب هند فلا يستتر فيه ضمير حينئذ لوجود الفاعل الظاهر
فلو استتر لزم تعدد الفاعل وفي شبه الفعل عطف على قوله في الغائب
مما ذكر من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما والصفة المشبهة وافعل التفضيل
والظرف المستقر اذا وجد شرط عمله في الفاعل الظاهر غير التثنية
والجمع المذكورين من تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما فانه يجب الاستتار
فيهما مطلقا وقد اشار اليه فيما سبق بقوله مطلقا كما بينا نحو زيد
ضارب او مضروب او اسد ناطق وهاشمي او حسن او في الدار
ويقال زيد ضارب غلامه وكذا البواقي فانه يقال ايضا زيد مضروب
غلامه او اسد ناطق غلامه او هاشمي غلامه او حسن غلامه او في
الدار غلامه فلا يستتر الضمير حينئذ لما مر انفا واما البارز المتصل

وهو جعل ما في تثنيته وجمعه حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه لا فاعلا او جعل المظهر بدلا عن المضمر

في تثاني الافعال وهو اي البارز المتصل الذي في تثانيها الالف نحو ضربا
وضربتا وضربتما والميم مزيدة لدفع الالتباس بالف الاشباع والتاء
للخطاب وقيل انه التاء وحدها كما في المفرد والالف علامة التثنية
وقيل انه الف مع الميم والتاء للخطاب ويؤيد الاول موافقة التثاني في
كون الفاعل في كل منها الفا ويضربان وتضربان وليضربا ولتضربا واضربا
ولا يضربا ولا تضربا وفي جمعها اي الافعال المذكر وهو اي البارز المتصل
الذي في جمعها المذكر الواو نحو ضربوا وضربتم اذ اصله ضربتموا بدليل
عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه زيدت الميم ليطرد بتثنيته
ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف في المتكلم ونحوه وحذف الواو
لان الميم معها بمنزلة الاسم لشدة اتصال احدهما بالاخر حتى جعل البعض
مجموعها اسما حقيقة ولا يوجد في اخر الاسم ولو تنزيلا غيرهو واو وما
قبلها مضموم لاستثقالها ولو لم يحذف لكان على خلاف ما عليه كلامهم
وحذف الالف المكتوبة بعدها ايضا لعدم الاحتياج اليها واسكن
الميم لان ضمها لاجل الواو ولما حذفت بقي الميم على اصلها الذي هو السكون
ويضربون وتضربون وليضربوا واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا
وفي جمعها اي الافعال المؤنث وهو اي البارز المتصل الذي في جمعها
المؤنث النون نحو ضربن وضربتن انما شدد النون فيه لان اصله
ضربتمن حملا على التثنية وقلبت الميم نونا لقربه منه في المخرج فادغم
ويضربن وتضربن وليضربن واضربن ولا يضربن ولا تضربن وانما
ابرز فيما ذكر من التثاني والجمعين ولم يستتر لان صيغة الفعل لا تدل
على فاعل مثنى ومجموع بل على فاعل مفرد كما في الغائب المفرد والغائبة المفردة
اذ ليس في صيغته علامة التثنية والجمع كما في الصفة والمخاطب المفرد
مذكرا كان او مؤنثا والمتكلم وحده في الماضي ايضا وهو اي البارز المتصل
الذي فيها التاء نحو ضربت ملتبسا بحركات التاء الثلث والمتكلم
معه غيره في الماضي وهو اي البارز المتصل الذي فيه نا نحو ضربنا
وجه الابراز فيه مر وفي المخاطبة المفردة في غير الماضي وهو اي البارز
المتصل الذي فيها الياء عند الجمهور انما ابرز فيها لئلا يلتبس بالمخاطب

المفرد ولم يعكس مع ان البارز اصل قوى مناسب للمذكر الاصل القوى لان
الياء وان كان اصلا قويا من حيث كونه بارزا لكنه فرع من حيث مجيئه
للتانيث فناسب المؤنث الذى هو الفرع الضعيف وليكون اعراب الاصل
اصلا وهو الحركة واعراب الفرع فرعا وهو الحرف الذى هو النون هنا ولو لم يبرز
لم يكن الاعراب بالحرف ولان كونه ضمير المفرد مع كونه اثقل من الالف الذى هو
ضمير المثنى مخالف للقياس اذ القياس كون الاول اخف من الثانى فلا يليق
بالاصل الذى هو المخاطب المفرد ولذلك ذهب الاخفش الى ان الياء للخطاب
وفاعلها مستتر فيها نحو تضربين واضربى ولا تضربى واما المظهر
الذى هو الفاعل ونائبه فظاهر غنى عن البيان والتوضيح بالمثال واذا
اسند اليه اى الى المظهر العامل يجب افراده اى العامل والمراد به هنا الفعل
وما يوازنه مما يشابهه فلا يرد مثل مررت برجل قعود غلمانه اذ بالتكسير
خرج عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر لكن لا قرينة لهذه الارادة اللهم الا ان يجعل
الامثلة الاتية قرينة لها فلو قال يجب افراده ان كان فعلا او موازناله والا
فالوجهان ان كان المظهر جمعا لكان اظهر واسلم هكذا استفيد من كلامه
فى الامتحان فى بحث النعت وجه الافراد فى الفعل لزوم تعدد الفاعل بحسب
الظاهر لو مثنى او جمعا او التاويل البعيد كما مر وفى الموازن المشابهة و
غيبته اذ المتكلم والمخاطب لا يصح اسنادهما الى المظهر لما سبق ولو كان
المظهر مثنى ومجموعا فوجوب الافراد لو مفردا اولى اذ لا وجه لغيره حينئذ
لان الفعل يدل على ماهية الحدث ولا تعدد فيها حتى يثنى الفعل ويجمع نحو ضرب
الزيدان والزيدون وان كان المظهر مؤنثا حقيقيا لا لفظيا وسيجيئ
من الادميين لا من غيرهم كناقة مفردا او مثنى لا جمعا متصلا بعامله فعلا
او موازناله لا منفصلا عنه بغيره فان هذه المنفيات لا يجب تانيث عاملها
بل يجوز الوجهان كما سيجيئ يجب تانيثه اى عامله ايذانا بتانيث الفاعل
من اول الامر ان كان العامل متصرفا والا كفعل المدح والذم والتعجب لا يجب
تانيثه لانه يشبه الحرف فى عدم التصرف فينبغى ان لا يلحق به ما هو علامة
لقسيمه كنعم المراة هند واكرم بهند ويجوز نعمت المراة هند واما التعجب
فلا يتغير اصلا لكونه كالمثل نحو ضربت هند والهندان مثال لما كان المظهر

مؤنثا

مؤنثا حقيقيا من الادميين مفردا او مثنى متصلا بعامله الذى هو
الفعل وزيد ضاربة جاريته بالرفع مثال لما كان عامله موازنه وكذا
اى كما يجب تانيث العامل اذا كان المظهر ما ذكر يجب تانيثه ايضا اذا
اسند العامل الى ضمير المؤنث حقيقيا من الادميين ولا او غير حقيقى
لما مر من ايذان تانيث الفاعل من اول الوهلة حال كون ذلك المؤنث غير جمع
المذكر المكسر العاقل فانه اذا اسند الى ضميره لا يجب تانيثه كما سيجيئ نحو
هند ضربت وضاربة مثال لما اسند الى ضمير الحقيقى من الادميين
ونحو الناقة سارت وسائرة من غيرهم والشمس طلعت او طالعة مثال
لما اسند الى ضمير الغير الحقيقى وفى الاسناد الى غيرهما ولو قال واذا اسند
الى غيرهما لكان اظهر وانسب اى غير المؤنث الحقيقى وضمير المؤنث المذكورين
وذلك الغير ما كان مؤنثا غير حقيقى او كان حقيقيا ولم يكن من الادميين
او كان منهم ولم يكن مفردا او مثنى بل جمعا او كان احدهما ايضا ولم يكن
متصلا بعامله وما كان ضمير ذلك الجمع يجوز تانيث عامله وتذكيره
ولما كان مفهوم الغير شاملا للمذكر ايضا وهو ليس مما يجوز تانيث عامله
وتذكيره اخرجه بقوله ان كان ذلك الغير مؤنثا وارجاع الضمير الى المظهر
فساده اظهر كما لا يخفى على من له حظ من الاظهار نحو طلعت وطلع الشمس
مثال لغير الحقيقى ونحو سارت وسار الناقة مثال الحقيقى من غير الادميين
انما جاز التذكير فيهما لقلة الاعتداد بتانيثهما مع ان فى لفظهما ما يشعر به
بخلاف المضمر لعدم ما يشعر به فيه ولذا وجب تانيث عامله وجاز التانيث
نظرا الى مجرد تانيثهما ونحو جاءت وجاء المومنات مثال الجمع المؤنث الحقيقى
من الادميين انما جاز فيه الوجهان لانه من المؤنث الغير الحقيقى لكون تانيثه
بتاويل الجماعة التى هى من المؤنث الغير الحقيقى وانما لم يعتبر حقيقة التانيث
فى مثل المومنات لان التانيث الطارى بالتاويل اسقط اعتبارها كما
اسقط اعتبار التذكير الحقيقى فى نحو رجال ونحو جاءت وجاء القاضى
اليوم امراة مثال للمؤنث الحقيقى من الادميين المنفصل عن عامله وانما
جاز التذكير فيه مع كونه مؤنثا حقيقيا من الادميين لضعف استدعائه
تانيث العامل لانفصاله عنه هذا اذا لم يكن منقولا عن المذكر واما اذا كان

منقولا عنه كزيد اذا سميت به المرأة يجب تانيث عامله ولو منفصلا عنه
لدفع الاشتباه كقالت اليوم زيد لكنه لم يتعرض له لندوره والرجال جاءت
او جاؤا امثال لضمير جمع المذكر المكسر العاقل وجه تأنيثه كونه بتأويل الجماعة
ووجه تذكيره كونه من الغير الحقيقي وسيجيء وجه تأنيث ما اسند الى ضميره
وجمعيته ولما ذكر فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقف معرفة بعض احكام
الفاعل بالنسبة الى عامله على معرفتهما ومعرفة الاول يعرف الثاني لان
الاعدام تعرف بملكاتها قال والمؤنث في عرف النحاة ما اسم فيه اي في لفظه
علامة التأنيث بقرينة تفسيرها اذ المفسرة به لا يكون الا في الاخر والمراد به
ما بعد الاصول فيعم ضاربة وضاربتين فتاء اخت ليست بعلامة التانيث
بل هي مقدرة فيها لفظا او تقديرا اي ملفوظة او مقدرة كنار وعقرب قال
ابن الحاجب في الايضاح حكم بان التاء مقدرة في الجميع لكنها في الثلاثي
اوضح وقال الرضي واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء
قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة
ووريئية فظهر ان ادخال نحو عقرب في اللفظي مخالف للعقل والنقل فان قيل
يخرج من التعريف المؤنثات الصيغية اذ ليس فيها العلامة المذكورة بل
صيغها موضوعة لها كهما وانت بالكسر وياء مثل تضربين ونون مثل
ضربن وتاوته وهذه وهذي وكلتا وثنتان فيلزم كونها مذكرات
قلت كون التانيث فيها بالصيغة ممنوع بل التاء مقدرة عنده طردا للباب
حفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط ثم ان هذا التعريف لفظي يقصد به
تعيين صورة حاصلة وتمييزها عما عداها لا اسمي يقصد به تحصيل صورة
فلا يرد ان في هذا التعريف دورا لتوقف معرفته على معرفة التانيث
وبالعكس كذا في الامتحان ولو قال لما فيه التاء الموقوف عليها هاء لفظا
او تقديرا او الالف المقصورة او الممدودة لكان اسلم وهي اي علامة
التانيث التاء الموقوف عليها حال كونها هاء ولو في الاصل فلا يخرج
تاء ضاربتين فانها يوقف عليها هاء في الاصل اي في حال الافراد
وخرج به تاء مثل صافنات واخت وبنت فانها لا يوقف عليها هاء
اصلا وعلامة التانيث مقدرة فيها كما صرح في الامتحان نحو ظلمة

وشمس

تصغير قدام منه
تصغير وراء منه
كما ادخل الفاضل الجامي فانه جعل اللفظي اعم
من الحقيقي والحكمي والعجب من الشارح الاول
حيث غفل عن هذا وتبع ذلك الفاضل
في هذا وجعله شرحا لكلام المصنف

وشمس مثال لما فيه التاء تقديرا بدليل ظهورها في تصغيرها نحو شميسة
لان المصغر بمنزلة الموصوف مع الصفة فشميسة في تقدير شمس صغيرة
مثلا فكما يجب الحاق التاء بصفات الاسماء التي قدر فيها التاء كشمس
طالعة يجب الحاقها بالمصغر والالف المقصورة نحو حبلى ودعوى الاول
للحقيقي والثاني لغيره والالف الممدودة نحو حمراء محتمل لهما وهذا اي كون
المؤنث بعلامة التانيث لفظا او تقديرا جار في غير ثلثة بالفتح والزائد عليها
منتهيا الى عشرة فان مذكرها بالتاء اعتبارا بتانيث الجماعة ومؤنثها بحذفها
اي التاء مع وجود تانيث الجماعة فيه للفرق بينهما ولم يعكس لان المذكر
تقدما بالشرف والزمان فاعطي التاء له اولا فلو اعطيت له ثانيا يلزم
الالتباس نحو ثلثة رجال واربع نسوة واذا ركبت ثلثة والزائد منتهيا
الى تسعة مع عشرة اثبت التاء في الجزء الاول فقط في المذكر ابقاء له على
حاله الذي قبل التركيب وحذفت من الثاني كراهة اجتماع علامتي التانيث
من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة لكونهما من
جنسين وانما جاز اثنتا عشرة واثنتا عشرة مع كونهما من جنس واحد
لان التاء في الجزئين الاولين منهما لما لزمتا لوسط لعدم مفرديهما وكانت
بدلا من لام الكلمة بخلافه فيها في الاخيرين منهما كانت كجنس اخر وهمزة الوصل
في اثنتا للابتداء لا للتعويض وانما العوض التاء ليس الا وانما حذفت
التاء من احد عشر واثنا عشر مع عدم الاجتماع فيهما حملا على النظير
وتبعيدا عن النقيض نحو ثلثة عشر رجلا وفي الثاني اي اثبت التاء
في الجزء الثاني فقط في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة تحقيقا لتمام
المخالفة بينهما وقيل عدم الاثبات في الاول ابقاء له بحاله الذي قبل التركيب
والاثبات في الثاني لانتفاء المانع وهو اللبس والتانيث اي المؤنث الحقيقي
او تانيث ما باذائها اي باذاء مسماه ذكر من الحيوان بخلاف نحو النخلة فانها
وان كان باذائها ذكر اعني المجرد عن التاء الا انه ليس من الحيوان فلا يعد
من الحقيقي نحو امرأة باذائها رجل وناقة باذائها جمل والتانيث اللفظي
ملتبس بخلافه اي الحقيقي يعني ما ليس باذائه ذكر من الحيوان بل كان تانيثه
في لفظه فقط لوجود العلامة فيه لفظا او تقديرا ولذا سمي لفظيا

وهو ثلث عشرة وامثالها منه
هو ما ليس بمثنى منه

نحو غرفة مثال لما كان العلامة فى لفظه لفظا وشمس مثال لما كانت فى
لفظه تقديرا ولما سبق ذكر الجمع والمثنى والمفرد وتوقف معرفة بعض
احكام الفاعل بالنسبة الى العامل على معرفتها وبمعرفتهما يعرف المفرد
اجمالا وباللغة تفصيلا اراد بيانهما ولكن لما كان المكسر من اقسام
المؤنث قدمه ومايقابله على التثنية فقال والجمع المكسر مطلقا ما
اى جمع تغير للجمعية فخرج نحو مصطفون لان تغيره بعد الجمعية للثقل
صيغة مفرده ولو كان ذلك التغير تقديرا كفلك فان ضمته مفردا كضمة
قفل وجمعا كضمة اسد والقاضى البيضاوى لم يذكر هذا القيد ايضا
فى اللب اكتفاء بما ذكره فى تعريف مطلق الجمع كما ذكره المصنف فى شرحه
ولم يسبق فى هذه الرسالة تعريفه حتى يكتفى به فينبغى ان لا يهمل هذا
القيد فى كتابه هذا والمراد بالتغير ما هو المتعارف عندهم فخرج به جمع
السلامة بكلا قسميه فان تغير الاخر لا يعد عندهم من تغير الصيغة و
ان كان تغيرا بحسب اللغة والمراد بالمفرد ما هو اعم من الحقيقى نحو رجال
والاعتبارى كاساور واناعيم وكعبا ديد يقدر له عبدود ولما ظهر
من تعريف المكسر ان السالم ما لم يتغير صيغة مفرده للجمعية ترك تعريفه
واراد تعريف قسميه فقال وجمع المذكر السالم قدمه لما مر ان للمذكر
تقدما شرفا وزمانا ما اى جمع لحق فى اصل الوضع اخر مفرده انما لم يقل
اخره كما فى الكافية لانه يلزم حينئذ ان لا يصدق الحد على الجمع بل على
مفرده اذ الواو والنون مثلا انما يلحقان اخر مسلم مثلا لا اخر
مسلمون ولذا احتاج الشراح الى تقدير المفرد فيها ثم ان المراد به يسير
ما يقابل المثنى والمجموع والا يلزم الدور لتوقف معرفتهما على معرفته وبالعكس
ويخرج ايضا جمع الجمع بل اما الاصل واما الدال على الفرع حقيقيا كمسلمين
او اعتباريا كايامنين فايامن جمع ايمن وهو جمع يمين فايمن من حيث
دلالتها على افراد من يمين جمع ومن حيث دلالتها على ثلثة منه مثلا
ماخوذة جملة معدودة واحدة مفرد لايامن فلذا قيل ان جمع الجمع
لا يصدق على اقل من تسعة كذا ذكره المصنف فى تعريف مطلق الجمع
فلا يصدق جمع جمع الجمع كايامنين مثلا على اقل من سبعة وعشرين

ثم لما كان الجمع والواحد متحدا لفظا ... فى الاصالة والفرعية والعروض ...

ولا مدخل لحركة الاخر وسكونه فى الصيغة ... فلا يعتبر تغيره تغير الصيغة ...

ومذكر جمع مذكر يقدر له مذكورا ومذكار ... جمع حسن يقدر له محسن ومنا ... بجمع ... يقدر له ... جمع مشبه ...

واو مضموم ما قبلها للمجانسة لفظا نحو مسلمون او تقديرا كمصطفون
او ياء مكسور ما قبلها للمجانسة ايضا لفظا كمسلمين او تقديرا كمصطفين و
نون مفتوحة للتعادل انما لحق هذه الحروف ليفيد المجموع او اللواحق وحدها
ان مدلول مفرده ما يزيد عليه من جنسه ثابتة فى غير الاضافة فان
النون تحذف فيها لشبهها بالتنوين لا لقيامه مقامه وقد سبق تحقيقه
وحذفها فيها لا ينافى كونها جزأ من الدال لانه كالترخيم والعجب من الشارح
الاول حيث تبع الفاضل الجامى وشرح كلام المصنف على خلاف مراده
وهو فى اكثر المواضع من عادته نحو مسلمون ومسلمين وجمع المؤنث السالم
ما جمع لحق اخر مفرده حقيقيا كمسلمات واعتباريا كصواحبات مؤنثا
او مذكرا نحو قوله تعالى اشهر معلومات والتسمية باعتبار الاصالة
والغلبة الف وتاء للافادة المذكورة فى المذكر السالم قيل لا بد من التقييد
بزائدتان ليخرج مثل ابيات وقضاة فان التاء فى الاول اصلية والالف
فى الثانى منقلبة عن الاصلية اقول هذا مبنى على الغفلة عن معنى اللحوق
وهو الطريان على الشئ كما هو الشائع فى السنتهم على ما ذكره الفاضل
العصام نحو مسلمات والتثنية اى المثنى ما اى اسم لحق فى اصل الوضع
اخر مفرده ولو اعتباريا كرجالان وانما لم يقل اخره لمثل ما مر لكن ينتقض
الحد حينئذ بالجمع اذ يصدق عليه انه لحق اخر مفرده الف او ياء الخ لان مسلم
مثلا كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون فينبغى ان يقول اخر مفرده الذى
كان فيه كذا ذكره الفاضل العصام ولو لم يجعل ما عبارة عن الجمع فى تعريف
جمع المذكر السالم لا ينتقض تعريفه بالمثنى كما لا يخفى والجواب عنه ان اضافة
المفرد الى الضمير للاختصاص على ما هو الاصل فى الاضافة فيؤول الى ما
ذكره الف او ياء مفتوح ما قبلها اى الياء ولا حاجة الى بيان فتح ما قبل
الالف لظهور لزومه كذا فى الامتحان وانما فتح مع ان المجانسة تقتضى
الكسر لئلا يلتبس بالجمع عند حذف النون بالاضافة ولم يعكس لان
التثنية لكونها اكثر اولى بالفتح الاخف ونون مكسورة للتعادل انما لحق
هذه الحروف ليفيد المجموع او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفرده مثله
فى الوحدة والجنس فقط ثابتة فى غير الاضافة وفيها تحذف فلما مر نحو مسلمان

فائدة ابن حاجب ...

ومسلمين وكل جمع سواء كان واحده مذكرا او مؤنثا حقيقيا او لفظيا غير جمع
المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة واما جمع المذكر السالم فيجب تذكير عامله
ولا يجوز تأنيثه مع كونه بمعنى الجماعة لغلبة جانب التذكير فيه لاختصاصه
بذكور العقلاء ولسلامة صيغة واحده والمراد به ما لا يكون مشابها
بالمكسر ولا على خلاف القياس والا فيجوز التأنيث في مثل بنين وارضين
وسنين قال الله تعالى امنت به بنوا اسرائل فالاول في حكم الابناء و
والاخيران في حكم الجمع بالالف والتاء فتقول جاء في المسلمون او رجل
قاعد ناصروه والاول مثال لما عامله الفعل والثاني لما عامله موازنه
واذا اسند اي العامل الى ضميره اي جمع المذكر السالم يجب كونه اي العامل
وارجاع الضمير الى الضمير اباه السابق واللاحق جمعا مذكرا بان يتصل به
واو الضمير الذي هو مختص بذكور العقلاء اذا كان العامل فعلا اذ باتصاله
به يعد جمعا مذكرا لشدة الامتزاج بينهما وان كان الجمع في الحقيقة هو
هذا الضمير لا الفعل وبان يكون جمعا بالواو والنون للايذان بان الضمير
المسند اليه فيه ضمير الجمع المذكر العاقل اذا كان العامل مشتقا غير الفعل
ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان الاول حقيقة عرفية نحو المسلمون
جاؤا او يجيئون او جاؤن واما جمع المذكر المكسر العاقل اذا اسند العامل
الى ضميره فيجب ان يكون عامله مفردا مؤنثا ايذانا بتأنيث الضمير المسند اليه
الراجع الى الجمع بتأويل الجماعة فيه او جمعا مذكرا سالما او مكسرا كما اذا كان
العامل صفة واما اذا كان فعلا فباتصال الواو الضمير به والمراد
بالواجب هنا الواجب المخير وهو الواحد المبهم من الامرين ولا يتنافى
ذلك جواز الواحد المعين منهما ولذا عطف باو هنا وقال فيما سبق
يجوز وعطف بالواو نحو الرجال جاءت او جاؤا وجائية او جاؤن
ولو مثل بالمكسر ايضا كجاءة لكان اولى وغيرهما اي غير جمع المذكر السالم
وجمع المذكر المكسر العاقل من الجموع وهي جمع المؤنث سالما او مكسرا
من العقلاء او غيرهم من الحيوان او غيره وجمع المكسر الغير العاقل من
الحيوان او غيره مذكرا او مؤنثا اذا اسند الى ضميرها نائب الفاعل لا سند
ولا ضمير فيه او ضميره الى العامل يجب وجوبا مخيرا كون عاملها اي

ضمائر الجموع المذكورة مفردا مؤنثا لما سبق من الايذان بتأنيث الضمير
او جمعا مؤنثا سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة للايذان
بان الضمير المستتر فيه ضمير جمع المؤنث او جمع المذكر الغير العاقل
اجراء له مجرى المؤنث لعدم اصالته في التذكير واما اذا كان فعلا
فباتصال النون الضمير الذي وضع لجمع المؤنث عاقلا او غيره او لجمع
المذكر الغير العاقل فانه باتصال هذا الضمير به يعد جمعا مؤنثا وان كان
الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل كالواو ولكن وجوب كونه
جمعا مؤنثا اذا اسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كونه
جمعا مذكرا مكسرا كالافراس ذهاب ولو قال او جمعا غير واوي اذا
كان صفة كما في لب الالباب لكان اسلم واشمل نحو المسلمات جاءت
او جئن او جائية او جائيات او جواء مثال لما اسند الى ضمير جمع
المؤنث السالم العاقل ومثال ما اسند الى ضمير جمع المؤنث المكسر
العاقل مثل الجواري جاءت او جئن الى اخره ومثال ما اسند الى ضمير
جمع المؤنث السالم الغير العاقل من الحيوان مثل الحشرات ذهبت او
ذهبن الخ ومن غيره مثل الثمرات جذت الخ والاشجار قطعت او قطعن
او مقطوعة او مقطوعات مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر
المكسر الغير العاقل من غير الحيوان ومثال ما اسند الى ضمير الغير
العاقل من الحيوان نحو الافراس جاءت الخ والمرفوع الثالث من التسعة
ما يطلق عليه لفظ المبتدأ ولما كان مشتركا لفظيا بين حقيقتين مختلفتين
فلم يمكن جمعهما في حد واحد كما في المستثنى اراد ان يقسم اولا الى نوعين
ويعرف كلا منهما فقال وهو نوعان ولما لم يكن لكل قسم اسم مخصوص كما في
المستثنى قال النوع الاول الاسم لا الصفة بقرينة المقابلة او المؤول به
وانما ضارب زيد قائم ففي تقدير شخص ضارب زيد نعم يراد به ما يقابل
الفعل عند من قال ان المبتدأ اسم لمفهوم واحد وهو الاسم المجرد عن
العوامل اللفظية المتردد بين كونه مسندا اليه وكونه صفة واقعة
المسند اليه خرج به الخبر الذي ليس بصفة او المطلق والنوع الثاني
من المبتدأ واما الاسماء المعدودة فليست بداخلة في المقسم كما عرفت

المجرّد عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظى اصلا ولو قال عن
العامل اللفظى كالبيضاوى لكان اظهر واخصر وقد عرفت ما هو المراد
بالتجريد وخرج بهذا القيد اسماء هانحو زيد قائم وحقّ انك قائم الاول
للاول والثانى للثانى ولا بدّ له اى للاول من خبر ولو تقديرا اذ لا فائدة له
بدونه والنوع الثانى الصّفة اى اللفظ الدّالّ على ذات مبهمة باعتبار معنى
مقصود فيشمل الفاعل والمفعول والصّفة المشبّهة والمنسوب نحو
اقريشىّ اخوك والمستعار نحو ءاسد الزيدان الواقعة بعد كلمة
الاستفهام حرفا كالهمزة وهل او اسما نحو ما صانع البكران ومن
مخاطب البشران وكذا متى واين وكيف وايّان او كلمة النفى حرفا وهى
ما ولا وان او اسما نحو غير قائم الزيدان او فعلا نحو ليس قائم الزيدان
وهذه العبارة اولى من عبارة ابن الحاجب حيث قال بعد حرف النفى
والف الاستفهام والبيضاوى حيث قال بعد حرف النفى والاستفهام
وقال المصنف فى شرحه لفظ الحرف حشو مخلّ وبين عمومهما كما بيّنّا
ولو لم يذكر ايضا لفظ كلمة هنا لكان اخصر ايضا فافهم رافعة لظاهر
المراد به ما لا يكون مستكنا فيشمل الضمير المنفصل مثل اراغب انت
عن الهتى ثمّ انّه ينتقض التعريف منعا بنحو اقائم ابوه زيد فانه يصدق
على قائم الصّفة الواقعة بعد الاستفهام الخ مع انّه ليس مبتدأ
بل هو جزء الخبر فان الخبر ليس مجرّد قائم بل هو مع فاعله والجواب انّ المتبادر
من البعديّة الاتّصال لفظا ومعنى وفى مثل المثال المذكور وان وجد
الاتّصال لفظا لكن لم يوجد معنى اذ الاستفهام داخل فى المعنى
على المبتدأ الّذى هو زيد كذا فى الامتحان فيكون التقدير ازيد قائم
ابوه واما كونه زيد قائم ابوه فلا يجوز لكونه فى صورة الخبر المفرد واقتضاء
الاستفهام صدر الكلام ولذا لم يجئ فى كلامهم زيدا قائم ابوه كما جاء
زيدا قام ابوه كما صرّح به الفاضل العصام ولو سلّم فلا ضير لاندفاع
الانتقاض لكنّه يلزم التزام التكلّفات بلا حاجة امّا اولا فلانّ
جعله مبتدأ لا يغنى عن كونه خبرا والصّفة اذا كانت مع مرفوعها خبرا
يكون الاعراب الّذى استحقّه المجموع فى لفظها فى غير هذه الصورة وامّا

فيها

فالمرفوع هو المجموع والنفع جار فى وسطه
كما صرح به فى الامتحان منه

وامّا فيها فلو جعلت مبتدأ يكون اعرابها من هذه الحيثيّة فى لفظها ومن
حيث كونها خبرا فى محلّه ولا خفاء فى كون هذا تكلّفا وامّا اذا لم يجعل
مبتدأ بان حمل على التقدير الاوّل كما فى زيد قائم ابوه فيستغنى عنه وامّا ثانيا
فلانّه اذا جعلت مبتدأ يكون المجموع جملة معنى وامّا اذا لم يجعل بان حمل
عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى والاصل فى الخبر الافراد والعدول
عنه بلا داع تكلّف لا يخفى وامّا ثالثا فلانّ كون المسند مبتدأ خلاف الاصل
حتّى قيل انّه مبتدأ اضطرارىّ بحيث لو وجد لرفعه وجه سوى الابتداء
لم يحكم عليه بانّه مبتدأ ولا خفاء فى وجوده هنا فى انّ الحكم به تكلّف وليس
هذا مثل اقائم زيد حتّى ينتقض به ولانّ كون الخبر مقدّما والمبتدأ مؤخرا خلاف
الاصل كما انّ كون المسند مبتدأ كذلك فبالنظر الى الاوّل جعلت مبتدأ
لوجود الاضطرارىّ فى الجملة وبالنظر الى الثانى جعلت خبرا واحدهما
يغنى عن الاخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدون
والصّفة فيهما متعيّنة للابتداء وما بعدها للفاعليّة ولا يجوز كونها خبرا
وما بعدها مبتدأ اذ المطابقة لازمة بينهما وليست هنا بخلاف مثل
اقائم زيد فانّه يجوز فيه الامران ولا خبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل
لكون الاستفهام والنفى بالفعل اولى بل فاعله سادّ مسدّ الخبر ولذا جعل
المجموع جملة فعليّة كما سبق ولا يجوز تعدّد المبتدأ اى النوع الاوّل منه
لانّه المتبادر عند الاطلاق لشهرته ولانّ السّوق يسوق اليه يعنى انّه لا يجوز
تعدّده لفظا بلا عاطف بشهادة الاستقراء وامّا التعدّد معنى ولفظا
بعاطف فيجوز ثمّ ان كان خبر كلّ مخالفا الخبر الاخر يؤتى بالواو والا فيثنّى
ويجمع نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر والزيدان عالمان او زيد وعمرو
وبكر كاتب وشاعر وفقيه او عالمون والاصل فى المبتدأ والاولى له تقديمه
على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر والموصوف مقدّم
على الوصف وجودا فينبغى ان يقدّم ذكرا ليوافقا وشرطه اى شرط صحّة
كونه مبتدأ ان يكون معرفة لانّ الغرض من الكلام حصول الفائدة والاخبار
عن غير المعيّن لا يفيد ولانّ فى تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام
وهو الافهام ولانّ فى تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث لانّه اذا كان مجهولا

وامّا التعليل بامتناع قيام عرض واحد فى
حالة واحدة فى محلّين فقد ابطله فى الامتحان
فى بحث الفاعل والعجب من الشارح الاول
حيث غفل عنه هنا وعلّل كلامه بما ابطله

وهو مقدم على الخبر ربما يمتنع السامع عن استماع هذا الحديث كذا فى شرح
لب الالباب او نكرة مخصصة اى قريبة من المعرفة فى حصول الفائدة
من الاخبار عنها وعدم الاخلال بالغرض المطلوب قال فى الامتحان
الجمهور شرطوا التخصيص بشىء للافادة وهى قد توجد بدونه ككوكب
انقض الساعة فلا وجه لاشتراط غيرها ولذا شرط المحققون من النحاة
اياها دونه واختاره البيضاوى حيث قال لو يفيد فالموافق له ان يقول
او نكرة مفيدة اللهم الا ان يقال انه اشارة الى امكان التوفيق بين
كلام المحققين وكلام غيرهم من النحاة بما قيل ان مراد الجمهور ليس
الاشتراط بل الضبط فانهم لما رأوا ان المبتدى لا يتقوى بالتمييز
بين المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا امثلة لم يتخلف عنها
الفائدة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك والمراد به ما قيد
بقيد صفة كان او مضافا اليه نحو صوت بلبل شغلنى او غيرهما نحو
افضل منك افضل منى فان تقييد الجنس يجعله مناط الفائدة والاهتمام به
بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لا يقنع بفصيح حيوان ناطق كذا لا
انسان كذا مع تساويهما بل ترك كذا مع كونه اخص منه ويجوز حذفه
اى المبتدأ عند قيام قرينة نحو زيد فى جواب من القائم اى القائم زيد بقرينة
السؤال والمرفوع الرابع من التسعة خبر المبتدأ وهو المجرد عن العوامل اللفظية
تذكر ما ذكر فى المبتدأ ورافعه المسند به اى الذى الصق الاسناد به
فالباء للالصاق ونبه به على ان تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتدأ
ذكره الفاضل العصام فى الشرح خرج به النوع الاول من المبتدأ حال كون
ذلك المسند به غير الفعل ومعناه خرج به نحو يقوم فى مثل يقوم زيد ومثل
قائم فى مثل اقائم الزيدان وفى مثل زيد قائم ابوه فان المسند به فى الاول
فعل وفى الاخيرين معناه ولكن النسبة فى الاول تامة وفى الثانى
ناقصة وهو ليس بخبر بل جزءه والخبر لا يكون فعلا ولا معناه اصلا
بل هو اما جامد كزيد ابوك او مركب كالمشتقات وما يجرى مجراها فان
الخبر ليس مجردها بل مع مرفوعاتها كما صرح فى الامتحان وبما قررنا ظهر
ان المراد بمعنى الفعل هنا ما سبق فى تعريف الفاعل لا ما دل على النسبة

التامة كما زعم البعض ثم فسره بالصفة الواقعة بعد الاستفهام او النفى
والصفة المعرفة باللام لانه مع كونه خلاف الظاهر وغير ملائم لما صرح
المصنف ينتقض التعريف حينئذ منعا بمثل قائم فى المثال الثالث لانه
يصدق عليه انه المسند به غير الفعل ومعناه لكونه غير دال على النسبة
التامة مع انه ليس بخبر كما عرفت وجمعا بنحو قائم فى نحو قائم او ما قائم زيد
على وجه وبمثل المنطلق فى مثل زيد المنطلق لانه لا يصدق عليه انه غير
الفعل ومعناه لكونه من معناه على ما فسره ايضا مع انه خبر على ان مثل
قائم فى مثل زيد قائم وان لم يدل على النسبة التامة بالنسبة الى مرفوعه
لكنه يدل عليها بالنسبة الى المبتدأ كما صرح به المصنف فى الامتحان
فى تعريف الخبر فيكون مما يدل عليها فيكون من معناه فيلزم ان لا يصدق
التعريف على خبر اصلا فالتخصيص بما فسره تحكم لا يخفى نحو قائم فى
زيد قائم ويجوز تعدده اى الخبر لفظا بلا عاطف من غير تعدد المبتدأ
لجواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية فى محل واحد نحو زيد قائم
بالفعل قاعد بالقوة او بالعكس وفى الامتحان زيد قائم ضاحك وهو
الاظهر وحكم الاخبار المتضادة مذكور فى الرضى ويجوز فيه العطف
ايضا ويكون جملة اسمية او فعلية وقد عرف ما هو المراد بهما يعنى
ان الاصل فى الخبر كونه مفردا ليوافق الركنان وليكون اخصر واسرع
قبولا للربط ولكنه قد يكون جملة فلا بد فى الخبر الكائن جملة من عائد
يربطها الى المبتدأ لانها من حيث هى هى مستقلة لا تقتضى التعلق
بما قبلها وهو الضمير فى الغالب وقد يكون اسم اشارة نحو والذين
كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل على
المبتدأ نحو انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولام الجنس
فى مثل نعم الرجل زيد على وجه والظاهر فى موضع الضمير نحو الحاقة
ما الحاقة اى ما هى ان لم تكن خبرا عن ضمير الشان فانها اذا كانت خبرا
عنه لا تحتاج اليه لوجود الربط المعنوى بينهما لكونها عبارة عنه
نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه الاول للاول والثانى للثانى ويجوز حذفه
اى العائد لو ضميرا لفظا لا معنى يعنى ان حذفه ليس منسيا لقرينة اذ لا حذف

بدونها الانشيا قياسا اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية ومبتداها جزء
من الاول نحو البر الكر بستين اى منه بقرينة ان بايع البر لا يسعر غيره
وسماعا فى غيره نحو ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اى ان ذلك منه
واصله اى الاصل فى الخبر والاولى له ان يكون نكرة لكونه عمدة للافادة
وهى انما تحصل بالاخبار بما لم يعرف كما ان المبتدأ عمدة للبيان ولذا كان
اصله التعريف وقد يكون معرفة فان ذا لا ينافى الافادة لجواز كون
النسبة مجهولة عند المخاطب تحقيقا او تنزيلا فيفيد الاسناد نحو
زيد المنطلق لمن يعرفهما ولكن لا يعرف النسبة بينهما ونحو الله الهنا
تنزيلا للمخاطب منزلة من لا يعرف النسبة بينهما لجريه على خلاف مقتضى
علمه ويجوز ان يكون مثل هذا لمجرد التقرب لا لقصد الافادة ويجوز
حذفه اى الخبر عند قرينة نحو زيد لمن قال ازيد قائم ام عمرو وان كان
المبتدأ بعد اما وجب دخول الفاء فى خبره فى جميع الاوقات رعاية
لمعنى الشرط فيها وهو سببية الاول للثانى او للحكم به ولو بجعل المتكلم
وفسره الرضى بلزوم الثانى للاول نحو اما زيد فمنطلق الا لضرورة
الشعر اى فى وقتها كقوله اى الشاعر اما القتال لا قتال لديكم والعائد
هنا العموم المشتمل على المبتدأ فان لا لنفى الجنس فالمعنى القتال المذكور
منفى عنكم لاستلزامه نفى كل قتال عنكم وتمامه ولكن سيرا فى عراض
الكواكب ولضرورة اضمار القول الذى هو مدخوله استغناء
عنه بالمقول كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم
اى فيقال لهم اكفرتم وان كان اى المبتدأ اسما موصولا بفعل او ظرف
اى بجملة فعلية او ظرفية هى قسم منها فهما مجازان تسمية للكل باسم الجزء
او موصوفا به اى بالموصول المذكور او نكرة موصوفة باحدهما اى الفعل
او الظرف او مضافا اليها اى الى الموصول باحدهما والموصوف به و
النكرة الموصوفة باحدهما ومن قصر على الثالث فقد قصر او كان
لفظ كل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد لا بجملة او غير موصوفة اصلا
جاز دخول الفاء فى خبره لان كلا منها لابهامه كان كاداة الشرط
وكل من الصلة والصفة لكونها فعلية او ظرفية هى قسم منها كانت

بتقدير الفاء معطوف على الضرورة بحذف المضاف ولو اسقط اللام لكان اظهر منه

كالشرط

كالشرط فصار الخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء والوصف فى كل المضاف
وان كان مفردا يؤكد المشابهة كما لا يخفى وجاز تركه لعدم كونه جزاء فى
الحقيقة فجاز اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره فى مثل هذا المبتدأ
وكذا اى كما جاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ المذكور اذا لم يدخل عليه شئ
من النواسخ جاز دخوله فى خبره اذا دخل عليه اى على المبتدأ المذكور
ان وان ولكن بخلاف سائر نواسخ المبتدأ حرفا كان نحو ليت ولعل
وكان وما ولا او فعلا نحو علم وكان لانها اذا دخلت عليه سقط
اعتبار صدارة معنى الشرط الذى اعتبر فيه فضعف معنى الشرط
لانتفاء لازمه الذى هو الصدارة فلا يجوز دخول الفاء على
خبره وانما جاز دخوله على خبر ان المكسورة مع انها من النواسخ
لعدم تاثيرها فى معنى الجملة فكان وجودها كالعدم وان المفتوحة
وان كان لها تاثير فى المعنى لكنها الحقت بالمكسورة لاشتراكهما
فى افادة التحقيق والحق بها ايضا لكن للاشتراك فى جواز العطف
على محل اسمها ويدل على هذا الجواز القرآن الكريم وكلام الفصحاء
كقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه وقول
الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون
ومثال ان يأتى فى المتن ثم المفهوم الصريح من كلامه هنا
اختصاص جواز الدخول بخبر هذه الثلثة ومنع كان لدخوله
فى السائر وهو الموافق لكلام صاحب التسهيل ولب الالباب و
من كلامه فى الامتحان جواز الدخول على خبره ايضا على ما هو الصحيح
فبين كلاميه فى كتابيه تدافع ظاهر فافهم نحو الذى ياتينى او فى
الدار فله درهم قال الفاضل العصام الاولى والذى فى الدار
لئلا يتوهم ان الترديد فى الصلة دون التمثيل مثال للمبتدأ الموصول
بفعل او ظرف وقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه
ملاقيكم مثال للموصوف بالموصول بفعل الداخل عليه ان
والفرار وان لم يكن سببا لملاقاة الموت لكنه سبب للحكم بها
وعلى ما فسره الرضى لا حاجة الى هذا التاويل فافهم ونحو رجل

اى على المبتدأ المذكور منه

لانها مؤكدة والتاكيد تقوية الثابت لا تغييره

يأتيني او في الدار فله درهم مثال للنكرة الموصوفة بأحدهما وغلام رجل
يأتيني او في الدار فله درهم مثال للمضاف اليها ونحو غلام الذي يأتيني
او في الدار فله درهم ونحو غلام الرجل الذي يأتيني او في الدار فله درهم
وكل رجل عالم فله درهم مثال لكل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد وكل
رجل فله درهم مثال لكل مضافا الى نكرة غير موصوفة اصلا وفي غيرها
اي المواضع المذكورة لا يجوز دخول الفاء على الخبر لانعدام سبب
موجب او مجوز والمرفوع الخامس من التسعة اسم باب كان اي نوعه
وهو الافعال الناقصة لم يعرّفه لظهوره مما سبق لانه لما بيّن في بحث
العامل ان باب كان لا يدخل الا على المبتدأ والخبر في الاصل ويسمى مرفوعه
اسما له وعلم من تعريف المبتدأ كونه مسندا اليه ظهر انه الاسم المسند اليه
الداخل عليه باب كان وحكمه حكم الفاعل في انه لا يكون الا اسما او
مؤولا به وفي عدم جواز تقديمه على عامله وفي عدم جواز حذفه من
غير المصدر وفي كونه مضمرا ومظهرا وفي كون المضمر مستترا وبارزا
الى اخر ما ذكر في بحث الفاعل والمرفوع السادس خبر باب ان اي الحروف
المشبهة بالفعل لم يعرّفه لظهوره مما سبق ايضا فتذكروا امره اي حكمه
كامر خبر المبتدأ في كونه واحدا ومتعددا ومفردا وجملة ومذكورا
ومحذوفا وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا له بوجود الشرائط
وامتناع الموانع فلا يرد ان انّ زيد ابن ممتنع مع جواز ان زيد لكن
لا يجوز تقديمه اي خبره على اسمه لان باب ان لكونه فرع الفعل على
ما سبق تحقيقه يعمل عمله الفرعي وهو تقدم المنصوب على المرفوع
حطا لمرتبته عن مرتبة الاصل ولو قدم لزم المساواة بينهما الا
ان يكون ظرفا فانه يجوز حينئذ تقديمه عليه لو معرفة نحو قوله تعالى
ان الينا ايابهم ويجب لو نكرة نحو ان في الدار رجلا وقوله عليه
الصلوة والسلام ان من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم فيه ما لا يتوسع
في غيره والسابع خبر لا لنفي الجنس اي لنفي الحكم عنه وهو ما اسند
الى اسمها لم يتعرض له لتبينه مما سبق وحكمه ايضا كحكم خبر المبتدأ
كما ذكرنا في خبر باب ان لانها من نواسخها لكن لا يتقدم على اسمه

ولو ظرفا

ولو ظرفا لانه اضعف عملا لانه بالحمل على ان كما مر وكثر حذفه لو عاما
ويجب في بني تميم ان دل عليه قرينة فينبغي ان يتعرض لذلك
ولا يهمله فافهم نحو لا غلام رجل عندنا والثامن من التسعة
اسم ما ولا المشبهتين بليس وهو ما اسند اليه يليهما لم يتعرض له
لما مر ايضا وحكمه حكم المبتدأ لما مر والتاسع المضارع الخالي
عن النواصب والجوازم واما الداخل عليه احدهما فمنصوب او
مجزوم كما مر نحو يضرب ويضربان الاول لما كان رفعه بالحركة
والثاني لما بالحرف واما المنصوب فثلثة عشر اثنا عشر منها
اسماء خمسة مفاعيل وسبعة ملحقة بها وواحد منها المضارع
المنصوب الاول منها المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة
المفعول على كل فرد منه من غير تقييده بحرف او مع بخلاف المفاعيل
الباقية قدمه لكون عامله بمعناه بخلاف غيره فانه من متعلقات
الفاعل وهو اسم ما اي معنى انما ذكر الاسم فيه وفي امثاله لان
ما فعله الفاعل انما هو المعنى والمفعول من اقسام اللفظ وكون
ما عبارة عن اللفظ لا يحتاج الى تكلف تقدير مضاف اي فعل مدلوله
او ارتكاب المسامحة من وصف اللفظ بصفة معناه فيكون
التسمية بالمفعول تسمية للدال باسم المدلول فعله فاعل عامل
اي قام به بحيث يصح اسناده اليه مؤثرا فيه اولا فلا ينتقض
بمثل مات موتا اذ فيه القيام لا التأثير المتبادر من الفعل ولم يقل
قام مع انه عد في الامتحان اذ يراد به القيام بلا قرينة تكلفا لا يلايم
ما في الحد المحدود باعتبار معناه اللغوي ولم يشترط كون الفاعل
مذكورا كما في العامل لئلا ينتقض بما عامله مصدر محذوف الفاعل
او مبني للمفعول كاعجبني ضربك ضربا على تقدير الاضافة الى المفعول
وضرب زيد ضربا على بناء المفعول اذ المصدر لم يوضع الا لما
هو صفة الفاعل وهو الداخل في مفهوم المشتق فيصدق عليه
انه مما فعله فاعل عامل مذكور وان لم يذكر الفاعل سواء اريد
بالفعل معناه الظاهر او القيام به اذ وضع المجهول لنسبة الوقوع

وانما قيد بكونه لانه بدونه يعم نحو خلق الله العالم منه
وضربت ضربة منه

وان اسند الى المفعول منه

على ما هو المشهور منه

الى المفعول لا للنسبة القيام على ما حققه الفاضل العصام موقوف ويصدق
على مثل موتا فى المثال المذكور انه مما فعله فاعل عامل مذكور وان اريد
بالفعل معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل المعنوى لا الاصطلاحى
فلا حاجة الى الصرف عن الظاهر واقول نعم لكن الظاهر المتبادر
كون ذلك الفاعل مدلول الفاعل الاصطلاحى للعامل المذكور فلا بد
من الصرف عنه وما ذكره فى الامتحان من انه يحتاج الى ان يراد بالفاعل
ما يعم نائبه فانما هو على مراد القاضى ليكون وجها لعدوله عن حد
ابن الحاجب لا انه لا يحتمل توجيها اخر حتى يرد عليه ما اورده ههنا
ولذا اختاره هنا فابقى ما يحتمل توجيها اخر واصلح ما لا يحتمله حيث قال
عامل بدل فعل اذ يحتاج فيه الى ان يراد به ما يعم المشتق منه لئلا يخرج
ما عامله اسم ولا قرينة وهو تكلف وخلاف ظاهر اذ الظاهر ان يراد به
الاصطلاحى وقد صرح فيما علقه على الامتحان ان مجرد ورود الاعتراض
لا يكون قرينة مذكور صفة لعامل لفظا نحو ضربته ضربا او تقديرا
نحو فضرب الرقاب اى اضربوا خرج به ما لم يذكر عامله اصلا مثل الضرب
واقع وبزيادتهما اندفع ما اورده فى الامتحان على حد ابن الحاجب من انه
يحتاج فيه الى ان يراد بالمذكور ما يعم الحكمى مع عدم القرينة وهو تكلف
لانهما قرينتان لقصد العموم بمعناه صفة ثانية له اى ملابس بمعنى ذلك
الاسم ومعنى الملابسة اشتراكهما فى معنى مدلول لهما مطابقة فيهما كضربت
ضربا او تضمنا كذلك كضربت ضربة او مختلفا كضربت ضربا او ضربت
ضربته ذكره فى الامتحان وهذا ظاهر وان خفى على الفاضل الجامى حيث
قال المراد به اشتمال الكل على الجزء وهو مع كونه خلاف الظاهر غير
متمش فى النوع والعدد ومعمول المصدر والمصنف حمل مراد القاضى
على هذا وجعله من اسباب عدوله عن حد ابن الحاجب ولا احتماله لتوجيه
حسن كما نقلناه عنه ابقى على حاله هنا ثم انه خرج به مثل تاديبا فى مثل
ضربته تاديبا لان التاديب ما يحصل الادب وما يليق بالشخص
والضرب وسيلة له كالشتم والنصيحة وغير ذلك وكذا كراهتى فى
كرهت كراهتى اذا كانت مفعولا به اذ المراد بالاشتراك فى المدلول ان يقصد

اى حد ابن الحاجب منه

باحدهما

باحدهما ما يقصد بالاخر ولم يقصد هنا بالعامل ما قصد بالمصدر بل
قصد تعلقه به والمراد بالاسم المنصوب ولو تقديرا وبالعامل ما هو
عامل فيه بقرينة ان كلامه مسوق لبيان المنصوب وتعداده وتمييز
بعضه عن بعض بعد ما ثبت كونه معمولا لعامله ومنصوبا به ببيان
جميع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل وما بمعناه
ينصب معمولات كثيرة فلا يرد عليه ما اورده على ابن الحاجب من
عدم تمام منع حده لصدقه على نحو ضربت وضربى شديدا اذ لم يسبق
فى كلامه هذا البيان فلا يراد فيه ما اريد فى كلام المصنف ولذا
عدل القاضى عنه فى اللب هذا ما تيسر لى فى هذا المقام • والعلم
بالحقيقة عند الملك العلام • نحو ضربت ضربا مثال لما هو للتاكيد
وضربة بالكسر مثال لما هو للنوع وضربة بالفتح مثال لما هو للعدد
ثم ان تلك الملابسة دائمة بخلاف الملابسة بلفظه فانها غير دائمة
بل اكثرية ولذا قال وقد يكون العامل ملابسا بغير لفظه اى اسم ما فعله
او المفعول المطلق هذا هو الملائم للسباق ويجوز العكس اما مادة
نحو قعدت جلوسا او بابا نحو انبت الله نباتا وقد يحذف فعله
الاصطلاحى والتخصيص به لاصالته وكثرة الحذف فيه او الدال
على الحدث بقرينة ذكر العامل فى التعريف والفعل بدله هنا وكونه
تكلفا عند عدمها وللتنبيه على هذا لم يقل عامله مع كونه اظهر ولم يكتف
برجوع الضمير اليه مع كونه اخصر على انه يحتمل ان يرجع الى المفعول
المطلق لقيام قرينة اذ لا حذف بدونها الا نسيا اما جوازا نحو خير
مقدم لمن قدم اى قدمت قدوما خير مقدم او وجوبا سماعا نحو ايضا
اى اض ايضا اى عاد ثم غلب فى معنى مثل ما سبق ويجوز تقديمه اى
تقديم المفعول المطلق او اسم ما فعله على عامله لو للنوع او العدد و
اما لو للتاكيد فلا لان حق المؤكد التاخير كذا فى الامتحان ولا يلزم
اى المفعول المطلق لعامل كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز حذفه بلا نائب
فى غير المصدر مع انهما سيان فى كونهما مقتضى النسبة التى هى داخلة
فى مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر وان فاعلية الفاعل بقيامه مدلوله

اى الشارع الاول

لان العامل يدل وضعا على ما يدل عليه بخلاف الفاعل فانه لا يدل
وضعا على ما يدل عليه الفاعل بل عقلا فافترقا ثم ان اللازم من نفى
اللزوم جواز تركه لا مساواته لذكره كما زعم البعض بل يجوز كون الذكر
اولى ليفيد فائدته والا لكان ذكره عبثا والمنصوب الثانى المفعول به
قدمه لشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل المتعدى عليه ايضا بخلاف
غيره وهو فى اللغة الذى الصق به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره عائد
الى اللام كذا فى الامتحان وفى الاصطلاح اسم ما وقع عليه اى تعلق
به حسا او عقلا وهو فى هذا المعنى وان كان مجازا لكنه صار بالغلبة و
الاشتهار فيه كالحقيقة العرفية فصح الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة
او بها بقرينة التقسيم فلا يرد انه لا يتناول مثل عرفت زيدا اذ معنى
الوقوع على الشئ السقوط عليه ولا سقوط لشئ على زيد لوجود التعلق
به عقلا فعل الفاعل اى حدثه القائم به والمراد بالفاعل ما يعم المذكور
وغيره وبالاسم المنصوب ولو محلا فلا يرد مثل زيد منعا ودرهما
جمعا فى مثل اعطى زيد درهما اذ زيد حينئذ لا يدخل فى الجنس حتى يحتاج
الى اخراجه فيصدق على درهما انه اسم منصوب وقع على مدلوله
فعل محذوف الفاعل والمراد بالوقوع الدلالة عليه عبارة فيدخل
مثل ضرب زيد عمرا مع كذبه وما ضرب زيد عمرا لوجود الدلالة عليه
عبارة والا لم يفد النفى نفيه وهو على قسمين عام للازم والمتعدى
وهو المجرور بحرف سوى فى واللام وما بمعناهما اذ مدخول الاول
مفعول فيه لا به والثانى مفعول له لا به كما مر فى بحث حرف الجر
وخاص بالمتعدى وقد مر بحث المتعدى واللازم فى بحث العامل
ويجوز تقديمه على عامله لقوته فى العمل وعدم المانع عنه والمراد
ما ليس اسم فعل ولا مصدرا لما تقدم ان معمولهما لا يتقدم عليهما الا
المجرور بحرف الجر كما سبق فى بحثهما ولا مضافا اليه لشئ اذ المعمول
لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العامل فلا يقال انا زيدا غلام ضارب
نحو زيدا ضربته وبه مررت وحذفه مطلقا اى بقرينة نحو اهذا
الذى بعث الله رسولا اى بعثه او بدونها نحو فلان يعطى اى يفعل

اى نفى الوقوع

بحرف النفى

الاعطاء

اى جواز التقديم والحذف

الاعطاء وهذا تكرار لما سبق فى بحث العامل القياسى وحذف فعله
اى عامله مر نظيره لقيام قرينة نحو زيدا لمن قال من اضرب اى
اضرب والمنصوب الثالث من ثلثة عشر المفعول فيه مثل المفعول به
قدمه موافقا للكافية لكونه مدلول الفعل فى الجملة بخلاف المفعول له
وعكس فى اللب لكون المفعول له سبب الفعل وجودا او تصورا بخلاف فيه
وهو اسم ما اى شئ فعل فيه اى ذلك الشئ مضمون عامله اى ذلك الشئ
فعلا او شبهه او معناه فالاضافة لادنى ملابسة او محمول على
التسامح او على حذف المضاف ولو قال ما فعل فى مدلوله مضمون
عامله وجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب او قال اسم ما فعل فيه
مضمون العامل لكان اظهر واسلم ولولا الاسم لامكن التوجيه فى فيه فافهم
يعنى وقع فيه مدلول عامله الذى هو الحدث مطابقة كما فى المصدر
او تضمنا كما فى غيره مؤثرا فيه فاعل العامل اولا من حيث انه وقع فيه
ذلك المدلول فدخل فيه نحو مات زيد يوم الجمعة وخرج عنه شهدت
او فضل الله يوم الجمعة فان وقوع الشهود والتفضيل فيه ليس من حيث
انه وقع فيه بل من حيث انه وقع عليه وخرج بقوله مضمون عامله
كان يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب ليس بمضمون العامل من زمان
او مكان بيان لما واشارة الى قسميه اللذين مر بيان حكم كل منهما وشرط
نصبه لا كونه مفعولا فيه كما هو مذهب الجمهور فانهم لا يطلقونه الا
على المنصوب بتقدير فى واما المجرور بها فمفعول به غير صريح عندهم
بخلاف ابن الحاجب حيث جعله مفعولا فيه وتبعه المصنف كما مر
فى بحث العامل لفظا لا محلا فانه لا يحتاج الى الشرط تقدير فى وقد مر
شرط تقديره فى بحث حرف الجر ويجوز تقديمه اى المفعول فيه على عامله
ان لم يكن نائب الفاعل على ما مر فى بحث حرف الجر ولو كان العامل
معنى فعل واذا جاز التقديم عليه مع كونه اضعف فلان يجوز على غيره
اولى وحذفه مطلقا بقرينة او لا وحذف عامله لقرينة نحو يوم الجمعة
لمن قال متى سرت اى سرت والمنصوب الرابع من ثلثة عشر المفعول له
مثل ما مر غير مرة قدمه لما مر من انه سبب الفعل ولانه يحذف الكلام

[illegible] على التسامح او على حذف المضاف

يشبه المفعول المطلق حتى عدّه بعضهم منه وهو اسم ما اى شئ فعل لاجله
اى وقع لاجل حصوله كقعدت عن الحرب جبنا او تحصيله كضربته تأديبا
وخرج به سائر المفاعيل مضمون عامله اى مدلوله الذى هو الحدث لذكر
ما ذكر انفا فلا يرد مثل وجدت التأديب الذى ضربت لاجله اعجب حتى
يحتاج الى دفعه بقيد الحيثية كما فى عبارة ابن الحاجب وشرط نصبه
لا كونه مفعولا له لفظا اذ نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط تقدير اللام
وقد مر شرط تقديره ايضا فى بحث حرف الجر ويجوز تقديمه على عامله
ان لم يكن نائب الفاعل كما مر اذ يجوز ان ينوب عنه ان كان مجرورا وتركه
مطلقا اختاره على الحذف تنبيها على انحطاط رتبته عن رتبة ما سبق
ويجوز حذف عامله لقرينة كقولك تاديبا لمن قال لم ضربت زيدا اى ضربته
والمنصوب الخامس المفعول معه قيل معه نائب الفاعل كبه وله وفيه
واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل اللازم النصب
وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه فى الاكثر واليه ذهب فى قوله تعالى
لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال
والاسناد الى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه ههنا وفى الاية
الكريمة اى الذى فعل الفعل معه ذكره فى الامتحان وفى هذا التفسير
اشارة الى ان نائب الفاعل هو المعهود لا المطلق فينوب عن الفاعل فلا يرد
ان الاسناد الى المصدر المؤكد وهو ملفوظ لا يجوز لعدم الفائدة فيه
فكيف اذا نوى ولم يلفظ والى الجواب عما ذكره الفاضل العصام من ان
الواجب حينئذ المفعول هو معه لان مسنده صفة جارية على غير ما
هى له وتقريره ان هذا انما يجب اذا كان مرجع المستكن مقدما على مرجع
البارز حتى لو لم يؤت بالمنفصل لتبادر ان المستتر راجع الى الاقرب
فيؤتى به على خلاف الظاهر للتنبيه على ان مرجعه خلاف الظاهر وهو
الابعد وههنا ليس كذلك اذ الموصول مقدم على الفعل الذى هو مفهوم
من المفعول فيكون رجوع الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة الى التنبيه
المذكور وهو المذكور اى المنصوب الذى ذكر فخرج مثل كل رجل وضيعته
فلا حاجة لاخراجه الى تقييد العامل بكونه غير معنوى مع انه لا قرينة له

بقرينة اولا الخ

فقد تقديرى لاشتغال الاخر بالفتحة منه

ثم المراد

ثم المراد به ما يقابل المقدر ليفيد عدم جواز حذف المفعول معه لا كالمذكور
المذكور سابقا بعد الواو وخرج به سائر المنصوبات كلها سوى الحال
بالواو لمصاحبة معمول عامل فعلا او شبهه او معناه وخرج به ثلاث
والمراد بالمعمول اعم من الفاعل والمفعول الذى ليس بمنصوب لتحقق
العدول الى النصب الذى هو نص على المقصود الذى هو المصاحبة
ولو كان المعمول منصوبا لاحتمل الواو على العطف الذى هو الاصل
فيها فلا عدول حينئذ الى النصب حتى يكون نصا على المقصود نحو
حسبك وزيدا درهم بخلاف نحو كفاك وزيدا فانه كضربت زيدا و
عمرا وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق وتجويز الفاضل الجامى
كون الاول مفعولا معه دون الثانى تحكم صرح به الفاضل العصام
ثم ان معنى المصاحبة المشاركة فى الفعل مع عدم المفارقة فيه فى زمان
واحد على ما ذهب اليه الاخفش من انه لا مفعول معه الا ويصح
عطفه على معمول عامل واما على ما ذهب اليه غيره المقارنة معه حين
التلبس بالفعل والمشاركة فيه ليست بشرط لقولهم استوى الماء
والخشبة اى ارتفع وسرت والنيل اذ لا ارتفاع فى الخشبة ولا سير فى
النيل واجيب بانه اريد بالاول معنى التساوى اى تساوى الماء و
الخشبة فى العلو وبالثانى معنى الانتقال فيوجد الاشتراك ويصح العطف
نحو جئت وزيدا ومالك وعمرا وجئت انا وزيدا ولا يجوز تقديمه
بدون المصاحب على عامله فيه اشارة الى ان عامله عامل المصاحب
لا الواو لانه ليس من العوامل بل هو واسطة على ما هو الراى الصحيح ولا
المعنوى اذ لا يتصور فيه التقديم ولذا لم ينصب ضيعته فى كل رجل
وضيعته ولا على المعمول المصاحب لاقتضاء معنى الواو سبق القرين
ولا مع المصاحب لانه اما فاعل او مفعول غير منصوب وهو اما نائب
الفاعل او مضاف اليه وكل منها لا يجوز تقديمه على عامله ولا يجوز تعدده
كما لا يجوز تعدد مع لما مر من عدم جواز تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل
واحد ولما فرغ من المفاعيل الخمسة شرع فى الملحقات بها والمنصوب
السادس الحال وهى ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها فقدمها على التمييز

مع انه ملحق بالمفعول به من حيث انه منصوب واقع بعد تمام العامل لان
لها شبها بالمفعول به ايضا من حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها مع
كونها اكثر منه وهى فى اللغة من حال يحول اى انقلب وتغير سمى بها العرفى
لانقلاب مدلوله وتغيره غالبا وقيل من الحال بالمعنى المقابل للماضى و
المستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا والمفعول مفعولا
كما ان الحال المرقومة تدل على زمان انت فيه وفى عرف النحاة ما اى منصوب
اسما او جملة يبين هيئة الفاعل والمفعول به لمنع الخلو فلا يخرج مثل
ضرب زيد عمرا راكبين خرج بها التميز لانه يبين الذات وباضافتها اليه
المصدر فى مثل ضربت ضربا شديدا ورجعت قهقرى فانه يبين هيئة العامل
وبما عرفت من ان المقسم هو المنصوب بالاصالة عرفت ان المنصوب بالتبع
غير داخل فى الجنس فلا حاجة فى اخراجه الى اعتبار قيد الحيثية بل لا وجه له
ثم الهيئة وهو الحالة والكيفية اعم من ان يكون له باعتبار نفسه او متعلقه
نحو جاءنى زيد قائما ابوه ومن ان يكون محققة او مقدرة مثل قوله تعالى
فادخلوها خالدين اى مقدرى الخلود ويسمى الاولى حالا محققة
والثانية مقدرة ومن ان تدوم له حقيقة او حكما بان يتصف بها
غالبا اولا تدوم ويسمى الاولى دائمة ومنها المؤكدة والثانية منتقلة
ومن ان تدل عليها هيئتها وحدها او مع المادة فالاولى نحو جاءنى زيد
والشمس طالعة فان هيئة الحال فيه وحدها تدل على هيئة الفاعل
وهى المقارنة بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل العصام لفظا او معنى
اى سواء كان الفاعل والمفعول به لفظيا بان يكون فاعلا او مفعولا به
فى اللفظ او معنويا بان يكون احدهما فى المعنى وان كان فى اللفظ خبرا
او مبتدأ كما فى مثال المتن او مفعولا مطلقا كضربت الضرب شديدا
فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا او معه فانه فى المعنى اما فاعل
او مفعول به نحو استوى الماء والخشبة قائمة وحسبك وزيدا
قائما درهم او مضافا اليه نحو بل نتبع ملة ابرهيم حنيفا وان يأكل
لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابرهيم وان يأكل اخاه وكذا قوله
تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فانه فى معنى هؤلاء مقطوعون

بالكلية

بالكلية مصبحين مثل ضربت زيدا قائما حال من الفاعل او المفعول به
اللفظى وهذا زيد قائما حال من اسم الاشارة كما هو رأى الفاضل
العصام او من زيد كما هو رأى الفاضل الجامى والعامل معنى التنبيه
او الاشارة المفهوم من هذا وعاملها اى الحال الفعل مطلقا او شبهه
كذلك او معناه وقدم ما هو المراد منهما وهذا توطئة لبيان امتناع
تقديمها على المعنوى وجوازه على غيره لانفهامه من تخصيص الامتناع
به وشرطها ان تكون نكرة لان الغرض منها وهو تقييد الحدث المنسوب
الى صاحبها يحصل بها فيصير التعريف حشوا وقال الفاضل العصام
الاظهر ان الاصل فى الحال التنكير كما فى خبر المبتدأ فاشتراطهم التنكير
وتأويلهم الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة بالتنكير يكاد يوجب
التنكير انتهى ويؤيده قولهم فى بيان وجه كون صاحبها معرفة غالبا
انه محكوم عليه فى المعنى والتعريف اصل فيه فانه يفهم منه ان يكون
التنكير اصلا فيها لكونها محكوما بها فى المعنى والاصل فيه التنكير
ولا يتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل
المعنوى لضعفه مع كونها فى المعنى كالمفعول فيه الذى يجوز تقديمه
عليه كما مر ولذا لم يقل بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب ولو ظرفا
عند سيبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم يتقدم المبتدأ على الحال
نحو قائما زيد فى الدار او قائما فى الدار زيد واما اذا تقدم عليها جاز
تقديمها عليه عنده نحو زيد قائما فى الدار وجوز ابن الدهان تقديم
الحال الظرف على العامل مثله ولا على ذى الحال ولقد احسن فى
هذه الزيادة اذ بها يندفع الخلل الواقع فى عبارة الكافية المجرور
بحرف الجر او الاضافة لانها تابع وفرع له والمجرور لا يتقدم على الجار
فلا يتقدم تابعه ايضا ورد بان هذا منقوض بجواز مثل راكبا
جاءنى زيد مع عدم جواز تقديم ذى الحال فيه لكونه فاعلا واجيب
بمنع عدم الجواز لان هذا المعنى يؤدى بالتقديم ايضا لكن لا يسمى
حينئذ فاعلا بل مبتدأ بخلاف المجرور فلا نقض كذا ذكره الفاضل العصام
لكن يرد على هذا ان يجوز التقديم على المضاف اليه بالاضافة اللفظية

بجواز تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف اليه فقط اذا كان مفعولا او بزوال اسم الفاعل ايضا اذا كان فاعلا مع انهم صرحوا بانه لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه نحو فاتبع ملة ابرهيم حنيفا ويمكن الدفع بان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع فلما لم يجز ذلك في المعنوية وان زال اسم المضاف اليه منعوه مطلقا على ما صرح به الرضي والسيد عبد الله في شرح لب الالباب وهو المفهوم من اطلاقاتهم وقال الدماميني في شرح التسهيل نقلا عن مصنفه ان المراد بالاضافة ما هو المحضة اذ في غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف اليه لكونها في تقدير الانفصال فلا يعتد بها نحو هذا ملتوتا شارب السويق الان او غدا فلا يقال مررت جالسا بزيد ولا جاءني مجردا عن الثياب ضاربه زيد هذا مذهب سيبويه واكثر البصرية وهو المختار عند المصنف ونقل عن البعض الجواز في الاول فرقا بينهما بان حرف الجر كالجزء من العامل لكونه معديا له فكانه من تمامه كالهمزة والتضعيف فالمجرور به في حكم المنصوب فاذا قلت مثلا ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت هندا واستدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اي الا للناس كافة والمصنف لم يعتد به ولذا خص التمثيل به اذ المؤول بالشئ لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه على ان جزئيته من المجرور بحسب اللفظ اظهر من جزئيته من العامل بحسب المعنى واعتبار جانب اللفظ اولى من جانب المعنى في هذا الفن والاية الكريمة مؤولة لا تصلح للاستدلال لجواز كون التقدير الا رسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم من الكف فانها اذا عمتهم فقد كفتهم ان يخرج منهم احد او كونها حالا من الكاف والتاء للمبالغة كما في مثل علامة لما تقرر ان الحال المحصورة لا تتقدم فالمعنى الا جامعا لهم في الابلاغ ذكره الزجاج والاعتراض بان كف بمعنى جمع ليس بمحفوظ ممنوع قال ابن دريد كل شئ جمعته فقد كففته ومنه حديث الحسن رضي الله عنه ان رجلا كان به جراح فسأله كيف يتوضأ فقال كفه بخرقة اي اجعلها حوله ولو سلم فباب المجاز اوسع والكف بمعنى المنع قد يلزمه الجمع وما قيل فالمعنى الا كافا لهم عن الشرك وارتكاب الكبائر

وهو ابن كيسان وابو علي وابن برهان منه

ع يجوز تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجر منه

قال الدماميني وابطاله بان ما زيد فيه التاء للمبالغة ثلثة ابنية نسابة وفروقة ومنذارة فتجيء لا ثالث لها بشهادة على نفي فمقابلة على اثبات من امام معتبر كلام ... في اللغة ... منه

يأباه

يأباه قوله تعالى بشيرا ونذيرا فافهم على انه يمكن ان يقال ان الارسال ليس لذات الناس كما لا يخفى فلا بد من التقدير مثل الا لدعوة الناس فحالية كافة حينئذ ركيكة لدلالتها على الاجتماع والا لا تدل على الهيئة على ما ذكره بعض الكمل ولو سلم عدم دلالتها عليه على ما ذكره الرضي فلا يخلو عن الابهام ولو كان المراد بها افادة تاكيد عموم الناس لكان الظاهر ان يقال الا لكافة الناس بالاضافة وان الحال المحصورة لا تتقدم على ذي الحال فلا يتجه ما قيل ان كلا من الاحتمالين تكلف وتعسف لا يمنع الاستدلال بالظاهر ولو كان صاحبها نكرة محضة اي غير مخصصة بما سوى التقديم يجب تقديم الحال عليها بشهادة الاستقراء وقيل لئلا يلتبس بالصفة في ذي الحال المنصوب ثم قدمت في سائر المواضع طردا للباب ورد بان هذا يقتضي ان يجب التقديم ايضا اذا خصصت بوصف او غيره لوجود الالتباس فيه ايضا مع انه لم يجب كما صرحوا به ويفيده قوله محضة وقيل ليتخصص بالتقديم تخصص المبتدأ بتقديم الخبر الظرف فانها بمنزلته ورد بانها بمنزلة ظرف الزمان ولا يصح الاخبار به عن الجثة اقول عدم الصحة في الحقيقي مسلم واما في التنزيلي الذي هو المراد هنا فلا فافهم نحو جاءني راكبا رجل وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد وان كان الاصل ان تكون مفردا كالخبر خبرية لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجرائها عليه في قوة الحكم عليه والانشاء لا يصلح ان يحكم به على شئ ولما كان الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة به فاذا وقعت جملة فلا بد فيها اي في الحال الكائنة جملة من رابط يربطها الى صاحبها وهو الضمير فقط في المضارع المثبت مع فاعله اذ الكلام في الجملة ولا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل المستغني عنه مع كونه واردا على اصل الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد وعلى نهجها في الاستعمال من التجرد عن حرف النفي ونحو قمت واصك وجهه وقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله مأول بتقدير المبتدأ او جعل الواو في الاول للعطف وقال الفاضل العصام ولو جعلوا الحكم اكثريا لكان اقرب الى المصلحة ولو قيد بكونه عاريا عن قد لم يحتج في الثاني الى

التاويل نحو جاءني زيد يركب او الضمير مع الواو او الواو وحده او الضمير
وحده في غيره اى المضارع المثبت من المضارع المنفى والماضى المثبت و
المنفى والجملة الاسمية اما الضمير فظاهر لان الرابط في كل جملة وقعت
موضع المفرد واما الواو فلاحتياج الجمل الحالية الى فضل ربط لاسيما
الاسمية لكونها فضلة وظاهرة في الاستقلال فصدرت بها للاحتياط
فيجوز الاكتفاء باحدهما لوجود الربط المعنوى في الجملة والورود على اصل
الحال وعلى نهجها لكن الغالب في الاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس
لانها لمجرد النفى على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كنفى داخل على الاسمية الواو
اما مع الضمير لقوتها في الاستقلال وعدم التعلق بذى الحال الا انها لدلالتها
على الثبوت غير واردة على اصل الحال او على نهجها فناسب ان يكون الرابط
فيها في غاية القوة واما بدونه لدلالتها على الربط من اول الامر فتكتفى بها
وقال الرضى اجتماع الضمير مع الواو في الاسمية وانفرادها متقاربان
في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا وقال الفاضل العصام الضمير
لربط الحال بذى الحال ولا بد من ربطها بالعامل لانها لتقييده والرابط به
في المفرد هو النصب وقد اختفى في الجملة فذكر الواو وبدله لدلالتها على المقارنة
التى باعتبارها يربط الحال بالعامل فالتزمت فيما هو اظهر في الاستقلال
غالبا ومنع فيما هو شبيه باسم الفاعل وزنا ومعنى وجوز فيما ليس
مشابهته بتلك المثابة واما الضمير وحده فيها فمغلوب ضعيف
لعدم الدلالة على الربط من اول الامر نحو جاءني زيد لا يركب بالضمير
وحده او ولا يركب به مع الواو او ولا يركب عمرو بالواو وحده مثال
المضارع المنفى او جاءني زيد ركب بالضمير وحده او وركب به مع الواو
او وركب عمرو بالواو وحدها مثال الماضى المثبت او جاءني زيد هو
راكب بالضمير وحده او وهو راكب به مع الواو او وعمرو راكب بالواو
وحده مثال الاسمية ولم يتعرض للظرفية لدخولها في الفعلية عنده
كما مر ولا للشرطية ايضا لانها لا تقع حالا بحالها لان الشرط يقتضى
الصدارة وعدم الربط والحال غير لازمة لصاحبها الا بجعلها خبرا عن
ضمير ذى الحال فيربط بالمبتدأ لكونه لازما له فتكون من قبيل الاسمية

نحو

يجوز فيما اذا الجمل المحتاجة الى الربط لان
الخبر من تمام الكلام والصلة من تمام جزئه
والصفة لكونها تابعة للموصوف وقائمة به
كانها من تمامه فلا حاجة لها الى فضل ربط
نعم قد يقصد الخبر والصفة بالعاو وان حصل
لها ادنى انفصال نحو ما اخترتك الاوانت
بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير كذا ذكره
الرضى منه

نحو جاءني زيد وهو ان تسئله يعطه او بانسلاخ معنى الشرط فتكون
فعلية مثل اتيتك وان لم تاتنى ويجوز تعدد الحال كالخبر نحو جاءني زيد
راكبا ضاحكا وحذف عاملها اى الحال بقرينة مقالية او حالية نحو
راشدا مهديا للمنفصل اى لمن قال اريد السفر او لمن تهيأ له او شرع فيه اى سر او اذهب
راشدا فيما يمكن فيه الرشد بنفسك مهديا فيما لا بد فيه من دليل
فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغى تقديمها عليه ثم ان هذا يحتمل
الترادف والتداخل لكنه على الثانى لا يكون مما نحن فيه كما اذا كان صفة
ولم يتعرض للزوم قد لفظا او تقديرا للماضى المثبت لان بما ذكر في وجهه
لا يتم التقريب كما ذكره في الامتحان فلعله اختار مذهب الاخفش و
الكوفيين من عدم اللزوم وقس عليه عدم تعرضه لاشتراط المضارع المثبت
بخلوه عن علامة الاستقبال كما ذكره صاحب التسهيل والمنصوب السابع
من ثلثة عشر التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وهو
الانسب للتعريف وبفتحها ايضا باعتبار ان المتكلم ميزه من بين
الاجناس لدفع الابهام وقدمه لانه معمول بلا حاجة الى الواسطة بخلاف
المستثنى وهو ما اى نكرة يرفع الابهام لم يذكر المستقر كما ذكره ابن الحاجب
والوضعى كما ذكره البيضاوى لان الغرض من ذكرهما اخراج صفة
المشترك مثل رأيت عينا جارية والتوابع غير داخلة في المقسم كما عرفت
حتى يخرج بعيد عن ذات فخرج الحال فانها ترفع الابهام عن صفة صاحبها
وكذا المرة والنوع مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة وقد سبق في بحث
اسم المبهم التام او عن ذات مقدرة اشارة الى تقسيم التمييز في نسبة كائنة
في جملة نحو طاب زيد نفسا اى طاب شئ زيد بالاضافة والتمييز فيه
عين غير اضافى خاص بما انتصب عنه وقيل بالابدال ورد بانه لا ابهام
في المنسوب اليه وهو زيد ولو ابدل لانهدم الابهام ويستغنى عن التمييز
على ان فيه حذف المبدل منه وهو تكلف بلا ريب او فيما ضاهاها
اى شابه الجملة من اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء اى ممتلئ شيئه والتمييز
فيه خاص لمتعلق ما انتصب عنه وفاعل مجازى في المعنى واسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيونا والتمييز فيه في حكم الفاعل لكونه نائبه والصفة المشبهة

نحو زيد طيب ابا والتميز فيه عين اضافى محتمل لهما اى طيب ابوه او ابوته
لم يذكر فى المتن بالمثال الذى يكون التميز فيه خاصا للمنتصب عنه اكتفاء
بما ذكره فى الجملة كما لم يذكر فيها الامثلة التى ذكرها فيه اكتفاء بما ذكره فيه
اذ لا فرق فى التميز بينهما وابوة عرض اضافى ودارا عين غير اضافى خاص
بالمتعلق وزيد حسن وجها جزء المنتصب عنه وافعل التفضيل نحو زيد
افضل من عمرو علما عرض غير اضافى او فى نسبة كائنة فى اضافة نحو يعجبنى
طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ووجها وهذا التميز اى ما يرفع الابهام
عن ذات مقدرة فاعل فى المعنى حقيقة او مجازا كما اشرنا الما تبين ان هذا
التميز لا يجب ان يكون عين الذات المقدرة ومحمولا عليها كما يجب فى
المذكورة بل يكفى اشتماله على المحمول ومثل العيون فى قوله تعالى وفجرنا
الارض عيونا فاعل فى المعنى بجعل العامل لازما اى انفجرت عيونها كما فى
الجامى او فى حكمه بجعل العامل مجهولا اى فجرت عيونها كما فى شرح التسهيل
وفى قول المصنف والارض مفجرة عيونا اشارة ما الى الثانى فافهم فلذا
اى لاجل انه فاعل فى المعنى لا يتقدم على عامله كالفاعل والمازنى والمبرد
يجوزان تقديمه على الفعل وشبهه اذ المؤول بشئ لا يجب ان يكون فى حكمه
من كل وجه وفيه انه يقتضى تقديم البيان على الابهام وذا ينافى الغرض
من التميز وهو الابهام اولا والتفسير ثانيا والتميز لا يكون الا نكرة
بدليل الاستقراء وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج الى التعريف
فتدبر والمنصوب الثامن ما يطلق عليه فى العرف لفظ المستثنى وقدمه على
خبر باب كان لان معمول الناقصة خاصة بخلافه ولما لم يمكن تحديد مطلقه
بحسب المعنى لكونه عنده مشتركا لفظيا فسماه مختلفا الحقيقة قسم اولا
الى قسمين ثم عرف كلا منهما لان لكل منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها
عليه الا بعد معرفته بتعريفه فقال وهو نوعان متصل وهو اسم المخرج
باعتبار الحكم والمراد عن متعدد علم دخوله فيه باعتبار المفهوم
اذ الاخراج عنه يستلزم الدخول فيه قبله فلا تناقض سواء كان
من جهة الجزئيات كما فى القوم الا زيدا والاجزاء نحو اشتريت العبد
الا نصفه بالا او احدى اخواتها لم يفسرها اكتفاء بذكرها فى اثناء

المباحث

المباحث بيدانه فانه بيد ولما بمعنى الا وقال الفاضل العصام هذا
ليس من تمام التعريف بل لمزيد التوضيح فلا بأس بالنقض وعدم التصريح
ومنقطع وهو المذكور بعدها اى الا او احدى اخواتها حال كونه غير مخرج
مدلوله عن متعدد للعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم كجاءنى القوم
الا حمارا او المراد كقولك جاء فى القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية
عن زيد وعدم الدخول فى المراد فى هذا القسم بالقرينة كالاشارة
وفى الحكم بباب الا واما فى المتصل فكلاهما بباب الا فلا يلزم تداخل
القسمين والمستثنى مطلقا ولذا اظهر منصوب وجوبا بقرينة قوله
ويجوز فيه النصب اذا كان بعد الا احتراز عن سوى وسواء وغير
اذ لا نصب بعدها بل جر وعن خلا وعدا وليس ولا يكون فان النصب
بعدها غير مقيد بكونه فى موجب تام غير الصفة بيان للواقع لئلا يذهل
اذ لا يكون بعدها المستثنى حتى يحترز عنه لاختلاف حكمه فى كلام
موجب اى مثبت لا نفى ولا نهى ولا استفهام فيه اذ لا يجب
النصب فى غيره بل يجوز هو ويختار البدل تام اى مذكور فيه
المستثنى منه اذ لولاه لكان مفرغا وهو لا يصح فى الموجب الا قليلا
كما سيجئ قيل وجه وجوب النصب فيه مشابهته بالمفعول
فى كونه فضلة لمجيئه بعد تمام الكلام وتعذر البدل لان المبدل منه
فى حكم التنحية فيكون فى حكم التفريغ ورد بان المبدل منه ليس
مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشئ وما فى
حكمه وقيل ان البدل فى قوة تكرير العامل فيلزم الايجاب فى المستثنى
ايضا واما فى غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل
العامل بترك النفى العارض ورد بان معنى تكرير العامل ليس الا
اعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا
جاز جاء زيد لا عمرو فى العطف مع انه فى قوة تكرير العامل فظهر ان
الوجه فيه الاستقراء ليس الا نحو جاء فى القوم الا زيدا او مقدما
على المستثنى منه عطف على خبر كان وهو فى كلام موجب وبعد
الا متعلق به قدمه عليه ليشارك فيه المعطوفان عليه لان المعطوف

على المقيد بقيد مقدم يشاركه فيه ولذا لم يعد كان فى هذين كما اعاد
فيما بعدهما فيتبصر وجه الوجوب تعذر البدل لامتناع تقديمه على
المتبوع نحو ما جاءنى الا زيدا احد او منقطعا وجه الوجوب ما مر
ان الا فيه بمعنى لكن فيعمل عمله نحو جاءنى القوم الا حمارا اى لكن حمارا
لم يجئ قدم ما هو واجب النصب بعد الا لان المقصود الاصلى بيان
ما هو ملحق بالمفعول لكونه مستثنى والمنصوب بالمفعولية او بكونه خبر
ليس او لا يكون قد بين فى مقام اخر وانما ذكر هنا التتميم بحث المستثنى
والمنقطع وان بين فى مقام اخر لكن قدم هنا ايضا للاشتراك بما قبله
فى كونه بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب بما ليس من ذلك الملحق
للاشتراك فى وجوب النصب او اذا كان بعد خلا او بعد عدا لكونه
مفعولا به وفاعلهما راجع الى فاعل الفعل المتقدم او مصدره او الى
بعض مضاف او مطلق نحو جاءنى القوم خلا او عدا زيدا اى خلا او
عدا الجائى منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وهما فى محل
النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد اصلا والفاعل ليكونا
اشبه بالا وخلا فى الاصل لازم يتعدى بمن فحذفت واوصل الفعل
او ضمن معنى جاوز والتزم الحذف او التضمن فى باب الاستثناء ليكون
ما بعده فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب فى الاكثر اى المستثنى
منصوب بعدهما على انهما فعلان فى اكثر الاستعمال او بعد ما خلا
او بعد ما عدا لكونه مفعولا به ايضا لان ما فيهما مصدرية مختصة
بالفعل فلا يكون مجرورا بعدهما اصلا وهما حالان بتأويل المصدر
باسم الفاعل او ظرفان بتقدير زمان مضاف نحو جاءنى القوم ما خلا
او ما عدا زيدا اى خاليا او مجاوزا الجائى منهم او مجيئهم او بعضهم
او بعض منهم زيدا او وقت خلو الجائى منهم او مجيئهم او بعضهم
او بعض منهم او مجاوزته زيدا وقال الفاضل العصام ولا يبعد ان يقدر
الزمان فى الكل فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا كما فى مذ سافرت
فيستغنى عن التزام حذف قد او بعد ليس او بعد لا يكون لكونه
خبرا عنهما والمستثنى يعمه كما يعم المفعول به نحو جاءنى القوم ليس

اولايكون

او لا يكون زيدا اى ليس او لا يكون الجائى منهم او بعضهم او بعض منهم زيدا
وكل من هذه الافعال لا تستعمل الا فى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها
لقيامها مقام الحرف وقال الفاضل العصام ان جعل منصوباتها مستثنيات
دون منصوبات جاوز وما كان وما يكون تحكم صرف فالحق ان هذه
الكلمات صارت بمعنى الا كغير وح لا حاجة الى بيان محل اعراب لها
ولا الى تصحيح فواعلها ولا الى توجيه التزام ترك قد واضمار فواعلها وان
النصب بعدها على الاستثناء الا انهم تقيدوا الى هذه الامور رعاية
لاصولها لما راوا من اعراب غير بمعنى الا رعاية لاصله والحق ان تكلف الاعراب
فيما لم يشاهد بعيد عن الاعتبار وكذا غيره ويجوز فيه النصب على
الاستثناء ويختار البدل لان المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البدل
قدم النصب مع كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام واصالة اعراب
المستثنى وتبعية اعراب البدل فى كلام غير موجب بعد الا اذ فى
الموجب يجب النصب كما مر والمستثنى منه مذكور اذ لو لم يذكر
يكون على مقتضى العامل نحو ما جاءنى القوم الا زيدا او الا زيد ويعرب
المستثنى على حسب العوامل اى اقتضائها اذا كان المستثنى منه غير مذكور
فان كان العامل رافعا فهو مرفوع وان ناصبا فمنصوب وان جارا فمجرور
نحو ما جاءنى الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى ذلك
مفرغا بمعنى مفرغ له العامل عن المستثنى منه المتروك وهذا فى الموجب
قليل نحو يحرك الفك الاسفل عند المضغ الا التمساح لانه لا بد وان يفيد
الكلام ولا يفيد فيه الا نادرا بخلاف غير الموجب والمستثنى مخفوض
اى مجرور لكونه مضافا اليه ولو صورة بعد غير وسوى بكسر السين
وضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد وهما ظرفان
منصوبان ابدا لانهما فى الاصل بمعنى مكان ثم استعير لمعنى البدل ثم
للاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما
رفعا ونصبا وجرا وبعد حاشا لكونها حرف جر فى الاستعمال الاكثر
ومنصوب على المفعولية فى الاقل على انها فعل متعد فاعله مضمر نحو
ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى برأه الله تعالى عن ضرب عمرو

قوله يرجع الضمير هنا الى المصدر مع صحة وقوعه على العين خبرا عن المصدر فى النفى والاثبات لانه تقول زيد عنى [illegible] لا يجب اخراج زيد عن المستثنى منه كما لا يخفى منه

بان يكون الحكم تاما [illegible] ان يثبت على سبيل العموم منه

بدلالة الفعل عليه اصلا حسبما يدل على مصدره منه

اى والاضافة الى مستغرق [illegible]

اى [illegible] او بعض منهم والعضل [illegible]

للتقدم [illegible] كاستعمال البعض [illegible]

فى الكل لان الفعل مفرد

فى المنصوبية منه

لانها موضوعة للاستثناء بخلاف ما عداها فانه موضوع لمعان اخر استعمل فى الاستثناء بضرب من المناسبة منه

وعدا وخلا لكونهما حرفي جر في الاول واصل غير ان يكون صفة لدلالته على
ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة ولذا كثر في الاستعمال ويحمل
على خلاف الاصل مع قلة على الا بالنقل الى معناه في الاستثناء لاشتراك
كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله ولما علم اعراب ما بعده اراد بيان اعراب
نفسه فقال ويعرب المحمول على الا اي يظهر الاعراب في غير المحمول على الا
ولو حرفا في المعنى لكونه اسما في الاصل والصورة كاعراب المستثنى بالا
لانتقال اعراب المستثنى اليه لما انجر به على التفصيل المذكور من وجوب
نصبه لو في موجب تام او مقدما او منقطعا باعتبار المضاف اليه وجواز
الوجهين مع اولوية البدل في غير الموجب التام والاعراب بحسب العوامل
في المفرغ واصل الا الاستثناء لكونه موضوعا له ولذا كثر في الاستعمال
وقد يحمل على غير في الصفة على خلاف الاصل لما مر من الاشتراك اذا تعذر
الاستثناء بكلا قسميه بان لم يعلم دخول ما بعده فيما قبله ولا عدم دخوله
بل كان على الاحتمال اذ الحمل خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا ضرورة
فيكون ما بعدها صفة في الظاهر واللفظ والا فالصفة في التحقيق والمعنى
هي الا ليس الا الا انها لما كانت حرفا في الاصل والصورة اجري اعرابها
الذي كاعراب الموصوف فيما بعدها لعدم المانع فيه لا مستثنى لتعذر
الاستثناء والتعذر قد يكون في الجمع المنكور الغير المحصور نحو قوله
تعالى لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها
على عدد محصور الا الله اي غير الله فحمل على الصفة لعدم الجزم بالدخول
وعدمه لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام وقد يكون في المعرف كجاءني
الرجال الا زيدا اذا لم يوجد قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الدخول
ولا عدمه فيتعذر الاستثناء على ما صرح به الاندلسي والمالكي وقد يكون
في غير الجمع نحو جاءني رجلان الا زيد وقد يكون في المحصور نحو جاءني
مائة رجل الا زيد والمنصوب التاسع من ثلثة عشر خبر باب كان
اي الافعال الناقصة وهذه احسن واخصر من عبارة الكافية
ولم يعرفه لظهوره مما سبق كما سبق قدمه لكونه معمول الفعل و
لو ناقصا بخلاف الاتي فانه معمول الحرف وامره اي خبر باب كان

كان

كما مر خبر المبتدأ في كونه واحدا ومتعددا ومفردا وجملة وغير ذلك ويجوز
حذف كان لكثرة استعماله دون غيره لعدمها وهذه احسن واوضح من
عبارة الكافية عند قرينة نحو الناس مجزيون باعمالهم ان كان عمله خيرا
فجزاؤه خير وان كان شرا فجزاؤه شر ويجوز في مثله اي مثل هذا الكلام
في مجيء اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني
كما في المتن وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعذوبته وعكسه
اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف لضدي علتي
الاول ونصبهما اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما اي ان كان
في عمله خير فجزاؤه خير وجرهما بتقدير حرف الجر ليس بقياس بل سماعي
نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف اي ان كان قتله بسيف
فقتله بسيف والعاشر اسم باب ان وجه عدم التعريف مثل ما مر
قدمه لكونه معمول ما هو مشبه بالفعل التام وهو كالمبتدأ الا في صحة
وقوعه نكرة صرفة ولو سع تعريف الخبر ذكره الفاضل العصام لكن لا يجوز
حذفه الا لضرورة لان كونه معمول الباب انما يظهر بالعمل فيه ولا يظهر
العمل في المحذوف قال في الامتحان فلا بد من استثناء ضمير الشان فانه
يجوز حذفه اذا لم يله فعل صريح والحادي عشر اسم لا التي لنفي الجنس قدمه
لان عامله مشابه بلان فبينهما شدة اتصال ولان عمل ما ولا مختص ببعض
اللغة بخلاف هذه فلها رجحان عليهما نحو لا غلام رجل عندنا وقد مر
شرط العمل في بحث العامل وقد يحذف اسم لا عند وجود الخبر كما يحذف
الخبر عند وجود الاسم والا يلزم الاجحاف نحو لا عليك اي لا باس والثاني
عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس قدمه لانه اسم وهو اصل في المعمولية وهو
مثل خبر المبتدأ والمنصوب الثالث عشر المضارع الداخل عليه احدى
النواصب الاربع نحو لن يضرب واما المجرور من الاقسام الاربعة للمعمول
بالاصالة فاثنان الاول المجرور بحرف الجر وقد مر بيانه في بحث حرف الجر
والثاني المجرور بالاضافة معنوية او لفظية ولا يجوز تقديمه اي المجرور
بالاضافة ولا تقديم معموله على المضاف لان الاضافة تقتضي اتصال
المضاف اليه باخر المضاف في اللفظ والتقديم ينافيه وعدم جواز

وقد يحذف عامله منه

اما الاول فلان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة الفضلة حذف شيئين لاستيما اذا كان الخبر جارا او مجرورا واما الثاني فلان الظاهر المتبادر من هذا الكلام كون الجزاء او خبره نفس العمل خيرا ... الشرط لكون ... فافهم منه

تقديم معموله يكون اولى الا ان يكون المضاف لفظ غير فيجوز تقديم معمول
المضاف اليه عليه نحو انا زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب لتضمنه
معنى النفى ولذا اكد بلا فى غير المغضوب عليهم ولا الضالين فيكون
الاضافة كلا اضافة ولا يجوز الفصل بينهما اى المضاف والمضاف اليه
بشئ فى السعة غيرما اى شئ سمع من العرب وحفظ اى يجوز الفصل بهذا
الشئ المسموع فى السعة ولا يقاس عليه ما لم يسمع بل يقتصر عليه وهو
ثلثة مفعول المضاف وظرفه سواء كان المضاف مصدرا او صفة
كقراءة ابن عامر رحمه الله تعالى زين للمشركين قتل اولادهم شركائهم
بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقراءة بعضهم ولا تحسبن الله مخلف
وعده رسله بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله تركت يوما نفسك و
هواها سعى فى رداها وكقوله عليه السلام وهل انتم تاركوا لى صاحبى
والقسم نحو هذا غلام والله زيد ولا يجوز الفصل بشئ فى الضرورة
الشعرية الا بالظرف كقوله لله در اليوم من لامها قال فى الامتحان
والحق فى هذا ما قال ابن هشام فى التوضيح ان الفصل سبعة اقسام
ثلثة جائزة فى السعة وهو ما سبق واربعة تختص بالشعر الفصل
بمعمول لفظ غير مضاف وبفاعله وبنعته وبالنداء الاول كقوله تسقى
امتيا حا ندى المسواك ريقتها اى تسقى ندى ريقتها المسواك الامتياح
الاستياك والثانى كقوله ولا عدمنا قهر وجد صبى اى قهر وجد صبى
بالاضافة ثم رفع الوجد وكان فصلا والثالث كقوله من ابن ابى شيخ
الاباطح طالب اى من ابن ابى طالب شيخ الاباطح والرابع كقوله كأن
برزون ابا عصام زيد اى كأن برزون زيد يا ابا عصام ولا يخفى ما بين
كلاميه فى كتابيه من التنافى وقد يحذف المضاف بقرينة فيعطى
اعرابه للمضاف اليه لقيامه مقامه وهو اى اعطاء اعرابه له بعد الحذف
القياس والغالب نحو قوله تعالى واسئل القرية اى اهل القرية وقد يبقى
مجرورا على الندور وهو ليس بقياس نحو قوله تعالى يريد الاخرة بجر الاخرة
على قراءة اى ثواب الاخرة وقد يحذف المضاف اليه بقرينة ايضا
وقد يبقى المضاف على حاله بلا تنوين عوض ولا بناء ان عطف عليه ما

اضيف

اضيف الى مثل المحذوف فيكون كالمذكور ولذا لم يعوض عنه التنوين
ولم يبن نحو قوله يا من راى عارضا استر به بين ذراعى وجبهة الاسد
اى ذراعى الاسد وهما كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة
انجم من منازله او كرر مضاف الى مثل المحذوف نحو يا تيم تيم بالنصب
تيم عدى حذف المضاف اليه وهو عدى بقرينة المذكور وبقى المضاف
على حاله وذلك مذهب المبرد والسيرافى ومذهب سيبويه انه
مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى تاكيد لفظى فاصل بين المضاف و
المضاف اليه ويجوز فيه الضم لكونه منادى مفردا معرفة ظاهرا
وتمامه لا ابا لكم فلا يلقينكم فى سوءة عمر والتيم قوم عمر بن لجا وعدى
اخوانهم والبيت لجرير حين اراد عمر التيمى الشاعر ان يهجوه فقال
جرير خطابا لبنى تيم يا تيم المنسوب الى عدى لا ابا لكم اى انتم ضعفاء
لا ناصر لكم او انتم اولاد الزنا مستحقون بالهجاء لا تتركوا عمر ان يهجونى
فيلقينكم فى سوءة اى مكروه من قبلى يعنى مهاجاته اياهم والا
اى وان لم يعطف ولم يكرر كذلك فلا يبقى بل ينون المضاف اى يعطى
التنوين اياه عوضا عنه اى المضاف اليه لعدم ما يجعل المحذوف
كالمذكور ان لم يكن المضاف غاية وحسب ولا غير وليس غير منويا
فيها المضاف اليه نحو قوله تعالى وكلا اتيناه ونحو حينئذ ويومئذ
اى كل واحد وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا وان كان المضاف
غاية وهى الجهات الست وقد سبقت فى بحث حرف الجر وحسب
عطف على غاية ولا غير وليس غير منويا فيها اى فى تلك المذكورات
من الغاية وغيرها المضاف اليه بلا عوض اذ لو منسيا اعرب المضاف
مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وكذا لو عوض عنه نحو
وكنت قبلا لعدم علة البناء حينئذ ولقلة الاخير لم يتعرض له بنى
المضاف فى كل منها لشبهه بالحرف فى الاحتياج على الضم جبرا لنقصانه
باقوى الحركات واما المجزوم من الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة
ففعل مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا فى بحث العامل
فى المضارع فان كانت الجوازم كلم المجازاة حرفا او اسما وقدر معناها

تقتضى شرطا وجزاء لانها موضوعة لتعليق امر بامر فتعمل فيهما لان مبنى
العمل على الاقتضاء كما ان الابتداء وكان وما ولا تعمل فى الاسم والخبر
لاقتضائها مسندا اليه ومسندا وفيه رد لمن قال ان حرف الشرط
ضعيف فلا يستطيع العمل فيهما فتعمل فى الشرط وهما والشرط
وحده فى الجزاء او الجزم فيه بالجوار كالجر الجوارى وقدمر وجه
التسمية بهما وفى التسهيل انهما اسمان للجملتين وصوبه الفاضل العصام
بشهادة العرف وان الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كان اسمية
فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كان فعلية فان كانا اى الشرط والجزاء
مضارعين وذا اجود لوجود المطابقة بين اللفظ والمعنى ولذا قدمه واطلاق
المضارع عليهما باعتبار صدريهما لان الجزم يظهر فيه وان كان المستحق
له هو المجموع فلذا سلك هذا المسلك فيما لم يظهر فيه الجزم ولو جوازا فافهم
او الاول اى الشرط فقط مضارعا والثانى ماضيا بفاء او بدونه
او جملة اسمية بغير فاء يعنى ان كانا مضارعين حال كون الجزاء بلا فاء
لانها تمنع عن الجزم صرح به فى التسهيل وفى العبارة مسامحة والمراد
ظاهر اذ لا احتمال لوجوده فى الشرط حتى يحترز عنه بهذا القيد و
لاحظ منه للمعطوف اذ لا مدخل لوجود الفاء وعدمه فى الجزاء
فى وجوب الجزم وعدمه فى الشرط المضارع فينبغى ان يقدم عليه
لئلا يتوهم الاشتراك والمراد بالمضارع ما لم يقارن بلم ولما اذ لو قارنهما
لم يتصور فيه الجزم بكلم المجازاة فضلا عن الوجوب لانجزامه بهما
قبل دخولها فلا يدخل فى هذه القاعدة وان صدق عليه المضارع بلا فاء
فالجزم بها لفظا وتقديرا فى المضارع شرطا او جزاء بلا فاء واجب
لوجود الجازم وصلاحية المحل وعدم المانع ولو بوجه نحو ان تضرب
اضرب او لا اضرب ونحو ان تضرب ضربتك او فقد ضربتك او
فانت مضروب قال الفاضل العصام كون الاول مضارعا والثانى
ماضيا مستهجن لان فيه تاثير اداة الشرط فى الابعد باخراجه عن
معناه مع عدم تاثيره فى الاقرب ولذا لم يوجد فى الكلام القديم بل قال
البعض لم يجئ الا فى ضرورة الشعر وعلى هذا ينبغى ان يقبح عطف الماضى

على المضارع

على المضارع لا انه يقال ان العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط وان كان
الاول ماضيا والثانى مضارعا بلا فاء وهذا اجود بعد الاول كما اذا كانا
ماضيين صرح به الرضى فافهم جاز الجزم بها لفظا وتقديرا لوجود
الجازم وصلاحية المحل والرفع فى الثانى لضعف التعلق لحيلولة الماضى
الذى ليس بمجزوم لفظا وتقديرا وليوافق الاول لانه تابع له واما الشرط
فمجزوم محلا لكونه ماضيا نحو ان اتانى اتيه او اتيه وان كان الجزاء ماضيا
سواء كان الشرط ماضيا ايضا او مضارعا انما سلك هنا هذا
المسلك مع عدم ظهور الجزم فيه ليظهر وصف الماضى بالتصرف
وكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع بكونه منفيا بلم او لما متصرفا
لا غير متصرف كائنا بمعنى المضارع لا بمعنى نفسه او مضارعا منفيا
بلم او لما لا بلن او ما او لا فان حكم هذه المنفيات تجئ فلا يجوز دخول الفاء
فيه لتحقق تاثير اداة الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا
فيه بالتعلق المعنوى عن الرابط اللفظى ولا يمكن الجزم فيه لفظا وتقديرا
لبناء الاول وانجزام الثانى قبل دخول الاداة فيكون محلا نحو ان ضربت
ضربت اى اضرب او لم اضرب اى لا اضرب وان لم تضرب لم اضرب
وان تضرب ضربت والشرط فى الاخير مجزوم لفظا كما عرفت وفى غيره
محلا وان كان الجزاء جملة اسمية سواء كان الشرط ماضيا او مضارعا
كما يشير اليه فى الامثلة او جملة ماضية بتشديد الياء اى منسوبة
الى الماضى بان كان صدرها ماضيا يرشدك اليه ما سيأتى من الامرية
الى الدعائية وبتخفيفها اى ماضيا صدرها فيكون وصف الجملة بها وصفا
بحال جزئها كما فى غير متصرف على الاول اى غير متصرف جزؤها اذ لا يتصور
فيها التصرف حتى يحتاج الى نفيه بل هو وعدمه انما يعتبر فى الفعل وفى
هذا تنبيه على ما نقلناه من التسهيل وانما خص التنبيه بهذا لعدم ظهور
الجزم فيه اصلا وعدم داعى العدول عن هذا المسلك وليناسب مثاله فتامله
او ماضية بمعناه اى بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع فان حكمه ليس كذلك
كما سبق ولعل مراده ان يقول كذلك يرشدك اليه قوله او مضارعا
مقترنا لكن سقط من قلمه او من قلم الناسخ الاول ماضيا وفى بعض النسخ

اى الشرط وحرفه منه

وحق الشرط والجزاء الانجزام ما امكن منه

فى عدم الانجزام منه

من كون الشرط والجزاء اسمين للجملتين منه

ما بمعناه وما اما اول الساقط او عبارة عنه ويمكن ان يكون المعنى او
ماضية ماضيها بمعناه انما لم يقل بمعناها حتى يكون التقدير وماضية
بمعناها لان المراد كون الماضى بمعناه لا كون الجملة الماضية بمعناه ولئلا يتوهم
ارجاعه الى ماضية غير متصرفة وفساده مما لا يخفى فلا بد حينئذ اى حين
اذ كان الجزاء ماضيا بمعناه من قد ظاهرة او مقدرة ليكون نصا على ان
الماضى بمعناه او مضارعا اى جملة مصدرة بمضارع لم يقل مضارعة
لان الاقتران بالسين او غيره صفة المضارع لا الجملة مقترنا بالسين
او سوف ولن وما ليكون نصا على عدم تاثير الاداة لان الثلثة الاول
تدل على الاستقبال والاخير على الحال فالاداة لا تحدث الاستقبال و
لا تبدل ليه الحال او جملة فعلية وفيه اشارة الى ما نقلناه عن الفاضل
العصام فى وجه التصويب انشائية كالجملة الامرية اى المنسوبة الى الامر
والنهية اى المنسوبة الى النهى والاستفهامية والدعائية اى المنسوبة
الى الدعاء والتمنية والعرضية والتحضيضية يجب دخول الفاء فيه اى
الجزاء لعدم تاثير الاداة فيه لوجوده قبلها فى البعض ولعدمه بعدها فى
البعض فلم يوجد التعلق المعنوى فاحتيج الى الرابط اللفظى فلا جزم فيه
لما مر ان الفاء مانع عنه ولعدم صلاحية المحل فى البعض فافهم نحو
ان ضربت فانت مضروب مثال الاسمية ونحو قوله تعالى ومن يفعل
ذلك فليس من الله فى شئ مثال للماضية الغير المتصرفة من الافعال الناقصة
وفان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا مثال الغير المتصرفة من الافعال
المقاربة وان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت وقوله
تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل مثال الماضى بمعناه اعلم ان من
خصائص كان بقاؤه على المضى اذا كان شرطا الا قليلا وبقاء غيره
عليه نادر كذا فى الرضى وقال ابن مالك كل ما دخل عليه ان وهو ماض
لا يمكن انقلابه الى المستقبل لا بد من تاويله بامر استقبالى وان كان
كان فقولك ان كنت احسنت الى فشكرتك مأول بان ان يظهر
كونك محسنا الى يظهر كونى شاكرا لك وان تعاسرتم فسترضع له اخرى
مثال المضارع المقترن بالسين ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل

ادْ كانوا قمه الشارح الاول منه

اذ مع التصرف على المضى لا يمكن استفادة الاستقبال منه

وهو الفاء الاتية لا اتباع الشيخ قدس الله على ان الجملة جواب الكلام منقطع منه

مثال المضارع المقترن بلن ونحو ان ضربك زيد فاضربه مثال الامرية
او فلا تضربه مثال النهية او فهل تضربه مثال الاستفهامية و
ان اكرمتنى فيرحمك الله مثال الدعائية وان جئتنى فليتك مكرم
او فالا تنزل وان كان اى الجزاء مضارعا بغيرها اى بلا سين وسوف
ولن وما مثبتا او منفيا بلا فيجوز الفاء نظرا الى ان الاداة لم تؤثر
من حيث انها لم تقلب معناه فضعف التعلق المعنوى فاحتيج الى الرابط
اللفظى مع جواز الرفع نظرا الى ما مر من ان الفاء يمنع الجزم ويجوز حذفه
اى الفاء مع الجزم نظرا الى ان وجود التاثير من حيث انها خلصته للاستقبال
اما فى المثبت فظاهر واما فى المنفى بلا فلانها للنفى المطلق على الصحيح
نحو ان تضرب اضرب بحذف الفاء مع الجزم او فاضرب بها مع
الرفع مثال للمثبت او لا اضرب بالحذف مع الجزم او فلا اضرب بها مع
الرفع قال سيبويه لا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه بلا جزم الا على اضمار
يصرفه عن الجزم مثل فمن يؤمن بربه فلا يخاف اى فهو لا يخاف فيكون اسمية
فى التقدير وقال ابن جعفر وهو اقيس لان المضارع يصلح لان يكون جزاء
بنفسه فلولا انه خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء وقال المبرد لا حاجة اليه
وارتضاه الرضى والمصنف لان ما ذكره فى وجه الاقيسية مندفع بما
ذكرنا فى وجه دخول الفاء عليه والصارف عن الجزم هو الفاء كما مر
ويعتبر الجزم فى محل الجملة واما المعمول بالتبعية وهو الثانى من النوعين
الاخصر الانسب للاول الثانى لكن غير الاسلوب لبعد ما بينهما و
هو على ما فى اللب ما تبع سابقه فى الاعراب وهذا تعريف جامع ومانع لكنه
غير مفيد للمبتدى لاستلزام الدور بل مفيد لمن عرف هذه التبعية بتتبع
الموارد مثلا واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ولذا تركه واكتفى
بتعريف اقسامه على ان مفهوم التعريف حاصل بملاحظة مفهوم هذا
اللفظ بعد معرفة المعمول بالاصالة ولو سلم عدم حصوله بها فهو
حاصل ببيان الاحكام فافهم وفى تعريف ابن الحاجب خلل اخر بيّنته
فى الامتحان فخمسة بالاستقراء ولا يجوز تقديم شئ منها اى الخمسة
على متبوعها فى السعة واما فى الضرورة الشعرية فيجوز تقديم العطف

ومعنى التبعية ... تكلم بها فى النوع مع كون الاخير لاجل التابع الا وقعت بعده فلا يرد الاخبار المتعددة والاحوال المتداخلة كما ورد على ابن الحاجب منه

بالحروف كقولك عليك ورحمة الله السلام وعاملها عامل متبوعها كما
هو مذهب سيبويه اما فى الصفة والتاكيد وعطف البيان فلان المنسوب
الى المتبوع فى قصد المتكلم منسوبا اليه مع تابعه فلما انسحب حكم العامل
ونسبته عليهما حتى صار كفرد منسوب اليه وكان الثانى هو الاول فى
المعنى انسحب عمله ايضا عليهما معا ليحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى
واما جعل العامل فيها معنويا كما ذهب اليه الاخفش فخلاف الظاهر
اذ المعنوى بالنسبة الى اللفظى كالشاذ النادر او مقدرا كما ذهب اليه
البعض فخلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفى اذا امكن العمل
بالامر الجلى واما فى البدل فلان المبدل منه فى حكم المطروح فكان
العامل باشر الثانى ووافقه فيه المبرد والسيرافى والزمخشرى
وابن الحاجب واما جعل العامل فيه نظير الاول لا نفسه كما جعل
الاخفش والدمامنى والفارسى واكثر المتأخرين فخلاف الظاهر
ايضا والاستدلال بمثل قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم
حيث عمل فى البدل نظير عامل المبدل منه وهو اللام ممنوع اذ ليس
كل من البدل والمبدل منه المجرور فقط بل هو مع الجار والعامل فيهما
هو جعلنا لا اللام واما الاستدلال بان البدل مستقل ومقصود
دون المبدل منه فيؤيد مذهب سيبويه كما سبق لا مذهبهم كما زعموا
واما فى العطف بالحروف فلا تكون الحرف واسطة بين العامل والمعمول
هو القياس وتقدير العامل بعدها كما ذهب اليه الفارسى وابن جنى
خلاف الظاهر والقياس وجعله حرف عطف بالنيابة كما ذهب اليه
البعض بعيد لعدم لزومها لاحد القبيلتين كما هو حق العامل واعرابها
اى الخمسة كاعراب اى متبوعها ولو محلا او سهوا نحو يا زيد
العاقل بالنصب ونحو بدا لى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق
شيئا اذا كان جائيا فان سابق مع كونه مجرورا عطف على مدرك
مع كونه منصوبا لتوهم الجر فيه لانه فى موضع يكثر فيه الجر بزيادة
الباء واما الرفع فى العاقل على احد الوجهين فى المثال المذكور فليس
باعراب ولا بناء بل هو لمجرد المشاكلة والاتباع كجر الجوار والتسمية

بالرفع والجر مجاز المعمول الاول من تلك الخمسة الصفة قدمها لكونها
اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة وهى تابع خرج به غيره من
المعمولات يدل بهيئة تركيبيه مع متبوعه دلالة تضمنية او التزامية
صارت بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية على ما صرح به الفاضل
العصام فى الاطول شرح تلخيص المفتاح على معنى ثابت فى مدلول
متبوعه ولا يدل عليه المتبوع خرج به سائر التوابع ودخل الوصف
بحال الموصوف نحو جاءنى رجل حسن فان حسن باعتبار تركيبه
مع رجل يدل تضمنا على حسن ثابت فى الرجل والوصف بحال المتعلق
كرجل حسن غلامه فان حسن باعتبار اسناده الى فاعله يدل على حسن
قائم بالغلام وباعتبار تركيبه مع المتبوع بعد اعتبار هذا الاسناد
يدل على معنى حاصل فى المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه وانما سمى
وصفا بحال المتعلق مع انه يصدق عليه ايضا انه يدل على معنى فى
متبوعه لجريان الاعراب على ما يدل على حال المتعلق وللتمييز بينهما لاختلاف
احكامهما ثبوتا مطلقا غير مقيد بزمان النسبة اليه وعلى ما قررنا
لا يرد البدل والعطف بالحروف فى مثل اعجبنى زيد علمه او وعلمه والتاكيد
فى نحو جاءنى القوم كلهم او اجمعون للدلالة على الشمول لان دلالة كل
منها ليست بتضمنية ولا التزامية ولو قيل ان هذا خلاف المتبادر
كما صرح فى الامتحان فيخرج بمطلقا اذ دلالة كل منها مقيد بزمان النسبة
الى المتبوع كما صرح به الفاضل العصام وما قيل ان هذا قيد للدلالة
لا للظرف اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة بل بهيئة
تركيبيه مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية موادها
فرده المصنف بانه ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها هيئة
مخصوصة ولذا قد يجوز فى تابع ان يكون نعتا وبدلا وبيانا نظرا الى
اختلاف المعانى وان اتحد اللفظ والهيئة التركيبية على ان الظاهر
على هذا التوجيه التأنيث وانما ترك ذكر الفائدة لانها وظيفة المعانى
ويجوز تعدده لما مر فى الخبر نحو جاءنى الرجل العالم الفاضل ويجوز
وصف النكرة حقيقة او حكما كالمعرف باللام للعهد الذهنى لكن

لا توصف الحكمية الا بجملة فعلية فعلها مضارع نحو قوله ولقد امر
على اللئيم يسبنى كما لا توصف من المفردات الا بنكرة يمتنع دخول اللام
عليه نحو مررت بالرجل مثلك او خير منك بالجملة لخلوها عن التعريف
مع دلالتها على معنى فى المتبوع كالمفرد الخبرية لا الانشائية لانها
لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قيل جاءنى رجل اضربه اى مقول فى
حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه قال الفاضل العصام قيدها
بها هنا واطلقها فى الخبر اشارة الى جواز كون الانشائية خبرا بلا تاويل
دون الصفة لانها لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه به و
الانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم والمقصود من خبر المبتدأ
ليس الا افادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الخبرية
يجهل الانشائية ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط ولولاه
لظننت فى بادى الراى اجنبية وانما التزم فيها الضمير دون الخبر لان
توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها فليس هنا مظنة الغفلة عما لا يظهر
الا بمزيد توجه ولذا بالغوا فى ربط الحال ايضا فوق المبالغة فى ربط الخبر
نحو جاءنى رجل قام ابوه وقد يحذف الضمير لقرينة نحو واتقوا يوما لا تجزى
نفس عن نفس اى فيه ويوصف اى يقع الوصف بحال الموصوف
بحسب الدلالة ولو تجوزا مفردا كان الوصف او جملة ولذا قدم بيان
كونه جملة على هذا البحث فزيد الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن
فى نفس الامر هو وجهه او عينه او غيرهما وبحال متعلقه كذلك فزيد
الحسن نفسه او ذاته من هذا القبيل وان كان الحسن هو زيد يعنى
يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجرى الاعراب عليه باعتبار
معنى اعتبارى حاصل فى الموصوف باعتبار تركيبه معه ولما قسم
الى قسمين اشار الى اختلاف احكامهما وتفصيلها فقال فالاول اى
الوصف بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف فى عشرة امور يوجد
فى كل تركيب اربعة لاتحادهما فى المعنى فى التعريف والتنكير حقيقة او
صورة كما فى الجملة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والاعراب
ترك حذرا عن التكرار ولا وجه لاستثناء ما يستوى فيه المذكر

والمؤنث

والمؤنث لاشتراكه بينهما فالتبعية حاصلة وذكر الواو فى الجميع لارادة
النوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد منهما لذكر او الا فى الاثنين
نحو جاءنى رجل عالم وجاءتنى امراة صالحة والثانى اى الوصف بحال
المتعلق فى الاولين من السبعة اى التعريف والتنكير فقط دون الخمسة
الباقية وحكمه فيها قد علم فى بحث الفاعل ولذا لم يقل وفى البواقى كالفعل
كما قال ابن الحاجب اذ لم يسبق فى كلامه ذلك على ان هذا فى كلامه حوالة
على غير المعلوم فيحتاج الى انتظار شديد نحو جاءنى رجال راكب غلامهم
او الزيدون الراكب غلامهم ولما توقف معرفة هذه التبعية على معرفة
المعرفة والنكرة والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وسبق بيان
غير الاولين فى بحث الفاعل اراد ان يبينهما فقال والمعرفة ولله دره حيث
لم يحوج الطالب الى انتظار شديد كابن الحاجب والبيضاوى قدمها
مع ان بعض افرادها فرع النكرة لكونها اشرف وافيد وكون مفهومها
وجوديا محضا ما اى اسم وضع وضعا جزئيا او كليا لشئ ملتبس
بعينه اى بذاته المعينة من حيث انه معين فخرج به النكرة فان رجلا مثلا
موضوع لمفهوم المعين من غير اعتبار تلك الحيثية فالذهن لا يلتفت من
سماعه الا الى ذات المفهوم لا الى تعيينه والرجل موضوع لهذا المفهوم من
هذه الحيثية فالذهن لا يلتفت اليه الا معها وبهذا ظهر الفرق بين النكرة
والضمير الراجع اليها وبين اسد واسامة كذا ذكره الفاضل العصام فى الشرح
وقال فى الامتحان هذا لا يتناول المعرف باللام والندا والاضافة فان
الاشارة الى التعيين خارجة عن وضعها حاصلة بالمجاورة فى الاستعمال
ولذا عدل عنه البيضاوى الى ما فيه اشارة الى المعين وقال العلامة التفتازانى فى التلويح
والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه والنكرة ما وضع
ليستعمل فى شئ لا بعينه فالمعتبر فى التعيين وعدمه ان يكون ذلك
بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة بحالة الاطلاق دون الوضع ولا بما عند
السامع دون المتكلم لانه اذا قال جاءنى رجل يمكن ان يكون الرجل معينا عند
السامع ايضا الا انه ليس بحسب دلالة اللفظ واختاره ابن كمال
الكامل فى الاصول وجعل بعضهم معنى هذا التعريف ما وضع ليستعمل

فى شئ بعينه واستبعده الفاضل العصام وبعضهم ما وضع لافادة شئ
بعينه واستبعد ذلك الفاضل ايضا بان تعريف ما يقابلها ليس بهذا
المعنى ويمكن ان يقال ان الوضع اعم من الشخصى والنوعى والاشارة المذكورة
فى هذه الثلثة وان لم تكن داخلة فى وضعها الشخصى لكنها داخلة فى النوعى
فبالنظر الى هذا لم يعدل عنه وما ذكره فى الامتحان بالنظر الى الشخصى
الذى هو المتبادر عند الاطلاق وفى كلام العلامة اشارة الى هذا
حيث قال والاحسن والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه اى غير معين
هذا اذا كانت موضوعة لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضى
او لشئ لا يلتبس بعينه اى من غير اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة
للماهية المطلقة ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين وغيره ورجحه
السيد السند فى تصانيفه قاله الفاضل العصام والمعرفة ستة
انواع بالاستقراء النوع الاول المضمرات فانها موضوعة لمعان
معينة من حيث انها معينة باعتبار امر كلى فان الواضع لاحظ اولا
مفهوم المتكلم الواحد مثلا من حيث انه يحكى عن نفسه وجعله آلة
لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد منها بخصوصه
بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه على ما هو رأى المحققين من المتأخرين
لا بازاء القدر المشترك كما هو رأى المتقدمين قدمها لكونها اعرف
مما عداها واعرفها ضمير المتكلم لبعده عن الالتباس ثم المخاطب لوجود
الالتباس فى الجملة فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق فى المتكلم ثم الغائب
فانه وان احتيج الى لفظ يفسره لكن هذا بمنزلة وضع اليد عليه وهى اربعة
اقسام بالنظر الى ما قبله والى اعرابه القسم الاول مرفوع محلا متصل
قدمه اذ المرفوع عمدة والاصل فى الضمائر الاتصال ولا يسوغ المنفصل
الا لتعذر المتصل وقد سبق فى بحث الفاعل والقسم الثانى مرفوع
منفصل وهو هو هى هما للتثنيتين ولذا ذكره بعد المفردين ولو لم يذكر
كذلك لزم ذكره مرتين كما فى عبارة غيره ولما كان مشتركا بينهما ذكر
الجمعين بعده فقال هم هن انتَ بالفتح انتِ بالكسر انتما كهما انتم انتن
انا نحن انما بدأ بالغائب رعاية لاسلوب الترقى ومن بدأ بالمتكلم رعى

اسلوب

اسلوب التنزل والقسم الثالث مشترك بين منصوب متصل ومجرور
متصل لا يفرق بينهما الا بتعيين ما اتصل به فان تعين كونه جارا فمجرور
وان ناصبا فمنصوب وان اشتبه فمشتبه ولذا اختلف فى ضمير
الضاربه فقيل مجرور مضاف اليه وقيل منصوب مفعول به وبهذا
الاعتبار لم يجعل الاقسام خمسة كما جعلوا نحو ضربه ضربها ضربهما
مثلهما ضربهم ضربهن ضربك ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربنى
ضربنا ونحو له الخ لها لهما لهم لهن لك لك لكما لكم لكن لى لنا و
القسم الرابع منصوب منفصل وهو اياه اياها اياهما اياهم اياهن اياك
اياك اياكما اياكم اياكن اياى ايانا والنوع الثانى من الستة العلم وهو ما لا يتناول
غيره بوضع واحد جزئى تركه لما فى الامتحان ان نحو اسامة غير داخل
فيه الا ان يدعى ان تناوله للافراد مجاز ويخدشه عدم الفرق فى الاستعمال
بينها وبين اسد فالحق ما قال ابن الحاجب والرضى من ان تعريف مثلها
تقديرى كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف
والاضافة منه
وهو قسمان علم شخص نحو زيد وعلم جنس عينا او معنى نحو اسامة
وسبحان علما الحقيقة التسبيح على رأى قدمه على اسماء الاشارة لكونه
اعرف منها لان مدلوله متعين بحيث لا يشاركه ما يماثله وضعا و
استعمالا بخلافها فانه لا تعين لها وضعا بل استعمالا والنوع الثالث من
الستة اسماء الاشارة ولما دل الاسم على الحد اكتفى به والاشارة حقيقة
فى الحسية الحاضرة فيخرج المضمرات وسائر المعارف لان اشارتها ذهنية
ونحو تلك الجنة وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس مشاهد
قدمها على الموصول وذى اللام لانها اعرف منهما لان معرفتهما بالقلب
فقط بخلافها فانها بالعين ايضا وهى مبتدأ خبره محذوف ذا مبتدأ خبره
للمذكر المفرد اى للاشارة اليه ويمكن ان يجعل ذا مبتدأ ثانيا بتقدير منها
خبرا وللمذكر حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر للاول ولمثناه
اى المذكر خبر مقدم ليكون الضمير اقرب الى المرجع ذان رفعا مبتدأ مؤخر
او ثان بتقدير منها كذا وذين نصبا وجرا وللمؤنث المفرد تا بقلب الذال
فى المذكر تاء اذ العادة هى الفرق بينهما بها ولذا جعل اصل السائر ذكره الفاضل العصام

وذى بقلب الالف ياء فرقا بينهما ايضا بالياء التى هى علامة التانيث فى تضربين
قيل هى الاصل لكونها باذاء ذا وتى بقلب الالف ياء مبالغة فى الفرق وتوده
بقلب الالف هاء وسكونها فى الوقف والوصل اجراء له مجرى الوقف
وبكسرها بلا ياء وتهى وذهى بوصل الياء وذات لم يذكرها لقلتها ولمثناه
اى المؤنث تان وتين قال فى الامتحان وهذا يدل على ان الاصل تا ولجمعهما اى
المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل
ويرسم الوا ولئلا يلتبس بالى حرف جر وحمل عليه الممدودة ويلحق اوائلها
اى اسماء الاشارة حرف التنبيه للتنبيه على المشار اليه قبل ذكره وهوها
لاشتهارا اختصاص ما والا بالجمل ما لم يلحق اواخرها اللام فلا يقال هذلك
وهاتلك لان حرف التنبيه لا يلحق ما للبعيد بخلاف اللام فلا يجتمعان نحو
هذا ويتصل باواخرها كاف الخطاب تنبيها على حال المخاطب من التذكير
والتانيث والافراد وضديه وهو حرف لعدم حظه من الاعراب اذ
لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وعدم القصد بالنسبة واسم
الاشارة لا يضاف وقيل لامتناع وقوع الظاهر مقامها ومنع مستندا
بنحو افعل واجيب بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه ولا يخفى ان
هذا كلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة وانى هذا فيقال
فى المفرد المذكر ذاك بالفتح وفى المؤنث المفرد ذاك بالكسر وفى تثنيتهما ذاكما وفى
الجمع المذكر ذاكم وفى المؤنث ذاكن انما تصرف بهذا التصرف مع ان الحرف
لا يتصرف لكونه على صورة الاسم وعدم اصالته فى الحرفية وكذا اى مثل
ما ذكر اولفظ ذا فى تصرف حرف الخطاب المتصل باخره البواقى من ذان
الى اولاء نحو ذانك الخ وتانك الخ وتاك الخ واولئك الخ فيصير خمسة وعشرين
اذ حرف الخطاب خمسة انواع باشتراك التثنيتين وكذا اسم الاشارة
المستعمل مع حرف الخطاب فبضرب الخمسة فى الخمسة يحصل ما ذكر
وقال البيضاوى وجاء افرادهما مطلقا ويجمع بينهما اى حرف التنبيه
وكاف الخطاب لعدم المانع مع عدم اغناء احدهما عن الاخر نحو هذاك
ويقال اى يقول العرب تلك فى تى وأولالك فى اولاء بالمد باللام مع حذف
الياء لالتقاء الساكنين فى الاولى وقصر الهمزة فى الثانية وهو جائز على ما

بل يتبع اكثرها ما للقريب وقد يلحق ما للمتوسط منه

اى اسم الاشارة مع كاف الخطاب منه

اى اسم الاشارة وحرف الخطاب منه

اى فى جميع الاحوال سواء كان المشار اليه مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وكان المخاطب ... منه

اذ لو كان بالقصر لكتب بالياء كما مر منه

فى التسهيل ويحتمل ان يكون الاولى بفتح التاء وحذف الالف من تالما مر لكنه
قليل ولم يحذف الالف فى ذلك لخفتها بل كسر اللام على ما هو الاصل فى
تحريك الساكن وذانك وتانك مشددتين اذ المخففتان للمتوسط حال
كون كل من هذه الكلمات الاربع للبعيد لان زيادة الحرف تدل على زيادة
المعنى قيل التشديد عوض عن الالف المحذوفة عن المفرد وارتضاه الرضى
واستحسنه الدمامينى ورده الفاضل العصام بانه ينبغى حينئذ ان يكونا
للمتوسط كما بالتخفيف ثم قال قد يقال ان من لم يجعل النون بدلا من اللام
لم يجعل المشدد للبعيد بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء فى القريب
والبعيد والمتوسط اقول لا بعد فى افادة حرف واحد فائدتين كالالف
واللام فى لفظة الله واختصاص افادة البعد باللام ممنوع وقال المبرد
الاصل ذان او تان لك جعل اللام نونا وادغم ورده ايضا بان الاصل كون
الادغام بجعل الاول مثل الثانى وهنا ليس كذلك اقول ذلك ممنوع لوجود
مثل اطردوا دمع على انه انما لم يجعل كذلك لامتناع تغير الاول لكونه علامة
مع ان فيه مزية الغنة وبانه لا ادغام مع سكون الثانى وقد عرفت ان اللام
ساكنة كسرت لالتقاء الساكنين ولا ساكن هنا قبلها حتى يلزم الالتقاء
اقول ان اراد انه لا ادغام مع بقاء السكون فسلم وغير مفيد وان اراد انه
لا ادغام بعد زواله بالتحريك فممنوع لجواز مثل لم يمد على انه يمكن ان يدخل
اللام مكسورة عنده كما ظنه الرضى وارتضاه الدمامينى ورده ايضا بانه
لو كان بدلا عن اللام لا يصح هذان بالتشديد معها كما لا يصح هذالك و
قد جاء اقول مجيئه لعدم اللام لفظا فيجوز ان يجتمع الهاء مع البدل وان
لم يجز مع المبدل منه وقيل اللام كانت قبل النون وفيه انه يلزم الفصل
بين نون التثنية والفه باللام وان الاصل دخوله بعد تمام الكلمة و
قد جاء ذانيك وتانيك بابدال النون ياء وامّا ثمة بالفتح وهنا بالضم
والتخفيف وهو لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن والى لا غير و
ههنا وهنّا بالفتح والتشديد وهو الاكثر وجاء الكسر وهنالك فللمكان
الحقيقى الحسى خاصة لا تستعمل فى غيره الا مجازا والثانى للقريب وما
سواه للبعيد والنوع الرابع من الانواع الستة للمعرفة الموصول بغيره

اى المعوضية والبعد منه

وهو معنى الاسمى واما الموصول بغيره معنى الحرفى ذكره الفاضل العصام
وهو فى الاصطلاح ما لا يصير جزءا الا بجملة خبرية وعائد تركه لانه لا يفيد
للمبتدى لاستلزام الدور بل يفيد لمن عرف عدم صيرورته جزءا فى
الاستعمال واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ومعرفة الافراد تحصل
بالتعداد قدمه على المعرف باللام مع ان بينهما مساواة لمناسبته
لاسماء الاشارة فى كونه من المبهمات ولا بد له اى للموصول فى جزئيته من
جملة من صلة ليكون بها معرفة بان يشار الى معهود بمضمونها بين المتكلم
والسامع على ما هو وضعه ولذا قيدها بقوله جملة خبرية معلومة
للسامع فى اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها حكما معلوم الوقوع له قبل
التكلم بها ولا حكم فى مفرد فضلا عن المعلومية والانشائية لا يعرف
مضمونها الا بعد ايرادها ولو كان الخبرية غير معلومة له لا تصلح ان تكون
صلة وبما ذكرنا اندفع ما يقال ان الموصول لو كان معرفة بالصلة
لكان النكرة الموصوفة بالجملة معرفة بها فيلزم عدم الفرق فى من مثلا
بين ان يكون موصولا او موصوفا فى مثل قولك لقيت من ضربته اما
اندفاع الملزوم فظاهر واما اندفاع اللازم فلان معنى الاول بحسب
الوضع لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك ومعنى الثانى لقيت
انسانا مضروبا لك وفيه تخصيص لكنه ليس بوضعى والتفصيل
يطلب من الرضى والدمامينى شرح التسهيل هذا على ما هو المشهور وقال
الدمامينى والعهد غير لازم بل هو غالب وقد يراد به جنس فيوافق صلته
كقوله تعالى كمثل الذى ينعق بما لا يسمع وقد يبهم الصلة قصدا الى
تعظيم الموصول كقول الشاعر فان استطع اغلب وان تغلب الهوى فمثل الذى لاقيت
يغلب صاحبه فيها اى الجملة ضمير عائد الى الموصول للربط به خص
الضمير بالذكر لغلبته واصالته وقال صاحب التسهيل وخلفه اى
الضمير وقال الدمامينى فى شرحه المراد به الظاهر كقوله ايا رب ليلى
انت فى كل موطن وانت الذى فى رحمة الله اطمع اى فى رحمته لكن
قال ابو على منهم من لا يجيزه وقال بعضهم لم يجزه سيبويه فى الخبر
ففى الصلة اولى فظهر من هذا ما فى الامتحان من ان العائد عام كعائد

اى فى الجملة ... اى جملة خبرية

المبتدا

المبتدأ كذا فى التسهيل وقال الفاضل العصام والاصل كون الضمير
غائبا لان الظواهر باسرها غيب وقد يعدل عنه اذا كان الموصول
او موصوفه خبرا عن المتكلم او المخاطب نحو قول على رضى الله عنه
انا الذى سمتنى امى حيدرة ونحو انت الذى قلت واما اذا كان كل
منهما مخبرا عنه باحدهما او مشبها به فلا يجوز الا الغيبة نحو الذى
قال انا او انت اذ فى الذى قلت اغناء عن الاخبار بانا او انت ونحو
حاتم الذى وهب المائين واما اذا وجد ضميران جاز المعاملة
بكل منهما على خلاف الاخر نحو انا الذى قلت وضرب زيدا ويجوز
حذفه اى الضمير كثيرا لو مفعولا وقليلا لو مبتدأ او مجرورا عند
قرينة اذ لا حذف بدونها الا نسيا ولا يجوز هنا ولو مفعولا لكونه
جزءا من الصلة وهو اى الموصول الذى هو للواحد المذكر واللام الاولى
حرف تعريف بالاجماع زيدت لئلا يكون وصف المعرفة به كوصفها
بالنكرة فانه فى حكم الصفات المشتقة فى وقوع الاوصاف وشئ
منها لا يكون معرفة بدون اداة التعريف والثانية اصلية كالياء
عند البصريين وزائدة عند الكوفيين ليفصل بين الاولى والذال الساكنة
التى هى الموصول ثم كسرت واشبعت قال الفاضل العصام وهذا
مما لا يجلبه مناسبة فضلا عن شاهد ثم القياس فيه الكتابة
بلامين اذ الاولى ليست بجزء منه بل كلمة برأسها لكن عدل عنه
هنا لتنزيلها منزلة الجزء منه للزومها له ولمثناه اى الواحد اللذان
رفعا واللذين نصبا وجرا وكتب فيه بلامين للفرق بينه وبين الجمع
وحمل عليه اللذان واللتان وجمعه المذكر وقيده التسهيل بالعاقل
الذين فى الاحوال الثلث من الرفع والنصب والجر والتى كالذى هى
للواحدة المؤنث ولمثناها اى الواحدة اللتان رفعا واللتين نصبا
وجرا وجمعها المؤنث اللواتى وجاء فيه اللوا بحذف التاء والياء
واللائى بالهمزة والياء واللاى بالياء فقط ساكنة او مكسورة
واللاتى بالتاء والياء واللات بحذف الياء اكتفاء بالكسر
واللوائى بالهمزة والياء قال مولانا السيد عبد الله فى شرح

ويكون هذا مخالفا للقياس اشكالا لمخالفة
قال المازنى لو لم اسمعه لم اجوزه وقال
الشيخ عبد القاهر لولا اشتهار مورده لرددته
منه

نحو اهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه منه
نحو من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه اى ينطق به منه
نحو من بغى ... اى به ومثل
نحو فاصدع بما تؤمر اى به ومثل
فاقض ما انت قاض اى قاضيه منه

نت الالباب الظاهر ان هذا والواتى جمع الجمع وذا عطف على الذى
الواقعة بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اما بمعنى ما الذى
فالرفع اولى فى جوابه ليطابق السؤال فى كونهما اسميتين ويجوز النصب
بتقدير الفعل المذكور او بمعنى اى شئ فالنصب اولى فيه ليطابق السؤال
ايضا فى كونهما فعليتين ويجوز الرفع على انه خبر محذوف ومن لذى العلم
الا انه يجوز وما فى الغالب لغيره ولصفات ذى العلم وللمبهم امره و
يستوى فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كذا ذكره الفاضل
العصام وال للمذكر واية للمؤنث والالف واللام اى مجموعهما على ما هو
فى شرح المفتاح للشريف والتفتازانى لا اللام وحده على ما هو المختار فى
حرف التعريف فعلى هذا فالوجه ان يقول ال كما ذكره فى الامتحان لكن هذا
مخالف لما سبق ولعله يمشى فى احد الموضعين على احد الرأيين وفى
الاخر على الاخر الكائنان فى اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الذى فى المذكر
او التى فى المؤنث والنوع الخامس من الستة المعرف باللام سواء كان
للعهد الخارجى على ما هو المتبادر عند الاطلاق كما اذا اشير بها الى حصة
معينة من ماهية مدخولها اما فردا او افرادا نحو جاءنى رجل فاكرمت
الرجل المعهود المذكور او للجنس كما اذا اشير بها اليه من حيث هو هو فيسمى
لام الحقيقة نحو الرجل اى جنسه خير من المرأة اى جنسها او من حيث
وجوده فى ضمن كل الافراد فيسمى لام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان
لفى خسر الا الذين الاية او فى ضمن بعض الافراد بلا تعيين فيسمى لام العهد
الذهنى نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد والمعرف بحرف
النداء اذا قصد به معين نحو يا رجل والا فنكرة نحو يا رجلا والمتقدمون
لم يذكروه لزعمهم انه داخل فى المعرف باللام اذ اصل يا رجل مثلا يا ايها
الرجل والمصنف لم يسلك مسلكهم لكونه تكلفا والنوع السادس
من الستة المضاف الى احد هذه الخمسة بالذات او بالواسطة مما يصح
الاضافة اليه ولا يلزم من ذلك الكلام صحة الاضافة الى كل افرادها
فلا يرد انه لا يصح الاضافة الى المعرف بالنداء وما ذا اضافة معنوية
ان لم يتوغل فى الابهام كمثل وغير وقد سبق ان اللفظية لا تفيد تعريفا

نحو

نحو غلام زيد او يد غلامه وتعريفه مسا ولتعريف المضاف اليه عند
الجمهور والتابع الثانى من الخمسة العطف بالحروف اى المعطوف باحدها
قدمه مع كونه بالواسطة لاستقلاله لفظا وهو ظاهر ومعنى لكونه
مقصودا بالنسبة كمتبوعه بخلاف السائر كما يجئ ولانه بدخول الواو
على الصفة يكون احق بالاتصال بها كما سيجئ فى التاكيد وترك تعريف
ابن الحاجب لعدم صدقه فى غير الواو والفاء وثم وحتى الا بتكلف
ارتكبه البعض واكتفى بما يفهم من قوله وهو تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة التى هى للعطف حقيقة فلا يرد الصفات
الواردة مع الواو لزيادة اللصوق كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم على رأى والتاكيدات الواردة بالفاء او ثم
لمجرد التدرج والارتقاء نحو بالله فبالله و والله ثم والله وكون
المعطوف على الصفة مثل جاءنى زيد العالم والشاعر والكاتب صفة
نحوية ممنوع كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع من جهتين وجعل
الرفع الواحد اثرا لكلا المقتضيين ممتنع وجعله لاحدهما والتقدير
للاخر مما لم يقل به احد وهى اى تلك العشرة ولقد احسن فى عدها هنا
وابن الحاجب اخر الى بحث الحروف فلزم الانتظار الطويل الواو للجمع مطلقا
والفاء له مع الترتيب بلا مهلة وتراخ فيكون للتعقيب وثم للترتيب
معها وحتى له معها ايضا لكنها فيه اقل وهى فيه ذهنية لا خارجية
كما فى ثم والمعطوف به جزء قوى او ضعيف من المتبوع ليفيد قوة او
ضعفا فيه فيصلح لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل انها الفعل
اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم
الحجاج حتى المشاة فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا
بغير الانبياء ثم بهم لانتفاع الناس بوجودهم وتقدم قدوم ركبان
الحجاج على رجالهم وان لم يكن فى نفس الامر كذلك واو واما وام لاحد
الامرين او الامور مبهما غير معين عند المتكلم وهذا بيان للمعنى المشترك
بين الثلثة والا فلا وفلان قد يجيئان للتفصيل وللابهام فيكونان حينئذ
للمعين عنده بخلاف ام وام المتصلة لازمة للهمزة ولو تقديرا يليها احد المستويين

والاخرام ويجاب بتعيين احدهما او كليهما او نفيهما لا بنعم ولا لا انها انما
تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عنده بلا تعيين فيطلبه والمنقطعة للاضراب
عن الاول مع الشك في الثاني فيستعمل في الخبر نحو انها لابل ام شاة
وفي الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو ولا للنفي ما اوجب للاول نحو جاءني
زيد لا عمرو وهي لازمة للايجاب وبل للاضراب مع الايجاب بجاء في زيد
بل عمرو واما مع النفي فلصرف حكم النفي عن الاول وجعله كالمسكوت عنه
على قول ولاثباته لما بعده على اخر ولكن في عطف المفرد للاثبات بعد
النفي كما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو فهو نقيض لا وفي عطف الجملة للاثبات
بعد النفي وللعكس فهو نظير بل نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد
لكن عمرو قد جاء فهو لا يفارق النفي واذا عطف اي العطف بالحروف او وقع
العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا او مستترا احترازا عن المنصوب
والمنفصل فانه لا شرط للعطف عليهما يجب تاكيده بمنفصل ويقبح تركه
يعني ان شرط العطف عليه التاكيد به فالجزاء شرط للشرط بناء على
ان الشرط اذا كان علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرط الوجوده في الخارج
ويكون سببية الشرط بحسب الذهن ولذا يفسر الشرط في مثله بالارادة
كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ولذا لم يقيد قوله
يجب تاكيده باولا كذا حققه الفاضل العصام ولما اوهم قوله يجب الخ
جواز كون التاكيد مؤخرا عن العطف مع انه ليس كذلك بينه بالمثال فقال
نحو ضربت انا وزيد ونحو زيد ضرب هو وغلامه وجه الوجوب
ان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف
الكلمة فبالتاكيد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف
على التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف
تاكيدا ايضا وليس كذلك الا ان يقع بينهما فصل ولو بعد العاطف نحو
قوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فيجوز تركه اي التاكيد بلا قبح مع جواز
اتيانه لانه حينئذ يطول الكلام فيحسن الاختصار كذا قالوا وقال
المصنف وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في الاية
المتقدمة فالقول بحصول الطول به حتى يغني عن الواجب خارج عن

الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكروه استحساني فكيف
يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة هو
اقل حرفا من التاكيد لما كفى كان ما ذكر في التاكيد مما لا يعني انتهى فالوجه
انهم التزموا الفصل بالتاكيد او غيره ليحصل به النقصان في التابع بالبعد
عن متبوعه فيعارض مزيته لاستقلاله على متبوعه الذي هو غير
مستقل وهي سبب استقباحهم العطف بدونه وفي الفصل بالتاكيد
فائدة اخرى وهي ايذان استقلال المتبوع بحسب الحقيقة فيكون الفصل
افضل منه بغيره فلو قال واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل فصل ولو
بعد العاطف كما قال البيضاوي لكان اخصر واشبه وافيد تدبر وانما جاز
التاكيد والبيان له بلا فصل لكونهما غير مستقلين معنى وان كانا مستقلين
لفظا فلا يلزم ما لزم في المعطوف من المزية وانما جاز البدل عنه بدونه
مع كونه مستقلا لفظا ومعنى كالمعطوف لكون متبوعه غير مستقل
بل في حكم التنحية فلا يلزم ايضا المزية المذكورة نحو ضربت اليوم وزيد
واذا عطف على المضمر المجرور لان العطف على المظهر المجرور جائز بدون
اعادة الجار اعيد الخافض حرفا واسما لانه لما اشتد الاتصال بينهما
لكون الاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل
كانا كواحد فاشتد توهم العطف على بعض حروف الكلمة فلم يغن الفصل بل
لزم اعادة الجار نحو مررت بك وبزيد وجره بالاول والثاني كالعدم معنى
بدليل قوله والمال بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل بالثاني
كما بالحرف الزائد نحو كفى بالله ثم ان هذا مذهب البصرية في حالة الاختيار
ويجوزون تركها حالة الاضطرار وجوزه الكوفيون حالة الاختيار
ايضا مستدلين بالاشعار والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب
ويمتنع له من الاحوال العارضة له بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه
الا ان يختص سببه باحدهما فيختص العروض به ايضا نحو يا زيد والحارث
وعمرو وعبد الله ويا عبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادي
عن اللام اعني لزوم اجتماع اداتي التعريف لو لم يجرد مفقود في المعطوف و
سبب بناء زيد اعني كونه منادى مفردا معرفة موجود في عمرو لا في

عبد الله فلا يصح ما زيد قائما وبقائم ولا ذاهبا عمرو الا برفع ذاهب على ان
يكون خبرا مقدما لعمرو اذ لو نصب او جر عطفا على قائم لكان خبرا عن زيد
وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع فى المعطوف عليه العائد الى اسم ما
ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد بالاتفاق لان
قيام الواحد مقام الواحد هو الاصل والمعقول نحو ضرب زيد عمرا وبكر
خالدا ولله دره حيث صرح بهذا ولم يكتف كابن الحاجب والبيضاوى
بمفهوم قوله ولا يجوز عطفهما بواحد على معمولى عاملين مختلفين اذ الواحد
لا يقوى القيام مقامهما اظهر كالقاضى ما لم يظهره غيرهما دفعا لتوهم الغلط
وجعل العطف فى كلام الغير لغويا اعنى الميل وجعل على صلة للبناء
المحذوف تكلف بارد لا يدفعه كذا فى الامتحان الا عند تقدم الجار الذى
هو احدهما سواء ولى المخفوض العاطف او لا على رأى وهو رأى الكسائى
والفراء والزجاج والمروى عن الاخفش على ما ذكره ابن هشام فى المغنى
نحو فى الدار زيد والحجرة بالجر عمرو وفى الدار زيد وعمرو الحجرة ثم ان كان المراد
تقديمه على الرافع والناصب يلزم ان لا يجوز مثل ان فى الدار زيدا والحجرة
عمرا بل مثال المتن ايضا اذ تقديمه على المعنوى غير متصور كما لا يخفى
وان كان تقديمه على المرفوع والمنصوب فيؤول الى تقديم المجرور كما وقع فى
عبارة الاكثر فيصح المثالان والعدول عن عبارتهم اتباعا لابن هشام عدول
ثم ان تلك الرواية عن الاخفش مخالفة لما فى الرضى نقلا عن الجزولى وغيره
وما فى التسهيل ان قوله انه يجوز العطف اذا كان احد العاملين جارا واتصل
المعطوف بالعاطف كما فى المثالين او انفصل بلا نحو ما فى الدار زيد ولا الحجرة
عمرو وما زيد بقائم ولا قاعد عمرو وقال الدمامينى فى شرحه وعزى هذا
القول الى الكسائى والفراء والزجاج ونسب ابن هشام الى الاعلم الشنتمرى
وهو ايضا مخالف لما نقله الرضى عنه وارتضاه الفاضل العصام
وتلقاه الدمامينى بالقبول حيث قال فى شرح التسهيل ان فى هذا
اربعة اقوال احدها قول الاخفش وهو ما ذكر فى متنه والثانى انه يجوز
مطلقا وهو الذى نسبه ابن الحاجب الى الفراء والفارسى الى قوم من
النحويين ونقل ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم والثالث الجواز

بشرط

بشرط تقدم المجرور فى المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الاعلم
الشنتمرى وابن الحاجب وان اختلفا فى التعليل والرابع المنع مطلقا
انتهى وهو مذهب سيبويه والجمهور فيجعل الجر فى المعطوف عندهم
بمضاف محذوف او بحرف مقدر يدل عليه ما قبل العاطف وهو
الاصح عند صاحب التسهيل والثالث التاكيد والافصح التوكيد كذا
فى مختار الصحاح هما فى اللغة التقرير قدمه مع ان البدل بالاتصال بالعطف
انسب لكونه مقصودا بالنسبة مثله لانه قد يؤتى العاطف فى اللفظى
لما مر فيكون التاكيد بهذا الاعتبار انسب بالعطف فافهم قال
الفاضل العصام لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيبها فى
البيان كترتيب وقوعها فى التركيب وقد راعى ذلك فى ذكر المفاعيل الخمسة
ترك تعريفه وهو ما يقرر المتبوع على ما يفهم من كلام البيضاوى بان يدل
صريحا على ما يدل عليه التاكيد اكتفاء بدلالة اسمه عليه ثم ان ذلك
التقرير قد يكون هو المقصود الاصلى وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز
او السهو او عدم الشمول كما بين فى المعانى فظهر عدم الاختصاص بالنسبة
او الشمول كما يشعر به عبارة ابن الحاجب والمقصود من البيان والصفة
الكاشفة الايضاح لا التقرير وان لزمه ومن التوكيدية مثل نفخة واحدة
والهين اثنين تقرير جزء المتبوع فلا يلزم ان يصح اطلاق التاكيد عليها
وهو قسمان لفظى سمى به لانه يقرر لفظه كمعناه بخلاف المعنوى كما يجى
وهو تكرير اللفظ الاول اما بعينه او بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف الاخير
او مرادفه فى الضمير المتصل ويجرى اللفظى فى الالفاظ كلها اسماء او افعالا
او حروفا او مركبات قال المصنف ومن هذا ايضا يظهر الخلل فى تعريف
ابن الحاجب وان امكن الجواب انتهى بارجاع الضمير الى التكرير مطلقا
لا الى التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى او بتخصيص الالفاظ
بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ
محصورة كالمعنوى ولا يخفى ما فيه من التكلف نحو جاءنى زيد زيد و
حسن بسن وضربت انت وضرب ضرب زيد ولا لا او نعم نعم
فى جواب اقام زيد وزيد قائم زيد قائم ومعنوى لانه يقرر معناه فقط

بخلاف التاكيد والبيان منه

هو مخصوص بالمعارف من الاسماء لا يجري كالمفظي في الالفاظ كلها
باتفاق البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا تاكيدا لنكرة بما عدا النفس
والعين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا نحو
رجال ودراهم وهو اي المعنوي نفسه وعينه بمعنى ذاته ويجوز الجر
بباء زائدة فيهما دون غيرهما نحو جاءني زيد بنفسه او بعينه كذا في
التسهيل وشرحه ويوكد بهما الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث
باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول
جاءني زيد نفسه وهند نفسها والزيدان والهندان انفسهما و
الزيدون انفسهم والهندات انفسهن وكذا عينه وكلاهما للمذكر و
كلتاهما للمؤنث يوكد بهما المثنى لكونهما مثنيي المعنى كجاءني الرجلان كلاهما
والمرأتان كلتاهما وكله يوكد به الواحد والجمع مطلقا باختلاف الضمير
كقرأت الكتاب كله والصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجواري
كلهن واجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة كلها بمعنى الجمع يوكد بها
الواحد والجمع باختلاف الصيغ كاخذت المال اجمع واشتريت الجارية
جمعاء وجاءني القوم اجمعون والنساء جمع وكذا البواقي ولا يؤكد
بكل وما عطف عليه الا ما يتفرق اجزاؤه حسا او حكما غير المثنى
اذ الكلية والاجتماع لا يتصور ان الا في ذي اجزاء واذا لم يصح افتراقها
لم يكن في التاكيد بهما فائدة وهذه الثلثة لعدم ظهور دلالتها على معنى
الجمعية اتباع جمع تبع بالفتح بمعنى تابع لاجمع تابع فان كون افعال جمع
فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل العصام لاجمع لظهور دلالته عليه
يقال تبعه اذا مشى خلفه او مر به فمضى معه فقوله ولا تتقدم هذه
الثلثة عليه اي اجمع اذا اجتمعت معه وقوله ولا تذكر بدونه لعدم
وفائها بالمقصود لما مر في الفصيح وفي غيره تذكر بدونه عطف تفسير
لهذه الجملة وبيان لمعان الاتباع فالاول ناظر الى الاول والثاني الى
الثاني وفي نسخ الكافية بالفاء بدل الواو فيكون تفسيرية وتفصيلية
واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا او مستكنا بالنفس والعين اي
باحدهما اكد اولا بمنفصل وجوبا دفعا للبس بالفاعل في المستكن

ايراد صيغة [illegible] تثنية المذكر والمؤنث كراهة اجتماع التثنيتين

وحمل

وحمل عليه في البارز قال الفاضل العصام ويبطله انهما بالمعنى المذكور
لا يكونان الا تاكيدين فلا يتصور الالتباس واقول لو سلم فالالتباس
في ان المراد بهما ذلك المعنى فهما تاكيدان او غيره فهما فاعلان فافهم واما
اذا اكد غيره بهما فلا لعدم اللبس والوجه للحمل نحو ضربتك نفسك
ومررت بك نفسك وكذا اذا اكد بغيرهما لان اجمع واخواته لا تستعمل
لغير التاكيد وكل وكلا المضافين الى الضمير لا يقعان غير التاكيد الا مبتدأ
فلا لبس نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه وضربت انت نفسك او
عينك وانما لم يذكر هذا متصلا ببيان النفس والعين مع ان حكمهما او
مع وجود الاختصار في الكلام حينئذ بالاضمار لان الكلام السابق
لبيان ذوات المؤكدات فلو ذكر هذا متصلا به لكان الفصل به بينهما كالفصل
بين العصا ولحائها وقدم عليه كون الثلثة المذكورة اتباعا لاجمع وما
يتفرع عليه عكس ما في الكافية ليتصل بيان الحكم ببيان الذوات و
لا مقتضي للفصل بينهما كما في الاول فافهم والرابع البدل في اللغة الخلف
والمناسبة ظاهرة وهو في الاصطلاح المقصود بالنسبة ولذا قدمه
على عطف البيان عدل عما في الكافية وهو ما نسب الى المتبوع لاحتياجه
الى التكلف كما اشار اليه المولى الجامي حيث قال اي يقصد النسبة
اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع اذ من البين انه ليس مقصودا بما نسب الى المتبوع
كالمجيء في مثل جاءني زيد اخوك فان المقصود به ليس اخاك وقال الفاضل
العصام ويعد فيه نظر لان نسبته الى الاخ ليست مقصودة بنسبته
الى زيد بل هي مقصودة من ضمه اليه ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه
اليه فلا بد من زيادة تمحل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه
كما في بدل الغلط وحال نسبته من التقرر والتمكن في الذهن كما في البواقي
ولخروج البدل من المنسوب عنه نحو ضيعني زيد اخوك اذ لا يصدق عليه
انه مما يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع بل مما يقصد النسبة
بنسبة متبوعه الى شيء وما اختاره المصنف من قوله بالنسبة مما صوبه
الفاضل العصام دونه اي المتبوع فخرج ما عدا العطف بحرف الاضراب
قيل يخرج هو ايضا لان متبوعه مقصود المتكلم ابتداء ثم يبدو له فيعرض عنه

ويقصد المعطوف فكلاهما مقصودان وهذا سهو لانهم قالوا في معنى الاضراب
هو الاخبار الذي وقع من المتكلم ولم يكن بطريق القصد ولذا صرف عنه ببل
وقالوا بدل الغلط ثلثة اقسام ذكر المبدل منه عن قصد ثم ايهام الغلط
وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى ويسمى بدل بدا نحو هند بدر شمس وغلط
صريح كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق لسانك الى رجل ونسيان المقصود
وسبق اللسان الى غيره ثم التذكر والتدارك ولا يقع الاخيران في كلام
الفصحاء وان وقع في كلامهم فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ببل
فظهر ان لا فرق بين الاضراب وقسمي بدل الغلط الا في وجه التدارك
فالفصحاء يزيدون بل فيصير اضرابا والاوساط لا فيصير بدل غلط وان
الغلط والنسيان يقعان في كلام الفصحاء لكن يضربون عنهما والاوساط
يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عاطف كذا في الامتحان وينتقض التعريف
بصفة اي وهذا واي هذا في ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل
فانها المقصودة بالنسبة دونها كما لا يخفى كذا قاله الفاضل العصام
واقسامه اربعة بالاستقراء بدل الكل اي بدل هو الكل من الكل وهو
المبدل منه ان صدقا اي البدل والمبدل منه الكلان على شئ واحد
وان لم يكونا مترادفين او متساويين نحو جاءني زيد اخوك وبدل البعض اي
بدل هو البعض من الكل ان كان مدلول البدل جزء مدلول المبدل منه في الخارج
نحو ضربت زيدا رأسه وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا عن
اشتمال احد المبدلين على الاخر ان كان بينهما تعلق وملابسة بغيرهما
اي الكلية والجزئية وفيه اشارة الى ان اشتمال كل منهما على الاخر ليس بشرط
بل يكفي التعلق لكن لا مطلقا بل بحيث ينتظر النفس اي نفس السامع بعد
ذكر الاول وهو المبدل منه ويتشوق الى الثاني وهو البدل نحو سلب زيد
ثوبه فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع ويتشوق الى ذكر ما يسلب منه
اذ هو ليس ذاته بل ما يحويه من الجلد والثوب وغيرهما وهذا هو الصواب
واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما فيقتضي كون
غلامه في جاءني زيد غلامه بدل اشتمال وليس كذلك بل هو بدل الغلط
وبدل الغلط اي بدل مسبب عنه ان كان ذكر المبدل منه غلطا صريحا

وان لم يكن في الواقع غلط فلا يكون صريحا منه

قال لاضافة في هذين القسمين بيانية منه

او غيره

او غيره فيشمل اقسامه الثلثة الا انه خلاف الظاهر اذ المتبادر من
الغلط ما هو الصريح وحينئذ لا يصح اطلاق قوله ولا يقع الخ ان رجع ضميره
الى بدل الغلط مطلقا لوقوع القسم الاول في كلامهم كما اعترف به نفسه
وان رجع الى ما فيه الغلط صريحا بقرينة المثال بقي القسم الاخير مهملا مع
انه لا يقع في كلامهم ايضا فالوجدان يختار عبارة البيضاوي فانها شاملة
لهما بلا تكلف كما صرح به في الامتحان نحو رأيت رجلا حمارا ولا يقع في
كلام الفصحاء بل يوردون بل ويجب وصف النكرة المحضة المبدلة من
المعرفة فيه اشارة الى انه لا يلزم ان يطابق المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما في
الوصف كجاءني رجل غلام زيد بدل الكل اذ لا يتحد غيره مع المبدل منه فلا يضر
تغايرهما فيهما وانما وجب ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة ولا يكون
المقصود انقص من غيره من كل وجه نحو قوله تعالى بالناصية ناصية
كاذبة ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا
لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل منهما
بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غيره مع اتحاد مدلوليهما بخلاف
البواقي لتغاير مدلوليهما فيها يقال اشتريتك نصفك واعجبتني علمك وعجبت
علي وضربتك الحمار وضربتني الحمار والتابع الخامس من الخمسة عطف
البيان وهو تابع يجيء به لايضاح متبوعه ولا يلزم منه كونه اوضح من
متبوعه لجواز حصوله بالاجتماع وخرج به غير الصفة الكاشفة وخرجت
بقوله ولا يدل على معنى فيه اي في متبوعه نحو اقسم بالله ابو حفص كنية
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عمر عطف بيان له فمجموع ما ذكرنا
من المعمولات على ما ذكرنا ثلثون واما ما ذكره ابن الحاجب منها على ما ذكره
فستة وعشرون زاد في المرفوع اسم كان والمضارع المجرد عن الناصب
والجازم وفي المنصوب المضارع المنصوب وذكر بعد المجرور المجزوم
الباب الثالث في الاعراب تذكر ما سبق وهو في الاصطلاح شئ حركة
او حرفا او حذفا جاء من العامل بواسطة لم يذكرها اكتفاء بذكرها في
تعريف العامل فلا نقض بها فانها وان جاءت منه لكنها بلا واسطة
يعني جاء منه ذاتا وصفة معا كما في الاعراب بالحركة او صفة فقط

كما فى الاعراب بالحروف فان ذواتها ثابتة قبله مثلا مثل مسلمون ومسلمين
صيغ موضوعة قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد الجموع السالمة المذكرة
تقول مسلمون مؤمنون مصلحون او تقول مسلمين مؤمنين مصلحين
وكذا التثنية وملحقاهما والاسماء الستة المضافة فمسلمون ومسلمين
مثلا مترادفان فى اصل الوضع الا ان الواضع شرط استعمال الاول
عند ورود الرافع والثانى عند ورود الناصب والجار لكنهما اما غير دالة
على شئ او دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كلاهما دال على المعانى
الموجبة للاعراب فيتعدد الدلالة فى بعضها فيحدث فيها بسبب العامل
صفة هى الدلالة كما يحدث به فى الاعراب بالحركة صفة هى الحركة الدالة على
المعانى المقتضية ولهذا الكلام مزيد تفصيل فى الامتحان فان شئت فارجع
اليه يختلف به اى بسببه صفة اخر المعرب لفظا او تقديرا او محلا و
من الحركة والدلالة منه
المراد بالاخر هنا هو الحرف الملفوظ اخرا عند الاضافة ولو فرضا فيشمل
الحقيقى كدال زيد والمجازى كتاء قائمة وياء بصرى وواو مسلمون على
ما هو المختار عنده من ان كلا منها كلمة برأسها قال المصنف للاعراب
معنيان عام وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا
عليه فان لم يمنع من ظهوره شئ فلفظى وان منع حال فى اخره فتقديرى
او فى نفسه فمحلى فهذا تابع لمقتضيه فيوجد فى غير الحرف والماضى
والامر بغير اللام وخاص بالاولين والانواع للعام وكذا محالها
واقسامها والمعرب فى الاصطلاح ما اشتمل على الخاص انتهى فان كان
المراد به العام يلزم ان يكون المراد بالمعرب ما اشتمل عليه لكن هذا
اى على الخاص منه
خلاف المتبادر لا الاصطلاحى والا ينتقض التعريف بخروج المحلى الذى
فى المبنى فلو قال اخر الكلمة كما فى تعريف العامل لكان اصوب واظهر
وسلم من لزوم الدور بذكر المعرب وان لم يسلم منه بذكر العامل فافهم
وان كان المراد به الخاص وبالمعرب الاصطلاحى يخرج المحلى المذكور
من الحد والمحدود مع ذكره فى الاقسام وجعله استطراديا لا يناسب
المرام كما لا يخفى على ذوى الافهام ويمكن ان يقال انه اخرجه عن
التعريف وادخله فى التقسيم تنبيها على انحطاط رتبته لكون المانع

واما على غير المختار فقد اخرج الحقيقى منه

فيدخل ما لا يمنع اضافة كالعلم منه

فيكون من قبيل عموم المجاز ولكن لا قرينة على ظاهره له ذكره المصنف فيما علق على الامتحان التام لكن اللهم الا ان يجعل ذكر الاعراب قرينة له الا ان يكون الاحق قرينة للتابع تابعا لحدهما والمثنى بان محل الظاهرة منه

فى كون الاحق قرينة وكذا قال الظاهر خفاء لا يخفى على فاعله الا بعروض فصيح

متعلق باقتضاه او حال من المشابهة والمعنى العامل غير ... فيعجد الخ فافهم منه

التفريع بقوله فيوجد الخ منه

وهى الرفع والنصب والجر والجزم منه

مع كونه من افراد المحدود وبذكره فى الاقسام منه

عن الظهور نفس محله ثم انه لا يخفى على كل من التقديرين ان المجرور بالحرف الزائد
ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية والجزم والنصب بان وان
الداخلتين على الماضى الواقع موقع المضارع خارجة عن الحد والمحدود
لعدم مقتضيها فيكون التعريف للاعراب الاصلى لا الملحق به ولو اريد
بالاعراب ما يشملهما وزيد فى تفسيره او حمل عليه او لم يعتبر فيه قيد
الواسطة وبالمعرب ما اشتمل على هذا العام لم يكن ما ذكر خارجا عنهما
واما النقض بالواسطة فمدفوع بان المتبادر من الباء السبب القريب
وهى من البعيدة لكن يأباه ما نقلنا عنه وتعريفه للعامل وله اى للاعراب
مطلقا لكن على التقدير الثانى بالاستخدام فافهم تقسيمات اربعة بالاستقراء
متداخلة اى يدخل اقسام بعضها فى اقسام الاخر لان هذه تقسيمات
متعددة باعتبارات مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف بين جميع
اقسامها بل بين الاقسام الخارجة من التقسيم وهذا كتقسيم الاسم تارة
الى المعرب والمبنى واخرى الى المعرفة والنكرة مع ان كلا منهما اما معرب او مبنى
التقسيم الاول منها تقسيمه بحسب الذات والحقيقة ولذا قدمه فنقول
هو اى الاعراب اما حركة وهى الاصل فيه لخفتها ولكونها ادل على المقصود
ولذا قدمها او حرف وهى ليست باصل لانتفاء علة الاصالة فيها لكن يكون
اعرابا لامر يقتضى ذلك كاغناء الحرف الصالح للاعراب عن ايراد الحركة او حذف
اى حذف احدهما للجزم ولذا اخر عنهما والحركة ثلثة ضمة سميت بها لضم الشفتين
عندها وفتحة لفتح الفم عندها وكسرة لتسفل الفك الاسفل عندها فكانه كسر
نحو جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والحرف اربعة واو والف وياء
نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه ونون نحو يضربان ويضربون
وتضربين والحذف ثلثة حذف الحركة نحو لم يضرب وحذف الاخر نحو
لم يغز وحذف النون نحو لم يضربا فالمجموع اى مجموع الاقسام الحاصلة من
هذا التقسيم عشرة وهو ظاهر والتقسيم الثانى منها تقسيمه بحسب
المحل فهو اى المحل الذى بحسبه هذا التقسيم اما معرب او ملابس بالحركات
المحضة لا مع الحذف او بالحروف المحضة لا معه او بالحركات مع الحذف
او بالحروف مع الحذف والاول وهو ما بالحركات المحضة اما تام الاعراب

ملتبس ومعرب بالحركات الثلث في الاحوال الثلث غير تابع بعضها
لبعض في بعض الاحوال بالضمة رفعا اى مرفوعا وحالة الرفع والفتحة
نصبا والكسرة جرا هذا هو الاصل ايضا اذ بالشركة يختل الغرض فان الواحد
اذا جعل علامة لشيئين على سبيل البدل وجب اللبس فيحتاج الى علامة اخرى
فما وجد فيه هذان الاصلان وهو ما ذكره بقوله فهو اى تام الاعراب مما
بالحركة المحضة الاسم المفرد لا المثنى والمجموع بقرينة ذكرهما بعده والجمع المكسر
مذكرا او مؤنثا وهو ما تغير بناء واحده للجمعية احترز به عن السالم مذكرا او
مؤنثا اذ اعراب الاول بالحروف واعراب الثانى ناقص المنصرف لا يحتاج
الى علة وبيان وما خرج منهما او من احدهما فيحتاج اليهما كما سيجئ احترز به
عن غير المنصرف لان اعرابه غير تام وعن الاسماء الستة المضافة الى غير ياء
المتكلم فان المنصرف على ما فسره غيرها دق على المعرب بالحروف كما سيجئ
نحو جاءنى رجل ورجال ورأيت رجلا ورجالا ومررت برجل وبرجال
او ناقص الاعراب بالحركتين فقط وهو على نوعين الاول ما يكون المتروك فيه
الكسرة واشار اليه بقوله اما بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو اى
ناقص الاعراب بالحركتين المذكورتين غير المنصرف نحو جاءنى احمد ورأيت
احمد ومررت باحمد وسيجئ ترك الكسرة فيه انما حمل الجر فيه على النصب
للمناسبة بينهما في كونهما علامتى الفضلة بخلاف الرفع فانه علامة العمدة
والثانى ما يكون المتروك فيه الفتحة وهو ما اشار اليه بقوله واما بالضمة
رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو اى ما بالحركتين المذكورتين جمع المؤنث السالم
وحمل نصبه على الجر ليكون على وتيرة اصله وهو جمع المذكر السالم على ما سيجئ
نحو جاءنى مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات والثانى
وهو ما بالحروف المحضة ايضا اى كما بالحركات المحضة اما تام الاعراب
بالحروف الثلث في الاحوال الثلث على ما هو الاصل كما في الاعراب بالحركة
بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا فهو اى تام الاعراب مما بالحروف
المحضة الاسماء الستة المضافة اذ غيرها بالحركة الى غير ياء المتكلم اذ
المضافة اليها بالحركة تقديرا كسائر الاسماء المضافة اليها كما سيجئ المفردة
اذ المثنى وجمع المذكر السالم وان كان اعرابهما بالحروف لكنهما ليسا بتامى الاعراب

اى كما ان الحركة هي الاصل منه

واعراب

واعراب المكسر بالحركة لا بالحروف المكبرة اذ المصغرة بالحركة لا بالحروف
نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه وانما جعل اعرابها بالحروف
لانها اسماء اواخرها ثابتة في حال الاضافة سماعا بخلاف نحو دم محذوفة
نسيا في حال الافراد بخلاف نحو العصا فاشبهت الزائدة فامكن جعلها
علامة كما في التثنية والجمع والساكن اخف من المتحرك فانقلب الحال ههنا
بسبب العارض فصار الحرف اصلا لخفته دون الحركة بخلاف نحو دم
اذ يحتاج الى زيادة حرف لمجرد الاعراب وقد صار العين اخر المحل للاعراب
بحذف اللام نسيا وبخلاف نحو العصا لان اللام لم يحذف نسيا اصلا
فلم يشبه الزائد فكان جزأ محضا من الكلمة والاعراب وصف فتنافيا
ولما لزم التحريك في التصغير بسبب سكون يائه عاد الى اصل الحركة ذكره
في الامتحان واما ناقص الاعراب بالحرفين اما بالواو رفعا هذا هو الاصل
فيه كالضمة والالف فرع له فيه للضرورة وللنظر الى هذا قدم الجمع على
المثنى عكس ما في الكافية واللب والياء نصبا وجرا فهو اى ناقص الاعراب
بهذين الحرفين جمع المذكر السالم وهو ما لم يتغير بناء واحده للجمعية والتغير
في نحو سنين وارضين وثبين وقلين من الشواذ بعد تحقق الجمعية
واولو جمع ذو من غير لفظه وعشرون واخواتها اى نظائرها من ثلثين الى
تسعين نحو جاءنى مسلمون واولو مال وعشرون رجلا ورأيت مسلمين
واولى مال وعشرين ومررت بمسلمين واولى مال وعشرين او بالالف
رفعا والياء نصبا وجرا فهو اى ناقص الاعراب بهذين الحرفين المثنى وقد سبق
ما هو واثنان وكذا اثنتان وثنتان وكلا وكذا كلتا بلا تنوين ولو بلا اضافة
قاله الفاضل العصام مضافا الى مضمر اذ لو كان مضافا الى المظهر لكان معربا
بالحركة التقديرية نحو جاءنى مسلمان واثنان وكلاهما ورأيت مسلمين
واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين وكليهما ووجه عدولهما عن الاصل
الاول قد سبق الاشارة اليه في الاسماء الستة واما عن الثانى فالاحتراز
عن اللبس في الاحوال الثلث فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة احق
بالامتياز الذاتى والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف ولكونه ضمير
التثنية في نحو ضربا ويضربان والواو لكونه اخا الضمة اولى لرفع الجمع

فان اخره غير ثابتة في حالة الاضافة سماعا منه
ثم ان الاصل في الاعراب بالحركة منه
لم يقل لان اواخرها ليشمل عين فم وذو فانه صار
لاميهما حذفا نسيا في كل حال صار
عيناهما اخرين كلام الاربعة الباقية منه
عدل عن قول الفاضل الجامى حيث قال
حين الاعراب حذرا عن لزوم المصادرة
خبر بعد خبر لا واخرها والمراد بالحذف
عدم التلفظ فيعم القلب في فم منه
هذا فضتى في ذو حملا على اخواتها اذ
لا ينقطع عن الاضافة اصلا منه
فان اخره ليس بمحذوف اصلا فيمكن جعلها اعرابا منه
اذ لم يوجد في الاعراب بالحركة منه
وهو كون الاصل في الاعراب بالحركة منه
وهو كون الساكن اخف من المتحرك منه
يعني حاشية شرحه للكافية منه

من الياء فلزم اشتراك الاربع في الياء ففتحوا ما قبلها فيها وكسروا فيه ولما كان
هذه الحروف دالة على معنى التثنية والجمع لم تتمحض للاعراب تمحض الحركة فلزم
الجبر وايضا لم يمكن الحاق التنوين الدال على التمكن حذرا عن الساكنين فزادوا
نونا عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام والوقف والى الثاني
سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها في التثنيه وفتحوها في
الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد يزول العلامة الاولى بالاعلال نحو مصطفين
ووجه الحاق اثنين واخيه ظاهر لانهما كالمثنى لفظا ومعنى واما كلا فمفرد
اللفظ ومثنى المعنى فراعوا في الاضافة الى المظهر الاصل الاحق بالاصل
الاخف جانب اللفظ والى المضمر الفرع جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا
اصل في الاعراب وكذا كلتا والحاق باب عشرين ايضا ظاهر لكونها
كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولو وعدم النون للزوم الاضافة كذا في الامتحان
والثالث ما هو بالحركة مع الحذف لا يكون الا تام الاعراب وهو اي الثالث
قسمان لان محذوفه اما حركة او حرف فالاول وهو ما كان محذوفه حركة
الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير مرفوع بقرينة الاتي اذ باتصاله
المنصوب لا يخرج عن هذا الحكم وهو صحيح الواو للحال وهو في عرفهم ما
ليس اخره حرف علة فرفعه اي رفع ذلك المضارع بالضمة ونصبه بالفتحة
ولو تقديرا كما في الوقف ولا يخفى ان ليس المراد بهما علم الفاعلية والمفعولية
وجزمه بحذف الحركة ولو تقديرا كما اذا التقى الساكن بعده نحو يضرب
ولن يضرب ولم يضرب ولم يضرب القوم والثاني وهو ما كان محذوفه
حرفا الفعل المضارع المذكور الذي لم يتصل باخره ضمير ان كان اخره حرف علة
واوا او ياء او الفا فرفعه بالضمة تقديرا لاستثقالها عليها ونصبه بالفتحة
ولو تقديرا كما اذا كان الاخر الفا وجزمه بحذف الاخر مطلقا لان الجازم
لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها نحو يغزو ويرمي ويخشى
ولن يغزو ولن يرمي ولن يخشى ولم يغز ولم يرم ولم يخش والرابع وهو ما بالحروف
مع الحذف لا يكون الا ناقص الاعراب وهو اي الرابع الفعل المضارع الذي
اتصل باخره ضمير مرفوع غير النون الذي للجمع المؤنث اذ المضارع لو اتصل
هو به لكان مبنيا كما لو اتصل به نون التاكيد كما سيأتي فرفعه بالنون

يعني ان الواضع اعتبر عند الوضع دلالة
هذه الحروف على المعاني الخفية ايضا و
تخصيصها فيها وعدم امكان الحاق التنوين
عند التركيب فزادوا نونا عوضا عنهما
بعد التركيب فلا منافاة بين ما هنا وما سبق فافهم
منه

هنا مخالف لما صرح به التسهيل التسهيل
في حاشية الرضي من انه يحتاج الى الفرق
تثنية فلا التباس حتى يحتاج مقتضى
ولعل المصنف نظر الى وجود حركة النون
الاحلال فيها مع عدم اللبس فجعل كالعدم
واما اللبس في حال الاضافة القرينة منه
لندرته والاعتماد على بالنظر اليه منه

ونصبه

ونصبه وجزمه بحذفه لان تاء الضمير المرفوع لما عد جزءا بدليل سكون اخر ضربنا
دون ضربنا جعلوا الاعراب بعده ولما لم يحتمل الالف والواو والياء الحركة
جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة فحذفوها في الجزم حذف الحركة
وحملوا النصب عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب يناسبه
في مخرج اصلهما وكونهما علامتي الفضلة فلذا يحمل على الجر دون الرفع في الاسماء
فيناسب بدله فيحمل عليه في الافعال ايضا نحو يضربان ويضربون
وتضربين ويرميان ويرمون وترمين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي
ولن يرميان ولن يرموا ولن ترمي ولم يضربا ولم يضربوا الخ فالمجموع اي
مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب المحل تسعة ستة
منها بانقسام كل من الاول والثاني الى تام الاعراب وناقصه المنقسم
الى قسمين واثنان منها بانقسام الثالث الى قسمين وواحد منها الرابع
ولما ذكر فيما سبق المنصرف وغير المنصرف وكان للثاني احكام اخر
لا بد من معرفتها احتاج الى بيانهما فقال والمراد في الاصطلاح
بالمنصرف سمي به لكونه صرفا في الاسمية ولذا سمي امكن او لرجوعه عن
الاقبال على الفعل بالمشابهة ولتغيره بدخول الجر والتنوين والازدياد
قدمه لاصالته ولكون مفهومه وجوديا ما اي اسم دخله الجر بالكسر
لتبادره لاصالته كما سبق والتنوين لعدم مشابهته بالفعل وهذا
لا يصدق على المعرب بالحروف وبغير المنصرف سمي به لعدم ما ذكر في المنصرف
اسم معرب بالحركة فخرج المعرب بالحروف لان المنع انما يتصور فيما شانه
الدخول فيكون ذلك واسطة بينهما كما صرح به في الامتحان لا يدخله الجر
بالكسر قدمه تنبيها على ان منعه بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض والتنوين
للتمكن لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعيتين اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق
والافادة وكل علة فرع لشيء منع منه ما منع من الفعل اعني الكسر والتنوين
ولما كان المقصود من التعريف معرفة الافراد ليجري الاحكام عليها وهذه
لا تحصل بتعريف ابن الحاجب بل بمعرفة جميع العلل وشرائط تاثيرها
وهي لا تتيسر الا بالتفصيل الاتي بل العجمة ووزن الفعل منها محتاجان
الى تتبع الموارد مع ان فيه ذكر العلة التقريبية وهو مخل بالتعريف كما

صرح به فى الامتحان ترك تعريفه واكتفى بما يفيد معرفة الاصطلاح بحيث
يحصل بها نوع معرفة وضبط للافراد بالوقوف على الاستعمال فى الجملة
واحال تمام المعرفة الى التفصيل الاتى فافهم وهو اى غير المنصرف على نوعين
الاول سماعى وهو ما يتوقف منعه بخصوصه على السماع ولا يمكن ان يذكر
فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور نحو احاد وموحد وثناء و
مثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع قال الرضى هذه مسموعة اتفاقا و
قد جاء فى الشعر فصاعدا الى عشار والمبرد والكوفيون يقيسون عليها ما
فوقها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع
وثمان ومثمن وتساع ومتسع بلا سماع بل المسموع مع ياء النسبة نحو خماسى
الى تساعى هذا قال الفاضل العصام انما لم يحكم بالسماعى فى عشار
مع وجوده فى الشعر لانه لا ينفع فى مفعل ولا فى فعال فى التسعة ولم يجعل ايضا
ما جاء مع الياء دليلا على السماع بجواز ان يكون النسبة لفظية ككرسى مع انه
لا يفيد فى مفعل وجعل ابن مالك خماس ومخمس مسموعين ايضا وكل منها
معدول عن العدد المكرر اذ فى معناه تكرر والاصل تكرر اللفظ ايضا فاصل
جاء فى القوم احادا وموحد جاؤا واحدا واحدا وكذا البواقى واخر
جمع اخرى مؤنث اخر وهو اسم تفضيل لان معناه فى الاصل اشد تأخرا
ثم نقل الى معنى غير وقياسه ان يستعمل بمن او اللام او الاضافة وحيث
لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقيل انه معدول
عما معه من لموافقة المعدول للمعدول عنه فى التنكير وقيل عما معه اللام
لموافقته للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ولم يذهب
الى كونه معدولا عما معه الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او
اضافة اخرى مثلها كما مر وليس فى اخر شئ من ذلك وقال الفاضل
العصام ان هذا الوجه ضعيف لان هذه القاعدة فى تقدير الاضافة
لا فى فرضها فى الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه الوجيه
انه جاء فى الرجل والرجل الاخر وجاء فى رجل ورجل اخر لو فرض فيه التفضيل
لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا ولا يتصور ذلك بالاضافة بل بالاولين
فروعى لمناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين

ولذا خصها المصنف بالذكر منه

اى التفصيل على ما ذكر اولا منه

منعت

منعت تلك الالفاظ ومثلت بها حال كونها صفات اذ لو كانت
اعلاما للذكور صرفت على الاكثر لان العدل فى هذا الباب تابع للوصف
فيزول بزواله وان ذهب جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل الاصلى
مع العلمية لكنها لا تكون حينئذ مما نحن فيه والسبب فى كل منها العدل
التحقيقى والوصف الاصلى اذ العارضى صار اصليا فى المعدول
لاعتباره فى وضعه ونحو جمع وكتع وبتع وبصع حال كونها جموعا فان
جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس تكسير فعلاء صفة فعل واسما
فعالى فهو معدول عن احدهما واجمعون شاذ وان كان اجمع فى الاصل
افعل تفضيل فجمعاء شاذ وقس عليه البواقى والسبب فيها العدل
التحقيقى والوصف الاصلى على الاصح ولا يضره غلبة الاسمية وقيل
التعريف الاضافى لانه بتقدير جميعهم حيث لا يؤكد بها الا المعرفة
وعدم ملايمة ظهور الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملايمة
تقديرها وقيل التعريف الوضعى وهو التعريف بلا اداة فهو يشبه
العلمية ولهذا الاختلاف لم يقيدها بالصفات كما فى الاول وانما قيد
بجموعا لانها لو كانت مفردة بان جعلت اعلاما تكون كما سبق ونحو عمر
وزفر وزحل اسم نجم من الخنس وقزح اسم جبل فى مزدلفة حال كونها
اعلاما والسبب فيها العدل التقديرى والعلم ولو لم تكن اعلاما بان
نكرت لانصرفت لبقائها على سبب واحد والثانى قياسى وهو ما لا يتوقف
منعه بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها
غير محصور كما يشير اليه باداة السور الكلى فى قوله وهو كل علم على وزن
اى هيئة مخصوص بالفعل فى الوضع الاول فلا يوجد فى الاسم الا
منقولا عن الفعل او العجم كضرب مجهولا وشمر مشددة العين علم الفرس الحجاج
معناه فى الاصل اسرع فى المشى وبقم منقولا من العجم وانقطع واجتمع
واستخرج وغير ذلك من اوزان الخماسى والسداسى معلومة او مجهولة
وكذا فوعل مجهولا او فى محل اوله اى الوزن او مجاز بالحلول احد زوائد
المضارع التى لها نوع اختصاص به وهى حروف انين حال كون ذلك
الوزن غير قابل للتاء المتحركة للتأنيث لان لحوقها به يخرجه عن كونه

ولو عدلت لم تنصرف بالاتفاق للتأنيث مع العلمية

لترجيح المعنى على غيره منه

بضم الهمزة وفتح العاء منه

وزن الفعل لاختصاصها بالاسم نعم يكون معها غير منصرف للعلمية
والتأنيث كيعملة وارملة اذا سمى بهما فيدخل فى قوله كل علم فيه تاء
التانيث لا لوزن الفعل كما لا يخفى نحو يزيد ويشكر واحمد والسبب
العلمية ووزن الفعل وكل افعل التفضيل والصفة اى كل ما كان على وزن
افعل موضوعا للتفضيل والصفة نحو افضل للتفضيل وابيض للصفة
والسبب الوصف والوزن ولم يقيد هنا بعدم قبول التاء اذ كل منهما
من حيث انه افعل التفضيل والصفة ليس له احتمال لقبولها بل عدمه
قطعى اذ مؤنث الاول فعلى ومؤنث الثانى فعلاء وكل اسم اعجمى غير عربى
فى الاصل استعمل فى اول نقله الى العرب علما سواء كان علما فى العجم ايضا
او اسم جنس نقل علما فظهر الخلل فى عبارة الكافية حيث قال شرطها
ان تكون علمية فى العجمية وما وجه من التعميم للحقيقى والحكمى فجمع بين الحقيقة
والمجاز ولا قرينة لعمومه والاصوب ان يقال ان الثانى ملحق بالاول
دلالة للاشتراك فى العلة لكن الشرط فيهما ظهور العلة للكل وفى وجوده
هنا خفاء لا يخفى كذا فى الامتحان وجه الاشتراط بقاء العجمة بحالها وظهورها
اذ لو لم يكن كذلك لتصرف فيه العرب بادخال اللام والاضافة والتعريب
والتغيير فيكون كاللفظ العربى فيضعف العجمة فلا تؤثر وهو اى والحال
ان ذلك الاعجمى زائد حروفه على الاحرف الثلثة او متحرك الاوسط نحو قالون
كان فى لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع لجودة
قراءته قدمه للتنبيه على دخوله بلا تكلف وابرهيم هما مثالان للزائد
على الثلثة الاول للثانى والثانى للاول وشتر وسقر فنوح منصرف
اعلم ان ههنا ثلثة مذاهب الاول جعل العجمة كالتانيث المعنوى بدليل اعتبارها
فى ماه وجور فيجوز فى نوح الوجهان كهند فهذا للزمخشرى وقد زيفوه
بان التانيث امر حقيقى وله علامة تظهر فى بعض التصرفات والعجمة امر
اضافى لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التانيث فى نحو هند
اعتبار العجمة فى نحو نوح واعتبارها فى نحو ماه للتقوية لا الاستقلال بالسببية
وانه لم يسمع قط منع الصرف فى نوح بخلاف هند والثانى عدم اعتبار
تحرك الاوسط فى العجمة اصلا بخلاف التانيث لان اعتباره فى التانيث

لقيامه

[illegible] الا السماع منه

لقيامه مقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى بوجود النائب فى الجملة
وهذا لا يعقل فى العجمة اذ لا علامة لها حتى يسد مسدها شئ فلا وجه
للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب
يراعون الاوزان الخفيفة ويكثرونها فى كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة
معقولة ومجرد زيادة حركة لا يوجب طولا مؤديا الى القلة فى لغة العرب
الا ترى الى كثرة نحو جحر بخلاف الرباعى وهذا لسيبويه واكثر النحاة وارتضاه
الرضى والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا لابن الحاجب
ومن تبعه ورد بانهما اسما بقعة وقلعة وانما يظهر الثمرة فى نحو لمك
اسم رجل ولم يسمع منعه ذكره فى الامتحان وتبع ابن الحاجب فى هذه الرسالة
وكل مؤنث علما اولا بالالف مقصورة كانت او ممدودة والمراد بها الهمزة
المنقلبة لا ما قبلها والتسمية بالالف باعتبار الكون وبالممدودة باعتبار
السببية فافهم نحو حبلى وحمراء قيل انما قامت مقام العلتين للزومها
للكلمة وضعا مثلا لا يقال حبل ولا احمر بخلاف التاء فانها ان لزمت لزمت
بعارض كالعلمية ورده المصنف بانه ان ارادوا عموم السلب فى التاء
فنقوض بنحو ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها وان ارادوا سلب العموم فكذا
الالفان نحو ذكرى وضراء وان ارادوا مجئ التاء للفرق مطردا فى بعض
الصفات فكذا المقصورة فى افعل التفضيل والممدودة فى افعل الصفة
الا ان يدعوا مع عدم تغير الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوى الا ان ينضم
اليه قلب التاء هاء وهى حرف خفى كانه معدوم فغلب مفارقة التاء
وندر مفارقة الالفين فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم وكل علم
فيه تاء التانيث لفظا زائدا على الثلثة او ثلاثيا متحرك الاوسط اولا
نحو فاطمة وحمزة او تقديرا انما شرط فيهما العلمية ليصير التاء لازما
لان الاعلام محفوظة عن التغيير بقدر الامكان ولانها وضع ثان فيكون
التاء حرف مبنى بلا خلاف بعدان كان حرف معنى فيلزم وهو اى و
الحال ان العلم الذى فيه التاء تقديرا زائد حروفه على الاحرف الثلثة
علما لمؤنث اولا نحو زينب وهو متحرك الاوسط حال كونه علما لمؤنث نحو
قدم اسم امرأة وينبغى ان يقول وعجمة ليشمل مثل ماه وجور وجه

هذا الاشتراط ضعف التاء المقدرة فلا تقوى قوة الملفوظة الا بقيام
شئ فى اللفظ مقامها ولو بالواسطة والحرف الرابع قائم مقامها بدليل
عدم ظهورها فى مثل عقيرب مع وجوبه فى مثل قديرة وحركة الاوسط
قائمة مقام الرابع بدليل وجوب الحذف فى مثل جمزى مع جواز مثل حبلوى
والعجمة وان لم تكن مؤثرة فى الثلاثى الساكن الاوسط على الاصح فلا اقل
من تقوية التأنيث ولضعف هذين لا يؤثران الا فيما فى مسماه تأنيث
بخلاف الرابع كما اشار اليه بقوله علما المؤنث وقيل السلامة بثقل
احد الامور عن مقاومة الخفة لثقل احد السببين ومزاحمتها التأثيره
ورده المصنف بانه لاطائل له اما اولا فلان تأثير العلل ليس للثقل
بل للفرعية واما ثانيا فلعدم لزوم الثقل لها كيف والعلمية والوصف
والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول الخفة فى الاخير ظاهر واما ثالثا
فلان انصراف نحو قدم وماه وجور اعلاما للمذكور يدل على ان مدار
الاشتراط وعدمه ضعف التأنيث وقوته اذ الخفة والمقاومة سيان
فى الحالين ولو سمى به اى بذلك المتحرك الاوسط مذكر صرف لغاية ضعف
التأنيث حينئذ فلا يقويه الا القائم مقامه بالذات فلو سمى بالزائد
على الثلثة منع لو تأنيثه اصليا والا فمنصرف فى كل حال ككل مكسر
بغير تاء فان تأنيثه بتأويل الجماعة ولا يلزم لجواز تأويله بالجمع فمثل
كلاب اذا سمى به مذكر صرف ولو كان علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط
يجوز صرفه لضعف تأنيثه ومنعه لوجود السببين ولو كان احدهما
ضعيفا نحو هند وكل علم فى الحال ليتحقق الافراد لان منع الصرف
حال الكلمة وهذا اولى من قولهم ليأمن من الزوال فيحصل له نوع قوة
ذكره فى الامتحان مركب من اسمين فى الاصل لان نحو النجم وبصرى علمين
منصرفان لان الحرف لعدم استقلاله لا يعتد بجزئيته فكأنهما لا تركيب
فيهما حتى يؤثر ونحو من زيد وان زيدا ويزيد مع الضمير وتأبط شرا
اعلاما محكيات فلا يظهر فيها منع الصرف ليس احدهما عاملا فى
الاخر بالاضافة او بكونه بمعنى الفعل احترز به عن مثل عبد الله وضارب
زيدا لانهما محكيان فلا يظهر فيهما المنع ولان الاضافة لما اثرت فى

المضاف

المضاف الصرف فلا تؤثر فى المضاف اليه المنع لان غير المختار لا يؤثر
الضدين فان النار لا تؤثر الا الحرارة والماء الا البرودة ولا الثانى صوتا
فى الاصل مثل سيبويه فانه مبنى او محكى بناؤه ولا متضمنا بمعنى الحرف
فى الاصل عاطفا او جارا كخمسة عشر وجارى بيت بيت علمين لانهما
محكيان البناء على الاصح فلا يظهر اثر المنع ولقد اصاب فى زيادة هذين
القيدين كما اصاب فى زيادة اسمين لكن لا بد من ان يزيد ولا معربا قبل العلمية
احترازا عن مثل حيوان ناطق وزيد انسان علمين لكونهما محكيين ايضا
بل لو زاد ذلك لكفى عن قوله ليس احدهما عاملا فى الاخر ولو زاد ايضا ولا
مبنيا لاغنى عن القيدين الاخيرين ايضا ولو قال بعد قوله مركب بدون
النسبة او مع الامتزاج لكان اخصر واشمل وامنع والثانى اوضح كما لا يخفى
نحو بعلبك وحضرموت على اللغة الفصيحة كما يجئ وسبب المنع العلمية
والتركيب وكل ما فيه الف ونون زائدتان فى الاخر لا اصليان ولذا
سميتا مزيدتين وتسميان مضارعتين لشبههما بالفى التأنيث قيل فى
امتناع دخول التاء وقيل فى كونهما مزيدتين علما ليمتنع بالعلمية عن التاء
ويتحقق المشابهة بهما او وصفا لا يدخله التاء لما مر من تحقق المشابهة بهما
نحو عمران والسبب الالف والنون والعلمية وسكران مثال الوصف
له مؤنث لا يدخله التاء كسكرى ورحمن مثال الوصف لا مؤنث له
فضلا عن دخولها والسبب الالف والنون والوصف وكل جمع
حاليا او اصليا كحضاجر تحقيقيا وتقديريا كسراويل على وزن فعالل
او فعاليل بان كان اوله مفتوحا وثالثه الفا بعده حرفان متحركان او ثلثة
احرف اوسطها ساكن ولو فى الاصل كجوار فانه غير منصرف على الاصح و
مثل دواب وجه الاشتراط اختصاصهما بالجمع وامتناع التكسير مرة
اخرى وتكرير الجمعية فى البعض ولذا سمى منتهى الجموع فيقوى الجمعية لم يقل
بلا هاء ولا ياء احترازا عن مثل فرازنة ومدائنى بناء على ان المتبادر
كونه على وزن احدهما بدون اتصال شئ وهو الظاهر من المثال على ان المختار
عنده كون التاء فى مثل فرازنة جزأ فيخرج باتصاله عن الوزن المعتبر فلا حاجة
الى الاحتراز كما صرح به فى الامتحان نحو مساجد ومصابيح وفى التمثيل بهما

[Margin, right page:] اى لم يخرج التأنيث بل غيره زم منه

[Margin, left page:] على من نظر فى الامتحان وحاشيته الله منه

دون دراهم ودنانير تنبيه على ان المراد الوزن التصغيرى لا التصريفى
وهو ما يعتبر فيه مجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن بدون
اشتراط التعبير عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه
كما فى التصريفى ويقال له وزن عروضى ايضا كما صرح به الفاضل العصام
ويجوز صرفه اى لا يمتنع جعل غير المنصرف منصرفا حقيقة بادخال الكسر
والتنوين لما مر من تعريفه لضرورة الشعر بان يخل بالوزن او سلاسته
لو منع فالاول كقوله صبت على مصائب لو انها صبت على الايام
صرن لياليا والثانى كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته
يتضوع او للتناسب اى ليحصل المناسبة بينه وبين ما يليه من المنصرف
نحو سلاسلا على قراءة نافع والكسائى صرف ليناسب اغلالا وسعيرا
وقواريرا ليناسب قطويرا بعده وكل ما لا ينصرف اذا اضيف الى شئ
او دخله لام التعريف انصرف حقيقة وجد فيه السببان اولا لدخول الكسر
عليه وعدم دخول التنوين للاضافة او اللام لا لمنع الصرف فافهم نحو
مررت بالاحمر مثال للثانى قدمه على مثال الاول لئلا يقع الفصل بين
المثال والممثل واحمرنا مثال للاول ولا مجال لعدم الفصل فيه فافهم
والتقسيم الثالث منها تقسيمه بحسب النوع وهو اى الاعراب بحسبه
اربعة بالاستقراء رفع ونصب هما مشتركان بين الاسم والفعل غير
مختص كل واحد منهما بكل منهما لكن معناهما فى الاسم علم الفاعلية والمفعولية
وفى الفعل ما يشبههما فمعناهما المشترك علم الفاعلية والمفعولية وما
يشبههما كذا ذكره الفاضل العصام وجر مختص بالاسم لا يوجد فى غيره
معناه علم الاضافة وجزم مختص بالفعل معناه ما يشبه الجر
فى الاختصاص وعلامة الرفع اى علامة هى الرفع فالاضافة
كشجر الاراك او علامة دالة على ما دل عليه الرفع لان الاعراب عنده
عبارة عن الحركة والحرف واما على راى من جعله نفس الاختلاف
فالمعنى علامة دالة على الرفع الذى هو الاختلاف وهو ظاهر اربعة
ضمة فى الاسم والفعل وواو اى واو جمع المذكر السالم والاسماء الستة
فى الاسم والف اى الف التثنية فى الاسم ونون اى نون التثنية والجمع

المذكر

ومن قسم بجعله فى حكم المنصرف فقد انحرف عن مذهب المصنف ونسى تعريفه للمنصرف وغير المنصرف منه

المذكر والواحدة المخاطبة فى الفعل وعلامة النصب خمسة فتحة فى الاسم
والفعل وكسرة فى الاسم الذى هو جمع المؤنث السالم والف فى الاسماء
الستة السابقة وياء اى ياء التثنية وجمع المذكر السالم وحذف النون
فى الفعل وعلامة الجر ثلثة كسرة فى المنصرف وفتحة فى غير المنصرف
وياء فى التثنية وجمع المذكر والاسماء الستة وعلامة الجزم ثلثة
حذف الحركة من اخر المضارع الصحيح الذى لم يتصل باخره ضمير وحذف
الاخر من المضارع المذكور اذا كان معتل الاخر وحذف النون المذكور
والتقسيم الرابع من التقسيمات الاربعة للاعراب تقسيمه بحسب الصفة
فهو اى الاعراب بحسبها ثلثة لفظى يظهر فى اللفظ اى لفظ ماله الاعراب
وهو الاصل لانه علامة وحقها الظهور وتقديرى ومحلى فلنذكر الاخيرين
حتى يعلم ان ما عداهما لفظى لانحصار الاعراب فى هذه الثلثة فلا حاجة
الى الذكر وفيه بحث لان من مواضع التقديرى ما لا يدخل فيما ذكره
من المواضع السبعة له وهو ما سكن اخره لمجرد التخفيف او للادغام
فيما بعده نحو بارئكم بتسكين الهمزة فى قراءة ابى عمرو ونحو الرحيم
ملك يوم الدين فى قراءة ابى عمرو وغيره وما يتبع حركة اخره بحركة غيره
اعرابية او لا للتناسب نحو للملئكة اسجدوا بضم التاء على قراءة
ابى جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصرى ونحو يا زيد
الظريف بضم الفاء وجحر ضب خرب بالجر الجوارى فى خرب اذ
ليس حركة اخره بنائية ولا اعرابية بل للمناسبة والاعراب مقدر
صرح به الدمامينى فيكون التسمية بالجر للمشاكلة اللهم الا ان يقال
ان الاول ملحق بالموقوف عليه دلالة للاشتراك فى اشتغال الاخر
بالسكون والثانى بالمحكى للاشتراك فى اشتغال الاخر بالحركة الغير
الاعرابية فافهم فالتقديرى ما لا يظهر فى اللفظ بل يقدر فى اخره
لمانع فيه غير الاعراب الحقيقى اذ لو كان حقيقيا يكون محليا كما يجئ
ولا يكون التقديرى الا فى المعرب الاصطلاحى كاللفظى وذلك
التقديرى فى سبعة مواضع وجعلها البيضاوى ثمانية والمصنف
نقصها وجعلها خمسة بان ادخل فى الثانى ما جعله رابعا وجعل

كاعراب زيد فى مررت بزيد منصوب المحل منه

السادس مشتملا على ما جعله سادسا وسابعا وثامنا وزاد الخامس
والسابع فتنبه ولا تكن من الغافلين الموضع الاول معرب مفرد اخره
الف وان حذف لا لالتقاء الساكنين لا لمجرد الخفة فهو منوى لا منسى
فيكون كالملفوظ فان كان ذلك المفرد اسما فاعرابه فى الاحوال
الثلث تقديرى لتعذر الحركة على الالف ملفوظا او مقدرا نحو العصا
وعصا وان كان فعلا فرفعه ونصبه تقديرى لوجود ذلك الالف
فى تينك الحالين وجزمه بحذف ذلك الالف لفظى لوجوده فى اللفظ
نحو يخشى ويخشى الله ولن يخشى ولن يخشى الناس ولم يخش الموضع
الثانى ما اسم معرب مطلقا اضيف الى ياء المتكلم ولو حذفت او قلبت
حال كونه غير التثنية فانها اذا اضيف اليها يكون اعرابها لفظيا
لوجوده فى اللفظ نحو مسلماى ومسلمى وبمسلمى بالتشديد فان
كان ذلك الاسم المعرب جمع المذكر السالم فرفعه تقديرى للزوم القلب
والادغام فقط دون نصبه وجره فانهما لفظيان بياء مدغم فلا وفى
تقديمه كما فى الاوانى نحو جاء نى مسلمى اصله مسلموى قلبت الواو
ياء وادغمت وان كان غيره اى غير الجمع المذكر السالم فالكل اى كل اعرابه
تقديرى سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او مؤنثا سالما لوجوب الكسر
او السكون او الفتح قبل العامل وتعذر اجتماع الحركة والسكون والحركتين
مثلين وضدين بعده ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعده وان
قاله البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل اعرابا بعده
فى التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف العامل بخلافهما ولا وجه
للبناء وان ذهب اليه الجمهور اذ الاضافة الى الضمير لا يوجبه نحو
غلامك وغلامه نحو غلامى وابى ورجالى ومسلماتى والموضع الثالث
ما اسم معرب مطلقا فى اخره اعراب محكى اى حركة او حرف محكية والتسمية
بالاعراب مجاز بالكون اذ ليست باعراب فى الحال كما اشار اليه فيما
سبق بقوله غير الاعراب الحقيقى انما جعل اعرابه تقديريا للزوم اشتغال
الاخر بالحكاية فصار كالثانى ولذا قدم على الرابع عكس ما فى الكتب
حال كونه اما جملة فى الاصل منقولة فى الحال الى العلمية نحو تأبط شرا

فان الصحيح انه معرب اعرابه تقديرى وقيل مبنى كما قبل العلمية او مفردا فى
قول القوم الحجازى واما بنو تميم فلا يرون الحكاية فى المفرد واليه ذهب
كثير من النحاة منهم سيبويه نحو من زيدا ذكر منصوبا اشعارا بان
السؤال عن زيد المنصوب فتعذر رفعه لفظا مقولا لمن قال ضربت
زيدا او نحو دعنى عن تمرتان اعرابه بياء مقدرة والملفوظ حكاية لمن قال
الك تمرتان وكذا اى كالمذكور فى كون اعرابه تقديريا لاشتغال الاخر بالاخر
كل علم مركب جزؤه الثانى معمول فى الاصل لما لا اعراب له اصلا فلا يمكن
اظهار اعرابه فى هذا الجزء ايضا فيكون تقديريا نحو ان زيدا وهل زيد
ومن زيد اعلاما فان كلا منها معمول فى الاصل لما لا اعراب له وهو
الابتداء فى الثانى والحرف فى الاول والثالث بخلاف نحو عبد الله
ونحو مضروب غلامه علمين من العلم المركب الذى جزؤه الثانى معمول
لما له اعراب فى الاصل فان اعراب الجزء الاول اى الاعراب الذى يظهر فيه
اذ لا اعراب له فى الحال لكونه جزأ كزاى زيد بل للمجموع على ما هو المختار عنده
كما حقق فى الامتحان منهما اى من نحو عبد الله ونحو مضروب غلامه لفظى
لظهوره فى لفظ ما له الاعراب وان كان فى وسط لكونه تماما له اعراب
فى الاصل ولمانع فى اخره وذلك اولى من اهدار الاعراب وجعله تقديريا
كما اذا كان الجزء الاول تماما لا اعراب له بحسب العامل فان رافعا فمرفوع وان
ناصبا فمنصوب وان جارا فمجرور والثانى مشغول باعراب الحكاية
اى باعراب ملتبس بها ولذا لم يظهر فيه الاعراب المذكور مع انه الاخر
او ما فى اخره بناء محكى والتسمية بالبناء كالتسمية بالاعراب نحو خمسة
عشر علما فانه اذا لم يكن علما يكون جزاه مبنيين كما سيجئ واذا جعل علما
يكون معربا باعراب تقديرى على الاشهر لانتفاء موجب البناء الذى
سيأتى وتعذر ظهور الاعراب فى لفظه لمانع هو الحكاية وقيل يكون
مبنيا كما قبل العلمية ومثله سيبويه كما صرح به فى الامتحان والموضع
الرابع ما اى اسم او فعل معرب فى اخره الاولى ترك فى كما فى الاول ياء مكسور
ما قبلها وان حذف لا لالتقاء الساكنين فانه كالملفوظ لكونه مقدرا
لا منسيا حتى يكون اعرابه لفظيا كما فى يد فان كان ذلك المعرب اسما

فرفعه وجزمه تقديري للزوم تسكين الياء المذكورة لاستثقال الضمة
او الكسرة عليها واما نصبه فلفظي لخفة الفتحة عليها نحو القاضي
وقاض وقاضي البلد وان كان فعلا فرفعه فقط دون نصبه وجزمه
اذ هما لفظيان تقديري لاستثقال الضمة عليها بخلاف الفتح ان لم يلحق
باخره ضمير مرفوع فانه لو لحق به فان كان نون جمع المؤنث يكون محليا
وان غيره يكون لفظيا في الاحوال الثلث نحو يرميان ويرمون وترمين
ولن يرميا ولم يرميا الخ نحو يرمي هو وترمي انت او هي وارمي انا ونرمي نحن
والخامس منها فعل اخره واو مضموم ما قبلها اذ لم يوجد اسم كذلك
فرفعه فقط دون نصبه وجزمه اذ هما لفظيان ايضا كفعل اخره ياء مكسور
ما قبلها تقديري لمثل ما مر من استثقال الضمة على الواو المذكور ان لم يلحق
باخره ضمير مذكور اذ لو لحق به يكون اعرابه لفظيا او محليا كما مر نحو
يغزو هو وتغزو انت او هي واغزو انا ونغزو نحن والسادس منها اسم
معرب اعرابه بالحروف ملاق بالساكن بعده اي كلمة في اولها همزة وصل
تفسير للساكن فانها تسقط عند الملاقات فيجتمع ساكنان فيحذف حرف
الاعراب فان كان ذلك الاسم من الاسماء الستة المذكورة من المفردة
المكبرة المضافة الى غير الياء فاعرابه في الاحوال الثلث تقديري لعدم
ظهوره في اللفظ لما مر نحو جاءني ابو القاسم ورأيت ابا القاسم
ومررت بابي القاسم وان كان جمع المذكر السالم فان كان ما قبل حرف
الاعراب مفتوحا نحو مصطفون ومصطفين بفتح النون في النصب
والجر فتحرك الواو دفعا للساكنين بالضمة للمجانسة والياء بالكسرة
لما ذكر فيكون اعرابه لفظيا في الاحوال الثلث لظهوره في لفظه نحو
جاءني مصطفوا القوم بضم الواو ورأيت مصطفي القوم و
مررت بمصطفي القوم بكسر الياء فيهما وان لم يكن ما قبل حرف الاعراب
مفتوحا يحذفان اي الواو والياء الساكنين فيكون اعرابه تقديريا
في الاحوال الثلث نحو جاءني ضاربو القوم ورأيت ضاربي القوم
ومررت بضاربي القوم وان كان ذلك الاسم تثنية فرفعه تقديري
بحذف الالف للساكنين وفي نصبه وجره يتحرك الياء بالكسر للساكنين

لوجود الفتح والجزم الذي هو حذف الاخر في اللفظ منه

للمجانسة

للمجانسة فيكون اعرابه فيهما لفظيا نحو جاءني غلاما ابنك بحذف الالف
ورأيت غلامي ابنك ومررت بغلامي ابنك بكسر الياء فيهما والموضع
السابع من المواضع السبعة المعرب الموقوف اي الذي وقف عليه ناثب
الفاعل باسكان حال كونه مما كان اعرابه بالحركة لا بالحرف اذ حينئذ
يكون لفظيا كمسلمون ويضربون فان كان ذلك الموقوف عليه غير منون
بتنوين التمكن منونا بتنوين المقابلة او لا او كان في اخره تاء التانيث
فاحواله الثلث اي اعرابه فيها تقديري لعدم ظهوره في اللفظ نحو احمد
في الاحوال الثلث مثال لغير المنون وضاربة كذلك مثال لما في اخره
التاء وضاربات مثال للمنون بغير التمكن وان كان منونا بتنوين التمكن
بغيرها بلا همزة او بها اي حال كونه بلا تاء التانيث او بلا هاء منقلبة عنها
فرفعه وجزمه تقديري لسقوط الاعراب بالوقف دون نصبه فانه
يوقف عليه بالالف فيكون لفظيا لاقتضائه فتح ما قبله الذي هو النصب
نحو زيد فانه يقال جاءني زيد ومررت بزيد بسكون الدال ورأيت زيدا
بالالف واما المحلي وهو ما لا يظهر في اللفظ ولا يقدر في اخره بل في نفسه
لمانع عن ظهوره فيها ففي موضعين احدهما الاحسن الاول والاخر بدل
الثاني الاسم المعرب المشتغل اخره باعراب غير محكي لما عرفت انه لو اشتغل
بمحكي لكان اعرابه تقديريا نحو مررت بزيد فانه يحكم على محل زيد بالنصب
على المفعولية فيه اشارة الى ان النصب للمجرور فقط لا له مع الجار لان
الجار آلة ووسيلة في افضاء معنى العامل الى المعمول فهي اذا من جملة العامل
فلا يكون من جملة المعمول كذا في الامتحان وكذا اعجبني ضرب زيد ومر بزيد
فزيد مرفوع المحل على الفاعلية او منصوب على المفعولية في الاول والثانية
في الثاني والثاني منهما المبني العارض الذي يتوارد عليه المعاني المقتضية
قال فيما علقه على الامتحان فالتقديري انما يكون فيما يستحق الاعراب
في نفسه ولكن في اخره مانع والمحلي فيما لا يستحقه فالمانع في نفسه واقول
معنى كون الاعراب محليا ومقدرا في النفس ان نفس اللفظ محل للاعراب
لتوارد المعاني المقتضية عليه لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة
لكن في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا ككونه مبنيا

فيقول بعض المعربين الجار مع المجرور منصوب
المحل ... او نحو ... للكل باسم ...

الاول مثال المطلق والاخيران للمخصوص منه

او مضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا ما دام
ذلك المانع باقيا وبقى مجرد المحلية والاستحقاق له فتسمى محليا حتى لو زال
ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا او تقديرا نحو يا زيد وادعو زيدا وزيد
ضارب عمرو وعمرا ومررت بزيد وقوله تعالى واختار موسى قومه بخلاف
مبنى الاصل فانه ليس بمحل الاعراب اصلا لعدم توارد المعانى عليه لعدم
دلالته على المعنى المستقل بالمطابقة وهذا التحقيق مما تفردت به بتوفيق
الله تعالى والجمهور قصروا المانع على البناء وقالوا معنى كونه محليا انه
فى محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب فيرد عليهم ان المحلى قد يكون
فى المعرب لانهم اتفقوا على ان يقولوا ان زيدا فى مررت بزيد وضرب زيد
شديد وعمرو ضارب زيد منصوب المحل واما نحو تابط شرا علما
فالمختار انه معرب اعرابه تقديرى لكون المانع فى الاخر فقط وهو الاشتغال
بالحكاية والمفعولية زالت بالعلمية بخلاف المانع فى يا زيد ومررت برجل
ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار ومضافا اليه مانع فى
نفس اللفظ لا فى الاخر يمنع من ظهور النصب غاية ما فى الباب ان ذلك
المانع اوجب فى الاخر مانعا اخر لكن التسمية بالمحلى باعتبار المانع الاول
دون الاخر فلذا لو زال الاول وبقى الثانى صار الاعراب تقديريا نحو
جاءنى تابط شرا على الصحيح الى هنا كلامه فهو اى المبنى عارضيا او اصليا
بالاستخدام ما كلمة كان حركته وسكونه اى حركة اخره وسكونه لا بعامل
اى بلا سببه ولو دخل عليه بل بان الاصل فى البناء السكون والعدول
الى الحركة بسبب اخر كما سيجيء ومما ذكرنا لا يرد ان الاسماء المعدودة
داخلة فيه مع كونها مبنية مذهب مرجوح والمختار عند مذهب
الزمخشرى وهو كونها معربة موقوفة صرح به فى الامتحان لان حركتها
تكون بعامل لو دخل عليها ملتبسا وملتبسا بخلاف المعرب فانه
ليس كذلك وهو من اعربته اى اوضحته واظهرته فالمعرب محل اظهار
المعانى لانه محل المظهر اعنى الاعراب ومحل الشيء محل لوصفه فهو اى
المعرب مطلقا ولما كان هذا تفصيلا لما سبق عطفه بالفاء لان
مرتبته بعد مرتبة الاجمال ما كلمة كان حركته وسكونه اى حركة اخره

وسكونه

وقال الرسيح حذف فالجار فى مررت بزيد مثل زوال المانع بحذفه الاية الكريمة منه

ومن اراد تحقيق كلامه وفهم مرامه على وجه الاتقان فليرجع الى حاشيتنا للامتحان منه

وسكونه بعامل اى بسببه بواسطة او بدونها فيشمل مدخول الجار
الزائد وغيره مما لا يتعلق بشيء على ما يشعر به تنكير عامل فافهم ثم انه
لم يقصد شمول هذين التعريفين للمبنى والمعرب بالحرف مع انهما مذكوران
فى الاقسام لانه اراد التنبيه على انحطاط رتبة ما بالحرف بعدم جعل
التعريف شاملا له والاكتفاء بذكره فى الاقسام وانه لو اراد الشمول
بهما وزاد وحرفه بعد سكونه فيهما لصدق تعريف المبنى على المعرب بالحرف
لما مر ان الحرف ثابت قبل العامل وبعده يحصل صفة له وهى الدلالة
ولا دلالة له فى المبنى حتى يراد به هذه الصفة كما فى المعرب على ما لا يخفى انما ترك
تعريفى ابن الحاجب لعدم حصول الغرض الاصلى من التعريف بهما وهو معرفة
الافراد لاجراء الاحكام عليها وهذه لا يحصل الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم
ان ما عداها معرب ولا يخفى ان تعريفيه لا يفيدانه مع اختلالهما فى انفسهما
لانه اطلق المركب واراد جزءه والمركب مع الغير تركيبا يتحقق معه عامله
واراد بالمشابهة المنفية المناسبة التى توجب البناء وهى مجهولة محتاجة
الى تحصيل على جميع انواع المبنيات واراد بمبنى الاصل الحرف والماضى و
الامر بغير اللام دون الجملة وكل ذلك لا قرينة عليه واكتفى بهذين التعريفين
ليحصل نوع معرفة وضبط بهما بالوقوف على الاستعمال فى الجملة واحال
تمامها على تفصيل المبنيات وانما عدل عن تعريفى الجمهور وهما ما لا يختلف
اخره بعامل وما اختلف اخره به لايهامهما ان الاختلاف بغير عامل حكم المبنى
واثره المترتب عليه من حيث هو مبنى وليس كذلك اذ حكمه واثره المترتب
على بنائه ثبات اخره على هيئة مخصوصة ولذا عرفه المطرزى بما عرفه
المصنف به بعد تعريفه المعرب بالاختلاف والمبنى مطلقا ولم يضم لئلا يتوهم
رجوعه الى المعرب من اول الامر على نوعين مبنى الاصل اى مبنى هو الاصل
ومبنى العارض اى مبنى هو العارض والاول اربعة الحرف قدمه لكماله
فى الاصالة اذ لا يقع معمولا اصلا بخلاف الماضى فانه قد يقع موقع المعرب
فيكون معمولا كما مر والماضى قدمه لكون الامر مختلفا فيه والامر بغير اللام عند
البصريين قيد للاخير اذ عند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام مقدرة كما مر
والجملة من حيث هى هى اخرها عن الجميع لكون بنائها مختلفا فيه واعتبارا ريا

كما سبق الثانى وسيجيء الاول منه

اى بتعريفيه منه

اى بتعريف المعرب ومنفيا فى المبنى منه

مثبتا فى المعرب منه

فى تعريف المعرب من تعريف المعرب منه

والاخير غير النصرف فى تعريف المبنى منه

وبدخلها فى تعريف المبنى المذكورة فى تعريف المبنى منه

اى تتصف بالبناء بحسب الاصالة لا بالعروض منه

اذ قد يوجد في جزئها الاعراب وجه البناء عدم توارد المعاني المقتضية
عليها اصلا لعدم دلالتها على المستقل المطابقي واعراب المضارع بالمشابهة
التامة وهي مفقودة فيها ايضا كما لا يخفى والثاني ايضا على نوعين لازم و
غير لازم واللازم منهما ما لا ينفك عن البناء اصلا وهو اي المبني اللازم
المضمرات وجه البناء الاستغناء بدلالة نفس اللفظ بحسب اختلافه
مادة وصيغة على المعاني الخفية عن دلالة الاعراب عليها التي هي الغرض
من وضعه هذا هو المختار عنده كما صرح به في الامتحان في بحث المعرب
وقيل المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير وقيل كونها على لفظ حرف
الخطاب والفصل واسماء الاشارات قيل بنيت لتضمنها الاشارة
وهي لعدم استقلالها معنى حرفي لكن لم يوضع لها حرف كما فصلها الرضي وقيل
لان وضع بعضها كوضع الحرف وحمل عليه ما عداه وقيل لاحتياجها الى القرينة
الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف
الى المتعلق والموصولات وجه البناء المشابهة بالحرف في الاحتياج الى
الغير ووضع بعضها وضع الحرف غير اي واية فانهما معربان ما لم يحذف
صدر صلتهما لالتزامهم فيهما الاضافة المرجحة لجانب الاسمية فلا يرد
كم رجل وخمسة عشرك لعدم لزوم الاضافة فيهما ولا حيث واذ واذا لما سيجي
ان الاضافة فيها كلا اضافة فلا ترجح جانب الاسمية وانما بنيا عند حذف
الصدر لتاكد شبههما بالحرف من جهة الاحتياج الى المحذوف المنوي فشابه
الغايات ولذا بنيا على الضم نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد
على الرحمن عتيا وينبغي ان يستثنى منها ومن اسماء الاشارات تثنيتهما
لان المختار عنده كونهما معربة وبين وجهه في الامتحان بان لفظ التثنية لما كان
قياسا مطردا عاما ارادوا ان يجعلوا كله على وتيرة واحدة من الاعراب
ويدل على هذا اعراب الجزء الاول من اثني عشر مع بنائه في غيره كما سيجي
واسماء الافعال بناؤها لمشابهتها لمبني الاصل اعني الماضي والامر
في المعنى وللفعل الذي الاصل فيه البناء لعدم موجب الاعراب كأف
بمعنى اتضجر واوه بمعنى توجع واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة
التامة المفقودة فيهما كذا في الامتحان وقد سبقت هذه المذكورات

من المضمرات

من المضمرات الى اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها وما اسم كان على وزن فعال
حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور او صفة نحو يا فساق
ويا خباث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة او علما للمؤنث نحو حذام اسم امرأة
قيل بناء هذه الثلثة لمشابهتها في الزنة والمبالغة لفعال بمعنى الامر
المشابهة في المعنى بمبني الاصل ورده المصنف بان جهتي المشابهة مختلفان
فلا ينتج قياس المساواة بخلاف ما ذكر في بناء المنادى المعرفة كما يجي
فان قيل لم يعتبر العدل في جهة المشابهة كما اعتبر البعض لان قياس المساواة
لا ينتج باعتباره ايضا ولانه لم يرض به الرضي حيث قال ان كون اسماء الافعال
معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول
ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل عن الفعلية الى الاسمية
انتهى اي بلا داع للعدول عن هذا الاصل فلا يرد عليه ما اورده الفاضل
العصام بان خروج فعال من الفعلية اليها كخروج ثلث ومثلث من التركيب
الى الافراد اذ هو لداع كما لا يخفى ثم قال فان ادعي في هذه الثلثة العدل
المحقق فما الدليل عليه وثبوت الاصل لا يدل على العدل عند جواز ترادف
لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر وان ادعي العدل المقدر
لاضطرار وجودها مبنيات الى ذلك كما في منع صرف عمر فلا دليل على
كون الاصل المحمول عليه معدولا كما عرفت وان قدر فيه ايضا فهو
تكلف على تكلف عند اهل الحجاز قيد للاخير وهو معرب عند بني تميم
الا ما في اخره راء فان اكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه لانهم احرص للامالة
لا سيما في ذوات الراء والمصحح لها كسرة فالتزموها وقيل لان الراء حرف
مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك
طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة وقال المصنف وفيه
ان هذا يقتضي اختيار الفتح وفيهما انهما يقتضيان عدم انحصار
سبب البناء في مناسبة مبني الاصل وان ضموا ما ذكره الحجازيون
للغا ما ذكروا لكفايته الا ان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب
الا ان يضم ما ذكرنا والحصر للاصل دون الضميمة والاصوات وهو
اي الصوت في عرف النحاة كل لفظ حكي به صوت اي لفظ غير موضوع

ثم عنى بدلا له تنكيره واختياره على اللفظ سواء كان للحيوانات او للجمادات
كغاق والحكاية اما بنفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق اونخ اواخ واما
بمشابهه نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب اوقلت غاق
قاصدا اصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب و
تخصيص الحكاية بأخر القسم الثانى وهم لشمولها الكل معنى وحكما والغرض
الاصلى من النحو معرفة التراكيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما لم يقع
غير معقول مع انه حينئذ لم ينحصر المبنيات فيما ذكروا التعليل بانه حينئذ
اسم لاصوت بعد تسليم الاول مردود بان الصوت فى عرف النحاة اعم
للاسم وهو المحكى وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم وغير الكلمة وهو
ما صوت للحيوان او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات
والتعليل بانه حينئذ يصير القسمان قسما واحدا سهو اذ الثانى نفس
ما صوت والداخل فى الاول حكايته ثم قالوا فى سبب بناء الاصوات
الغير المحكية هو انتفاء التركيب وفيه انه مذهب مرجوح والمختار
مذهب الزمخشرى كون غير المركب معربا موقوفا ويدل عليه جواز
الساكنين فى زيد مع امتناعه فى نحو اين وفى المحكية كونها حكاية عنها
وقد عرفت ما فيه من جهتين والذى عندى انه لما تعسر او تعذر الحكاية
عن الصوت بنفسه فقصدوا غاية المشابهة فمنعوا عن الاعراب
لئلا تنقص وتحريك اخر نحو غاق فى التركيب بالكسر لامتناع الساكنين
فاعرابها تقديرى ذكره فى الامتحان فعدهم هذا القسم من المبنى ليس
كما ينبغى او صوت به للبهائم كنخ بفتح النون وكسر الخاء المعجمة او فتحها مع
تشديدها او بسكونها مع التخفيف لاناخة البعير قال بعض النحاة
هذا القسم داخل فى اسماء الافعال وارتضاه الرضى وارى انه الحق
لدخوله فى حدها كذا فى الامتحان فلا حاجة لعدهم هذا القسم قسما من
المبنى على حدة فذكره هنا اقتداء لهم لا لانه مختاره وقال فيه ايضا
بقى قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال
على معنى بالطبع كبخ عند الاعجاب ووى للمتندم واه للمتوجع واح للسعال او للتعجب
وهذا القسم ليس بكلمة وحكم اخره ما يقتضيه الطبع فاذا حكى دخل

لانتفاء الوضع فيه منه

فى القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال او صوت به للحيوان او
صدر عن طبع لكان اشمل وجعل ذكر البهائم ثم وجعلها علة للتصويت على
سبيل التمثيل تكلف لا يرتكب فى مقام التعريف كما لا يخفى على المتتبع
العارف وبعض المركبات اذ ليس كلها من المبنيات فمنه ما صار اسما
واحدا كبعلبك وسيبويه ومنه ما بقى على حاله كخمسة عشر فالمراد
بناء جزئيه وهما كلمتان وهو اى ذلك البعض كل كلمتين فى الاصل او فى
الحال فيشمل ستة اقسام ليس احديهما عاملة فى الاخرى فى الاصل سواء
كان الاولى تمام لها اعراب اولا احتراز عن مثل تأبط شرا ومثل عبد الله
ومثل من زيد وان زيدا اعلاما اذ كل منها محكى اعرابه تقديرى وينبغى ان
يقول اسمين كما فيما سبق للاحتراز عن مثل النجم والصعق وان يقول ولا متعرتين
قبل العلمية للاحتراز عن مثل زيد قائم ومثل حيوان ناطق علمين لما مر
بل لو قال كل اسمين ليس بينهما نسبة لكان اصوب جعلتا اسما واحدا بان
جعل مجموعهما علما دالا على معنى واحد فان كان الثانى صوتا بنيا اى الجزآن
اما الاول فلانه ليس محلا للاعراب لكونه جزءا حقيقيا من الاسم فلم يحتج
الى سبب البناء واما الثانى فلكونه مبنيا قبل التركيب وهذا
سلوك مسلك الغير والا فقد عرفت ان الصواب عنده انه ليس بمبنى قبل
الحكاية وبعدها معرب باعراب تقديرى وكسر الثانى عند الوصل لامتناع
الساكنين وكون الكسر اصلا فى التحريك وفتح الاول للخفة نحو سيبويه
معناه قبل العلمية الراغب فى التسبيب وهو التفاح او الرائح اياه
اى الواجد ريحه سمى به امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى لكمال رغبته
فيه او لكثرة شمه اياه وان لم يكن الثانى صوتا بنى الاول على الفتح كما مر ان كان
اخره حرفا صحيحا نحو بعلبك اسم بلد بالشام مركب من بعل وهو الزوج
او الصنم وبك صاحب هذا البلد من بك اى زحم او من بك عنقها اى
دقها وحضرموت اسم بلد وقبيلة وهما اسمان فى الاصل جعلا اسما
واحدا وعلى السكون ان كان اخره حرف علة لثقل الحركة عليها من حيث
هى حركة وان كانت فتحة نحو معدى كرب واعرب الثانى حال كونه
غير منصرف للعلمية والتركيب ولا يخفى ان المعرب وغير المنصرف انما هما

ثم ان اعرابه تقديرى لا محلى منه

منه البهائم والطيور والمجانين والصبيان منه

يشمل علاوة اخر التصويت من قضاء تعجب او تسكين تحجيع او تخفيف تخسيس فيشمل القسم الثالث منه

المجموع لا الثانی فقط لکن لما کان الاعراب والمنع ظاهرین فیه واخره اخر
المجموع عبر عنه بهما مسامحة او تجوزا علی اللغة الفصیحة متعلق بالبناء
والاعراب معا اما علی غیرها فیعرب الاول تشبیها له بالمضاف حیث
یسقط تنوینه بالترکیب فیجری الاعراب فیه لفظا او تقدیرا علی حسب
العوامل وقیل یجوز فی مثل معدی کرب فتح الیاء واسکانه فی نصبه
ویعرب الثانی ایضا تشبیها له بالمضاف الیه فی الصورة فیجری مع منع
الصرف علی رأی ان قدر انه اسم للمؤنث کما اذا قدر ان کرب اسم للکربة
وبك اسم للبقعة یقال هذا بعلبك ورأیت بعلبك ومررت ببعلبك
بالحرکات الثلث فی اللام وفتح الکاف فی الاحوال الثلث ومنع الصرف
علی رأی اخر ان قدر انه اسم للمذکر کما اذا قدر ان کرب اسم للحزن وبك
اسم للمکان او صاحب لبلد فیکسر الکاف فی الاحوال الثلث ویبنی الثانی
ایضا علی رأی تشبیها له بخمسة عشر وجه عدم فصاحة هذه اللغة
کونها مبنیة علی تشبیه ما لیس باضا فی بترکیب اضافی فی مجرد الصورة
وجعل کل من الجزئین الحقیقیین کلمة باعتبار دلالته علی المعنی فی الاصل
علی ان التشبیه بخمسة عشر فی وقوع الثانی عقیب الاول غیر صالح
للسببیة للبناء اذ المضاف والمضاف الیه ایضا کذلك مع انهما
مبنیین وان قیاس المساواة غیر منتج فیه کما مر وان لم یجعلا ای الکلمتان
اسما واحدا ولکن تضمن الثانی حرفا عاطفا او جارا فان لم یکن الاولی
لفظ اثنین بنیا ای اللفظان او الجزان قیل اما الاول فلوقوع اخره فی
وسط الکلمة الذی لیس محلا للاعراب واما الثانی فلتضمنه الحرف
وقال المصنف وفیه انهما کلمتان بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ علی جزء
المعنی وایضا یلزم عدم انحصار سبب البناء علی ما سبق بیانه والذی
عندی ان التضمن للجزئین معا فلذا بنیا انتهی وسلك فی هذه الرسالة
مسلك الجمهور علی الفتح ان کان اخرهما حرفا صحیحا وعلی السکون ان کان
اخرهما حرف علة لما مر نحو احد عشر واحدی عشر وثلثة عشر
وثلث عشرة وحادی عشر وحادیة عشرة والزائد علیها منتهیا
الی تسع عشرة وتاسعة عشرة یرید به مادون العشرین وفوق العشرة

ای المعرب وغیر المنصرف منه
ای الثانی منه
واما اذا لم یکن التقدیر بالمؤنث فینصرف کالموت فی حضرموت منه

سواء اریدا المتعدد وهو القسم الاول او الواحد منه وهو الثانی
والتضمن فی الاول ظاهر لا فی الثانی اذ لیس المعنی حادی وعشر فوجهه ان
القیاس ان یکون المفرد من المتعدد اسما علی صیغة الفاعل مشتقا من ذلك
المتعدد ولم یتیسر ذلك فی احد عشر واخواته فاضطروا الی ان یوقعوا
صورة اسم الفاعل علی اول الجزئین لیوذن من اول الامر ان المراد المفرد
من المتعدد لا العدد وعطف الثانی لفظا علی ذلك الصورة من حیث المعنی
علی العدد المشتق هی منه ثم حذف العاطف فی نحو حادی عشر وبقی فی
نحو حادی وعشرون والمعنی واحد ونحو هو ای فلان جاری بیت بیت
ای ملاصقا بینی وبینه ای بیت منه منته الی بیت منی او ملصق بیت
منی یعنی به الجار القریب وهو بین بین ای وقع بین هذا وبین ذاك یقال
هذا الشیء بین بین ای بین الجید وبین الردی اشار بهذا الی ان هذا الحکم
غیر مختص بالعدد وان کان الاولی لفظ اثنین بنی اللفظ الثانی لما مر من التضمن
واعرب الاول وحذف نونه قیل لما حذف العاطف کان علی صورة المضاف
فحذف النون واعرب وفیه ان هذا منقوض بمثل خمسة عشر کما لا یخفی
وقیل اجراء لباب التثنیة مجری واحد وهم الذین یقولون باعراب هذان
واللذان وان حذف النون للایجاز المطلوب وایناس المحذوف وقال
الفاضل العصام لان الجزء الثانی منزل منزلة نون اثنان فکما لا یبنی اثنان مع
النون لا یبنی مع ما هو بمنزلته ویدل علیه عدم جواز اثنی عشرك وجواز
ثلثة عشرك نحو جاءنی اثنا عشر رجلا ورأیت اثنی عشر رجلا ومررت
باثنی عشر رجلا وبعض الکنایات لان بعضها معرب کفلان وفلانة وهن
وبعضها لیس من هذا الباب کضمیر الغائب انما لم یعرفها لانها علی معناها
اللغوی وهو ان یعبر عن شیء معین بلفظ غیر صریح فی الدلالة علیه لغرض
کالابهام علی السامعین ونحوه غیر انها بمعنی ما یکنی به وهو ای ذلك البعض
کم ویجیء لمعنیین محتاجین الی التمییز ففرقوا بین تمییزیهما فی الاعراب تمییزا
بینهما اشار الیه بقوله یکون للاستفهام عن العدد فینصب ما بعده
علی التمییز حملا علی ممیز العدد الوسط فان خیر الامور اوسطها والحمل
علی ممیز احد الطرفین تحکم نحو کم رجلا ویکون للخبریة عن العدد وسمیت بها

لان الشبه المذکور عارض بسبب البناء فرجح الی اصله الذی هو الاعراب منه
قال الفاضل العصام هذا قریب الی الضبط وابعد عن التحکم فی الفرق بین اللذان واثنی عشر منه
وهو من احد عشر الی التسعة والتسعین منه

وان كانت لانشاء التكثير باعتبار ان متعلقها خبر تمييزا بينهما بمعنى التكثير
فيضاف الى ما بعده نحو كم رجل او رجال لانه نقيض رب او مثله فحمل عليه
فى الجر به تمييز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع فحمل عليهما دفعا
للتحكم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة
بمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا عطف على كم يكون للعدد وقد يجى لغيره
ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا ينصب ما بعده
على التمييز لما مر فى كم الاستفهامية وبناؤها لكونها فى الاصل اذ ادخل
عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقى ذا على
اصل بنائها نحو عندى كذا درهما قال فى الامتحان وينبغى ان يذكر كاين
فانه مبنى ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها كاف التشبيه دخلت على اى
فصار المجموع اسما واحدا مبنيا على السكون اخره نون ساكنة لا تنوين ولذا
يكتب بالنون وكيت وزيت بحركات التاء ولا يستعملان الا مكررين
بواو العطف يكونان للحديث اى للكناية عنه نحو قال كيت وكيت وكان
من الامر ذيت وذيت وبنيا لكونهما عبارتين عن الجملة التى عدت من
مبنى الاصل والكلمات المتضمنة بمعنى ان او الاستفهام كن وما وغيرهما
وجه البناء ظاهر غير اى واية فانهما معربان لما مر وبعض الظروف
لان جميعها ليس بمبنى والمراد به اسم الزمان والمكان لا ما اعتبر فيه الظرفية
لعدم صحته فى مذ ومنذ ذكره الفاضل العصام لكنه خلاف المتبادر
قال المصنف ذكرهما لشبههما بالظرف فى الدلالة على الزمان ثم المراد به
اعم من كونه حقيقيا او حكميا فيشمل كيف الذى للحال والصفة واما ذكر
الكاف وما عطف عليه فمن قبيل ذكر الشئ فى باب ما يناسبه نحو امس
بنى لتضمنه معنى حرف التعريف ولذا صار معرفة وعلى الكسر لاجتماع
الساكنين وكونه اصلا فى تحريك الساكن وقط بفتح القاف وضم الطاء
المشددة فى اشهر اللغات وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف
اتباعا لضمة الطاء وقد يسكن الطاء فهذه خمس لغات كلها للوقت
الماضى المنفى فعله مثل ما رأيته قط اى ابدا وبناء المخففة لكون
وضعها وضع الحرف والمشددة للحمل عليها وقيل لتضمن معنى الحرف

لانه

لان معناها الى هذا الان وقيل لشبهها بالحرف لانها مثل لما فى استغراق
النفى وعوض بفتح العين وضم الضاد فى المشهور وقد جاء فتح الضاد و
كسرها وهو للزمان المستقبل المنفى فعله نحو لا اراه عوض اى ابدا وبناؤه
على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل بدليل اعرابه معها نحو عوض
العائضين اى دهر الداهرين والدهر ما يبقى على وجه الارض ومذ ومنذ
وبناؤهما لموافقتهما اياهما حرفين ولكونهما مقطوعين عن الاضافة
كقبل ولذا بنى الثانى على الضم ولاجتماع الساكنين وبنى الاول على السكون
لعدم اجتماعهما واذا التقى الساكن يضم اخره للاتباع او لان اصله
منذ بدليل انه لو سمى به يصغر على منيذ ويجمع على امناذ تدبر فلما احتيج
الى التحريك عاد الى اصله نحو مذ اليوم قدمه على منذ لما مر وقيل ان بنائه
لكون وضعه وضع الحرف ومنذ محمول عليه وقال الفاضل العصام
لو ثبت هذا لثبت ان منذ ليس اصلا له والا كيف يكون اصلا فى البناء
سابقا عليه ولانه غالب فى الاسم ومنذ فى الحرف على ما حكاه الزجاج
عن النحاة لان الحذف لا يلحق الحروف ولا استبعاد فى ذلك كما لا يخفى على من
له ادنى استعداد واذ بنى للزوم اضافته الى الجملة وما اضيف اليها فهو
فى الحقيقة مضاف الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكأنه محذوف
كما فى الغايات ولم يبن على الضم لان الالف لا يحتمله واذ بنى لما مر ولكون
وضعه وضع الحرف ولذا بنى على السكون مع ان مقتضى العلة الاولى
الضم ولما قال الفاضل العصام فى شرح التلخيص وهو لوقوع امر
لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثانى مع الاول معية المسبب مع السبب
المقتضى فيلزم من ذلك اتحاد زمانهما وذهب ابن سراج وابو على وابن جنى
وجماعة الى ان الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين وردهم ابن خروف بصحة
لما اسلم دخل الجنة واجيب بانه مبنى على المبالغة وقول سيبويه انما يكون
مثل لو محتمل الى انه مثله فى المضى او فى عدم العمل او فى الظرفية وقال
ابن مالك انه بمعنى اذ واستحسنه ابن هشام بانه يختص بالماضى و
بالاضافة الى الجملة قوى القول بالظرفية ولعل ميل المصنف الى ذلك
حيث قرنه معه وجه البناء ما مر ومتى استفهاما او شرطا للزمان

وانى استفهاما اوشرطا للمكان وجه البناء فيهما تضمنهما اياهما وايان
استفهاما للزمان وكيف استفهاما للحال وجه البناء فيهما تضمنهما
اياه وان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت وان كان فعل غير ناسخ
فحال نحو كيف جئت وحيث للمكان المبهم ويضاف الى الجملة اكثريا
وجه البناء فيه مامر فى اذا ولدى بالف مقصورة قال الرضى لا وجه
لبنائه لانه بمعنى عند وهو معرب ثم قال الفه يعامل معاملة الف على
والى يثبت مع الظاهر وينقلب ياء مع الضمير غالبا وحكى سيبويه
عن قوم لداك وعلاك والاك ولا يضاف الى الضمير مقصود لا اصل
لالفه سوى هذه الثلثة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون
وهو اصل اللغات وقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى الفاء فيدفع
لالتقاء بكسر النون وباسكان العين للتخفيف كما فى عضد فيلتقى
الساكنان فيدفع بفتحة اوكسرة اوكسر النون اوحذفه اشار اليه
بقوله ولد بفتح اللام اوضمها وسكون الدال ودن مما يتصرف فيه بحذف
النون من غير تسكين الدال فيقال لد بفتح اللام وضم الدال فهذه ثمانية
لغات وعبارة المصنف تحتملها على ما لا يخفى قال الفاضل العصام
ولا يخفى ان الثلثة الاخيرة مبنيات على السكون لان اخرها النون الساكنة
المحذوفة والمعتبر فى البناء حال الاخر دون الوسط والقول بان
الاخر فيها مبنى والمعتبر هو الدال مردود بان المحذوف لعلة لا ينسى
نعم يصح ذلك فى لد بضم الدال دون غيره وان دفع التقاء الساكنين
بحذف الحرف الصحيح لا نظير لكن جرأهم على ذلك حذف النون فى لد
بلا علة انتهى قيل بنيت لوضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقى
عليه ورده الرضى بان الواضع انما يضع وضع الحرف ما كان يعرف
انه يكون فى التركيب مبنيا لمشابهته بالحرف فالوضع وضع الحروف
لا يصلح ان يكون وجها للبناء ورده الفاضل العصام بانه لا يجوز
تفريع بناء الاصل على ما يحصل بالتصريف فيه فان وجوده بعد بنائه
كما هو الظاهر وقال الرضى لاستلزامها الابتداء الذى هو معنى من
وقال الفاضل العصام والاقرب ان يقال لتضمنه معنى من ويجعل

دخول

دخول من تاكيدا فعلى هذا لا حاجة الى تقدير من اذا لم يذكر كما قدره
الرضى والكاف الذى بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن
اسنان مثل البرد الذائب للطافتها وعلى بمعنى فوق نحو من عليه
وعن بمعنى الجانب نحو من عن يمينى الاسمية صفة للثلثة الاخيرة
والقرينة على اسميتها دخول حرف الجر عليها لامتناع دخولها
على حرف الجر وغير اللازم من النوعين اربعة اقسام الاول ما
اى اسم مطلقا قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه بلا عوض
اذ لو عوض عنه فكانه لم يقطع عنها فيعرب وهو فى غير الظرف
كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وفى الظرف قليل
نحو قوله وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات والمعنى فى الحالين
واحد قال بعضهم المحذوف منوى فى المبنى ومنسى فى المعرب
وقال الرضى الحق هو الاول منويا فيه المضاف اليه اذ لو كان
منسيا كما فى الظرف يعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من
قبل ولم يسمع المنسى فى غيره نحو قبل وبعد وتحت وفوق وقدام
وامام وخلف ووراء واسفل ودون ومن على ومن علو ولا يقاس
عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال ولا غير وليس غير وحسب وجه
البناء فى الجميع المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى المحذوف وعلى
الضم جبرا للنقصان باقوى الحركات والان عطف على ما ولو قدمه
لكان اولى واظهر وجه البناء فيه شبهه بالحرف فى عدم التصرف
بنزع اللام وبالتثنية والجمع والتصغير او تضمنه معنى اسم الاشارة
او حرف التعريف والظاهرة زائدة وصح من غير اللازم مبنى على
رأى من قال قد يعرب استدلالا بقوله كانهما ملان لم يتغيرا
والاصل من الان حذف نون من وكسر نون الان لدخول من عليه
ورد بان هذا ليس بقوى لاحتمال كون الكسر بنائيا الا ان الفتح
اشهر واكثر وقال الدمامينى وفيه نظر لعل وجهه ان هذا الاحتمال
انما يعتد به لو ثبت الكسر بدون حرف الجر ولم يثبت والثانى المنادى
وهو ما نودى بحرف النداء لفظا او تقديرا نحو يا زيد ونحو يوسف

اعرض عن هذا فيشمل هذا مثل يا الله ويا سماء بلا تعسف بخلاف تعريف
ابن الحاجب المفرد لا المضاف ولا المشابه به المعرفة قبل النداء او بعده
فانه مبنى على ما يرفع به ذلك المنادى فى غير صورة النداء لفظا او
تقديرا او محلا به راجع الى ما الذى هو عبارة عن الحركة التى هى الضمة و
الحرف الشامل لالف التثنية وواو الجمع انما بنى لوقوعه موقع الكاف
الاسمية ومشابهته لها افرادا وتعريفا فى مثل دعوك المشابهة لكاف
الخطاب الحرفية لفظا ومعنى ذكره فى الامتحان وهو المشهور واستبعده
بعض الكمل بمنع المشابهة بانه لا تعريف فى كاف الخطاب الحرفية والافراد
لا يكفى فى المشابهة والا لبنى النكرة المفردة ثم قال والاشبه عندى ان
بناءه لتضمنه معنى الامر كتعال واجب وانما لم يبن المضاف لمعارضة
الاضافة سبب البناء وحمل عليه شبه المضاف ولا المقول لغير معين
لان الامر خطاب لمعين والمقول لغيره ليس بخطاب فى الحقيقة فلا يناسب
الامر وانما بنى على ما يرفع به للفرق بين حركتى المنادى المعرب وبين حركة
المبنى وحروفهما كذا فى الرضى هذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لم يوجد
للعدول عنه داع كما اشار اليه بقوله ان لم يلحق باخره الف الاستغاثة
او الندبة هذا الشرط انما يفيد فى الواحد اذ الالف ما دام الفا مناف
لضم ما قبله دون المثنى والمجموع اذ هما مبنيان على ما يرفع به يلحق باخرهما
الف اولا نحو يا زيداناه ويا زيدوناه لانتفاء المنافاة حينئذ لوجود
الفصل بينهما بالنون يرشدك اليه الاقتصار على قوله وان لحق باخره
الف بنى على الفتح لان البناء على الفتح انما يتصور فى الواحد دونهما
ولذا خص المثال هناك به ولو غير لحوق الالف بناءهما ايضا على ما يرفع
لبين حكمهما ايضا ولك ان تريد بالاخر ما يراد به فى تعريف الاعراب
فحينئذ لا يلحق باخرهما الف بل لو لحق لحق بالنون وهو ليس باخرهما على هذا
المعنى ولا باوله لام للاستغاثة او التعجب والتهديد اذ به لا يبقى البناء
فضلا عن كونه على ما يرفع به نحو يا زيد مثال للمعرفة قبل النداء والمبنى
على الضم ولم يلحق باخره الف ولا باوله لام ويا مسلمان مثال للمعرفة بعده
والمبنى على الالف بلا الف ولا لام ويا مسلمون مثال للمعرفة بعده والمبنى

اما قبل النداء فيكون اسناد يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان منه

ولا يخفى ان الشرط الاول غير مفيد فى تحقيقها على هذا المعنى ايضا فلا تغفل منه

على الواو

مثال للمبنى على الضم محلا منه

على الواو وبدونهما ويا هذا وفى ايراد المثالين الاخيرين تنبيه على ان
ليس المراد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع بل ما يقابل المضاف وشبهه
ويرشدك اليه قوله وان كان المنادى مضافا او مشابها به اراد به ما
اتصل به شئ من تمامه معمول له او نعت له جملة او ظرف او معطوف
عليه على ان يكونا اسما لشئ واحد او نكرة ينصب على انه مفعول به
اى يبقى على ما كان عليه من النصب لفظا او تقديرا او محلا الذى هو
الاصل لا يعدل عنه الى الضم وغيره لعدم الداعى ولان الاضافة
لكونها من خواص الاسم ترجح جانب الاسمية وتجعل المشابهة
ضعيفة فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل اذ قبل كونه
منادى منصوب ايضا ولانه ان اراد النصب لفظا او تقديرا
يشكل بمثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعنى ويا غيرها
يضرنى مبنيا على الفتح لان كلا منها لم ينصب لفظا او تقديرا بل محلا
مع انه مضاف بفعل مقدر عند سيبويه وهو الصحيح فاصل يا عبد
الله ادعو او انادى عبد الله حذف فعله انشاء حذفا واجبا
لدفع اللبس بكونه خبرا ثم انيب عنه حرف النداء ليدل عليه فتاكد
الوجوب لامتناع الجمع بين النائب والمنوب وقيل لكثرة استعماله
ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته نحو يا عبد الله ويا خيرا
من زيد مثال لشبه المضاف وما من تمامه معمول له ومثال ما من
تمامه نعت له جملة او ظرف نحو يا حليما لا تعجل ويا نخلة من ذات عرق
بخلاف يا زيد الظريف ومثال ما من تمامه معطوف عليه على ان يكونا
اسما لشئ واحد نحو يا ثلثة وثلثين عددا او علما بخلاف يا زيد وعمرو
ويا رجلا لغير معين بان اريد من يأتى اى رجل كان وان لحق باخره اى
اخر المنادى المفرد المعرفة الف مذكور بنى على الفتح لاقتضائه فتح ما قبله
نحو يا زيداه وان اتصل باوله لام مذكور يجب جره لانها لام الجر
للتخصيص دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء وهذه اللام
مفتوحة حملا على لك ولو عطف بغير ياء نحو يا للكهولة وللشباب
تكسر فى المعطوف ولا يستعمل فيها الا يا لكونها اشهر وانما اعرب

معها الضعف مشابهته للحرف بدخول خاصة الاسم نحو يا لزيد في مقام
الاستغاثة او التعجب او التهديد ولذا لم يذكر المستغاث له لانه لو ذكره
لم يحتمل اخويه ولما لم يجر الحكم الاتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر
فيما هو جار فيه مطلقا بل في بعضه قيد عين التابع الجاري فيه هذا الحكم
وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال والبدل من المنادى المبني
على ما يرفع به مطلقا والمعطوف عليه الخالي عن اللام اذ الحكم الاتي
لا يجري في غيره حكمه اي حكم كل منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره
حرف النداء مطلقا وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول
كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة
ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فكانه باشر كلا منهما فالاول
نحو يا رجل زيد في المفرد المعرفة والثاني نحو يا زيد وعمرو وكذلك ونحو
يا زيد اخا عمرو او واخا عمرو في المضاف ويا زيد طالعا جبلا او وطالعا
جبلا في شبهه ويا زيد رجلا صالحا او ورجلا صالحا في النكرة ولعله لم يتعرض
هنا لبيان حكم غيرهما من التوابع كما تعرض ابن الحاجب والبيضاوي
لكونها كتوابع سائر المبني في كونها تابعة لمحل متبوعها دون لفظه وقولهم
ترفع حملا على لفظه ليس كما ينبغي اذ يلزم حينئذ ان لا يكون اعراب التابع
من جنس اعراب المتبوع مع انه لا بد منه والتعميم للحقيقي والحكمي جمع بين
الحقيقة والمجاز والاشبه ان الرفع في العاقل مثلا في مثل يا زيد العاقل
والعاقل ليس باعراب ولا بناء كالجر الجواري صرح به في الامتحان فلا وجه
لتخصيص هذا البيان ببحث المنادى المبني كما لا يخفى على الذكي وحروف
النداء مبتدأ خبره مجموع يا وما عطف عليه قدمه لكونه اشهر
ولذا لا يستعمل في الاستغاثة والتعجب والندبة والتهديد الا هو
وهو للبعيد حقيقة كقولك يا زيد لبعيد منك حقيقة او حكما كقول
الداعي يا الله ويا رب والله تعالى وان كان اقرب الى كل شخص من
حبل وريده لكن الداعي يستعمله استقصارا لنفسه واستبعادا
لها من المدعو جل وعلا كذا قال الزمخشري وقال ابن الميزان هذا دليل
اقناعي لا برهاني فان الداعي يقول يا قريبا غير بعيد ● ويا من هو اقرب

سواء كان كل منهما مفردا او مضافا او مشابها او نكرة منه

الينا من حبل الوريد فاين من الانتصاب منصب البعيد كذا في التسهيل
وشرحه للدماميني فظهر انه لا اختصاص له بالبعيد وايا وهيا هما
للبعيد قدمهما لمناسبتهما ليا لوجوده فيهما وقدم الاول على الثاني
لان الهمزة من اقصى الحلق والهاء تمام بعدها وآي بالمد هما للبعيد ايضا
كما في التسهيل واي بالقصر للقريب وقيل للمتوسط قدمه لمناسبته ليا
في كونه على حرفين والهمزة للقريب ووا عده منها لان الحق عنده كون
المندوب من المنادى كما صرح في الامتحان وهو مختص بالندبة
لا يستعمل في غيرها بخلاف يا فانه يعمها وغيرها كما سبق والثالث اسم لا
التي لنفي الجنس اذا كان مفردا اذ لو كان مضافا او شبهه لم يكن مبنيا
بل يكون معربا منصوبا اذ الاضافة ترجح جانب الاسمية نكرة متصلة بلا
اذ لو كان معرفة او مفصولا عنها لم يكن مبنيا ايضا بل يجب الرفع على
الابتداء والتكرير حال كونها غير مكررة اذ حكم المكررة سيجيء نحو لا رجل
في الدار ولا رجلين فيها ولا مسلمين فيها ولا مسلمات انما بني لتضمنه
معنى من الاستغراقية لانه جواب لهل من رجل مثلا وعلى ما ينصب به
ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء
ذكره الرضي واقول هذا مخالف لما ذكره في المنادى من انه انما يبنى
على ما يرفع به للفرق الخ فلا بد من بيان الفرق حتى يتم الكلام ان ولعله
ان لا عامل ضعيف وقد ينعزل عنه فجعل حركة معمول المبني موافقا لعمله
المحلي وهو النصب ليكون امارة ومذكرا له ولا يظن انه معزول بخلاف
عامل المنادى فانه قوي لا ينعزل اصلا فلا يظن بالعزل حتى يحتاج الى
التذكير هذا ما سنح لخاطر العبد الفقير والعلم بالحقيقة عند العليم
الخبير والرابع المضارع المتصل به نون جمع المؤنث بني به لكون الاخر
فيه بمنزلة الوسط وعلى السكون حملا على الماضي او نون التاكيد
خفيفة او ثقيلة انما بني بها لكونها بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب
قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة ولو دخل عليها فهي كلمة اخرى في
الحقيقة وبني على الضم في جمع المذكر ليدل على الواو المحذوفة وعلى
الكسرة في الواحدة الحاضرة ليدل على الياء المحذوفة وعلى الفتح في غيرهما

فيصير الاسم الا ما يستحقه في الاصل في ... منه
نكرة او معرفة مفردا او مضافا او شبهه منه
اتما في المعرفة فلا متناع اثر لا فيها واتما في
المفصول فلضعفه عن التاثير حينئذ ... اعرابا وبناء منه

اتما في المعرفة فليكون كالعوض عما في النكرة
من معنى نفي الاجاد واتما في النكرة فليكون
مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل
افي الدار رجل ام امرأة وهنا التعليل جار
في المعرفة ايضا نحو لا زيد في الدار ولا
امرأة ولا في الدار رجل ولا امرأة وغير ذلك منه

وانما بني الماضي على السكون لئلا يلزم توالي اربع
حركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة منه

ذكره فى الامتحان وقال بعض الكمل بنى مع الثانى على الفتح ان لم يقع بينهما
مرفوع بارز واما اذا وقع فالمضارع معرب تقديرا لوقوع الفصل
بينهما بالضمير ونظر التحرير ادق وبالقبول احق لان هذا الفصل لا يضر
كونها بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا الضمير جزأ من الفعل استدلالا بسكون
اخر مثل ضربنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا مثال الاول نحو يضربن
للغائبة وتضربن للحاضرة ومثال الثانى نحو هل يضربن بفتح الباء او
ضمها وهل تضربن بفتح الباء او ضمها او كسرها والنون فيهما خفيفة
او ثقيلة وهذه الالفاظ من نحو قبل الى هنا يجب بناؤها ولا يجوز اعرابها
عند وجود شروطها وان كان بناؤها غير لازم لانتفائه عند عدم احدها
واما جائز البناء فالظروف المضافة الى الجملة والى اذ المضافة اليها فانها
اى الظروف المذكورة يجوز بناؤها لاكتسابها اياه من المضاف اليه
بلا واسطة او بها على الفتح لخفته نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم ونحو حينئذ ويومئذ اى حين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا
ولم يجب لعدم لزوم الاكتساب والخفة وكذلك فى جواز البناء على
الفتح للاكتساب والخفة مثل وغير مع الاضافة الى ما والى ان المصدريتين
مع مدخولهما والى ان المشددة كذلك مثل قيامى مثل ما قام زيد وان
يقوم وانك تقوم ونحو اقول غير ما تقول وان تقول وانك تقول
واسم لا عطف على الظروف المكررة صفة لا المتصل بها المفرد النكرة
صفات الاسم وقد سبق حكم اسم الغير المكررة والمفصول عنها والمضاف
وشبهه والمعرفة نحو لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بهدايته
الله وعنايته فانه يجوز بناؤهما على الفتح على الاصل المذكور والعطف
عطف مفرد او جملة بتقدير الخبر للاول ورفعهما على الابتداء ليطابق
السؤال لانه جواب ابغير الله حول وقوة وفتح الاول على الاصل المذكور
مع نصب الثانى عطفا على لفظ الاول او محله القريب منونا لاعرابه
ورفعه عطفا على محله البعيد ولا زائدة فيها وهو بالجر عطف على النصب
ورفع الاول بالرفع على ان لا بمعنى ليس او على الغاء العمل بالتكرير مع فتح الثانى
على الاصل المذكور وهذه الوجوه خمسة اوجه تجوز فى اسماء امثاله

اى

اى امثال لا حول ولا قوة الا بالله فى كون لا مكررة متصلا بها اسمها مفردا
نكرة مثل لا رجل ولا امرأة فيها وصفة اسم لا عطف على الظروف او
اسم لا المبنى صفة اسم لا احتراز عن المعرب فان صفته لا تجوز بناؤها
اصلا بل تعرب قطعا رفعا ونصبا نحو لا غلام رجل ظريف او ظريفا
المفردة المتصلة به اى الاسم صفتان للصفة احترز بالاول عن المضافة
فانه لا يجوز بناؤها اصلا نحو لا رجل حسن الوجه وبالثانى عن المفصولة
مثل لا غلام فيها ظريف فانه لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب رفعا ونصبا
فانه يجوز بناؤها اى الصفة المذكورة على الفتح حملا على الموصوف
للاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفى اليها حقيقة فكأن لا باشرتها
نحو لا رجل ظريف بالفتح ويجوز اعرابها رفعا حملا على محله البعيد
ونصبا حملا على لفظه او محله القريب نحو لا رجل ظريف بالرفع
وظريفا بالنصب واما معطوفه نكرة بلا تكرير لا برفع حملا على
محله البعيد وينصب حملا على لفظه او محله القريب ولا يجوز بناؤه
لوجود الفصل بالعاطف ولذا لم يتعرض له لان كلامه فى جائز البناء
وانما لم يتعرض لحكم سائر التوابع ايضا لانه لا نص عنهم فيها غير انه
نقل عن الاندلسى ان ما عداهما كتوابع المنادى قد وقع الفراغ عن
تسويد شرح الاظهار بعون الله الملك العزيز الغفار
على يد اضعف الورى الشيخ مصطفى
فى الضحوة الكبرى من يوم الاربعا
السابع والعشرين من رمضان
المبارك سنة خمس
وثمانين والف
تم

لعدم الاتحاد فى الاول والاتصال فى الثانى منه

فان معنى لا رجل ظريف نفى ظرافته لا نفسه

بخلاف صفة المنادى المبنى كيا زيد الظريف

فانها غير مقصودة بالنداء ولهذا لم تبن منه

وهو نصبه بلا قبل النداء منه

ثم لو كان معرفة وجب الرفع منه

اذ لم يكرر منه

فان حكم التكرير مر منه

اى معطوف اسم لا المبنى منه

مبنى التمرين منه

والتفصيل جزء الشئ متصل بذلك الشئ منه

بل يجوز اعرابها ايضا منه